لـبسم الله الـرحمن الـرحيم

جامعة الخرطوم

كلية التربية

قسم الجغرافيا

النظام الفيدرالي في السودان واثره على الهجرة الداخلية

دراسة تطبيقية في الجغرافيا السياسية

بحث مقدم لنيل : درجة الدكتوراه في الجغرافيا

إعداد الطالب :
علاء الدين التجانى حمد الغبشاوى

إشـــــــــــراف:
الأستاذ الدكتور / السيد البشرى محمد   الدكتور / بابكر عبد الله

2006م

بسم الله الرحمن الرحيم

الآيــة

قال تعالى :

[إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَاهَدُواْ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللّهِ وَالَّذِينَ آوَواْ وَّنَصَرُواْ أُوْلَـئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ وَالَّذِينَ آمَنُواْ وَلَمْ يُهَاجِرُواْ مَا لَكُم مِّن وَلاَيَتِهِم مِّن شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُواْ وَإِنِ اسْتَنصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلاَّ عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ وَاللّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ]

الآية (72) سورة الأنفال

وقال تعالى :

[وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللّهِ يَجِدْ فِي الأَرْضِ مُرَاغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَن يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلى اللّهِ وَكَانَ اللّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا]

الآية (100) سورة النساء

الإهداء

إلى أبي وامى

رحمهما الله ..

اسرتى

أم هاني ..

محمد ..

التجانى ...

لجين

.

:

واخوتى ...

شـكـر وتــقــديــر

الحمد لله باسط النعم .. الحمد لله خير الرازقين ... الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه .. لك الحمد والشكر يا ميسر كل أمر تواضعت أمامه الهمم وتثاقلت عنه الخطي.

وأجزل شكري من بعد ذلك لكل من مد لي يد العون لإنجاز هذا البحث وفي مقدمة من يجب علي شكرهم الأستاذ الدكتور/ السيد البشري محمد ، المشرف الأول علي هذا البحث والدكتور/ بابكر عبد الله ، المشرف المساعد . واللذان لم يدخرا جهداً أو وقتاً من تقديم النصح والإرشاد والتوجيه إلي كل ما احتاجت إليه هذه الدراسة في مراحلها.

وعظيم امتناني وتقديري لأساتذتـــي بجامعـــة الخرطـــوم كليـة التربية وعلي رأسهم الأستـاذ الدكتور/ مصطفي محمـد خوجلـي ، والدكتور/ عمر احمد حياتي لتوجيهاتهم القيمة التي كان لها عظيم الأثر في كثير من جوانب الدراسة.

والشكر أجزله وأخلصه لجامعة الدلنج – كلية التربية التي تكفلت بنفقات هذه الدراسة وقدمت لي كل عون وتشجيع ومساندة ومؤازرة .

والشكر والتقدير والثناء للذين قاموا بملء استمارة استبيان هذا البحث وكذلك للذين أجابوا علي أسئلة المقابلة علي ما قدموه من رأي ونصح . والشكر لأمناء المكتبات وبخاصة مكتبة السودان – جامعة الخرطوم ، ولا يفوتنى أن أتقدم بالشكر للابن محمد علاء الدين..لما بذله من جهد في ترتيب وترقيم الاستمارات . ولكل من فات علي أن اذكر اسمه في هذه السانحة.

والـشـكـر لله مـن قـبـل ومـن بـعـد.

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

ملخص الدراسة

تبحث هذه الدراسة في اثر النظام الفيدرالي في الهجرة الداخلية في السودان مع التركيز علي ولايات الغرب والجنوب. ولقد استهدف هذا البحث العلاقة بين الهجرة الداخلية وتطبيق النظام الفيدرالي في السودان لما للنظم الفيدرالية من تأثير في الحد من حركة السكان.

وللوصول إلى هذا الهدف فلقد تم اختيار ولاية شمال كردفان، ولاية جنوب كردفان ، ولاية جنوب دارفور، وولاية غرب بحر الغزال لإجراء البحث الميداني .

عُرضت معلومات الدراسة في خمسة فصول ، قدم الفصل الأول الخطة والإجراءات المنهجية ، حيث اشتملت علي مشكلة البحث ، الأهداف ، أسئلة البحث والدراسات السابقة . أما الفصل الثاني فقد تناول مفاهيم ومباديء النظم المركزية والفيدرالية والكنفدرالية مشيراً إلى النظام الذي يتناسب مع الأوضاع في السودان . وبحث الفصل الثالث نشأة النظام الفيدرالي السوداني منذ عام 1993م وقد ركز في دراسة النظام الفيدرالي السوداني بين النظرية والتطبيق دراسة تقويمية .

أما الفصل الرابع فقد تناول السكان والموارد حسب الأقاليم ، مبيناً مناطق (الطرد) ومناطق (الجذب) . أما الفصل الخامس حاول أن يكشف العلاقة بين النظام الفيدرالي والهجرة في السودان. فبالرغم من أن النظام الفيدرالي يتوقع منه أن يحد من الهجرة الداخلية في السودان إلا أن تأثيره كان بعيداً من الحد الأدنى . وهذا يرجع إلى التناقض في تطبيق النظام الفيدرالي . فمازالت المركزية تطبق بدرجة عالية وحتى بعد التوقيع على اتفاقية السلام بين الشمال والجنوب ، لم يتم إعادة الحجم المتزايد من النازحين الجنوبيين والذين يعيشون في الخرطوم وفى مناطق أخرى في الشمال إلى مواطنهم الأصلية في الجنوب .

ويمكن أن نلخص أهم النتائج والتوصيات والمقترحات التي توصل إليها هذا البحث فيما يلي :-

1. على الرغم من حقيقة أن الفيدرالية يتوقع منها أن تحفظ توازن السكان وتحد من الهجرة الداخلية إلا أنها قد فشلت إلى حد ما في السودان ذلك لان توجهات الحكومة مازالت مركزية .
2. لنجاح النظام الفيدرالي يجب على السلطات أن تعطى أولوية لتنمية البنية التحتية لإقناع السكان للاستقرار .
3. على الحكومة الفيدرالية تقديم الدعم المالي لكل الولايات في هذه المرحلة حتى تتمكن الولايات من الاعتماد على نفسها .
4. لنجاح النظام الفيدرالي لابد أن يكون معدل نمو المدن المتوسطة والصغيرة أعلى نسبياً من معدل نمو العاصمة القومية . وذلك عن طريق تزويد هذه المدن بقاعدة اقتصادية سليمة مع إدخال البنية التحتية بها .
5. للحد من الهجرة المتزايدة للسكان من الهوامش إلى المركز في منطقة الوسط . يجب عمل خلايا لمشاريع تنموية جديدة في مناطق مختارة في الشمال ، الجنوب ، الشرق والغرب . هذه الخلايا سوف تعمل على جذب المهاجرين على المستوى المحلى والاقليمى وبالتالي سوف يتوقف الضغط على منطقة المركز والوسط .

ABSTRACT

The Impact of the Federal System in the Sudan on Internal Migration

(With Special Reference to the Western and Southern States)

this study is concerned with the impact of the Federal system in the Sudan on internal migration with special emphasis on Western and Southern States. To achieve this goal the candidate has conducted field surveys in four states , namely, Northern and Southern Kordofan, Southern Darfur and Western Baher ElGazal.

The study falls into five chapters in addition to the introduction and conclusion. Chapter one deals with the research methodology and plan .It covers the research problem, objectives, questions literature review. Chapter two reviews conceptual frame works relating to central. Federal and confederal system of government indicating the most suitable for the case of the Sudan. Chapter three forms in a critical review of the Federal system in the Sudan since its inception in 1993. In other words the chapter focuses attention on the theory and practice of Federalism in the Sudan.

Chapter four studies population and resources by major regions in the Sudan indicating the areas where 'push' and 'pull' factors are at work.

Chapter five is an attempt to reveal the relationship between the introduction of the Federal system and internal migration in the Sudan. Although the Federal system is expected to curb migratory flows, its impact has so far been minimal. This is so because contrary to the declared policy of Federalism, the government policy is still highly centralized. Even after the signature of the peace accord between north and South the bulk if not all of the displaced southerners who live in Khartoum and other areas in the north have not yet returned to their original homes in the South.

As for the findings, recommendations and suggestions of the research they may be summarized as follows:

(1) In spite of the fact that Federalism is expected to stabilize the population and curb migration, so far the system has failed to do so in the Sudan because the authorities still adopt a centralist approach of governance.

(2) For the Federal system to succeed the authorities should give priority to developing the infrastructures in all states to convince people to stay home.

(3) For all states to be independent, they should find the necessary financial support from the Federal government at least at the beginning.

(4) For the Federal system to succeed small and medium – sized towns throughout the national space economic base and be injected with basic infrastructures.

(5) So as to curb the excessive migration of people from the periphery to the core in the central region, new poles of development should be created in peripheral areas in the north, south, east and west. These new poles will act as magnets in attracting migration at the local and regional levels there by relieving the pressure on the core region.

الفصل الأول
الإجراءات المنهجية

المقدمة :-

يري دارسو الجغرافيا السياسية إن الفيدرالية هي التعبير الجغرافي للنظم السياسية وذلك لسببين أولهما أن الدولة الفدرالية تقوم على وجود أقاليم بها بعض الاختلافات وان لكل إقليم خصوصيته أما السبب الثاني فهو إن هناك علاقات مكانية بين الوحدات الإقليمية في الدولة الفيدرالية وهى تقوم بتنظيم تلك العلاقات (الريماوى ، 1998م) .

إن دراسة السكان تشمل كل ما يتعلق بالكتل البشرية التي تعمر سطح الأرض وتتوزع في أقاليمها المختلفة ، من حيث عددها وتوزيعها وتكوينها النوعي والعمرى والمهني في وقت معين ، وحركة هذه العوامل جميعها وتطور الأعداد من حيث معدل النمو أو الثبات أو النقصان ، والتغيرات في التوزيع الجغرافي أي حركة السكان المكانية وهجرتهم من مكان إلي مكان سواء كانت الهجرة محلية من قرية إلي قرية او مدينة إلي مدينة او من الريف الي المدينة او العكس او كانت الهجرة من إقليم إلي إقليم داخل القطر الواحد او هجرة خارجية سواء كانت بالنزوح من القطر الي خارجه او الوفود من الخارج.

والواقع ان هناك عوامل جذب pull factors وعوامل طرد push factors فالعوامل الأولي تجتذب السكان الي المكان فيتجهون إليه مهاجرين والعوامل الثانية تدفع السكان الي ترك المكان والهجرة منه. وللهجرة اسباب يمكن ان نوجزها في الآتي :-

1. الركود الاقتصادي وما يتبعه من انخفاض في مستوي المعيشة.
2. الرغبة في الحصول علي مستوي دخل ومعيشة أفضل.
3. الحروب والأوبئة والكوارث الطبيعية.
4. الاضطهاد السياسي والاجتماعي كالتمييز والتفرقة.
5. الاكتظاظ السكاني وتفشي البطالة وضيق سبل العيش.

أما نتائج الهجرة فتتمثل في الآتي:

1. تغير حجم السكان.
2. تغير التركيب العمري والنوعي.
3. مشكلات الاختلاط السكاني في منطقة الوصول.
4. النتائج الاقتصادية.

وما يهمنا في هذا الموضوع هو الهجرة الداخلية والخارجية والتي تعد احد العوامل المهمة في اختلاف معدلات النمو السكاني من إقليم الي أخر ومن ولاية إلي أخري . والسودان يعد من أكثر الدول التي تأثرت بالهجرة الداخلية والخارجية علي مر العصور وحتى يومنا هذا . فلابد ان هناك عوامل أساسية دفعت تلك الهجرات سواء كانت هذه العوامل طبيعية او سياسية أو أمنية او اقتصادية او اجتماعية.

والسودان كما هو معلوم من الدول التي طبقت النظام الفيدرالي بموجب مجموعة من المراسيم الدستورية التي صدرت تباعاً منذ عام 1993م حتي عام 1995م وكذلك دستور1998م ، جاءت تلك المراسيم ترسيخاً لمفاهيم الحكم الفيدرالي والتي تم بموجبها تقسيم السلطة والثروة وتقسيم السودان الي ستة وعشرين ولاية وهذا التقسيم كان له اثر واضح في حجم توزيع السكان والموارد علي السواء في الأقاليم المختلفة.

والملاحظ ان هناك متغيرات عديدة في نظم الحكم منذ استقلال السودان فمرة يدار مركزياً ثم لامركزياً وأخيراً فيدرالياً وقد أثرت هذه الأنظمة بشكل واضح في حجم وحركة السكان الداخلية وخاصة النزوح والهجرة الداخلية الي عاصمة البلاد او العواصم الإقليمية او الولائية . وتتمثل المشكلات السكانية في السودان في المحاور الرئيسية التالية :-

1. عدم تواكب النمو الاقتصادي مع النمو السكاني المطرد.
2. الخصائص السكانية المتدنية.
3. التوزيع السكاني غير المتوازن.

لذا فقد حددت الاستراتيجية القومية الشاملة أهداف قطاع السكان من خلال الحكم الفيدرالي علي الوجه التالي :

1. إنجاز تعداد سكاني شامل في العام الأول من عمر الاستراتيجية.
2. الموائمة بين التنمية الاقتصادية والنمو السكاني.
3. إعادة التوزيع السكاني بما يحقق التنمية، ويعزز الأمن ، وضبط الهجرة.
4. الارتقاء بالخصائص السكانية والمحافظة علي معدلات نمو سكاني تتناسب مع الاتساع الجغرافي وتنوع الموارد الاقتصادية للسودان وتستجيب لمقتضيات الاستراتيجية .

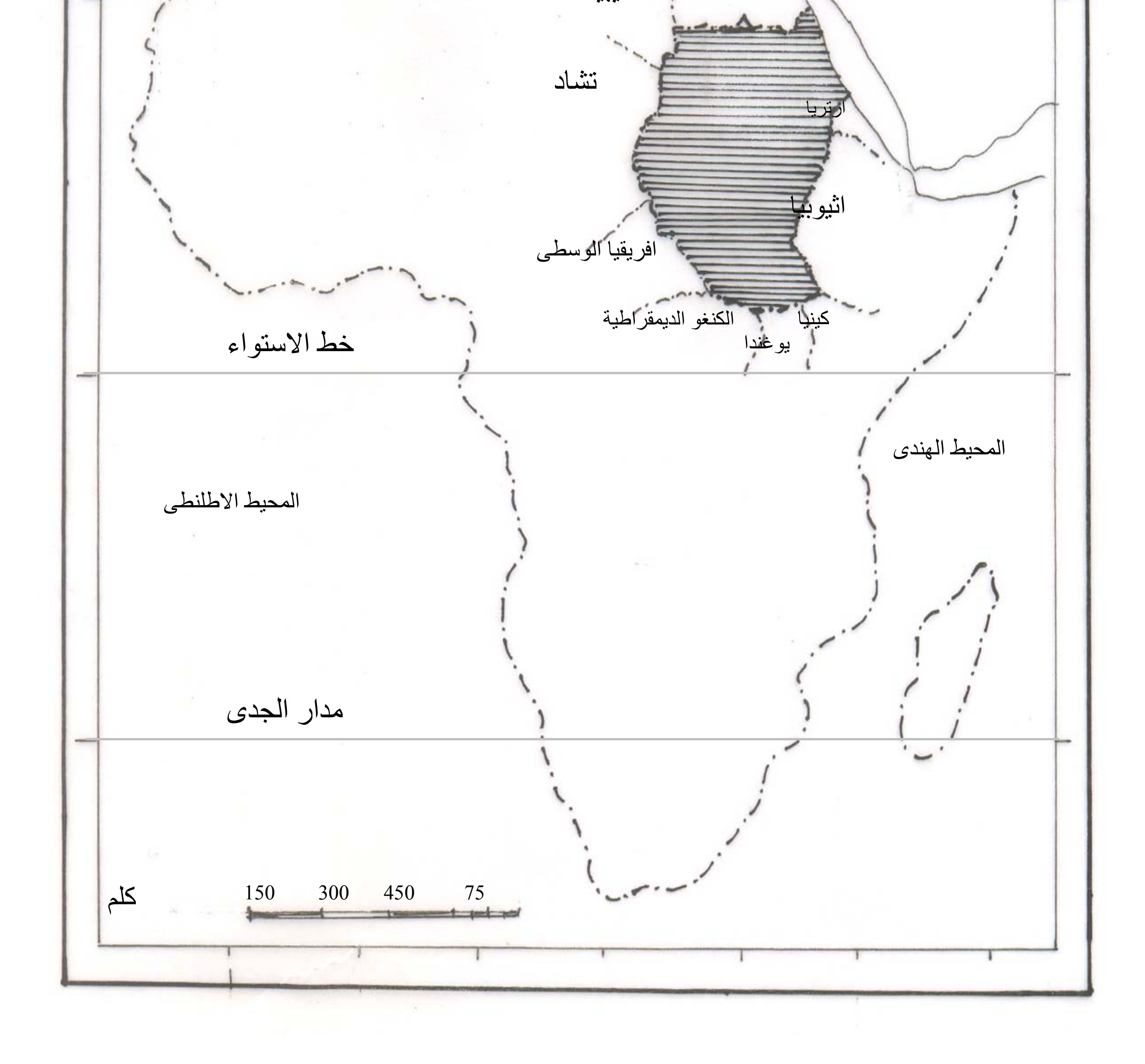
هذه الأهداف تم تحديدها من قبل الدولة وهي علي وجه الخصوص تهتم بسكان السودان في ظل نظام فيدرالي خاصة إذا عرفنا إن شكل هذا النظام المطبق في السودان يهدف إلي الآتي :-

1. تنمية الأقاليم والولايات.
2. وقف الهجرة من الولايات المتخلفة أو الأقل نمواً.
3. تحقيق الاستقرار السياسي في البلاد.

وسوف نري من خلال هذا البحث هل تم تحقيق هذه الأهداف وخاصة التقليل أو الحد من الهجرة بين الولايات.

منطقة الدراسة:-

يشمل السودان أرضاً تزيد مساحته علي (2) مليون كيلومتر مربع أي أكثر من 22% من مساحة الوطن العربي في أفريقيا واسيا ، وكذلك فهو يعتبر أوسع دول القارة الأفريقية مساحة وتشغل هذه الأرض الركن الشمالي الشرقي من قارة أفريقيا (الشكل رقم "1-1") . ممتدة بين خطي عرض 3.3-22 درجة شمال ، وبين خطي طول 22-38.3 درجة شرقاً.



تشاد
ارتريا
اثيوبيا
افريقيا الوسطى
الكنغو الديمقراطية
كينيا
يوغندا
خط الاستواء
المحيط الهندى
المحيط الاطلنطى
مدار الجدى
كلم
150 300 450 75

وتشمل منطقة الدراسة مناطق الطرد والجذب السكاني في السودان مع التركيز علي ولايات الغرب والجنوب كمناطق طاردة وولايات الوسط والخرطوم كونها مناطق جاذبة للسكان (الشكلين "1-2" و "1-3") . وسيجري المسح الميداني علي المناطق الطاردة التالية :

1. ولاية شمال كردفان
2. ولاية جنوب كردفان
3. ولاية جنوب دارفور
4. ولاية غرب بحر الغزال

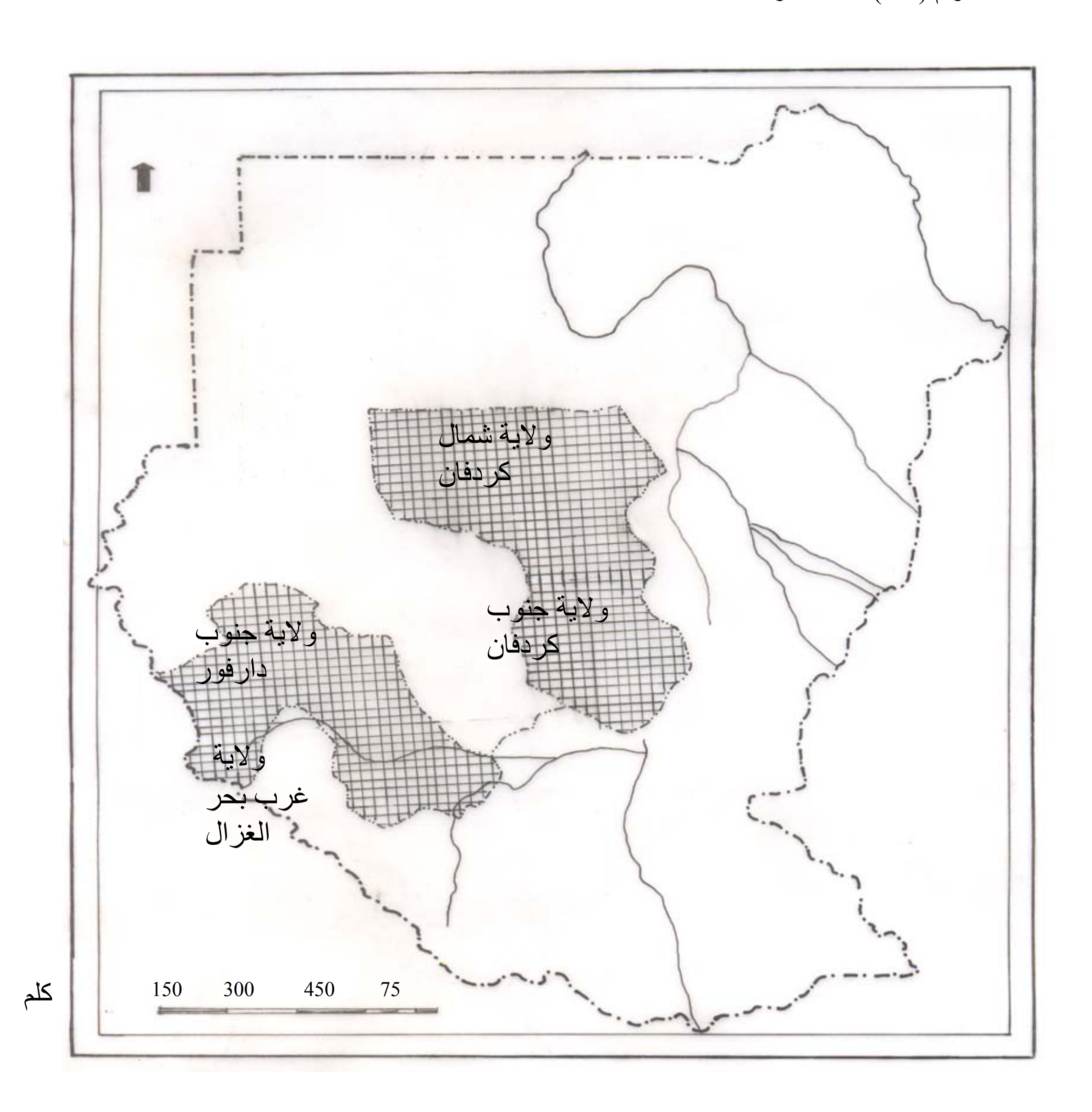
ويوضح الجدول رقم (1-1) أدناه التعداد لهذه الولايات حسب تعداد 1993م وتقديرات عام 2002م إلي جانب المساحة التي تشغلها كل ولاية.

جدول رقم (1-1) سكان ومساحة المناطق الطارده

الولاية	تعداد 1993م	تقديرات 2002م	المساحة كم2
شمال كردفان	1327066	1530000	185302
جنوب كردفان	1003560	1143000	87791
جنوب دارفور	2152499	2960000	127300
غرب بحر الغزال	223593	-	73891

* المصدر: المركز القومي للإحصاء وصندوق الأمم المتحدة للسكان بالسودان .

شكل رقم (2-1) منطقة الدراسة



شكل رقم (1-3) ولايات السودان



أما المناطق الجاذبة فهي علي النحو التالي :

1. ولاية الخرطوم
2. ولاية الجزيرة.

ويوضح الجدول رقم (1-2) أدناه مساحة تعداد السكان لعام 1993م وتقديرات عام 2002م للمناطق الجاذبة للسكان.

جدول رقم (1-2) مساحة وسكان المناطق الجاذبة

الولاية	تعداد 1993م	تقديرات 2002م	المساحة كم2
الخرطوم	3512144	5139000	22142
الجزيرة	2715605	3583000	15373

* المصدر: المركز القومي للإحصاء وصندوق الامم المتحدة للسكان بالسودان .

هذه الولايات سوف يشملها المسح الميداني ولقد تم اختيارها نسبة لتأثرها بموجات الهجرة الداخلية والخارجية ونسبة لتوافر المعلومات والإحصاءات الخاصة بالهجره.

وثم عامل أخر وهو ان الباحث له معرفة جيدة بعدد من الولايات المشار إليها كونه امضي فترة من حياته فيها.

أهمية الدراسة ومبرراتها :-

تكمن أهمية هذه الدراسة في تناولها علاقة النظام الفيدرالي بحركة السكان ، وتركز أيضاً علي اثر النظام الفيدرالي علي حركة السكان الداخلية بين ولايات السودان الستة وعشرين مما جعل كل ولاية تختلف وتتباين عن الاخري في بعض العناصر مثل حجم السكان والمساحة والموارد الطبيعية ودرجة التنمية والتقدم أو التباين في الخدمات بحيث جعل هناك ولايات طاردة وأخري جاذبة للسكان.

فهناك دول عديدة في العالم قامت بتطبيق النظام الفيدرالي كأحد انجح النظم في إدارة البلاد وخاصة الدول ذات الأراضي الشاسعة مثل الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا والهند ونيجيريا.

والصور العادية لتكوين الدولة الاتحادية هي :

أ. دول مستقرة تقرر فيما بينها تكوين اتحاد يلم شملها مثل الولايات المتحدة ويعرف بالاقتراب من المركز .

ب. وقد تحل محل دولة مفردة تقرر الاخذ بالنظام الفيدرالى مثل السودان ونيجيريا والهند ويعرف بالابتعاد عن المركز .

كما إن هناك عنصران تتميز بهما الدولة الاتحادية هما :

أ. السكان .

ب. الولايات .

وهذان العنصران متلازمان للدولة الاتحادية ولا غني لها عنهما فتقسيم السودان إلي ولايات مثلاً يعني في المقام الأول تقسيم المقومات الطبيعية والاقتصادية والبشرية إلي وحدات جغرافية متباينة في الحجم والمساحة والموارد .

بالإضافة إلي كبر مساحة الدولة (2.5 مليون كم2) وتنوع مواردها الزراعية والمعدنية هناك تنوع عرقي واضح بحيث يمثل السودان أنموذجاً مصغراً للقارة الأفريقية . ويبدو إن النظام الفيدرالي يتناسب مع هذا التنوع حيث انه يلبي رغبات السكان في الحكم .

مشكلة الدراسة:-

لا شك إن هناك اهتمام واضح بعملية تطبيق نظام الحكم الفيدرالي باعتباره أداة حكم وإدارة فاعلة لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمشاركة في السلطة ذلك لأنه تواترت علي السودان منذ فترة الاستعمار والاستقلال نظم سياسية وإدارية مختلفة ، فنظام الإدارة في عهد الحكم الثنائي كان السودان مقسماً إلي تسعة مديريات وقد زيدت إلي ثلاثة عشر مديرية وكان مدير المديرية بريطاني الجنسية وله نائب من جنسيته ، والمدير مسئول لدي الحاكم العام بالخرطوم. وكل مديرية مقسمة إلي مراكز وعموديات ومشيخات وكل مركز له مأمور ونائب ولهؤلاء سلطات محددة ومعلومة فيما ذلك السلطات القضائية (الغبشاوي،2003م).

ويمكن القول إن نظام الإدارة في ذلك العهد كان يتسم بكثير من المركزية اذ ان سلطة اتخاذ القرار كانت محصورة في عدد قليل من المسؤولين (الأصم،1983م).

أما فترة الاستقلال فكان نظام الحكم يتأرجح بين مركزية قابضة من عاصمة البلاد يصاحبها تفويض او تخويل محدد للسلطة لأقاليم البلاد حسب ما تستوجبه توجيهات الحكم القائم ومقاصده وظروف البلاد الاقتصادية والاجتماعية (عبد الغفار،1992م).

فقد مّر السودان خلال السنوات التي أعقبت استعادته لسيادته واستقلاله بتجربة ثلاثة أنواع من الحكم حتى عام 1969م ففي خلال السنوات الثلاثة الأولي كانت تحكمه حكومات حزبية ظلت تمارس سلطاتها من خلال المؤسسات البرلمانية التي انشئت في عام 1954م أما خلال الستة سنوات التالية فقد خضع لحكم عصبة من العسكريين إلي أن تمت الإطاحة بهم سنة 1964م وحلت محلهم حكومة من الأحزاب عادت مرة أخري لممارسة سلطاتها عن طريق المؤسسات البرلمانية إلي أن جاءت ثورة مايو 1969م (بشير،1987م).

وخلال هذه الفترات كان السودان يدار مركزياً من عاصمة البلاد وعندما جاءت ثورة مايو اختلف الأمر في إدارة شئون البلاد ، فقد اقتضي دستور السودان الصادر عام 1973م أن تدار جمهورية السودان علي نظام اللامركزية وفقاً لما يحدده القانون و نص في مادته الخامسة علي أن يمارس الشعب حقوقه الديمقراطية عن طريق مجالس ومؤسسات شعبية منتخبة وعن طريق الاستفتاء وان يقسم السودان إلي وحدات إدارية (جغرافية) يحدد القانون عددها وأسماءها (عبد الصمد،1990م) وقد انشأ الدستور خمسة أقاليم في الجزء الشمالي من البلاد وعاصمة قومية يكيف وضعها قانون خاص ، بالإضافة إلي الكيان الإقليمي القائم في جنوب السودان وفقاً للتغير السياسي الذي تم بموجب اتفاقية أديس أبابا عام 1972م وقد قسم هذا الكيان عام 1983م.

إن تقسيم السودان إلي ولايات في عام 1993م بعد تطبيق النظام الفيدرالي صاحبه تفاوت في حجم الموارد الطبيعة والبشرية هذا التفاوت بين الولايات بلا شك يؤثر في حركة السكان الداخلية مما نتج عنه ثبات واستقرار نوعاً ما في بعض الولايات وحركة وعدم استقرار في ولايات أخري.

ومن المشكلات التي تواجه السودان التحولات السكانية متمثلة في الهجرة والنزوح من المناطق الهامشية خاصة غرب وجنوب البلاد إلي مثلث الخرطوم وولاية الجزيرة واللذان يمثلان قلب البلاد النابض اقتصاديا واجتماعيا ، الأمر الذي أدي إلي ظهور مشكلات عديدة في مناطق الجذب والطرد.

وكان الهدف من تطبيق النظام الفيدرالي هو التقسيم العادل للسلطة والثروة بين أقاليم البلاد واستغلال الموارد المتاحة في الأقاليم مما يساعد في عملية التنمية ومن ثم تثبيت السكان في مناطقهم بدلاً من الهجرة . فهل ساعد النظام الفيدرالي الذي تم تطبيقه منذ أكثر من عشر سنوات علي هذه التطلعات متمثلة في التنمية والحد من الهجرة والنزوح.

وتسعي هذه الدراسة لاستقصاء ما إذا كان النظام الفيدرالي السوداني قد ساعد ويساعد علي الحد من الهجرة والنزوح، وخاصة إذا علمنا إن ولايات الدولة لا تتفاوت فقط في إعدادها السكانية ولكنها أيضاً تتفاوت في مواردها ، فضلاً عن ذلك فان قسمة الموارد بين المركز والأقاليم قد تكون غير متسقة مع الأعباء الملقاة علي كاهل الولايات (الزين ،2001م) . ويظل الهدف الاستراتيجي للسكان هو إعادة التوزيع بما يحقق التنمية ويساعد علي استغلال الموارد المتاحة.

أهداف الدراسة:-

تهدف هذه الدراسة إلي ما يلي :-

1. تحليل النظام الفيدرالي كنظام يتناسق مع حالة الدول كبيرة المساحة وبها تنوع عرقي وثقافي والتي عانت من اختلاف أنظمة الحكم وتباين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.
2. دراسة العلاقة بين النظام الفيدرالي وهجرة السكان.
3. قياس نبض الهجرة بين عامي 1983م- 1993م و 1993م -2003م . لنرى هل غير تطبيق النظام الفيدرالي في معدلات الهجرة ام إن النظام مازال حبر علي ورق حيث تظل المركزية هي سمة نظام الحكم طوال فترة الاستقلال.
4. دراسة الدور الذى تقوم به الحكومة الولائية لمجابهة حركة السكان أو الهجرة.

5. التحقق من سعي ديوان الحكم الاتحادي لوضع معايير وأسس لتقسيم الموارد المادية والبشرية بما يحقق عدالة وتوازن التنمية بين الولايات كأحد أهداف الديوان.
6. دراسة اثر الولايات الغنية بالموارد والخدمات في جذب أعداد المهاجرين والعكس بالنسبة للولايات الفقيرة.
7. العمل علي وضع نموذج يشتمل علي مقترحات وتوصيات من شأنها إبراز العوامل المؤثرة في العلاقة بين النظام الفيدرالي وحركة السكان حيث إن الهدف من تطبيق النظام الفيدرالي هو الاستقرار السكاني ومن ثم التقليل من النبض العالي للهجرة بين الولايات.

الدراسات السابقة:-

بعد الإطلاع علي النتائج الاستطلاعية الأولية التي قام بها الباحث بعدد من المؤسسات الحكومية في أنحاء مختلفة من السودان فضلاً عن المؤتمرات والندوات العلمية ومجموعة الكتب والبحوث وأوراق العمل التي قدمت من الأساتذة والمختصين في هذا المجال ، أتضح للباحث إن الدراسات في مجال النظام الاتحادي وآثاره علي الهجرة الداخلية قليلة جداً أما في مجال النظام الاتحادي لوحده والهجرة الداخلية لوحدها فنجد دراسات عديدة ومتطورة وذات صلة وعلاقة بموضوع البحث.

لذا رأي الباحث أن يعرض الدراسات السابقة في ثلاث محاور هي :

أولاً: محور دراسات النظم الاتحادية.

ثانياً: محور دراسات الهجرة الداخلية.

ثالثاً: محور دراسات علاقة النظم الاتحادية بالهجرة الداخلية.

أولاً : محور دراسات النظم الاتحادية:-

يعتبر كتاب هاملتنو مادسن وجاي (الحكومة الاتحادية اسسها ودستورها 1787-1788م) والذي قام بترجمته جمال محمد احمد 1959م من أهم الكتب التي عالجت النظام الاتحادي حتى إن أصحاب هذا الكتاب عرفوا بالاتحاديين[1] (Encyclopedia Britanica : 1972) والكتاب عبارة عن سلسلة من المقالات هدفها تصوير محاسن الاتحاد ومحاولة لإقناع سكان الولايات المتحدة وخاصة سكان نيويورك بأهمية النظام الاتحادي وحثهم علي دعم مشروع دستور الولايات المتحدة المتضمن للنظام الفيدرالي.

فقد تناول هذا الكتاب خاصة الذي عاصر مؤلفوه نشأة هذا النظام العديد من الدراسات تضمنت المفاهيم والأسس وأهمية العناصر البشرية والطبيعية في حماية هذا النظام فقد قال هاملتون :

(يكفي أن نقول علي وجه الإجمال إن بلادنا رغم مواردها الطبيعية الضخمة ومواردها البشرية العظيمة ترزح تحت أعباء ثقيلة من سوء النظام والفقر وكل ما يخطر في بالك من نقص وعجز تصاب به الشعوب) .(هاملتون مادسن وجاي ،1959م).

فهو يريد من قوله هذا أن ينبهنا إلي أهمية الاستغلال الامثل للموارد عبر مؤسسية واضحة ومنظمة مثل توزيع الموارد البشرية بحيث تقوم بدورها علي الوجه الامثل . ويذكر هاملتن في امر القرب والبعد عن المركز فيقول :

(... وهناك عامل يتخذ أهمية قصوي لانه يتصل بالأمن : كل ولاية من الولايات ستكون لها حدود مع ولاية أخري ، ولن يضيرها والحال هذه أن تضحي قليلاً من اجل السلامة العامة في الوطن الأكبر وسينطبق هذا علي الولايات البعيدة من قلب الاتحاد التي لا تنتفع بالمزايا التي تعود علي الولايات القريبة من مركز الحركة والنشاط).

ونستنتج من حديث هاملتن الآتي:

1. إن الولايات القريبة من المركز سوف تنعم بمزايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
2. إن الولايات البعيدة من المركز قد تكون أقاليم طاردة وبالتالي تتأثر هذه الولايات بالهجرة.

كذلك تعتبر دراسة باو (Bowie 1954) عن الفيدرالية من الدراسات المهمة حيث اشتملت علي تجارب خمسة دول هي استراليا وكندا وألمانيا وسويسرا والولايات المتحدة ، ومن المحاور التي ناقشها الكتاب والتي تعتبر ذات صلة بموضوع البحث الآتي :

أ. الزراعة.

ب. التجارة والنقل.

ج. الحدود السياسية.

وبالرغم من إن الدراسة تركت قطاعاً كبيراً من الموارد إلا إنها ركزت علي الزراعة باعتبارها عنصراً مهماً في تطبيق النظام الفيدرالي بجانب أهميتها لاستقرار السكان خاصة في الدول ذات الأراضي الواسعة كما هو الحال في كندا واستراليا والولايات المتحدة. أما مسألة التجارة والنقل فهي عناصر مهمة ومكملة لعملية التنمية ، ان نشاط حركة التجارة بين الولايات تستدعى وجود وسائل نقل مختلفة ، وعندما نتحدث عن النقل إنما نتحدث عن عنصر جغرافي مهم من عناصر تكوين ونشأة الدولة.

وتعد دراسة وبير (Wheare,1947) عن الحكومة الفيدرالية من الدراسات التي عالجت النظم الفيدرالية من خلال المفاهيم والمتطلبات التي تدعم قيام وتأسيس هذه النظم إضافة إلي أهمية الدستور ووضعه والكيفية التي تعمل بها الحكومة الفيدرالية وقد خلصت الدراسة إلي الآتي:

1. أهمية وجود آلية وكيفية تعمل بها الحكومة الفيدرالية.
2. أهمية تقسيم السلطة بين الحكومة الفيدرالية والحكومات الولائية، حتى يكون هناك توازن اقتصادي واجتماعي في مختلف الأقاليم.

---

[1] الاتحاديون (The Federalist) وهم الكسندر هاملتن، جيمس مادسن وجون جاي

3. مواكبة دستور الدولة الفيدرالية للظروف البيئية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية لكل ولاية.
4. رغبة الشعوب في الانضمام للاتحاد والتأكيد علي تحقيق هذه الرغبة .

وتعد دراسة بشير (بشير،1987م) عن نظرية الاتحاد بين الدول المهمة ذلك لأنه وضح أسساً ودوافع مهمة لقيامها فعلي سبيل المثال تناول الكاتب دولة الإمارات العربية المتحدة حيث تطرق إلي العوامل التي أدت إلي هذا الاتحاد مثل العوامل الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولقد خلصت الدراسة الي ضرورة اتحاد هذه الإمارات في ظل دولة واحدة حتى يمكنها هذا الاتحاد من تنمية قدراتها البشرية واستغلال مواردها الطبيعية.

وعلي مستوي السودان فهناك دراسات متعددة ذات صلة بموضوع البحث ومنها الدراسة التي قام بها صالح (Salih , 1999) عن الفيدرالية في السودان حيث تمت مناقشة الموضوع من جوانب متعددة فقد تطرق إلي طبيعة ومباديء وخصائص الحكومة الفيدرالية ثم مسألة اللامركزية في السودان وما صاحبها من مشاكل برزت عند التطبيق ، كما تناول دور الحكومات المحلية في تنمية مناطقها ثم مناقشة الفيدرالية ومشاكل الأقليات وتعرضت الدراسة أيضاً للفيدرالية والنظام السياسي لولاية الجزيرة.

تناول الكرسني (الكرسني ،2001م) دراسات في تجربة السودان الفيدرالية مجموعة من المواضيع التي برزت في الساحة من خلال تجربة النظام الفيدرالي في السودان في التسعينات من القرن الماضي ، وتمت دراسة تقسيم الموارد وتوزيعها بين الحكومة الفيدرالية والولايات ، وتمت كذلك دراسة تجربة السودان الفيدرالية ولقد خلصت هذه الدراسة إلي مجموعة من المفاهيم منها:

أ. إن أهم المشكلات التي أفرزتها تجربة الحكم الفيدرالي في مراحلها الأولي 1991-1995م هي عدم وضوح معايير تقسيم الموارد.

ب. إن الفجوة بين ما جاء في النظام والممارسة أو التطبيق كبيرة ذلك لان أهم دور تقوم به الحكومات الفيدرالية والولائية يجب أن ينحصر في تطوير البنيات التحتية والفوقية والخدمات ومن ثم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

ج. تلمس آثار التحول من النظام الإداري المركزي إلي النظام الفيدرالي علي استغلال الموارد الطبيعية.

لقد أصدر الصندوق القومي لدعم الولايات بديوان الحكم الاتحادي الموسوعة الولائية والتنمية حيث تم فيها استعراض وتحليل المعلومات الأساسية لكل ولاية من خلال استخدام تقارير الولايات ، فكل جزء منها يشتمل علي تحليل قطاعات عديدة مثل السكان ، التقسيم الإداري ، الزراعة، التجارة، الموارد المالية ، الثروة الحيوانية ، الضرائب وموضوعات أخري. أضف إلي ذلك ديوان الحكم الاتحادي يصدر مجلات دورية مثل مجلة الحكم الاتحادي ودليل الحكم الاتحادي المحلى وبها معلومات متخصصة في مختلف دراسات النظم الفيدرالية ولقد استفاد منها الباحث بدرجة كبيرة في موضوع بحثه.

كذلك تناول الغبشاوي (الغبشاوي،1998م) دراسة له عن الموارد الطبيعية والبشرية وآثرها في بناء النظام الاتحادي السوداني ، مفهوم النظم الاتحادية بصفة عامة ونشأة وتكوين النظام الاتحادي السوداني بصفة خاصة، كما تعرضت الدراسة للتركيبات الطبيعة والسكانية والاقتصادية للنظام الفيدرالي وقد خلصت الدراسة الميدانية إلي بعض الحقائق منها :

أ. إن التقسيم الولائي سوف يساعد في مسألة تطوير التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ب. هناك بعض الولايات مازالت تعتمد في مسائل الدعم المادي والبشري علي المركز بينما هناك ولايات قد تجاوزت ذلك وأصبحت تعتمد علي نفسها.

ج. إن مسألة نقص الخبرة والكوادر الفنية في التنمية يمكن تجاوزها بتشجيع الخبرات السودانية للعمل في الولايات التي تفتقر إلي الخبرة.

د. هناك عجز في وضع الخطط وتنفيذها لاستقلال الموارد الطبيعية والبشرية علي وجه العموم.

ثانياً : محور دراسات الهجرة الداخلية:-

قد حظيت دراسات الهجرة الداخلية في السودان باهتمام الباحثين لذا جاءت متعددة وكثيرة ومتباينة من حيث الطرح وسوف نستعرض بعضاً منها.

تعد دراسة البشري (ElBushra,1972) عن التمدن في السودان من الدراسات المهمة ذلك لانه بين فيها إن التنمية الاجتماعية والاقتصادية غير المتوازنة هي السبب الرئيسي للهجرات من الريف إلي المدن، حيث إن غالبية المدن تتمتع بنصيب لا بأس به من مشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وفي مقابل ذلك نجد هناك مساحات واسعة من أقاليم السودان لم تحظ بقدر معقول من مشروعات التنمية لذلك أصبح سكان المناطق الريفية في الجزء الشمالي والغربي والجنوبي والشرقي من القطر ينخرطون في ركب المهاجرين من الريف إلي المدن ، ثم تناول البشري موضوع التمدن في السودان وتبين له إن الولاية الشمالية من الولايات الرئيسية المرسلة للمهاجرين، نتيجة لتدهور الأحوال الاقتصادية ، وان هجرة الشباب الذكور من الولاية الشمالية كان لها آثار اقتصادية وديمغرافية بالولاية حيث بقي صغار وكبار السن والنساء وكل هؤلاء تكون إسهاماتهم ضعيفة في العملية الإنتاجية . أما في الوقت الحاضر فقد تغيرت الأوضاع بحيث أصبحت ولايات الغرب والجنوب هي المصدر الأول للمهاجرين إلي منطقة الخرطوم والوسط .

وفي دراسة أخري للبشري وحجازي (ElBushra and Higazi 1995) عن هجرة السكان والموارد أوضحا فيها إن الخرطوم تستقبل أعداداً متزايدة من المهاجرين منذ تأسيسها ولقد زادت أعداد الهجرة بصورة اكبر منذ عام 1983م كنتيجة لمشكلات الجفاف في ولايات الغرب مما جعل حوالي (120000 نسمة) يهاجرون في عام 1984م من دارفور وكردفان إلي الخرطوم (ElBushra,1991) ومن أهم ما اشارت اليه الدراسة انه يجب علي السلطات الحكومية أن تحسن الخدمات وفرص العمل لهؤلاء المهاجرين في مناطقهم ثم العمل علي خفض مسألة الاختلافات في الدخل بين العاصمة والأرياف.

وقد تناول حنين (Henin:1961) في دراسته عن التنمية الاقتصادية والهجرة الداخلية في السودان الهجرة من الريف إلي المدن السودانية مبيناً إن الضغط علي الأراضي في أقاليم الأصل خاصة في الولاية الشمالية كانت سبب من وراء الهجرة.

أما دراسة اوبري (Oberai:1977) عن الهجرة والبطالة في السودان فقد تناول العلاقة بين الهجرة والعمل وتوصل من خلال المسح الذي أجراه في ولاية الخرطوم إلي ان 67% من المهاجرين إلي العاصمة من الذكور جاءوا من اجل البحث عن العمل بينما 16% منهم من اجل الدراسة. كذلك أوضحت الدراسة إن نسبة البطالة تزداد باستمرار في المدن والعواصم وذلك نسبة لوصول أعداد كبيرة من المهاجرين إلي المدن مما أدي إلي الضغط علي الخدمات الاجتماعية.

وتناول خوري (خوري وآخرون،1991م) دراستهم عن الهجرة والقوي العاملة في السودان حيث تم مسح عينة مكونة من 7500 أسرة من كافة الولايات فيما عدا الولايات الجنوبية وتتكون العينة من 5000 أسرة من الحضر و 2500 من الريف . ولقد تعرضت الدراسة إلي خصائص ديمغرافية مهمة أخري مثل التركيبة السكانية من حيث النوع والعمر والحالة الزواجية بين جمهور المهاجرين ، كما أشارت الدراسة أيضاً إلي ارتفاع معدلات البطالة بين المهاجرين من 5% في سنة 1973م إلي 10% في سنة 1983م الي 16% في سنة 1990م.

وقد اعد كل من الحسن وسعد (حسن وسعد،1974م) وقائع المؤتمر القومي الأول للسكان سنة 1974م حيث ركزت الدراسة علي الاتجاهات السكانية في السودان ماضيها وحاضرها ولقد تناولت الدراسة خصائص السودان الديمغرافية ، أضف إلي ذلك العلاقة بين المتغيرات الديمغرافية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان متناولان فيه الهجرة من الريف إلي المدن وخاصة الهجرة إلي العاصمة، وقد خلصت الدراسة علي نتائج عديدة منها :

أ. التركيز علي الدراسات الديمغرافية.

ب. الضغط غير المتكافيء علي حجم الخدمات الناتجة عن الهجرة الداخلية.

كما ناقشت الندوة القومية حول الهجرة في السودان (1978م) أوراق عديدة تركزت في الهجرة الخارجية والهجرة الوافدة إلي السودان ولقد خلصت هذه الدراسات خاصة في مجال الهجرة الداخلية إلي أهمية توفير الخدمات عن طريق اللامركزية وذلك للاستقرار وتوجيهاً للقدرات المختلفة نحو التنمية القومية مما ينتج عنه انحسار في حركة الهجرة الداخلية.

في دراسة لجلال الدين (جلال الدين،1979م) عن الهجرة الوافدة والهجرة الداخلية في السودان ركز علي هجرات العمل الموسمية ثم الهجرة إلي المدن متناولاً الدوافع الاقتصادية والاجتماعية والآثار المترتبة ثم تحدث عن الهجرة بين المديريات (سابقاً) لقد أشار إلي حقيقة مهمة عن الارتباط العضوي لمختلف أنواع الهجرات وأنماطها بطبيعة البنية الاقتصادية والاجتماعية حيث إن الأخيرة توفر إطاراً موضوعياً لفهم وإدراك مغزى التحولات التي تسبق وتلحق عملية الهجرة مهما كان نوعها أو نمطها (جلال الدين،1979م).

ثم تناول جلال الدين في دراسة له بعض قضايا السكان والتنمية في السودان والعالم الثالث وقد ناقش الكتاب هجرة العمل الموسمية وفوائد الهجرة كما تناول أيضاً الهجرة إلي العاصمة المثلثة من حيث الحجم والخصائص والمصادر ولقد توصلت هذه الدارسة إلي عدة حقائق نذكر منها علي سبيل المثال :

إن الالتفات إلي تنمية المناطق الداخلية ستقلل من تيارات الهجرة خاصة إذا علمنا إن بعض المناطق المصدرة للهجرة كولايتي دارفور وكردفان تملك مصادر اقتصادية كبيرة.

وتعد دراسة صالح (صالح،1993م) الهجرة والتنمية (أسباب الهجرة الداخلية في السودان) من الدراسات التي أوضحت مسببات الهجرة الداخلية في السودان تكمن وراء الأسباب الكلية التي تتعلق باستراتيجية التنمية والبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الشاملة في البلاد وخلصت الدراسة إلي إن اتجاه الهجرة الداخلية في السودان هو نحو إقليم أواسط شرق السودان ، كما أشارت الدراسة إلي إن الأطراف الاخري من القطر خاصة أقاليم غرب وجنوب البلاد ترسل غالبية الأعداد المهاجرين متأثرين من ظاهرة الجفاف والتصحر والحرب الأهلية.

كما أوضح حسن (Hassan: 1994) في دراسة له عن الهجرة في السودان إن الهجرة الداخلية تصنف إلي ثلاثة أنواع هي:

1. الهجرة من الريف إلي الحضر.
2. الهجرة من الحضر إلي الحضر.

3. الهجرة من الريف إلي الريف.

وقد أكد في دراسته إن الأقاليم الرئيسية المرسلة للسكان هي دارفور وكردفان والجنوب ، وقد أشار الي 43% من هؤلاء المهاجرين من نوع الذكور لم يكملوا التعليم الابتدائي أما الإناث فتصل النسبة إلي إن 68% منهم لم يدخلوا حتى هذه المرحلة الابتدائية.

وقد أشار العبادي (العبادي،1974م) في دراسة له عن سكان العاصمة المثلثة كمنطقة جاذبة للسكان من مختلف أنحاء السودان وخارجه حيث ذكر إن عدد سكان العاصمة قد تضاعف في خلال 15 عام من 1955م إلي 1970 ويرجع ذلك إلي عدم الاهتمام بالأقاليم وتركيز كل المنشآت الإدارية والصناعية في العاصمة المثلثة.

وقد كتب خوجلي (Khogali:1991) عن هجرة الدناقلة إلي بور تسودان حيث أوضح إن مدينة بورتسودان من المدن التي نشأت حديثاً نتيجة لقيام ميناء السودان بدلاً عن سواكن مما جعلها منطقة جاذبة للمهاجرين. وقد بين إن الدناقلة يعتبروا اول المجموعات المهاجرة إلي مدينة بورتسودان وان معظم هؤلاء المهاجرين اجبروا علي اكتساب مهارات جديدة في بلد المهجر ذلك لان حرفتهم الأولي هي الزراعة . والشيء الملاحظ في هذه الدراسة ان الهجرة كانت من إقليم إلي إقليم آخر داخل السودان غير مناطق الجذب الاخري مثل الخرطوم والجزيرة.

كما قدم الليثي (الليثي، 2003م) ورقة بعنوان الهجرة من الريف إلي المدن وآثرها علي الاقتصاد السوداني بالتركيز علي قطاع المصارف. حيث خلصت هذه الدراسة إلي وجود علاقة غير مباشرة بين العمل المصرفي (تمويل وخدمات) والهجرة من الريف إلي المدينة. فالتمويل المصرفي هو احد العوامل التي تساعد علي قيام التنمية الاقتصادية والتنمية الاقتصادية بدورها تؤدي إلي وقف أو التقليل من تدفق الهجرة من الريف ألي المدينة. وقد أشار أيضاً إلي ظاهرة نزوح راس المال من الولايات إلي الخرطوم ونزوح كبار التجار وأعمالهم إلي الخرطوم مما يقلل من فرص العمل بالولايات.

وهناك دراسات عديدة فيما يختص بموضوع الهجرة الداخلية في السودان استفاد منها الباحث بجانب تلك التي ذكرت أعلاه.

ثالثاً: محور دراسات علاقة النظم الفدرالية بالهجرة الداخلية:-

إن دراسة علاقة النظم الفيدرالية بالهجرة الداخلية تعد قليلة جداً ولكن هناك دراسات ارتبطت بالسكان والنظام الفيدرالي مثل دراسة العلاقة بين مساحة الدولة وإعداد السكان.

إن دراسة شرنك (Schrenk :1954) عن الهجرة حيث أوضح إن الأفراد في الدولة الفيدرالية يمتازون بعلاقة مزدوجة كمواطنين بالاتحاد ومواطنين بالولاية ، قد أوضح إن مشكلة الهجرة الداخلية في الدولة الفيدرالية تكمن في إن كل ولاية لها اهتماماتها بإعداد السكان ونوعياتهم ولكن هناك حرية في التنقل بين الولايات المكونة للاتحاد.

وتناول كل من فيشباك وكانتور (Fishback & Kantor:2001) في دراستهما عن تأثير البرامج الفيدرالية في الهجرة الداخلية، وقد ركزت الدراسة علي تحركات السكان أثناء الركود الاقتصادي الذي أصاب أجزاء من الولايات المتحدة في الفترة من عام1933م-1939م حيث إن عدة إجراءات قد اتخذت للنهوض بالتنمية في المناطق المتأثرة بالركود و من بين ذلك القروض والرهن العقاري.

هذه بعض الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث واعتقد إن عدم وجود دراسة عن السودان تتعلق بموضوع النظام الفيدرالي وعلاقته بالهجرة بصورة مفصلة يجعل القيام بهذا العمل في غاية من الأهمية ومن ثم يسد ثغرة في الأدبيات.

أسئلة الدراسة :-

في ظل أهداف ومشكلة الدراسة التي تم ذكرها سابقاً يمكن طرح الأسئلة التالية:

1. ما مميزات النظام الفيدرالي ؟ وما أهميته بالنسبة لدولة كبيرة المساحة متنوعة الموارد ومتعددة الأعراق والثقافات ؟
2. ما العلاقة بين النظام الفيدرالي وهجرة السكان في السودان ؟
3. ما الدور الذي تقوم به الحكومة الفيدرالية لمجابهة حركة السكان والهجرة ؟
4. هل وضع ديوان الحكم الاتحادي أسس ومعايير لتقسيم الموارد البشرية والمادية بما يحقق توازناً في تنمية الولايات ؟
5. هل أثرت الولايات الغنية بالموارد والخدمات في جذب السكان من الولايات الفقيرة ؟

منهج الدراسة وأساليبها :-

إتبع الباحث في هذه الدراسة كل من المنهجين الاستقرائي والاستدلالي بحيث تستفيد الدراسة من المفاهيم الواردة في الأدبيات وفي ذات الوقت ستساعد الدراسات التفصيلية للولايات المتأثرة بالهجرة في الوصول إلي بعض المفاهيم والتعميمات التي يمكن تطبيقها علي مناطق أخري مشابهة . عليه سوف يعتمد الباحث علي الآتي:-

1. المصادر الثانوية متمثلة في المراجع والمصادر والتقارير والبيانات والمعلومات ذات العلاقة .
2. المصادر الأولية وتشمل العمل الميداني والقيام بالدراسات الحقلية في كل من ولايات الجذب والطرد. وذلك بمقابلة المسئولين والهيئات الشعبية والمثقفين والأكاديميين .
3. قام الباحث بالمقابلات اللازمة لجمع المادة العلمية ميدانياً والحوار مع عينات من قطاعات الشعب بجميع الفئات وتطبيق استبيانات مخصصة لهذا الغرض.

الأساليب :-

سوف يعتمد الباحث في فصول الدراسة المختلفة الأساليب التالية :

1. استخدام الخرائط والرسوم البيانية في عمليات التحليل.
2. استخدام بعض الطرق الإحصائية ذات العلاقة.
3. الاستفادة من نظم المعلومات الجغرافية في تحليل البيانات والنمذجة.

الفصل الثاني
النظم المركزية – الفيدرالية – الكنفدرالية

المبحث الأول :
مفاهيم ومباديء النظم المركزية

أولاً : مفاهيم النظم المركزية:-

تعني الدولة المركزية بأنها تلك التي لديها تماثل داخلي ومتماسكة وذات مركز قوي يسيطر علي الحكومة المحلية ويقرر مدي سلطانها (الريماوي ، 1998م) وفي بعض الحالات تلجأ الحكومة المركزية إلي جانب انتزاع سلطات الحكومات المحلية التابعة لها انتزاع قرارها وتبدأ بتطبيق قرارات مركزية جديدة وقد لا تكون هذه القرارات مستساغة من قبل السكان ولكنها تهدف الي مواجهة محنة تمر بها الدولة ولكن عندما تذهب المحن فان الحكومة المركزية ترجع السلطات المحددة لحكومتها المحلية.

كذلك يقصد بالمركزية الإدارية قصر الوظيفة الإدارية في الدولة علي ممثلي الحكومة المركزية في العاصمة وهم الوزراء دون مشاركة ما من هيئات أخري، فهي تقوم علي توحيد الإدارة وجعلها تنبثق من مصدر واحد مقره العاصمة (الطماوي ،1962م) . ولا يعني هذا قيام الوزراء بكل صغيرة أو كبيرة بما تقتضيه مختلف نواحي النشاط الإداري في الدولة، فهذا في حكم المستحيل ولكن يكون للوزير الهيمنة التامة علي معاونيه في العاصمة وممثليه في الأقاليم.

وأيضاً يقصد بالمركزية ذلك الأسلوب التنظيمي القائم علي توجيه النشاط السياسي والإداري وتجميعه في هيئة رئاسية واحدة في جميع أنحاء الدولة (عبد الصمد،1990م) بمعني ألا توجد في الدولة إلا سلطة واحدة تتولي الوظائف الأساسية بنفسها ، أو بواسطة موظفين لا يكون لهم سلطة ذاتية، فالمركزية إذا هي ميل الحكام إلي إصدار القرارات والسياسات من محور ارتكازي واحد وهو العاصمة أو جهة واحدة مثل رئاسة الدولة.

وتؤكد الحقائق التاريخية إن الدولة الممركزة تركيزاً كاملاً لم توجد إلا في بعض المدن السياسية القديمة التي ساعدت ضآلة حجمها وبساطة الحياة الإدارية فيها علي تطبيق النظام المركزي (الزغبي،1984م) وان صغرها بدرجة يجعلها في الامكان إدارة شؤونها جميعاً من مركز واحد كما هو الحال في دويلات المدن السورية، البابلية، الآشورية في بلاد وادي الرافدين واثينا واسبارطة وفلورنسا في جنوب اروبا (السماك ،1988م). كذلك مدينة الفاتيكان وإمارتي موناكو وسان مارينو. ولعل هناك أسباب عدة دفعت بقيام هذه المدن أوضحها (محمد،1977م):

1. انتقال المواطنين من الاقتصاد الزراعي إلي الاقتصاد العمراني للمدن.
2. الوضع الجغرافي الذي يحثهم علي أهمية تعاونهم.
3. ارتباط الشعوب برابطة عضوية وروحية واحدة.
4. حاجتهم تبعاً لصغر المدن إلي الاشتراك في الدفاع عن استغلالهم الجماعي.
5. شدة حاجتهم إلي تبادل المنافع فيما بينهم وصعوبة إنشاء اكتفاء ذاتي في كل مدينة علي حدة.

والملاحظ في إن هذه المدن أثرت في حركة السكان والذي تمثل في انتقال السكان وهجرتهم من أقاليم استقرارهم في الأقاليم المجاورة إلي العيش في هذه المدن وبالتالي التغير في نمط الحياة من النشاط الزراعي إلي النشاط العمراني في المدن. أما في الدول المعاصرة وعلي الأخص الدول الكبيرة المساحة تأخذ بالجمع بين أسلوبي التنظيم الإداري (المركزية واللامركزية) لدرجة أصبحت هي المشكلة اليوم ليست في اختيار أي من الأسلوبين ولكن كيفية الجمع بينهما . وتختلف الدول في مدة ما تأخذ به بين كل من الأسلوبين تبعاً لظروفها الجغرافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وتبعاً لمراحل نموها وتطورها.

ثانياً : مباديء المركزية:-

تقوم المركزية علي الأسس والمباديء التالية:

1/ تركيز السلطة بين أيدي الإدارة المركزية:-

فالمركزية الإدارية تقوم علي استئثار الحكومة المركزية في العاصمة بكل السلطات التي تخولها الوظيفة الإدارية في الدولة كلها (الطماوي ، 1962م) فلا يقتصر عملها علي جزء معين من الإقليم وإنما يشمل الدولة كلها ونستنتج من هذا المبدأ إن الوزراء في العاصمة يشرفون علي جميع المرافق العامة ، سواء كانت تلك المرافق قومية أو محلية.

وعليه ليس هناك محل في فعل هذا النظام لمجالس إقليمية أو بلدية منتخبة تتولي الإشراف علي المرافق المحلية. وان كان ثمة موظفون في الأقاليم فهم عمال السلطة المركزية.

2/خضوع موظفي الحكومة المركزية لنظام السلم الإداري والسلطة الرئاسية:

يعني هذا أن موظفي كل وزارة أو مصلحة موزعون فيما يتعلق بمباشرة وظائفهم الإدارية علي درجات متصاعدة يكون فيها ما يسمي بالسلم الإداري الذى نجد على قمته الوزير . وبمعنى اخر يقتضى هذا السلم الادارى خضوع الموظف الأقل درجة للموظف الاعلي درجة حتى تنتهي إلي الوزير الذي يخضع له جميع من فى وزارته وهذا هو المقصود بالسلطة الرئاسية (الطماوي،1962م).

تلك هي أهم المباديء التي يرتكز عليها قيام ونشأة تلك النظم المركزية ويجدر بنا هنا أن نتطرق لأنواع الدولة المركزية حتى نتمكن من إدراك هذه المفاهيم والمباديء.

أنواع الدول المركزية :-

هناك نموذجان للدولة المركزية وهي كما يلي :

أولاً : النموذج المركزي :

يوجد هذا النموذج عندما تتوافر لدي السكان درجة جيدة من التماذج الحضاري والثقافي وتتبع الحكومة المركزية منهجاً معتدلاً في الحكم ولها مدينة مركزية واحدة . وبتوافر هذا في دول قديمة مثل الدنمارك والسويد وهولندا وفي ظل هذه الدول ينعكس رضا غالبية شعبها من خلال نظم ملكية . ويشارك الشعب في الحكومة من خلال العملية الديمقراطية البرلمانية (الريماوي ، 1998م).

ثانياً: النموذج العالي المركزية :

تطبق الدول التي تأخذ بهذا النموذج درجة عالية من السيطرة والمركزية علي الأقليات العرقية والاختلافات الحضارية والإقليمية ومن هذه الدول الاتحاد السوفيتي السابق (ذو الحزب الواحد) والدول الافريقية ذات الحزب الواحد وأيضاً بعض الدول التي تقع تحت نظام ديكتاتوري (الريماوي ، 1998م) . وعليه يمكن القول بان الحكومة المركزية النموذجية تتمتع بالصفات التالية :

1/ يستحسن أن لا تكون مساحة الدولة المركزية شاسعة لان المساحة الشاسعة تجلب معها سكان بثقافات مختلفة وهذه تعرقل مسيرة الحكومة المركزية وتحفز قوي الطرد في داخلها واقوي دليل يؤكد ذلك تفكك الاتحاد السوفيتي سابقاً إلي عدة دول وأصبحت كل دولة مستقلة استقلالا كاملاً وذات سيادة خاصة بها محتفظة بمواردها البشرية والطبيعية بعيداً عن موسكو.

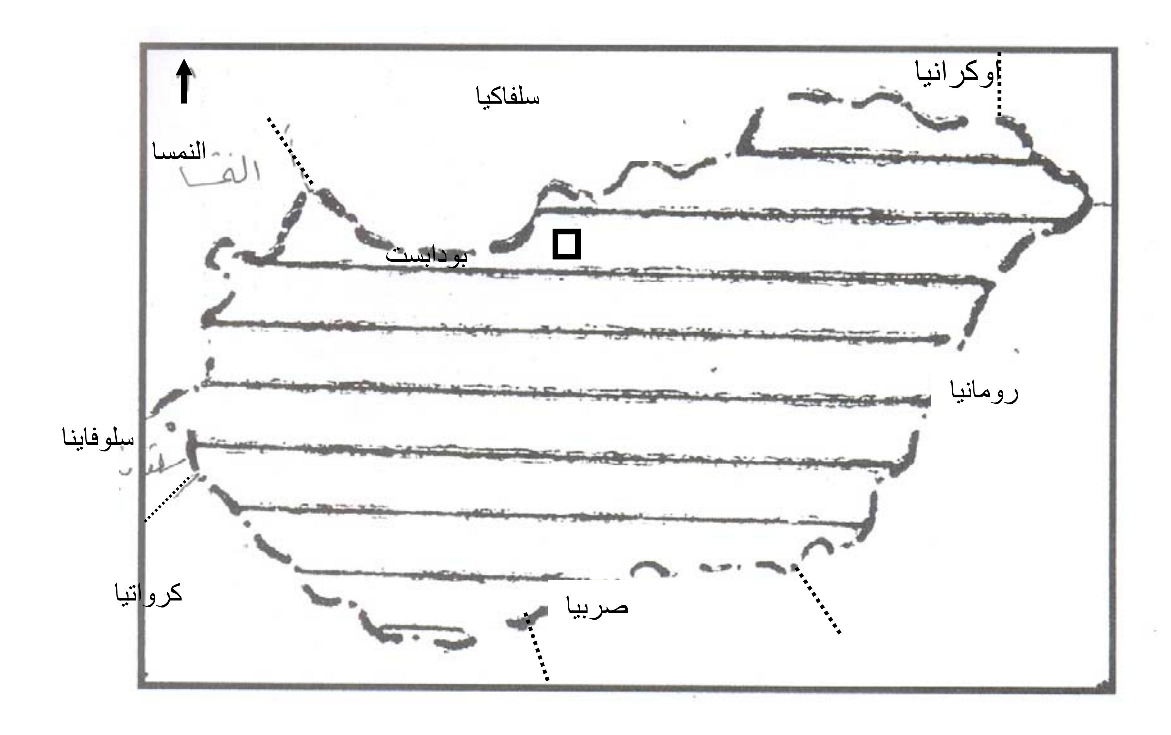
2/ يستحسن أن تكون الدولة المركزية مدمجة الشكل رقم (2-1) اما الدول ذات الامتداد الطولي الشكل رقم (2-2) فإنها تتعرض لبروز مشاكل تهدد وحدتها ، فعلي سبيل المثال ربما تطالب بعض الوحدات البعيدة سلطات اكبر مما تستحقه لأسباب دينية وعرقية ولغوية (مثال ذلك : دولة اندونيسيا).

3/ يستحسن أن تكون الدولة المركزية ذات كثافة سكانية عالية ويتوزع السكان توزيعاً جغرافياً عادلاً بحيث أن لا تكون هناك مساحات خالية من السكان أو قليلة السكان أو إن هذه الجماعات تنفصل عن باقي أجزاء الدولة بموانع طبيعية مثل الصحاري والجبال والمستنقعات لان هذا الواقع يؤدي إلي الانعزالية والإقليمية ويهدد وحدة الدولة.

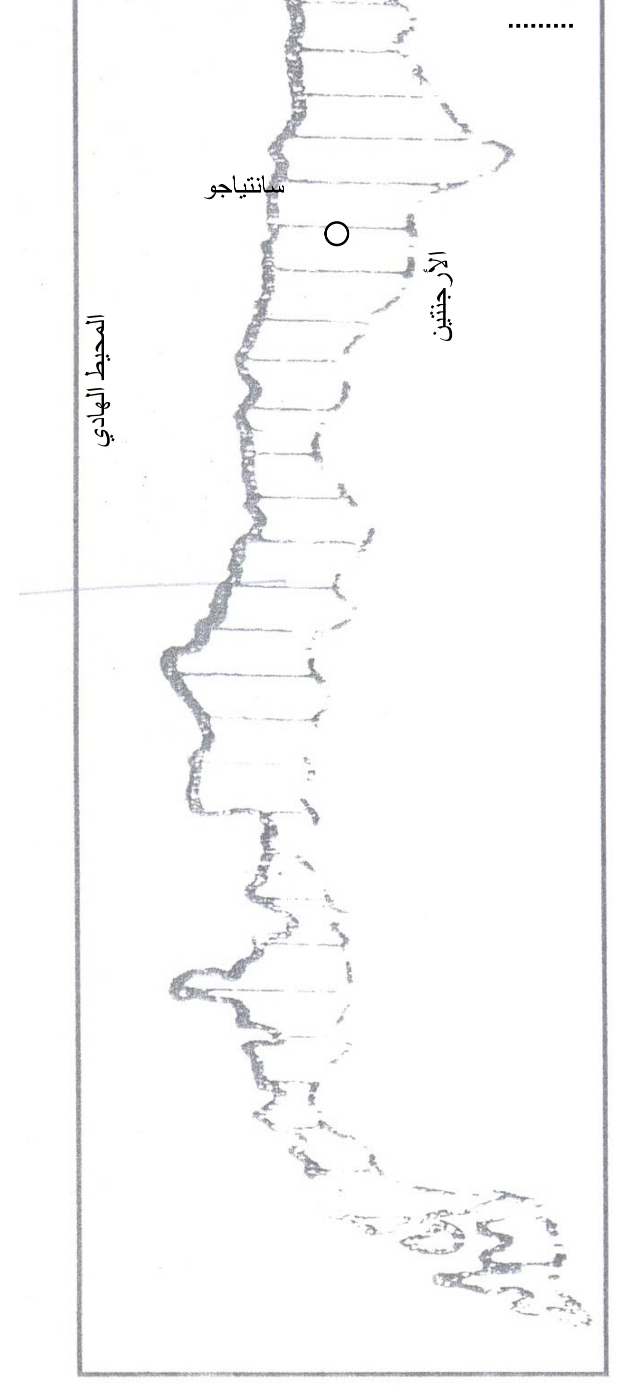
4/ يستحسن أن تتمتع الدولة بمركز واحد لان المراكز المتعددة تحفز الإقليمية ويفضل أن يكون مركز الدولة في وسطها ، وتربط أجزائها علي أبعاد ومسافات متساوية من المركز.

هذه بعض الصفات التي تتمتع بها الدولة المركزية ولكن بالرغم من هذا ان للدولة المركزية عيوب تظهر واضحة عند عقد مقارنة بينها وبين النظام اللامركزي والذي هو أسلوب في التنظيم يقوم علي أساس توزيع السلطات والاختصاصات بين السلطة المركزية وهيئات أخـري مستقلة قانونياً (الزغبي، 1984م) . واللامركزية تعنى ايضاً توزيع السلطة على عدد كبير من الناس بحيث يكبر عدد الذين يتخذون القرار وينتشرون فى اغلب مواقع بلادهـم

شكل رقم (2-1) الشكل المندمج (دولة المجر)



شكل رقم (2-2) الشكل المستطيل (دولة شيلى)



المصدر : المصدر : الديب
، محمود ابراهيم (1976م) .
(الاصم ، 1983م) . ومن
هذا التعريف يظهر لنا بعض
عيوب المركزية (الطماوى ،
1962م) والتى تتمثل فى الاتى :
1/ ان واجبات الادارة المركزية
قد تعدد وتوسعت الى درجة
يصعب معها ان تركز حكمها بيد
الحكومة المركزية ،
وبالتالي فان الأخذ
باللامركزية الإدارية يخفف
كثيراً عن عاتق السلطة المركزية
دون أن تهدد المصلحة العامة.
2/ الهيئات المركزية أو
الإقليمية أو المصلحية ادري
بمصالحها وان هذه المصالح تهم
السكان المحليين مباشرة ،
يعرفون مدي حاجتهم وكيفية
تحقيقها ، فمجلس المحلية علي
سبيل المثال يعرف احتياجات
المرافق العامة وما ينقصها أكثر من السلطة المركزية في عاصمة البلاد التي قد تكون بعيدة جداً عن الإقليم.

3/ يؤدي النظام اللامركزي إلي تجنب الروتين والنمطية في صدور القرارات المتصلة بالمصالح المحلية.

4/ تلعب اللامركزية قدراً من العدالة في توزيع الضرائب العامة لان كل إقليم سيظفر بما يحتاجه لحل مشاكله المحلية فلا تطغي مرافق العاصمة المدن الكبرى علي مرافق الإقليم كما هو الشأن لو أخذت بالمراكز الإدارية .

5/ ثبت بالتجربة إن اللامركزية الإدارية اقوي علي مواجهة الأزمات من النظام المركزي خاصة في أوقات الحروب والثورات.

6/ وأخيراً فان المركزية هي ضرورة ديمقراطية بل ان الديمقراطية السياسية نظام أجوف إذ لم تصحبه اللامركزية لان اهتمام المواطن بالشؤون العامة هو فرع من اهتمامه بشؤونه المحلية، ولهذا فغالباً ما تبقي دستور الدولة الديمقراطية علي اللامركزية الإدارية.

وعليه يمكننا القول من خلال هذه الفروق إن للنظام المركزي عيوب كثيرة (رشيد ، 1975م) يمكن إجمالها فيما يلي:

1/ إن المركزية عادة ما تؤدي إلي تعطيل الأعمال ، فعلي سبيل المثال نجد إن الرحلة التي قطعها القرار من أسفل إلي اعلي التنظيم بحثاً عن التصديق يأخذ وقتاً طويلاً يؤثر علي سير العملية الإنتاجية.

2/ إن المركزية عادة ما تؤدي إلي ضعف التخطيط والتنسيق . إن إتباع القرارات التفصيلية في السلم الإداري يزحم وقت القادة الإداريين بقضايا تفصيلية تؤدي إلي إغراقهم في الأعمال الروتينية علي حساب الإدارة الشاملة والتخطيط والتنسيق الكلي في تنظيمات الأجهزة الإدارية.
3/ إن المركزية تؤدي إلي ضياع جهود الفروع المختلفة للوزارات في السعي للحصول علي الموافقات اللازمة وفي نقل صورة الموقف من موقع التنفيذ الي الوزارة او المصلحة في المركز. وبالمثل نجد الوزارة أو المصلحة المركزية انها بدورها تحتاج إلي تخصيص عدد من أفرادها لمناقشة هذه الأمور مع إدارات الفروع المختلفة.
4/ إن المركزية تؤدي إلي تجاهل الحاجات المحلية وعدم أخذها في الاعتبار مما يضعف قرارات الجهاز الإداري وخططه التنفيذية نستنتج من هذه العيوب للدولة المركزية إن منافع الناس فى هذه الدولة أن ينتقلوا إليها ليقضون حاجاتهم ومنافعهم وربما كان ذلك عاملاً قوياً للاستقرار لوجود وتوافر الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية وخدمات المياه والكهرباء.

المبحث الثاني

أمثلة للنظام المركزي :-

لقد درسنا في هذا البحث بعض مفاهيم ومباديء النظم المركزية وأوضحنا الفروق بينها وبين النظم اللامركزية وسوف نتناول هنا بعض الأمثلة للنظم المركزية في عدد من دول العالم التي تأخذ بهذا النظام وهي كالآتي :-

1/ دولة الصين:

تعتبر الصين أقدم دولة في العالم حيث يعود تاريخها إلي خمسة آلاف سنة ، وقد شهد تاريخها توسعاً وانكماشا وقام حكامها بتغيرات واسعة ومختلفة بين الحين والأخر وذلك وفقاً لما تقتضيه مصلحتهم ومصلحة بلادهم (الريماوي،1998م) خلال فترات الحكم الصيني كانت من أطرافها تحقق الحكم الذاتي ولكنها في نفس الوقت كانت تبقي علي اعترافها بسلطة الإمبراطور الصيني أما فترات عظمتها فقد قام بعض القادة العسكريين الكبار بإدارة أقاليم واسعة من ارضي دولتهم دون أن يهتموا بالحكومة المركزية . بمعني إن المناطق الطرفية البعيدة عن المركز كان يحكمها بعض القادة العسكريين غير واضعين أي حساب للحكومة المركزية .

بقي الحال في الصين كما هو عليه حتى سنة 1949م عندما سيطر الشيوعيون علي السلطة وكونوا سلطة مركزية قوية في العاصمة بكين وأعادوا تنظيم إقلايم البلاد من جديد وضمت أقاليم صغيرة لتكون في مجموعها أقاليم إدارية اكبر وذلك بهدف خدمة عمليات التخطيط الإداري والاقتصادي والسياسي (الريماوي،1998م) . تتكون الصين من اثنين وعشرين وحدة إدارية وهنالك أقاليم في الأطراف ذات حكم ذاتي ، ويمكن القول إن الحكم الذاتي هو فقط لخدمة أمور حضارية خاصة بالسكان ليس له أي قوة سياسية أو اقتصادية .

2/ المملكة المتحدة :

تتكون المملكة المتحدة وشمال ايرلندا من ثلاث ممالك قديمة هي انجلترا وسكوتلاندا وويلز وجزء من مملكة رابعة هي شمال ايرلندا .

توحدت هذه الممالك عبر عدة قرون في مملكة واحدة واتخذت من لندن مركزاً لها وقد قسمت أجزاء المملكة المتحدة إلي وحدات وقد اخذ في الاعتبار الإرث التاريخي والحضاري لكل منها . كان الهدف من ذلك تبسيط العمل وتفصيله (الريماوي ، 1998م) . هناك اهتمام في المملكة المتحدة يهدف إلي نزع المركزية من لندن وإرجاعها إلي مراكز في سكوتلاندا وويلز شمال ايرلندا ، ومما يجدر ذكره ان التقسيمات الإدارية في الأقاليم التي تكون المملكة المتحدة تختلف من إقليم إلي أخر. ان هذا الوضع يجعلنا نفكر بان المملكة المتحدة في طريقها إلي أن تصبح دولة إقليمية (Regional State) (الريماوي،1998م) عوضاً عن كونها دولة مركزية علي الرغم من تقليص عدد الوحدات الإدارية في كل إقليم يتضح لنا من خلال هذا المبحث إن تمركز المؤسسات والمصالح العامة يدفع السكان إلي الاستقرار في العاصمة وخاصة إذا طبقت في دولة ذات مساحة كبيرة، عليه يمكننا القول إن المركزية يمكن أن تطبق في إقليم أو دولة صغيرة المساحة مدمجة الشكل مع قلة في عدد السكان وبالإضافة إلي تجانسهم وان لا تكون هناك اختلافات عرقية وثقافية واضحة حتى لا يؤدي هذا إلي تفكك هذه الدولة أما إذا كان غير ذلك فيستحسن أن تأخذ هذه الدولة بنظام آخر مثل اللامركزية أو النظام الفيدرالي.

المبحث الثالث

النظم الفيدرالية:-

إن النظم الفيدرالية وتطبيقاتها تختلف من دولة لأخرى ، فقد جاءت هذه النظم موافقة لأهداف ومرامي تلك الدول ومتماشية مع بيئاتها الجغرافية والثقافية وتاريخها السياسي الخاص بها .

فالنظم الفيدرالية القديمة فرضت الوحدة على كثير من الشعوب بالقوة وبالتالي تمثل نوعاً من الاستعمار او الاحتلال ولقد مارست الإمبراطورية الرومانية (295 – 1453م) هذه السطوة على معظم شعوب العالم

المعروفة فى زمانها فعلى سبيل المثال كانت مصر إحدى ولاياتها وتعتبر مخزناً للغلال والحبوب حتى جاء الفتح الاسلامى ، وبالتالي فقد شهدت مصر حكماً فيدرالياً غير الدستوري مبنياً على السياسات الاستعمارية حيث كان الهدف منه استغلال الموارد لمصلحة الإمبراطورية . وعلى عكس ذلك أسست الدولة الإسلامية الأولى في المدينة المنورة على يد الرسول (ص) وكان دستورها القران والذي اتخذ منهاجاً في كل الاراضى التي دانت بهذا الدين الحنيف داخل الجزيرة العربية وخارجها ووصف القران الكريم الجماعة الإسلامية بقوله تعالى : (إنما المؤمنون إخوة) ويترتب على ذلك أن تكوين الدولة الإسلامية يقوم على رابطة الإخاء الديني ، وان هذه الصلة الدينية تفوق كل الصلات الأخرى ، فلم يعتبر الإسلام ، أن تكون وحدة الجنس أو الإقليم أو التكامل الاقتصادي او المصلحة السياسية هي أساس الدولة الإسلامية ، بل إنها لا تقوم بداخلها الحدود السياسية لان المسلمين امة واحدة . ولقد استطاع الرسول صلى الله عليه وسلم أن يتقدم بصيغة تحالفية بين المجموعات المختلفة فمنهم المسلمون الذين تجمعهم دعوة الإسلام ومنهم أهل الحلقة والصون ومنهم الاوس والخزرج ، فأراد رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدم المدينة استصلاحهم كلهم وموادعتهم . وكانت هذه الصيغة هي ما عبر عنها المؤرخون بصحيفة المدينة . وفى إطار مفاهيم ومبادىء النظم الفيدرالية نحاول أن نلخص هنا أهم مفاهيم صحيفة المدينة .

مفاهيم صحيفة المدينة :-

1. لقد ادخل الجزء الأول من الصحيفة مفهوماً أساسياً جديداً هو مفهوم الأمة فجعل مسلمين من قريش ويثرب كياناً سياسياً متميزاً عن غيره .
2. أبقت الصحيفة على التراتيب الإدارية والرئاسية فى داخل كل مجموعة على ما كانت عليه وعبرت عن ذلك بصيغة (المهاجرون من قريش على ربعتهم) (حامد ، فى الكرسنى ، 1998م) الا ان الوثيقة ابقت على التنظيم الادارى الداخلي فى كل مجموعة مستقلاً بصورة كاملة عن التنظيمات الداخلية للمجموعات الأخرى .
3. إن من أهم البنود التي احتوتها الصحيفة هي البنود التي تحدد السلطة المركزية والقانون الجنائي (حامد ، فى الكرسنى ، 1998م) إذ إن المشكلة الأساسية التي كانت تعصف بالسلام الاجتماعي في أنحاء الجزيرة العربية هي انعدام هاتين السلطتين .
4. إن الوثيقة قد احتوت على ما يمكن أن نسميه بالتعددية القانونية (حامد ، الكرسنى ، 1998م) ، فحصلت العشائر صلاحية ان تطبق قانوناً عرقياً محلياً على المواطن ، ثم جعلت لليهود قانوناً خاصاً بهم فى بعض الأمور ، ثم جعلت للسلطة المركزية قانوناً مركزياً ينفذ على ذات المواطن بغض النظر عن عشيرته او صلته .
5. إن الصحيفة خصصت مساحة للعلاقة بين المسلمين واليهود وهى على نوعين :
   أ. علاقة اليهودي الذي يدخل مع المسلمين فى عهد الإيمان .
   ب. علاقة اليهودي الذي يدخل مع المسلمين فى عهد الأمان والموادعة .

ونستخلص من هذه المفاهيم ما يلى :

1- إن هناك قوانين عرقية محلية وقوانين عامة وهذه مصدرها القران والسنة .
2- إن هذه المفاهيم تشير الى تدبير سياسي يهدف لإحداث السلام الاجتماعي في وسط قبلي مزقته الحروب والثارات .
3- أيضاً انها تشير الى تدبير ادارى يهدف لبناء الأمة عبر اسلمة العشيرة والقبيلة كمؤسسات للحكم المحلى .
4- وأخيراً تهدف للتحرر من الهيمنة الأجنبية .

ان من أهم مظاهر النظام الفيدرالي فى الدولة الإسلامية هو السلطة المركزية ممثلة فى الخليفة الاسلامى ، ففى دولة الإسلام تتعدد الأقطار وتتسع رقعة الدولة ولكن شريعتها واحدة ، فالحاكم هو الله سبحانه وتعالى ، ورئيسها الأعلى شخص اختاره الشعب بالانتخاب ، وهو الخليفة والسلطة المركزية بيد الخليفة الذي يولى الحكام فى الولايات ويعزلهم ويعين قادة الجيوش ويقيلهم والشعب كله من وراء هذا الخليفة يباركه ويراقبه وينصحــه وله حــق عزلــه إذا أساء التقدير (محمد ، 1977م) . وعليه يمكننا القول ان الدولة الإسلامية والتي امتدت شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً فى كل من قارة أسيا وأفريقيا واوروبا والتي كانت تدار مركزياً من شبه الجزيرة العربية وعلى راسها الخليفة الاسلامى يساعده الولاة او الأمراء في الولايات الإسلامية المختلفة ، قد وضع أسساً ومفاهيماً للنظم الفيدرالية المعاصرة .

تطورت هذه المفاهيم لاحقاً خاصة في فترة الاستعمار الذي قامت به الدول الأوربية والتي ضمت بموجبه أجزاء واسعة من قارتي أفريقيا واسيا وكان الهدف منه هو استغلال الموارد الطبيعية والبشرية لتلك الدول وسوف نأخذ هنا نموذجان للإمبراطورية البريطانية والإمبراطورية الفرنسية فى فترة الاستعمار .

1/ الإمبراطورية البريطانية :-

أقامت بريطانيا من نفسها القاعدة الوطنية للمزارع العلمية الواسعة فى المستعمرات في جميع القارات المتخلخلة الكثافة السكانية والمحطات التجارية الواقعة بين جميع مراكز الكثافة السكانية الغنية خارج أوربا والمعابر المنتشرة بين تلك المناطق بهذه الطريقة وضعت بريطانيا يدها على معظم دول أفريقيا واسيا وأمريكا ، ولم يكن للإمبراطورية البريطانية في أوجها ما يساويها او يدانيها في الحجم او الانتشار أو الثروة او تنوع الموارد الطبيعية او البشرية او القدرة على الإنتاج . وكانت أول مجموعة من المناطق التي تكونت منها الإمبراطورية البريطانية والتي قد سبق ان سادها الاستعمار الاوربى هي تلك المستعمرات الثلاث عشر التي تكونت منها النواة الأصلية للولايات المتحدة فيما بعد (عبد الله ، 1968م) وكندا واستراليا ونيوزلندا وجنوب أفريقيا .

وفى القرن الثامن عشر عندما أعيد بناء الإمبراطورية البريطانية في أمريكا ، كانت هناك في نفس الوقت إمبراطورية جديدة تنمو في أسيا للوقوف في وجه التوسع التجاري للدول الأوربية المنافسة وقد انضوت في هذه الإمبراطورية الجديدة كل من شبه القارة الهندية وشبه جزيرة الملايو ومناطق أخرى فى جنوب شرق آسيا وبنفس الطريقة التي تستطيع أن تعلل وتفسر امتداد النفوذ البريطاني في القرن التاسع عشر إلى أجزاء واسعة من أفريقيا بالرغم من الاختلافات الإقليمية بين المنطقتين وقد كانت الرغبة في التوسع التجاري المقترنة بالدافع التبشيري من أهم العوامل التي أخضعت مناطق واسعة من غرب أفريقيا للحماية البريطانية ومن ناحية أخرى نجح المستوطنون الإنجليز في شرق وجنوب أفريقيا من السيطرة على بعض الجماعات الحاكمة وخاصة في كينيا وروديسيا.وهناك مجموعة أخرى من المناطق المكونة للإمبراطورية البريطانية وهى ضم بعض المعابر أو المواطن والتي تتمثل بصفة رئيسية في جزر صغيرة نائية وهكذا أصبحت الإمبراطورية البريطانية تضم مساحات شاسعة وشديدة التنوع . ففي أوائل العشرينات من القرن العشرين امتدت الإمبراطورية وراء البحار بمساحة تبلغ 13.6 مليون ميل مربع أو نحو 26% من مساحة اليابس باستثناء انتاركتيكا وبعدد من السكان بلغ 460 مليون (السماك ، 1988م) هذه الأقاليم المختلفة كانت تدار من انجلترا وهى كانت بمثابة ولايات تابعة لها حيث كان في كل إقليم أو دولة حاكم يقوم بتثبيت وتطبيق مهام الإدارة البريطانية ،حيث كان ملك بريطانيا هو الرئيس الأعلى للإمبراطورية البريطانية .

وفيما بين الحربين العالميتين أصبح واضحاً أن فكرة الإمبراطورية لم تعد صالحة أو كافية مع التطورات التي مرت بها المستعمرات حيث بدأت الشعوب تطالب باستقلالها عن التاج البريطاني ، ومن ثم طرحت فكرة (الكومنولث) Common Wealth في سنة 1931م (عبد الله، 1968م) ونظرية الكومنولث تقوم علي أساس ارتباط دولة حرة مستقلة متساوية بمصالح مشتركة وروابط فطرية من الود المتبادل.

2/ الامبراطويرة الفرنسية :

كانت قد أنشأت الإمبراطورية الفرنسية لأول مرة لمنافسة الإمبراطورية الإنجليزية والهولندية، أما الإمبراطورية الفرنسية الثانية فقد شكلت بعد سنة 1830م وكانت في أوجها تضم نحو ثلثى أفريقيا وعدد كبير من الجزر في الجنوب الغربي من المحيط الهادي (عبد الله ، 1968م) ومجموعة الدول الفرنسية عبارة عن مجموعة من الأقطار شديدة التباين والاختلاف، سواء من الناحية الطبيعية أو التاريخية ، أو البشرية أو الثقافية.

وكانت السياسة الاستعمارية التقليدية لفرنسا تهدف دائماً إلي الإدماج الكامل النهائي لمستعمراتها فيها، ولكن في الفترة الأخيرة حصلت الوحدات السياسية الفرنسية شمال أفريقيا علي استقلالها وسيادتها . أما المستعمرات الباقية فقد كانت تخضع لنظم مختلفة من الحكم ، فبعضها وحدات تابعة أو مستعمرة ، بينما الوحدات الأفريقية المدارية قد ظفرت باستقلالها.

وفي 28 سبتمبر 1958م صوت الناخبون في الاتحاد الفرنسي السابق بأغلبية ساحقة إلي جانب الدستور الجديد الذي قامت علي أساسه الجمهورية الخامسة والذي بني عليه الاتحاد الفرنسي وأصبح ساري المفعول من 5 ابريل 1959م (عبد الله ، 1968م) وقد كفل دستور الجمهورية الخامسة لمستعمرات ما وراء البحار التي تبدى رغبتها في التمسك بالارتباط مع فرنسا أنظمة مؤسسة على مثال مشترك من الحرية والإخاء والمساواة ، ووضع في الاعتبار نموها وتطورها الديمقراطي أما المستعمرات فقد خيرت بين أمور ثلاثة :

1. أما أن تبقى كمستعمرات شبه مستقلة فيما وراء البحار .
2. أو أن تصبح مقاطعات فيما وراء البحار مماثلة تماماً لمقاطعات الوطن الفرنسي .
3. أو أن تحصل على الحكم الذاتي الكامل في نطاق الاتحاد الفرنسي كما نص الدستور كذلك على حرية انسحاب اى عضو في الاتحاد .

وطبقاً للتعديل الذي ادخل على الدستور الفرنسي في 1960م أصبح من الممكن للدول الأعضاء في الاتحاد أن تحصل على استقلالها وتصبح جمهوريات ذات سيادة دون أن تنهى انتمائها إلى الاتحاد . وبناءاً عليه فقد أخذت بعض الدول استقلالها في أوائل 1960م ولكنها لم تستمر في الاتحاد مثل دولة الكامرون .

وقد تعرض التكوين الاساسى للاتحاد الفرنسي للتغير كما حصل بعض أعضائه على الاستقلال الكامل . ولكن احتفظت بعض الدول المستقلة بعلاقاتها الوثيقة مع فرنسا سواء في الشؤون المتصلة بالعملة أو التعلم أو

التنمية الاقتصادية أو الشؤون الخارجية ، وترجمت هذه الروابط فيما بعد في شكل معاهدات أو اتفاقيات اقتصادية وسياسية وتعاونية مختلفة .

يتضح لنا مما سبق إن الإمبراطورية الفرنسية والتي عبرنا عنها باسم الاتحاد الفرنسي اى الدولة الفيدرالية الفرنسية ، ما هي إلا عبارة عن نظام فيدرالي لدولة مترامية الأطراف في مختلف القارات تدار من فرنسا عبر منسقين أو حكام وإدارات تنفذ سياسات الاتحاد الفرنسي ، عليه يمكننا القول بان الإمبراطورية الفرنسية (الاتحاد الفرنسي) قد وضع أسس ومفاهيم فيدرالية ساعدت فيما بعد على قيام معظم الدول الفيدرالية اى أن التجارب للنظم الإدارية في عهد الإمبراطوريات قد مهد الطريق بقيام وتأسيس النظم الفيدرالية .

فالنظم الفيدرالية القديمة كانت إلى حد ما غير دستورية اى ليست قائمة على دستور معين يحمى ولايتها التي تضمها هذه الإمبراطوريات . ولهذا فإذا أردنا ان نحدد التاريخ الذي اكتملت فيه معالم النظم الفيدرالية ، فانه يمكن القول بان هذه النظم قد اكتملت وظهرت معالمها وأسسها التي هي عليها الآن منذ أن أنشئت الاتحادات الثلاثة (ألمانيا الاتحادية وسويسرا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية) في أواخر القرن الثامن عشـر وأوائل القـرن التاسع عشر (بشير، 1963م) فمنذ ذلك الحين وضح نوعين رئيسيين في تقسيم الدولة هى :

أولاً : الدولة البسيطة

ثانياً : الدولة المركبة

ويقصد بالدولة البسيطة تلك التى تطلع لشؤونها الداخلية والخارجية هيئة واحدة دون أن يشاركها فى ممارسة سيادتها ولايات أخرى . أما الدولة المركبة فهي تنتج عن قيام أكثر من دولة تحت سلطة حكومية مشتركة تتمتع بسلطات واسعة على الدول الأعضاء (بشير ، 1963م) وتقسم الدولة المركبة إلى أربعة أقسام بالأقسام التالية :

1- الدولة الفيدرالية .
2- الدولة الكنفدرالية .
3- دولة الاتحاد الحقيقي أو الفعلي .
4- دولة الاتحاد الشخصي .

سوف نتناول هذه الأنواع بشيء من التفصيل في هذا المبحث والشيء الذي نريد أن نوضحه هنا ان النظم الفيدرالية في عصرنا الحديث بلاشك أخذت مفاهيم وأساليب تختلف عن تلك الأزمنة السابقة أو بالاحرى تطورت هذه النظم عن طريق التجارب الطويلة مما أدت إلى تنمية فكرة الفيدرالية والذي انعكس في تنمية وتطوير هذه الدول . ومن ثم فان تطبيق عدة دول للنظام الفيدرالي كأسلوب لتصريف الشؤون السياسية والإدارية والاقتصادية دليل على نجاح هذا النظام على وجه العموم ، وذلك لأنه يحقق الوحدة والتنمية المتوازنة في جميع الولايات ومن ثم الاستقرار البشرى . كما يساعد النظام الفيدرالي على تنمية الموارد الولائية البشرية والطبيعية دون الاعتماد على المركز كما كان يحصل فى حالة الدولة المركزية ، فنجد مثلاً من الدول المتقدمة التي أخذت به الولايات المتحدة الأمريكية ، المانيا ، سويسرا ، واستراليا ، ومن الدول النامية الهند ، البرازيل ، الإمارات العربية ، نيجريا والسودان (الجدول رقم (2-1)) .

جدول رقم (2-1) بعض الدول الفيدرالية في العالم

الدولة	طريقة النشأة	ملاحظات
الولايات المتحدة الأمريكية	اتفاق عدة دول	
كندا	اتفاق عدة دول	
المكسيك	تفكك دولة موحدة إلى عدة دويلات	
البرازيل	تفكك دولة موحدة إلى عدة دويلات	
فنزويلا	تفكك دولة موحدة الى عدة دويلات	
كولومبيا	تفكك دولة موحدة الى عدة دويلات	
الارجنتين	تفكك دولة موحدة إلى عدة دويلات	
الاتحاد السوفيتى	اتفاق عدة دول	الآن انقسم الى عدة دول
النمسا	تفكك دولة موحدة إلى عدة دويلات	
سويسرا	اتفاق عدة دول	
يوغسلافيا	اتفاق عدة دول	الآن انقسمت إلى عدة دول
تشيكوسلوفاكيا	اتفاق عدة دول	الآن انقسمت إلى دولتين

ألمانيا	اتفاق عدة دول	
استراليا	اتفاق عدة دول	
الكاميرون	تفكك دولة موحدة إلى عدة دويلات	
جنوب أفريقيا	تفكك دولة موحدة إلى عدة دويلات	
تنزانيا	تفكك دولة موحدة إلى عدة دويلات	
نيجيريا	تفكك دولة موحدة إلى عدة دويلات	
السودان	تفكك دولة موحدة إلى عدة دويلات	
الهند	تفكك دولة موحدة إلى عدة دويلات	
بورما	تفكك دولة موحدة إلى عدة دويلات	
الأمارات العربية المتحدة	اتفاق عدة دول	

* المصدر : تجميع الباحث

وهناك دوافع مختلفة جعلت هذه الدول تتحد مكونة النظم الفيدرالية ، مثلاً عنصر الخطر والتهديد الخارجي لهذه الدول دفعها لكي تتحد وتقاوم الاخطار الخارجية ، كذلك دوافع أخرى مثل الحاجة التي تدعم الاستقلال وتنمية اقتصاديات البلاد والاستفادة من تقدم وخبرة الدول الأعضاء في الاتحاد (بشير ، 1963م) .

وتجد هذه الدوافع اثرها بين الدول التى تجمع بينها عناصر التشابه فى الأصل والجنس واللغة وانظمة الحكم . وكلما كانت الدولة تتشابه في مختلف نواحي الحياة كلما قويت الحاجة الى النظام الفيدرالي وكلما كان تحقيق هذا النظام أيسر واسهل منالاً ، وبالتالى يمكننا القول بان هذه الدول انتهجت النظام الفيدرالي لاعتقادها الجازم بأنه خير وسيلة للوصول للغاية المنشودة وهى تنمية بلادها وتطورها عن طريق المشاركة الجماهيرية في السلطة والتوزيع العادل للثروة بالإضافة الى حسم قضايا التنوع والتعـدد الثقافـي والاجتماعـي (الغبشاوى ، 1998م) .

تعريف النظام الفيدرالي :-

بالرغم من ان هنالك تعريفات عدة لمفهوم النظام الفيدرالي الا انها لم تختلف فى المضمون والأساس . فالنظام الفيدرالي ما هو الا تجمع مصالح مشتركة لعدة كيانات سياسية تمثل مجموعات متابينة من التجمعات البشرية ذات المقومات البيئية المشتركة . كما تمثل شعور الكيانات الضالعة لدى الاتحاد الفيدرالي بقصور الدوافع القومية ومن ثم ضرورة التنازل عن جزء من السيادة القومية أو الإقليمية للدولة المستقلة من اجل خلق كيان اكبر يضم دولاً أو دويلات أخرى . (عبد السلام ، بدون) وهذا التنازل تم للجهاز الفيدرالي المركزي الذى يتمتع بسلطات اكبر من سلطات الدولة (الولاية) الذي عليه تحمل المسؤوليات بحيث تكون فى مستوى السلطة .

ونجد في النظام الفيدرالي ان كل التوجهات المحلية او الإقليمية سياسية او اقتصادية او اجتماعية ، ينبغي ان تكون متوافقة مع التوجيهات والسياسات الاتحادية للدولة الفيدرالية باعتبارها السلطة العليا لتحقيق المصلحة العامة للاتحاد الفيدرالي إلا ان ذلك يتطلب ضرورة التوفيق بقدر الامكان بين ضروريات الوحدة الفيدرالية وضروريات الوحدة الوطنية المحلية في اطار نظام اللامركزية حيث يتحقق الاستقلال الذاتي لهذه الولايات او الدويلات المكونة للنظام الفيدرالي بما يمكن من درء جميع النزاعات الوطنية والقومية في الكيان الفيدرالي ولا شك ان عماد النظام الفيدرالي يقوم على فكرة اللامركزية والواقع ليس هناك فرق بين النظام الفيدرالي واللامركزى فالنظام الفيدرالي يقوم على سياسة اللامركزية (العمرى ، 1961م) مما يؤدى بنا القول بان الفيدرالية عبارة عن لامركزية مقننة اى بمعنى وجود نظام لا مركزي قوى يحفظ الكيان من الانهيار ويحقق الطموحات التي بنى عليها الاتحاد (عبد السلام ، بدون) . ولقد عرف بشير (بشير ، 1963م) النظام الفيدرالي بأنه دولة أساسها اتحاد ولاياتها في ظل دستور فيدرالي يقوم على ضمان استقلال ذاتي للولايات فى حكمها المحلى الى جانب مشاركتها فى إدارة الدولة . ولقد جاء تعريف النظام الفيدرالي في دائرة المعارف البريطانية (Encyclopedia Britannica , 1977) إن الفيدرالية هى واحدة من اكثر مبادىء النظم السياسية انتشاراً فى عصرنا هذا فالنظام الفيدرالي حتى عام 1971م كان ساري المفعول على الاقل في 17 دولة واستخدمت على الأقل ايضاً 18 دولة اخرى اسس النظام الفيدرالي معتمدة إلى حد ما على الاسلوب اللامركزى للحكم والإدارة داخل نظمها الحكومية وعلى كل فالفيدرالية تعنى كما جاءت في دائرة المعارف البريطانية بأنها تعنى تنظيم للسلطة والعلاقات التى تنجم عنها او بمعنى ادق المشاركة فى السلطة والنظم الاجتماعية .

وهذا التعريف هو إشارة واضحة ودلالة للمشاركة فى السلطة فى النظم الاجتماعية والسياسية ، فالولايات التي تدخل ضمن نظم فيدرالية تكون مشاركتها وخضوعها السياسي فعالاً وايجابياً عن تلك الحكومات التي تتخذ سياسة مركزية في إدارة شؤون البلاد ذلك لان البعد الجغرافي وخاصة فى الدول ذات المساحة الشاسعة يسبب تهميش بعض الأقاليم او المناطق من جانب الحكومة المركزية .

أما دائرة المعارف الأمريكية (Encyclopedia Americana: 1985) فقد جاء تعريف النظام الفيدرالي بأنه يتكون من عنصرين أساسيين تتكون منها الدولة الفيدرالية وهى الحكومة الفيدرالية والحكومات الولائية ، وكل حكومة لها اختصاص محدود في مجالها ، وفى داخل هذا المجال تتمتع كل منها وتنعم بالحكم الذاتي ، ولا يعتمد كل مستوى حكم على الأخر في التشريع والضرائب ولا الإدارة إذ تحكم بواسطة السكان المعنيين في المستوى المعين للحكم .

إما تعريف دائرة المعارف العالمية (The World Book Encyclopedia , 1982) للنظام الفيدرالي أن السلطة السياسية في النظام الفيدرالي تنقسم إلى جزئين حكومة مركزية (قومية) ووحدات حكومية صغيرة وغالباً ما يطلق على الحكومة المركزية بالحكومة الفيدرالية بينما الوحدات الصغيرة تدعى بالولايات او الأقاليم او المقاطعات .

ولقد عرف ابو عيانة (ابو عيانة ، 1983م) النظام الفيدرالي بانه شكل من أشكال الانظمة السياسية لجأت اليه كثير من الدول لتحقيق أهداف ومصالح مشتركة كالحاجة الى تدعيم استقلالها وتنمية اقتصادياتها والاستفادة من عناصر التقارب سواء في التركيب السكاني العرقى او اللغوى او الدينى او التشابه فى الموارد والإمكانيات التى يمكن استغلالها بسهولة فى حالة اتحاد الدول او الولايات مع بعضها أكثر من قدرتها الذاتية لو بقيت منفصلة وفى هذا النظام الفيدرالي تكون هنالك حكومة مركزية فى عاصمة الاتحاد وحكومات محلية فى الولايات او الأقاليم الحكومية للدولة الفيدرالية .

ولقد أوضح كل من كورى وهودجت (Corry and Hodgetts : 1963) بان توزيع السلطة بين الحكومة المركزية والحكومات الولائية او الاقليمية يعد من أهم مقومات النظام الفيدرالي .

ولعله من الواضح من التعريفات السابقة الذكر للنظام الفيدرالي انها ارتكزت على عدة محاور هى :

1. ان تقسيم السلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الحكومة الفيدرالية والحكومة الولائية امر ذو اهمية من اجل تحقيق الأهداف الفيدرالية .
2. ان الدولة الفيدرالية تتكون من الحكومة الفيدرالية والحكومات الولائية او الإقليمية او المحلية .
3. ان الاستقلال التشريعي والادارى والمالي هو احد مرتكزات النظام الفيدرالي للأطراف المتحدة .

فالنظام الفيدرالي يمثل صورة واضحة إلى حد ما للتوفيق بين ضروريات الوحدة القومية الوطنية وبين اعتبارات السيادة والمصلحة العامة للمجتمع ، فهو كما ذكرنا في مستهل الفصل الاول يقوم نتيجة لانضمام عدة دويلات او أقاليم بعضها ببعض فى اتحاد دائم بالرغبة وبمقتضى دستور مشترك ، وتعكس التطبيقات عدة أنواع للنظم نتطرق إليها فى الجزء التالى .

أنواع النظم الفيدرالية :-

هناك أربعة انواع للنظم الفيدرالية وهى الاتحاد الشخصي والاتحاد الحقيقى والاتحاد الكنفيدرالى والاتحاد الفيدرالي وبما اننا قد افردنا مساحة واسعة لكل من النظام الفيدرالي والنظام الكنفدرالى فى هذا الفصل فسوف تقتصر دراستنا هنا على الاتحاد الشخصي والحقيقى .

اولاً : الاتحاد الشخصي :-

تتكون دول الاتحاد الشخصي من اجتماع دولتين تحت تاج واحد مع احتفاظ كل دولة من دول الاتحاد باستقلالها داخلياً وخارجياً ولذلك فان الرابطة التي تجمع بين هذه الدول هى الأسرة المالكة (عبد السلام ، بدون) ولقد اشتهرت بهذا النظام الدول الأوربية منذ حوالي ثلاثة قرون ومميزات هذا النظام القديم ما يلى :

1. احتفاظ كل دولة بكامل سيادتها الداخلية والخارجية دون ان تلتزم أجزائها بما تبرم الأخرى من اى التزامات او اتفاقيات دولية .
2. قد يكون لكل من الدولتين سياسة مستقلة منفصلة في المجال الدولى .
3. لكل من الدولتين نظام حكم منفصل ولكنه ملكي مثل الملكية البرلمانية او ملكية مطلقة .
4. إذا وقعت حرب بين الدولتين تعتبر حرباً دولية بالمعنى المعروف في القانون الدولي .
5. تحتفظ كل دولة بجنسيتها مستقلة عن الأخرى .
6. تتحمل كل دولة المسؤولية الدولية لما تمارس من أعمال ومن امثلة هذا النوع :

(أ) اتحاد انجلترا وهانوفر في سنة 1714م والذي تلاشى فى سنة 1838م بمناسبة تولى الملكة فكتوريا العرش ، حيث أن قانون التوارث الملكي في هانوفر لا يبيح للسيدات اعتلاء العرش حينئذ .

(ب) الاتحاد بين هولندا ولكسمبورج من سنة 1815م حتى سنة 1890م وانتهى لنفس السبب المنتهى به اتحاد انجلترا وهانوفر .

والواضح أن هذا النوع من الاتحاد الشخصي يستدل عليه من مفهوم كلمة (الشخص) اذ يتربط باسم أسرة معينة وبذا تتوقف نشاة ونهاية الاتحاد على وجود او عدم وجود مثل هذه الأسرة فالاتحاد هنا اسمى اكثر من انه دافع ورغبة شعوب فى الانضمام مع بعضها البعض وبالتالي يكون اتحاداً ضعيفاً مصيره الانشقاق والنزاع بين الدول المكونة له .

ثانياً : الاتحاد الحقيقي :-

يتكون الاتحاد الحقيقى نتيجة انضمام دولتين فى صورة اتحاد تحت اسرة رئيس او ملك واحد ويترتب على ذلك ان يندمج فى كيان الاتحاد كل ما يتصل بالشؤون الخارجية وبعض الشؤون الداخلية التي تؤثر فى الكيان الفيدرالي كالمواصلات والتجارة والجمارك بين الدولتين أما الشؤون الأخرى فتكون مزدوجة والفرق الجوهرى بين النظام الاتحاد الشخصى والاتحاد الحقيقى انه فى الاخير الى جانب اهمية شخصية الملك او الرئيس المشترك بين الدولتين تقوم أجهزة حكومية رسمية مشتركة فيدرالية أما الاتحاد الشخصي فتقتصر الرابطة على اسم الملك فقط (عبد السلام ، بدون) كما سبق ان بينا ومن أمثلة الاتحاد الحقيقى ما يلي :

1/ الاتحاد بين النمسا والمجر من سنة 1832م حتى سنة 1918م وخصائص هذا الاتحاد .

أ. يكون إمبراطور النمسا ملكاً على المجر .

ب. لكل من الدولتين سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية محلية .

ت. لقد شكلت وزارات فيدرالية من الخارجية والدفاع والمالية تحت إشراف جهاز تشريعي منتدب من برلمان النمسا وبرلمان المجر .

2/ الاتحاد بين السويد والنرويج من سنة 1815م حتـى سنة 1905م ويتميز بالاتي :

أ. مصدر الاتحاد مؤتمر فينا سنة 1815م .

ب. يكون ملك السويد ملكاً على النرويج .

ت. كلتا الدولتين لهما سلطات تشريعية مستقلة .

ث. الدفاع والشؤون الخارجية في يد الوزراء السويديين .

المبحث الرابع

أمثلة للنظم الفيدرالية:-

لقد أوضحنا من قبل بعض النماذج القديمة للنظم الفيدرالية متمثلة في الإمبراطورية البريطانية والإمبراطورية الفرنسية ، ونحاول هنا ان ندرس بعض النماذج الفيدرالية الحديثة المطبقة في الدول الآتية :

1. الولايات المتحدة الأمريكية.
2. سويسرا
3. الهند
4. نيجريا

أولا: الولايات المتحدة لامريكية:

اشتركت الولايات المتحدة الأمريكية الثلاث عشر المؤسسة للاتحاد التعاهدي (الكنفدرالي) من سنة1781م في تطور هذا الاتحاد الي اتحاد فيدرالي اعلن في مؤتمر فيلاديليفيا سنة 1787م بمقتضي دستور فيدرالي وأطلق علي الجمهوريــة الجديدة الاســم المعــروف به (الولايات المتحدة الامريكية) (عبد السلام،بدون).

وتعتبر الولايات المتحدة اسبق الدول التي طبقت النظام الفيدرالي بنجاح يمكن معه ان يعتبر نموذجاً فيدرالياً مثالياً يقتدي به. وقد كان الرئيس جورج واشنطن هو اول من أسس الجهاز الفيدرالي لفروعه الثلاثة التنفيذية والتشريعية والقضائية وكانت لشخصيته القوية اثر كبير في نجاح النظام الفيدرالي رغم تلك الصعوبات التي تمثلت في الصراعات بين المؤيدين لمزيد من الاتحادية والمؤيدين لمزيد من الإقليمية والذاتية للولايات وبين الولايات الصناعية الشمالية والولايات الرأسمالية الجنوبية وما ترتب علي ذلك من اصطدام اجتماعي والتناحر بين البيض والسود وما نجم عنها من التفرقة العنصرية التي نبذها المجتمع الصناعي المتطور في الولايات الشمالية وحبذها المجتمع الزراعي الكلاسيكي في الجنوب حتي ادت هذه الصلابة والتعنت الي الحرب الاهلية بين الولايت الشمالية والجنوبية من سنة 1861م حتي سنة 1864م (عبد السلام ، بدون).

نشأ اتحاد الولايات المتحدة الأمريكية كما ذكرت طبقاً لدستور 17 سبتمبر1787م وهو يتكون اليوم من اتحاد 51 ولاية. ونحاول هنا ان نعطي فكرة عامة عن توزيع السلطات في الولايات المتحدة الامريكية.

1/ السلطة التنفيذية :-

يرأسها رئيس يجمع بين رئاسة الدولة والوزراء يأتي به الي هذا المنصب انتخابات عامة مرة كل أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة وقد تطورت السلطة التنفيذية عبر هذه السنين حتي اصبح الرئيس يتمتع بسلطات هائلة أوجبتها طبيعة الموقف الدولي ودور الولايات المتحدة وقيادتها للعالم خاصة بعد انهيار الكتلة الشرقية وانتهاء الحرب الباردة يعاون الرئيس في تلك المهام نائب ينتخب معه بنفس الإجراءات يرأس مجلس الشيوخ ، كذلك يعاون الرئيس عدد من الوزراء في تصريف شؤون الدولة.

2/ السلطة التشريعية :-

تتكون من مجلسين يسميان الكونجرس : المجلس الاعلي للشيوخ ويتكون من مائة واثني عضو بواقع عضوين عن كل ولاية بغض النظر عن تعداد السكان او المسافة وينتخبون لمدة ست سنوات. ويتعاون مجلس الشيوخ مع الرئيس في أداء بعض مهامه كتعيين القضاة وعقد المعاهدات والمحالفات واعلان السلام والحرب. اما

مجلس النواب فيمثل عدد السكان في الاتحاد ممثلاً المساواة السكانية الحقيقية للسيادات المحلية وتختلف اعداد الدوائر من ولاية لاخرى حسب عدد السكان فعلى سبيل المثال نجد أعلى الدوائر فى ولاية نيويورك 41 دائرة ، فى كلفورنيا 48 دائرة ، فى متشجان 19 دائرة ، فى فلوريدا 12 دائرة ، فى الباما 8 دوائر وفى مونتانا 2 فقط . وهذه الدوائر تعكس حجم السكان المتباين بين كل ولاية واخرى .

3/ السلطة القضائية :-

تتمثل فى المحكمة العليا الفيدرالية وتتكون من تسعة قضاة يعينهم رئيس الجمهورية بموافقة مجلس الشيوخ مدى الحياة غير قابلين للعزل ، وتعتبر فى نفس المحكمة الدستورية العليا للاتحاد ونذكر ايضاً ان لمحكمة الولايات سلطة الرقابة الدستورية على قوانين الولايات وذلك بالنسبة لدستور الولاية وان المحكمة العليا للرقابة الدستورية علــى قوانين الولاية بالنسبة للدستــور الاتحــادى (العمرى ، 1960م) .

هذا عن السلطات الثلاث التى تنظم سير النظام الفيدرالي فى الولايات المتحدة الأمريكية ولو اردنا ان نلقى الضوء على الولايات المكونة للاتحاد الامريكى فهى تتمتع بجزء كبير من الاستقلال الداخلي ولكل ولاية منها دستورها الخاص داخل نطاق مفاهيم الدستور الاتحادى .

تمارس الولايات ايضاً فى امريكا الشؤون الثقافية وتنظيم الانتخابات وسن التشريعات المحلية بشرط عدم التعارض مع نص دستور اتحادي او قانون فيدرالى ، فعلى سبيل المثال نجد هناك ولايات تنفذ عقوبة الإعدام بينما هناك ولايات تمنع هذه العقوبة وتكتفى بعقوبة السجن المؤبد وهذا الاختلاف والتباين فى الاحكام بين الولايات لا يتعارض مع الدستور الاتحادي . كذلك من مهام الولايات إدارة المرافق العامة والمواصلات الداخلية والشؤون البلدية والقروية وجباية الضرائب الخاصة بالولاية .

ويمكننا القول ان اهم ما يضمن ازدهار الروح الاتحادية فى النظام الفيدرالي للولايات المتحدة الأمريكية ، هذا الازدهار يعزى الى القوة المعنوية للشعب الامريكى ورغبته الأكيدة فى العيش المشترك (العمرى ، 1960م) هذا اذا عرفنا ان الدافع الرئيسي لقيام النظام الفيدرالي الامريكى هو الخوف من الأطماع الأوربية ، اذ ان ارض امريكا تزخر بالموارد البشرية والطبيعية الهائلة ، وللحفاظ على هذه الموارد كان لابد من قيام اتحاد يحفظ كل هذه الثروات من الأطماع الخارجية

ثانياً : النظام الفيدرالي السويسري :-

يقوم النظام السياسي للاتحاد السويسرى على اساس الدولة الفيدرالية ، وينظم الاتحاد دستور سنة 1874م الذى جاء بنظام الديمقراطية النيابية ، ويشمل الاتحاد 19 مقاطعة وستة أصناف مقاطعات (العمرى ، 1960م) تستعمل فيها أربع لغات قومية وهى : الالمانية والفرنسية والايطالية والرومانشية .

وتباشر السلطات التشريعية للاتحاد الجمعية الاتحادية وهى مكونة من مجلسين :

1/ مجلس المقاطعات ، وكل مقاطعة تمثل فيه بمندوبين اثنين .

2/ والمجلس الوطني ، والمتمثل فيه نسبة عدد السكان فى الدولة الفيدرالية بصرف النظر عن المقاطعات ، ولكل 22 الف من السكان عضو يمثلهم فيه وينتخب لمدة اربع سنوات وهذا النظام شبيه بنظام الولايات المتحدة الامريكية فيما يختص بالهيئة التشريعية . وتمثل المقاطعة فى مجلس المقاطعات بصرف النظر عن التمثيل بنسبة عدد السكان هو المحافظة على ذاتية المقاطعات ولب النظام الفيدرالي .

وتباشر السلطة التنفيذية إدارة تنفيذية عليا للاتحاد مكونة من سبعة اعضاء ينتخبون لمدة أربع سنوات بواسطة الجمعية الاتحادية مما يضمن استقرار هذه الهيئة من إدارة شؤون البلاد ومما يحقق التوزان بين الأحزاب فى الاشتراك فى الحكم (العمرى ، 1960م) .

واختصاص الاتحاد وحده يشمل المسائل الدولية والعسكرية والاقتصادية ويشترك الاتحاد والمقاطعات في المسائل التى تتناول التشريع المدني والجنائى ونظام العمل من المصانع وقانون المرور البرى والنهرى وشؤون الطيران والصحة والتأمينات الاجتماعية وتنظيم وتوليد الطاقة الكهربائي . وللاتحاد الاختصاص التشريعى فيها وهو يكل الى المقاطعات الناحية التنفيذية وتختص المقاطعات وحدها بمسائل التشريع الادارى مع مراعاة الدستور الفيدرالي ومن امثلتها مسائل التعليم كما إن للمقاطعة استقلالاً محلياً فى الشؤون المالية ، وتجبى المقاطعات الضرائب المباشرة ، بينما تجبى الحكومة الفيدرالية الضرائب غير المباشرة واذا لزم الحال فان المقاطعات تقدم للحكومة الفيدرالية حاجتها على اساس عدد السكان وثروة المقاطعة (العمرى ، 1960م) .

ويلاحظ على النظام الفيدرالي السويسري جنوحه شيئاً فشيئاً نحو التركيز ، فقد رأى فى الماضى زيادة اختصاصات المقاطعات تدريجياً على حساب الاتحاد ، ثم انقلب الوضع حالاً ، وأدى تنقيح الدستور إلى زيادة اختصاصات الاتحاد على حساب المقاطعات فيما يختص بتوحيد القانون المدني والجنائي وتشريع العمل والتأمينات الاجتماعية كما أدى تنقيح الدستور واتساع اختصاصات الاتحاد الى تدعيم الجهاز الحكومى للاتحاد .

وان ما طرأ على الاتحاد من تطور خرج بمقتضاه وسيره نحو المركزية وكان لذلك أسباب عدة نذكرها فيما يلى :

1. نتيجة الحرب العالمية الثانية والأزمات الاقتصادية أثرت فى ميزانية الدولة واضطراها إلى استمرار فرض ضرائب مباشرة جديدة اتحادية على أسس دستورية .

2. صارت الحكومة الاتحادية تمد بعض المقاطعات بالمساعدات المالية وبذا تنصاع لها بلا قيد ولا شرط .

3. اثر تزايد عدد السكان فى بعض المقاطعات بما فى ذلك اتساع المدن وتضخمها بنسبة أعلى من الريف وسيطرة مدينة زيورخ Zurich الاقتصادية على الاتحاد .

ونلاحظ هنا انه بمجرد اتجاه الاتحاد السويسرى نحو المركزية فقد ادى ذلك الى تحركات سكانية من الريف الى المدن الكبرى وبالتالي قد خلق عدم توازن اقتصادي واجتماعى وسياسي فى المقاطعات ، ذلك لان هذه العوامل مجتمعة لها فعلها فى الحياة الاقتصادية والمهنية بالانحياز للجهة الأقوى والأكثر ثراءاً .

وابرز ما نراه فى النظام الفيدرالي السويسرى فى سبيل ذاتية المقاطعات حق العزل الذى يباشره الشعب ضد نوابه وهو شبيه بحق الاستدعاء او الاستغناء الامريكى ولكن فى نطاق اوسع ، وتفسير ذلك انه يمكن حل البرلمانات فى بعض المقاطعات بطلب يقدمه عدد معين من السكان فعلى سبيل المثال يمكن حل البرلمان فى (برن) اذا تقدم 12.000 من المواطنين بهذا الطلب وفى (لوسرن) اذا تقدم عدد 5.000 مواطن .

ان نموذج النظام الفيدرالي السويسرى يعتبر من اكثر النظم نجاحاً ذلك لانه عالج مسائل عديدة منها على سبيل المثال التباين اللغوي والعرقي بين المقاطعات المختلفة ، ثم انه حافظ على تماسك هذه الأقاليم من الصراعات الاوربية المجاورة .

ثالثاً : النظام الفيدرالي للهند :-

جمهورية الهند من اكبر دول العالم مساحة وأكثرها سكاناً وتعد ثانيها بعد دولة الصين وقد صدر دستور الهند في 2 نوفمبر سنة 1949م بموافقة الجمعية الدستورية هناك عليه ، وأعلنت فى 27 يناير سنة 1950م وهو دستور فيدرالي يشتمل على 395 مادة علاوة على الملحقات ويعد من أطول دساتير العالم وأكثرها تفصيلاً (العمرى ، 1960م) ونلاحظ هنا ان الدستور سبق إعلان قيام الدولة اى ان الشعب الهندي ارتضى قيام هذا النظام وفق الدستور الذي وافق عليه وهذا يمثل رغبته الأكيدة فى العيش المشترك لان الرغبة من الأمور المهمة فى نجاح النظم الفيدرالية .

ويقوم النظام السياسي للهند بموجب هذا الدستور على أساس النظام الفيدرالي وتشتمل الدولة على 29 ولاية منها عشر ولايات كانت مجرد مقاطعات بريطانية فى الماضي وثمانى عشر ولاية تكونت على أنقاض الإمارات الهندية السابقة وكان عددها 562 إمارة ويضاف إليها ولاية اندريا التى انشئت سنة 1953م (العمرى ، 1960م) .

والسلطة المركزية فى الهند قوية وذلك لتمكن الإشراف على النظام فى هذه الدولة المترامية الاطراف ولضمان عدم تفككها غير ان الاخذ بالنظام الفيدرالي كان ضرورة لابد منها نظراً للعوامل الآتية :

1. كثرة عدد السكان واتساع رقعة البلاد .
2. اختلاف طبائع الاهلين ووسائل معيشتهم وعاداتهم وشرائعهم المحلية .
3. تباين الطقس والطبيعة الجغرافية من ولاية لاخرى .

واهتم الدستور بتنظيم الاختصاصات ، وهناك مسائل من اختصاص السلطة الفيدرالية وحدها وأخرى من اختصاص الولايات وحدها وثالثة من اختصاص كل من الاتحاد والولايات ورابعة من طبيعتها ان تتبع الولايات .

ويتكون النظام البرلمانى فى الهند من مجلسين هما مجلس الشعب ومجلس الولايات ، وفى حالة التبادل بين المجلسين يجتمعان فى هيئة مؤتمر مشترك منهما كما هى الحال فى اتحاد جنوب افريقيا واستراليا .

يتم تعيين حاكم الولايات التى كانت مجرد مقاطعات بريطانية بواسطة رئيس الجمهورية ، بينما ان الولايات التى كانت امارات هندية ينتخب حكامها بواسطة المجالس المحلية مع مصادقة رئيس الجمهورية على توليته الإدارة .

ويشرف على النظام الفيدرالي من اعلى قمته المحكمة العليا للرقابة على دستورية القوانين والإشراف على كيان النظام الفيدرالي حتى لا يتصدع نتيجة تدخل السلطة الاتحادية فيما يتجاوز حدودها الدستورية ولضمان ذاتية الولايات واستقلالها .

يتضح لنا مما سبق ان دولة كبيرة المساحة كثيرة السكان كشبه القارة الهندية لا يمكن ان يطبق فيها نظام اخر غير النظام الفيدرالي ، لأنه يتيح العديد من الفرص فى المشاركة السياسية وتقسيم الثروة وتطوير الخدمات وهذا ما يدعونا الى القول بان الاستقرار السياسي والاقتصادي فى الهند راجع اصلاً لتطبيق النظـام الفيدرالي .

رابعاً : النظام الفيدرالي النيجيرى :-

تشكلت نيجيريا كدولة فيدرالية وذلك نتيجة للمحادثات التى جرت بين السلطات البريطانية المستعمرة وبين قيادة نيجيريا السياسية قبل الاستقلال كان ذلك سنة 1954م وتتكون من ثلاث مراكز منفصلة عن بعضها البعض وهذه المراكز تعبر عن المجموعات السكانية الرئيسية وهى :

1- اليوربا (Yoruba) فى الجنوب الغربى .

2- الايبو (Ibo) فى الجنوب الشرقى .
3- الهوسا (Hausa) فى الشمال .

عند استقلالها سنة 1960م قسمت نيجيريا الى ثلاثة أقاليم بالاضافة الى مناطق فيدرالية تتكون من العاصمة لاغوس . ونظراً لان نيجيريا تضم حوالى مائتى لغة ومئات القبائل فان التقسيم الادارى الذى اتبع لم يكن مرضياً للجميع . وقد طالبت العديد من القوى السياسية والشعبية باستحداث أقاليم فيدرالية جديدة وذلك من اجل ان يكتب لتجربة الدولة الفيدرالية النجاح .

فى سنة 1963م استحدث اقليماً جديداً فى الوسط الغربى (Midwest) لان سكانه يتكلمون الايدو Edo الا ان اقليم الشمال كان له السيطرة فى الدولة . وبعد الاستقلال مباشرة حدثت حالات عنف بين السكان الهوسا والايبو مما ادى الى حدوث هجرات سكانية قسرية ما بين الشمال والجنوب (الريماوى ، 1998م) .

وفى سنة 1967م اعادت الحكومة تقسيم البلاد الى اثنى عشر اقليماً الا ان سكان الايبو الذين يسيطرون على الحكومة المحلية فى الشرق رفضوا التقسيم الجديد وأعلنوا دولة جديدة مستقلة عن نيجيريا وأطلقوا عليها اسم بيافرا مما كان سبباً قوياً فى حدوث حرب أهلية انتهت باستسلام الايبو ونجاح الحكومة المركزية فى لاغوس وانتهى وضع بيافرا فى بداية 1970م .

وفى سنة 1970م اعيد تقسيم الدولة الى تسعة عشر اقليماً بالإضافة الى مناطق العاصمة التى تقرر ان تنقل من لاغوس الى موقع جديد هو ابوجا تم تخطيطه في وسط البلاد (الريماوى ، 1998م) .

والشىء الملاحظ هنا ان الحكومة النيجيرية حاولت ان تمنح أقاليمها المزيد من السلطات ومن تقسيم الثروات حتى يمكنها ذلك من تهدئة الصراع القبلي والديني والعرقى .

ونلاحظ من دراستنا لهذه النماذج الأربعة (الولايات المتحدة الأمريكية ، وسويسرا ، الهند ، و نيجيريا) ان وسائل نشأة النظم الفيدرالية بها قد اختلفت ، فهنالك طريقتين للنشأة :

1. الأولى تتمثل فى نتيجة انضمام عدة دول مستقلة مع بعضها البعض مثل الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا والمانيا .
2. اما الثانية فينتج عن تفكك دولة اصلاً كانت موحده ولكنها كانت تأخذ بالنظام المركزي ثم منحت أقاليمها وولاياتها مزيداً من السلطات ، مثل الهند ونيجيريا والبرازيل .

ومن خلال دراستنا لهذه الانواع والنماذج للنظم الفيدرالية وجدنا ان النظم الفيدرالية هى وليدة تجارب ودروس وخبرات لعدة شعوب وانها قد ارتكزت على عدة مبادىء نتناولها فى الجزء التالى .

المبحث الخامس

مبادىء النظم الفيدرالية :-

تشمل مبادىء النظم الفيدرالية مبادىء أساسية و ثانوية وهى على النحو التالى :

أولا : المبادىء الأساسية :-

1/ الدستور المكتوب Written Constitution :-

الدستور هو الوثيقة الأساسية لتنظيم الدولة الفيدرالية فهو بمثابة القانون الاساسى الذى يحدد الاختصاصات العامة لكل اجهزة الدولة الفيدرالية والولائية ، ويشتمل على المبادىء العامة التى تنجزها الهيئة التشريعية بهدف تقنين اوجه الحياة العامة وصياغة المجتمع وفرض الحقوق والواجبات (رشوان ، 1973م) فمبدأ الدستور مبدأ مهم ذلك لانه بغير الدستور المكتوب لا يمكن ان يكون هنالك اتحاداً فيدرالياً اصلاً ، فالدستور هو الوثيقة التى تحكم وتنظم العلاقة ما بين الحكومة الفيدرالية والولايات وما بين الولايات مع بعضها البعض .

فالدستور يقوم بموجبه الاتحاد الفيدرالي ويؤكد ذلك ما جاء فى دائرة المعارف البريطانية (Encyclopedia Britannica , 1985) حيث ذكرت ان العلاقة الفيدرالية يجب ان تؤسس او تعزز من خلال ميثاق دائم لهذا الاتحاد وعادة ما يضمن فى الدستور المكتوب الذى يحدد او يوجز لنا الاتفاق الذى تم بموجبه تقسيم السلطة او المشاركة فى النظام السياسى وهذا الدستور لا يعدل الا بموجب إجراءات استثنائية .

فهذا الدستور الذى تم وضعه ليس من اختصاص الحكومة المركزية او الولايات الضالعة فى الاتحاد الفيدرالي ، بل يراعى عند كتابته مواطنو تلك الولايات واتجاهاتهم الفكرية والسياسية والثقافية المتنوعة فالدساتير تختلف فى مفاهيمها من دولة فيدرالية الى اخرى حسب اختلاف بيئات ومجتمعات تلك الدول لذا وجب ان تتماشى مع تطلعاتهم الحضارية التى ينشدونها (الغبشاوى ، 1998م) فإصدار الدستور يشترط فيه كما أشارت اليه دائرة المعارف البريطانية ان يكون دستوراً دائماً وذلك بعد إجراء عملية التنقيح وقد يكون الدستور قابلاً للتعديل وهذا عادة لا يتم الا بعد اتخاذ إجراءات استثنائية وفق لوائح وقوانين تلك البلاد . ويمكن القول أيضاً ان الضرورة تقتضى وجود دستور مكتوب لاهداف عملية ، فالحاجة تقتضى وجود وسيلة ما لتحديد الصلاحيات القضائية للحكومات الفيدرالية والولائية ، والدستور يوضح الحدود الاساسية لهذه الصلاحيات (لوكارد ، 1969م) اضف الى ذلك من وجود هيئة ما تفسر حدود هذه الصلاحيات وهى المحكمة الفيدرالية العليا.

ولقد بين كلوبل (Klopple, in Strong , 1975) بان الدولة الفيدرالية هى عبارة عن بناء دستورى ، ينبثق منه دساتير او قوانين اخرى تحدد كيفية تقسيم السلطة والثروة بين المركز والاطراف (الولايات او الأقاليم او الدويلات) ولهذا تتميز النظم الفيدرالية بكثرة التشريعات القانونية فى هذا المجال (دانى ، 1993م) وبالتالى يمكننا ان نلاحظ بصفة عامة ان دستور الدولة الفيدرالية يصاغ ويشكل وفقاً لرغبة الشعوب .

2/ السلطة غير الممركزة Noncentralization :-

تختلف السلطة غير الممركزة عن مصطلح اللامركزية (Decentralization) التى هى اسلوب فى التنظيم يقوم على أساس توزيع السلطات الاختصاصات بين السلطة المركزية وهيئات أخرى مستقلة قانوناً (الزغبى ، 1984م) فهى وضع يقوم على توزيع الوظائف الحكومية المختلفة التشريعية والتنفيذية والقضائية بين الحكومة الموجودة فى العاصمة وحكومات الولايات وذلك يتم عن طريق التخويل او التفويض وبالتالى فهى تعنى توزيع السلطة على عدد كبير من الناس وعلى رقعة كبيرة من البلاد بحيث يكبر عدد الذين يتخذون القرار وينتشرون فى مواقع بلادهم (الاصم ، 1983م) .

اما السلطة غير الممركزة ذلك المصطلح الذى يعنى اكثر انتشاراً للسلطات كما جاءت فى دائرة المعارف البريطانية (Encyclopedia Britannica , 1985) حيث ذكرت ان النظام السياسى يجب ان يظهر فى الدستور انتشاراً حقيقى للسلطة وسط عدد من المراكز الفعلية التي يمكن ان تكفي نفسها بنفسها . مجرد انتشار للسلطة يمكن ان يطلق عليه بالسلطة غير الممركزة فهى تضفى الى السلطة غير الممركزة معنى اكثر من التفويض فى انتشار السلطة والتى نص عليها الدستور من الحكومة الفيدرالية لسلطات الحكومات الولائية .

3/ التقسيم الحقيقى للسلطة A Real Division Of Power :-

يعتبر التقسيم الحقيقى للسلطة بين الحكومة الفيدرالية والحكومات الولائية عنصراً مهماً وأساسياً فقد اكد كل من كورى وهودجت (Corry and Hodgetts, 1968) ان توزيع السلطة بين الحكومة المركزية والحكومات الولائية هى من اهم مظاهر النظام الفيدرالي ، فعملية التقسيم ضرورة لابد منها للدولة ككل وقد أشار الى ذلك المفكر وبير (Wheare, 1973) حيث ذكر ان الحكومة الفيدرالية تكمن فى تقسيم الوظائف بين مختلف الولايات فى جميع انحاء الدولة .

ولقد بين وبير ان تشكيل الحكومة يجب ان يكون مناسباً وملائماً حتى يستطيع ان يلبى رغبات الشعوب او الولايات المختلفة .

ولقد اوضح موقى (Mogi, 1931) ان تقسيم السلطة كأحد مميزات الدولة الفيدرالية مستمر من علاقة الدولة الفيدرالية بالولايات والتى قررت فى الدستور ، ويلزم ذلك وجود بيئة من التعايش السلمى بينها ، ذلك لان التقسيم يعتبر الميزة الاساسية للنظام الفيدرالي . فاذا كان التقسيم عادلاً والتزم بالحياد والمساواة فانه يؤدى الى نظام فيدرالى متماسك كما اوضحت دائرة المعارف البريطانية (Encyclopedia Britannica , 1985) حيث ذكرت ان استخدام التقسيم الحقيقى يؤكد العدالة والمحايدة بين الولايات الاعضاء من الدولة ، وان استخدام هذا التقسيم ايضاً يؤمن الاستقلال والحكم الذاتي والتمثيل المتساوي بين المجموعات المختلفة .

يتضح مما سبق ذكره ان تقسيم السلطة العادل والمحايد بين الحكومة الفيدرالية والحكومات الولائية يرضى طموحات السكان فى الدولة الفيدرالية وبالتالى يعمل على استقرارهم مما يساعد فى نهاية الامر على تقدم وتطور الدول التى تطبق النظام الفيدرالي فى مختلف انحاء العالم .

4/ الرغبة Desire :-

تعتبر رغبة الشعوب فى تكوين دولة فيدرالية خاصية مهمة بل يمكن القول بانها اهم من إصدار الدستور او تقسيم السلطة ذلك لانها تأتى فى المقام الاول وذلك لانه بدون الرغبة لا يكون هنالك دستور او تقسيم للسلطة متفق عليه اصلاً .

فالنظام الفيدرالي يقوم وضعه الداخلى عادة على اساس رغبة جماعة فى ان يعيش بنوها سياسياً فى اطار واحد يؤمن شيئاً من الاستقلال الذاتى لكل مجموعة منهم فيما يختص بتصريف شؤونهم المحلية (العمرى ، 1960م) .

ولقد اكد ماكمهان (Macmahan, 1955) ان الرغبة من المسائل المهمة التى تؤكد الاتحاد الفيدرالي حيث قال (ان حالة الفيدرالية التى ذكرناها لها مظهران الضرورة والرغبة وكلتاهما تؤكدان الرغبة الأساسية فى الاتحاد مع بعض) .

ويمكننا القول ان النظم الفيدرالية تقوم على رغبة مجموعة من الناس او الشعوب للتعايش فى اطار سياسى واجتماعى متناسق تطمئن الى العيش فى ظله بما يحقق اهدافها وآمالها ووحدتها برضاء تام (العمرى ، 1960م) فروح التعاون والرغبة فى إنشاء الدولة الفيدرالية تمكن المجتمع وخاصة المتنوع والمتعدد الديانات والثقافات من وضع دستور يلائم طبيعته اذا توافرت الرغبة والارادة بين افراد وجماعات المجتمع فالفيدرالية اذا لا يمكن ان تبنى الا على قاعدة من الاقتناع والرضى الراسخين ، وليس على القهر او الاجبار ، وفى غيبة هذه القاعدة فان التقسيم وارد ان عاجلاً او اجلاً (تيلور وفلنت ، 2002م) .

ثانياً : المبادىء الثانوية

1/ اللغة :-

تعتبر اللغة من اهم عوامل الاتصال والتماسك الاجتماعى ذلك لانها تقرب بين السكان وتساعد على تفاهمهم وترابطهم (الديب ، 1989م) كما انها تعتبر من العوامل التى تدفع الى توحيد السكان حتى ولو ان الحدود السياسية قد فصلت بينهم، كما انها أيضاً من افضل الوسائل وأظهرها اثراً فى خلق التجانس السكانى للدولة حيث انه من الطبيعى ان يكون الاتفاق فى اللغة عاملاً مهماً من عوامل توحيد الجماعات كما ان اختلافها يؤدي الي التفرقة في الغالب (ابو عيانة،1983م) ، وبالرغم من ان بعض الدول الفيدرالية توجد بها اقليات لغوية متعددة ، ومتباينة، ولكن هذا لا يتعارض مع اقامة النظم الفيدرالية ما دام هنالك اتفاق من هذه الاقليات والاغلبية الموجودة فى الدولة على استخدام لغة رسمية واحدة كلغة للتعامل فيما بينها وهذا الاتفاق غالباً ما يتضمنه الدستور (العمرى ، 1960م) فعلى سبيل المثال نجد ان معظم الدول الفيدرالية قد تجاوزت مشكلة التعدد اللغوى وهذا نجده واضحاً فى دولة الهند الفيدرالية كما اوضحنا من قبل فى النموذج الهندى فبالرغم من انها توجد بها لغات عديدة ولكن لغتها الرسمية التى تستخدم فى التعامل هى اللغة الإنجليزية (ابو عيانة ، 1983م) .

3/ العقيدة الدينية :-

الدين عنصر اساسى فى تطور المجتمع البشرى وهو بحكم وظيفته الكبرى فى تشكيل وجدان الانسان وشحذ قدراته الروحية والمعنوية مقوم اساسى من مقومات البناء القومى للامم الى جانب رقعة الارض والاقتصاد واللغة والثقافة والتاريخ (قاسم ، 1988م) وذلك لان الوحدة الدينية من العوامل المساعدة على تحقيق التالف والتعاطف العميق بين الشعوب (عبد السلام ، بدون) .

4/ العادات والطبائع والتقاليد :-

تعتبر العادات والطبائع والتقاليد من المبادىء المهمة فى تماسك النظم الفيدرالية ، فكلما تقاربت هذه العادات وانصهرت مع بعضها كلما كان عامل الوحدة اقرب ويمكن القول أيضا ان تباينها يساعد على قيام النظم الفيدرالية وذلك لان كل ولاية لها الحق فى ان تمارس عاداتها وتقاليدها التى نشأت عليها فى بيئاتها المختلفة والنظام الفيدرالي يمنح هذه الجماعات كامل الحريات فى مسالة التعامل بالتقاليد والعادات التى تراها الجماعات مسالة تراث مثلاً (عبد السلام ، بدون) .

5/ التجاور الجغرافى :-

قامت الاتحادات الفيدرالية القومية بين الدول المتجاورة لان شرط التجاور الجغرافى من الشروط الضرورية لامكان وجود رابطة قوية بين الكيانات الفيدرالية بشرط وجود مقومات اخرى يمكن ان تؤدى متفاعلة مع التجاور الجغرافى للاندماج المطلوب وقد توجد دول متجاورة ولكن توجد بينها حواجز لغوية ودينية مثل دول غرب اوروبا (عبد السلام ، بدون) فشرط التجاور مهم على سبيل المثال نجد ان معظم الدول الفيدرالية فى العالم ولاياتها متجاورة جغرافياً وليس هناك دول تفصل بين هذه الولايات الا نادراً مثل ولاية (السكا)[2] الأمريكية التى تفصلها عن الولايات الاخرى دولة كندا .

6/ الأصول الاثنية او العرق :-

ان وحدة الاصول الاثنية هى نتيجة حتمية للوحدة الجغرافية فنجد الحواجز الجبلية فى قارة اسيا مثل مرتفعات الهملايا ادت الى حواجز اثنية او عرقية ، فترجع الشعوب التى تعيش فى جنوب الهملايا الى اصول اثنية مختلفة من تلك التى تعيش فى شمالها ولاشك ان وحدة العرق اصبحت مستحيلة لعدم وجود شعب من اصول اثنية معينة احتفظ بصبغات هذا العرق وميزاته لما تنطوى عليه الحياة من دينامكية التنقل والترحال والاختلاط (عبد السلام ، بدون) .

فالملاحظ ان عامل الهجرات والاختلاط بين الشعوب اثر فى عملية الاصول الاثنية منذ قديم الزمان باختلاطها وتزاوجها ادى الى انصهار تلك الشعوب مع بعضها البعض مكونة شخصية مميزة لدولة معينة .

7/ الاقتصاد :-

تعتبر موارد الثروة الاقتصادية بشتى انواعها احد العوامل الأساسية المؤثرة فى السلوك السياسى للدولة اقوال وأفعال وقرارات ، فكثير من السلوك السياسى للدول نابع من خلفيتها الاقتصادية ، فالموارد الاقتصادية تؤثر فى القوة السياسية للدولة (الديب ، 1989م) .

وعليه يمكننا القول ان البناء الاقتصادي يعتبر عنصراً رئيسياً من عناصر قوة الدولة الفيدرالية فبناء القوة السياسية للدولة لابد ان يكون معتمداً على اساس اقتصادى قوى يحقق لاجزائها تكاملاً ويكون فى الوقت ذاته عنصراً مهماً من عناصر التماسك الداخلي كما هو الحال من الولايات المتحدة الامريكية واستراليا وكندا حيث اعتمدت الوحدة السياسية فى تلك الدول على وحدة اقتصادية قوية (ابو عيانة ، 1983م) .

---

[2] ولاية السكا : تقع فى اقصى شمال غرب قارة امريكا الشمالية وشمال غرب كندا ، تم ضمها للولايات المتحدة الامريكية بموجب اتفاقية مع الاتحاد السوفيتى سابقاً .

ان هذه المبادىء مجتمعة لابد من توافرها خاصة الاساسية منها وان تحميها الحكومة الفيدرالية عبر سلطاتها المختلفة والتى سوف نوجزها فى الجزء التالى من هذا المبحث .

سلطات النظام الفيدرالي :-

تتكون سلطات النظام الفيدرالي من ثلاثة افرع رئيسية او ثلاثة سلطات سياسية منفصلة وهى السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية (عبد السلام ، بدون).

أولاً : السلطة التنفيذية الفيدرالية :-

وهى السلطة التي تمارس القيادة والتطبيق والتنفيذ على جميع الولايات مع التزامها لمفاهيم الدستور وتتبع فى التنفيذ طريقتين :

1/ طريقة الإدارة المباشرة :-

بان تقوم الحكومة بممارسة سلطاتها مباشرة دون الاستعانة باجهزة وسطى مرحلية بان تنشىء إدارة تابعة لها مباشرة فى الولايات الاعضاء على ان تكون هذه الاجهزة تابعة مباشرة للسلطة التنفيذية الفيدرالية مما يترتب على ذلك اعباء ادارية محلية مضاعفة لما ينطوى ذلك على تعيين مزيد من الموظفين للاجهزة الإدارية المحلية لنفس الغرض .

2/ طريقة الإدارة غير المباشرة :-

تعتمد الحكومة الفيدرالية على إدارة الجهاز التنفيذى المحلى فى تنفيذ التشريعات الفيدرالية مع احتفاظها بالمراقبة والمراجعة ، وعيوب هذه الطريقة عدم دقة تنفيذ القوانين والتعليمات الاتحادية .

ونلاحظ هنا ان النظام الفيدرالي السودانى يأخذ بنظام الطريقة الثانية ، حيث لا توجد فى الولايات ادارت تابعة للحكومة الفدرالية ، فقط هناك ديوان الحكم الاتحادى الذى يقوم بتنظيم ومراقبة هذه العلاقات ما بين الحكومة الفيدرالية والحكومات الولائية .

ثانياً : السلطة التشريعية الاتحادية :-

تتكون هذه السلطة من مجلسين المجلس الأول الأدنى ويتكون من ممثلى الولايات على أساس عدد السكان والمجلس الثاني الأعلى يتكون من ممثلى الولايات على أساس المساواة بين الولايات وبذلك تتم المساواة القانونية بين أعضاء الاتحاد على أساس عدد السكان والسيادة ، لكل ولاية سيكون لكل ولاية عدد من النواب فى المجلس الأدنى يتناسب مع عدد سكانها ويكون لكل ولاية عدد متساوى من النواب فى المجلس الأعلى ، وتختلف تسمية المجلس باختلاف الدساتير الفيدرالية فقد يسمى المجلس الأدنى او مجلس النواب ومجلس الشيوخ او المجلس الوطنى والمجلس الاتحادي على الترتيب . وبالطبع فان اختصاصاته هو إصدار القوانين والتشريعات .

ثالثاً : السلطة القضائية الفيدرالية :-

وهى ضرورية لمراقبة السلطتين التنفيذية والتشريعية وتحقيق التوازن والمراجعة بينهما وتشكل السلطة القضائية الفيدرالية من محكمة عليا وواجبات هذه المحكمة تتمثل فى الاتى :

1. أعلى سلطة قضائية فى الدولة .
2. جهة استئناف لاحكام المحاكم المحلية بالولايات .
3. فض المنازعات المحتمل حدوثها بين الولايات بعضها البعض او بين الولايات والحكومة الفيدرالية .
4. مراقبة دستورية القوانين التى تصدرها السلطات التشريعية الفيدرالية والولائية .
5. اعطاء المشورة القانونية اللازمة للرئيس .

طرق توزيع السلطة بين الجهاز الفيدرالي والأجهزة المحلية بالولايات :-

اختلفت الأساليب التى نصت عليها الدساتير الفيدرالية فى توزيع السلطة بين الهيئة المركزية والولايات من ناحية توزيع وتدرج السلطات درجة اللامركزية والمركزية (عبد السلام ، بدون) ويمكن حصرها فى ثلاثة طرق كالاتى :

الطريقة الأولى :-

بان ينص الدستور كل الاختصاصات التى للجهاز الفيدرالي والأجهزة المحلية بالولايات نصاً على سبيل الحصر ، وعيب هذا النظام انه لا يناسب تطور الحياة فالدستور هنا جاف لا يضع فى اعتباره التطورات المحتملة مما يتسبب فى مشكلة التنازع بين السلطات عن الأوضاع المتحدة .

الطريقة الثانية :-

وفيها ينص الدستور على حصر ما يدخل فى اختصاص الولايات وما يتناوله الحصر يكون من اختصاص الجهاز المركزي ولكن هذا الأسلوب غير شائع فى الدول الفيدرالية لانه يمس النزعة الاستقلالية الوطنية المقررة للولايات ويمنح الحكومة الفيدرالية مزيداً من المركزية والقوة .

الطريقة الثالثة:-

وهي عكس الطريقة الثانية حيث ينص الدستور علي اختصاصات الهيئة الفيدرالية علي سبيل الحصر ويترك ما في الاختصاصات التي لم تدخل في حصره للولايات وهذه الطريقة هي الشائعة في النظم الفيدرالية الحديثة نظراً لتجاوبها مع الذاتية المقررة حيث ان الولايات تكون مختصة بكل ما ينص عنه الدستور ويتبع نظام الحكم الفيدرالي الأمريكي هذه الطريقة.

يتضح لنا في خلاصة هذا المبحث ان النظم الفيدرالية جاءت موافقة لأهداف ومرامي الدول ومتماشية مع طبيعتها وبيئاتها الاجتماعية والثقافية والجغرافية المتنوعة وان الدول الفيدرالية تتكون من عنصرين أساسين هما الحكومة الفيدرالية والولايات التابعة لها وكل حكومة لها اختصاصها الذي يكفله لها الدستور الفيدرالي اضافة الي ذلك رأينا اهمية المباديء في تدعيم وترسيخ النظم الفيدرالية من خلال النماذج التي تعرضنا لها في هذا المبحث.

المبحث السادس

مفاهيم ومباديء النظم الكنفدرالية

ان النظم الاتحادية (الكنفدرالية والفيدرالية) ليست بطابع عالم اليوم فحسب، بل عرفت هذه النظم منذ العصور الغابرة وازدهرت بالذات في المدينة اليونانية القديمة وسائر المدنيات التي عاصرتها (العمري،1960م) وبالتالي يمكننا القول ان العالم قد عرف هذه النظم تبعاً لاتساع الدول وامتداد سلطاتها ولرغبة الشعوب في التعاون والتضافر مع بعضها البعض.

ان النظم الكنفدرالية تمثل تلك الدول التي تتفق علي اقامة هيئة مشتركة تختلف مسمياتها من اتحاد تعاهدي لاخر فقد يسمي المؤتمر او الجامعة او الاتحاد وقد قال كل من كوري وهودجت (Corry & Hodgetts:1963) في تعريفهما للكنفدرالية انه عندما تتباحث وتتفق مجموعة من الدول لاتخاذ قرار تجاه شيء معين مثل مواجهة عدو لهم فانهم يجتمعوا مع بعض عن طريق معاهدة او تحالف. وعندما يخطوا خطوة الي الأمام يكونو مجلس او هيئة مشتركة من المندوبين او السفراء لكي يقوموا بتفصيل هذه المعاهدة ووضع التوصيات اللازمة لتنفيذها وهذا النوع من الاتفاق يسمي بالكنفدرالية.

فالكنفدرالية تنشأ بمقتضي معاهدة دولية تحتفظ فيها الدولة بشخصيتها الدولية، فالدول التي تنشيء هيئة مشتركة فيما بينها تعهد اليها بتصريف شؤونها الدولية من ابرام معاهدات وتمثيل سياسي وكذا إعداد الجيش وإعلان الحرب وإبرام الصلح فضلاً عن بعض الشؤون الداخلية المشتركة مثل صك العملة (بشير،1963م) فالهيئة لها سلطات واسعة تتمكن بمقتضاها من ممارسة اعمال الإشراف علي سياسة الحكومات الأعضاء.

نموذج للنظام الكنفدرالي:

ونأخذ دولة الولايات المتحدة الأمريكية (1781-1787م):

كانت المستعمرات الأمريكية التي كانت تتبع التاج البريطاني وعددها (13) مستعمرة في سبيل تحريرها من المستعمر وانتصرت في حرب الاستقلال ، واشتركت في اتحاد كنفدرالي أي في نظام تعاهدي لسنوات عدة سبقت سنة 1778م وغرضه اشتراك الأعضاء في الكفاح ضد الغاصب (العمري،1960م) غير ان اختلاف طبيعة الولايات وجغرافيتها ومناخها وطبائع الاهلين والمصالح الاقتصادية والعوامل المعنوية خاصة بين الشمال والجنوب رجحت فكرة النظام التعاهدي مؤقتاً لتحقيق غايتها السامية ومجابهة المحتل فكان عليها لمواصلة كفاحها ان تتآزر ونبتت الفكرة الكنفدرالية من تقارب أهداف الشعوب هنالك وآمالها المشتركة في ان تتخلص من الاحتلال وإرهاق الضرائب.

وكان محور هذا النظام الكنفدرالي التعاهدي مؤتمر الكونجرس (congress) وهو هيئة سياسية لتدبير شؤون الكفاح المشترك واجتمع في نيويورك بمناسبة قوانين السكر لسنة 1764م و1765م لاول مرة مندوبي تسع مستعمرات ووضع خلاصته لحقوق تستند إليها هذه المستعمرات وصاغ مطالب معينة قائمة علي ضرورة مراعاة العدالة لتقديمها الي الملك سيد هذه المستعمرات ثم اجتمع بعد ذلك للمرة الثانية بمناسبة قوانين الشاي1771م و1773م وقرر إنشاء جيش الاتحاد تحت قيادة واشنطون (العمري،1960م).

غير ان بطء الإدارة التعاهدية ادي الي تحول النظام لمصلحة الأعضاء في الشركة السياسية المذكورة علي يد رجال الدستور الذين اجتمعوا في فلاديليفيا للتوفيق بين الاستقلال المحلي وحاجات الحكومات هنالك الي وحدة جديدة ، وصدر الدستور الاتحادي في سنة 1787م لهذا الغرض (العمري،1960م) وتميزت الفترة التي سبقت صدور الدستور الاتحادي بانها فترة تفكك في نظام الدولة وضعف في الجهاز الاتحادي وعدم استقرار في البلاد وكان يشرف علي النظام المؤتمر(congress) وكان لا يعقد جلسته بانتظام وكان أعضائه بمثابة ممثلين سياسيين ليس لديهم سلطة فعلية ، وانحصرت سلطة الاتحاد في انه أداة دفاع مشترك وسياسة خارجية موحدة وكان يشترط الاتحاد لتنفيذ القرارات ان تكون بأغلبية تسع ولايات ، وكان يتعين لتعديل الميثاق الإجماع ، وكانت كل ولاية او دولة هي المسؤولة عن تنفيذ القرارات في أراضيها كما لم يكن هناك جزاء علي التقصير (العمري،1960م) وهكذا عرقل هذا سير النظام اعتراض الأقلية.

وأخيراً أدي ضعف النظام في الميادين العسكرية والمالية والاقتصادية والدولية الي تغيره، فلم يحقق امال المكافحين في إصلاح الإدارة السياسية للدولة او الاستجابة للثورة الاجتماعية وعلاج مشكلات الطبقات الاجتماعية المختلفة الألوان، وخصوصاً انه عجز عن علاج الازمات التي وقعت بين الدول الساحلية والداخلية.

ولكن لا يمكن ان نغفل عن هذا النظام الكنفدرالي (التعاهدي) بانه كان خطوة حاسمة في نجاح الكفاح ضد المستعمر ، كما انه صاغ اعلان الاستقلال للولايات المتحدة الأمريكية ووضع مواد ميثاق الاتحاد علي اساس كنفدرالي وصدقت عليه مختلف الولايات حتي يوليو1778م (العمري،1960م) وهذا الميثاق هو الحجر الأساسي في بناء النظام الاتحادي الفيدرالي لهذه الولايات فيما بعد. ومن خلال هذه التعريفات للنظام الكنفدرالي وهذا النموذج الأمريكي يمكننا ان نلمس المباديء العامة للنظم الكنفدرالية في الجزء التالي:

مباديء النظم الكنفدرالية:

تتمثل مبادي النظم الكنفدرالية(عبد السلام، بدون) فيما يأتي:-

أ. تحتفظ الدول باستقلالها الداخلي والخارجي ، فلها جميع حقوق الدولة المستقلة التي تذهب إلي الحد الذي تعلن فيه الحرب . وعلي ذلك تعتبر الأعمال الحربية التي تقع بين دولتين متعاهدتين كأنهما من قبيل الحرب الدولية التي يسري علي أحكامها القانون الدولي.

ب. تحتفظ كل دولة متعاهدة بنظام الحكم الخاص بها سواء كان رئاسياً برلمانياً ملكياً او جمهورياً، اما فيما يتعلق باختصاصات الهيئة الكنفدرالية المشتركة فهي كما يلي:

1/ لا تصدر قرارات هذه الهيئة الا باجتماع الدول الأعضاء ولا يلتزم بتنفيذ هذه القرارات منطقياً الا الأطراف التي أقرته.

2/ ليس لها شخصية دولية وان كان لها سيادة توجيه لسياسات الدول الأعضاء.

3/ ليس لها سلطة مباشرة علي رعايا الدول وإنما لها الحق في لفت النظر والتوجيه غير الملزم.

4/ ليس لها سلطات تنفيذية او تشريعية او قضائية وان يمكن اعتبارها صورة من التعاون الدولي في هيئة مؤتمر او لجنة او جامعة مشتركة لبحث ما يهم الأعضاء من سياسات في جميع المجالات لإصدار التوجيهات.

5/لا يحمي قراراتها قوة تنفيذية رادعة كأي نظام حكم اخر له الحق السيادي في ان يحمي قراراته متي اضطر الي ذلك علي مستوي الدولة المركزية.

ولقد ثبت في تاريخ الاتحادات الدولية ضعف هذا النظام وعدم استقراره وهو يؤدي الي احد الأوضاع لتالية:

1/ انفصال الدول المتعاهدة وانفرادها مثل اتحاد جمهوريات أمريكا الوسطي عام 1898م.

2/ او يقوي الاتحاد ويصبح دولة فيدرالية مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي تحولت من دولة كنفدرالية الي دولة فيدرالية سنة1778م كما بّينا من قبل، وألمانيا أيضاً سنة1780م ونذكر هنا بعض الأمثلة لدول الاتحاد الكنفدرالي :

أ. الاتحاد الكنفدرالي الأمريكي من سنة1781م الي سنة 1787م، حيث تم اعلان الاتحاد الكنفدرالي بين الولايات الثلاث عشر الأمريكية يومئذ بعد انتصارها علي القوات الاستعمارية البريطانية خلال حرب التحرير الأمريكية وكان هذا التعاهد هو احد المراحل القومية التي أدت الي الاتحاد الفيدرالي كما بيّنا من قبل.

ب. دول أمريكا الوسطي: بعد تخلص الولايات المتحدة المسماة بولايات جواتيمالا من الاستعمار الأسباني سنة1821م انقسمت هذه الدول الي خمس هي نيكاراغوا هندوراس وكوستاريكا وجواتيمالا وسلفادور وأصبحت كل دولة ذات سيادة خاصة بها وكانت هناك محاولات لقيام اتحاد فيدرالي بين هذه الدول ولكنها باءت بالفشل وذلك نسبة لعدم الاستقرار في هذه الدول.

المبحث السابع
مقارنة بين هذه النظم وما يتناسب مع الأوضاع في السودان

سوف نتناول في هذا المبحث أوجه المقارنة بين النظام الفيدرالي والنظام الكنفدرالي والنظام المركزي ، وذلك لان المقارنة تكشف لنا بعض الاختلافات في طبيعة هذه النظم وبالتالي الاختلافات في الدول التي تطبقها، وتيسيراً لهذا فقد قام الباحث بتجميع أوجه المقارنة من خلال جدول وحتى يتضح لنا بصورة مبسطة .

جدول رقم (2-2) أوجه المقارنة بين النظم الفيدرالية والكنفدرالية والمركزية:

اوجه المقارنة	النظام الفيدرالي	النظام الكنفدرالي	النظام المركزي
طريقة التكوين والنشأة	يتكون من انضمام عدة دول او ولايات او دويلات في شكل دولة واحدة	يتكون من دولتين فأكثر	دولة واحدة
مبدأ الاتحاد والرغبة	يقوم علي دستور توافق عليه جميع الولايات	تقوم هيئة مشتركة جامعة او مؤتمر	
السيـــادة	للحكومة الفيدرالية وليست للولايات الأعضاء	كل دولة تحتفظ بسيادتها واستقرارها	للحكومة المركزية
حق الولاية في الانفصال	لا يمكنها الانفصال وفقاً للدستور	يمكنها الانفصال إذا رأت ذلك	نادراً ما تطالب الوحدات بالانفصال خاصة الأقليات
الجنسيـــة	جنسية واحدة في الدولة الفيدرالية	عدة جنسيات في الاتحاد الكونفدرالي	جنسية واحدة
السياسة الخارجية	من اختصاص الحكومة الفيدرالية	كل دولة عضو تمارس سياستها الخارجية وليست للهيئة ان تتدخل في ذلك بل حق الإشراف فقط	من اختصاص الحكومة المركزية
أوجه المقارنة	النظام الفيدرالي	النظام الكنفدرالي	النظام المركزي
السلطة والثروة	تقسم بين الحكومة الفيدرالية والولايات	لا تقسم كل دولة تحتفظ باستقلالها وثروتها	في قبضة الحكومة المركزية
المساحة والشكل	شاسعة وان لا تفصلها حواجز مع اختلاف في شكل الولايات	شاسعة وقد تتنوع الأشكال	مدمجة الشكل
ارتباط السكان بالدولة	هناك ارتباط قوي بين سكان الولايات والحكومة الفيدرالية	الارتباط يكون خلال الحكومات الأعضاء	من خلال الحكومة المركزية مع وجود التجانس في السكان

التباين العرقي الديني واللغوي	يسمح بوجود هذا التباين	يسمح بوجوده	قد يؤدي التباين الي الصراع داخل الدولة
تنقيح الدستور	يتطلب مبدأ الأغلبية	يتطلب اتحاد جماعي لكل الأعضاء	حسب ما تراه الحكومة المركزية
أوقات الحروبات والثورات	يمكنها التصدي لمواجهة الأزمات	يمكنها التصدي ولكن مع شيء من البطء	يمكنها مواجهة الأزمات
توزيع الضرائب	تكفل عدالة في توزيع الضرائب	لا توجد عدالة في توزيع الضرائب كل عضو يمارس سياسته المالية علي حدا	حسب ما تراه مناسباً
سير الأعمال	تتجنب الروتين وعدم تكدس الأعمال	تختلف من عضو لأخر	تؤدي إلي تكدس في الأعمال
الضروريات المحلية	اهتمام بالحاجات المحلية	يختلف الاهتمام من عضو لأخر	تتجاهل الحاجات المحلية
اتخاذ القرار	يكثر عددهم	في أيدي قليلة	في أيدي قليلة
استمرارية النظام	غير قابل للتفكك	قابل للتفكك	تماسك داخلي

* المصدر: تجميع الباحث

توضح المقارنة بين هذه النظم إن للنظام الفيدرالي مزايا يمكن نلمسها عن النظامين الآخرين ويمكن إجمالها في الآتي (الكرسني،2001) :

1/ إن الفيدرالية تمكن الدولة من إيجاد المعادلة الصعبة في الحكم بين الوحدة والتنوع.

2/ إن الفيدرالية قد تقود في خاتمة المطاف إلي تقوية روح الوحدة.

3/ إن الفيدرالية إذا جاءت نتيجة الرغبة الإقليمية في الاستقلالية ، فأمام هذه الرغبة ذاتها تفجر الطاقات الإقليمية للتنمية والتطوير.

4/ إن الفيدرالية تتيح المزيد من الفرص للتعبير عن الإرادة الشعبية فتشرع الولايات لتلبية حاجات مواطنيها التي قد تختلف من ولاية لاخري.

5/إن الفيدرالية تمكن من تقارب وتعاضد سكان هذه الولايات.

لكل هذه الأسباب مجتمعة نجد ان النظام الفيدرالي يتناسب مع حالة الأوضاع في السودان عنه من النظامين الآخرين وسوف نفسح مجالاً لهذا الموضوع في الفصل الثالث.

الخلاصة:-

تطرقنا في هذا الفصل الي ثلاثة محاور هي مباديء ومفاهيم النظم المركزية والنظم الفيدرالية والنظم الكنفدرالية وأجرينا مقارنة ما بين هذه النظم ثم تناولنا أمثلة لهذه النظم في بعض دول العالم ، وقد خلصنا في هذا الفصل الي الآتي:

1/ إن النظم المركزية يمكن ان تطبق في اقليم او دولة صغيرة المساحة مدمجة الشكل مع قلة في عدد السكان.

2/ إن النظم المركزية تقوم علي تركيز السلطة والثروة في أيدي الإدارة المركزية.

3/ إن النظم المركزية تؤدي إلي إخضاع موظفي الحكومة المركزية لنظام السلم الإداري والسلطة الرئاسية.

4/ إن النظم الفيدرالية عادة تتكون من عنصرين أساسين هما الحكومة الفيدرالية والحكومات الولائية التابعة لها.

5/ إن النظم الفيدرالية جاءت موافقة لأهداف ومرامي الدول ومتماشية مع بيئاتها الاجتماعية والجغرافية المتنوعة.

6/ إن روح التعاون والتضامن بين الشعوب ورغبتها في الاتحاد هو الأساس لنجاح النظم الفيدرالية.

7/ إن النظم الكنفدرالية تجعل كل دولة عضو تحتفظ باستقلالها الداخلي والخارجي، وكذلك الحفاظ علي نظام الحكم الخاص سواء كان ملكياً او جمهورياً.

8/ إن النظم الكنفدرالية تقوم بإنشاء هيئة او مؤتمر او جامعة لتصريف بعض الشؤون.

ويمكن أيضاً ان نخلص الي علاقة هذه الأنظمة مع حركة السكان تتمثل في الآتي:

1. إن النظام المركزي الذي تتمركز فيه السلطات السياسية والاقتصادية يساعد علي حركة السكان للتمركز مما يجعله متضخماً سكانياً مقارنة ببقية البلاد. فقد أوضحنا من قبل ان الدولة الممركزة تركيزاً كاملاً كانت تتمثل في المدن السياسية القديمة(السورية، البابلية، الآشورية) وقد اثر قيام هذه المدن في حركة السكان وانتقالهم و هجرتهم من أقاليم استقرارهم الي العيش في هذه المدن واستمر هذا الحال في الدول المركزية المعاصرة حيث تجذب العواصم سكان الأقاليم الاخري. لتوافر معظم الخدمات الأساسية.
2. أما بالنسبة للنظام الكنفدرالي فانه لا يشجع الحركة بين الدول ولكنه يشبه النظام المركزي فيما يخص كل دولة و تحركات السكان داخلها.
3. أما فيما يختص بالنظام الفيدرالي فالأمر يختلف بالنسبة للنظامين السابقين كما حددنا ذلك من قبل فهو يقوم علي أساس تقسيم السلطة والثروة بين المركز والولايات ، حيث تكون وزارات السيادة في يد النظام الفيدرالي بما في ذلك الخارجية والدفاع والمالية فيما تترك للولايات السياسات الخاصة بها بحيث لا تخرج من الإطار العام لتنظيم الدولة. اما الاقتصاد فلكل ولاية اقتصادها وقوانينها ، مما يجعل بالامكان نمو أقطاب متعددة ، وحيث لا توجد حواجز للحركة عبر الحدود الولائية ولمواطن الاتحاد حرية الحركة والعيش في أي ولاية . لذا حظيت الولايات ذات الموارد بأعداد سكانية كبيرة ، فنجد علي سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية أن النقل السكاني علي شاطيء الأطلنطي وبالغرب من البحيرات وعلي شاطيء الباسفيكي.

وانطلاقاً من هذه النتائج سوف نتعرض في الفصل الثالث لملامح عامة لتطور نظم الحكم في السودان ونشأة وتطور النظام الفيدرالي فيه كذلك تقسيم السلطة والثروة ودور صندوق دعم الولايات.

الفصل الثالث
النظام الفيدرالي السوداني بين النظرية والتطبيق

المبحث الأول
ملامح عامة لتطور نظم الحكم في السودان:-

يتميز السودان عبر القرون بانه مهد الحضارات في كوش ومروي ونبته وعلوة ومملكة البجة منذ قبل ميلاد السيد المسيح وحتي القرن العاشر الميلادي كما ازدهر بظهور السلطنات والمشايخ الإسلامية في الوسط والشمال والغرب والشرق منذ القرن الثالث عشر بعد انتهاء مملكة المغرة وعلوة وقيام المملكة السنارية التي تفككت أوصالها في القرن التاسع عشر وتم الاستيلاء عليها وعلي السودان كله عام 1821م بواسطة الأتراك العثمانيين (تقرير لجنة إعادة النظر في تقسيم الولايات،1993م) . وجدير بالذكر ان ملامح السودان الحالي بدأت بالعهد التركي.

فالسودان عرف أنماط مختلفة من الحكم عبر مساره وطوال تلك الحقب وبالتحديد ومنذ قيام مملكة الفونج مروراً بالحكم التركي ودولة المهدية وفترة الحكم الاستعماري والحكومات التي تعاقبت بعد الاستقلال ظل بنوه في رحلة بحث مضنية عن النظام الامثل الذي يجسد طموحات الامة السودانية ورغبتها الأصلية في اشاعة الشوري والمشاركة في إدارة شؤونهم بأنفسهم من خلال الانعتاق من قبضة المركزية التي فرضها المستعمر لدواعي الهيمنة علي ميزانيات البلاد واختصاصها لسيطرته (المؤتمر الاقتصادي القومي الثاني،1996م) وبالرغم من تلك التي حاول المستعمر اتفاذها الا ان ثمة ظروف موضوعية فرضت إجراء تعديلات علي منهج الحكم باتباع اساليب للحكم غير المباشر بتفويض بعض السلطات ويمكن إيجاز تلك الظروف فيما يلى :

1. اتساع رقعة السودان وحدوده الجغرافية .
2. ضعف البنيات الأساسية من وسائل المواصلات والاتصالات .
3. ارتفاع تكلفة إدارة قطر بهذه المساحة وصعوبة تصريف أموره مركزياً بطريقة اقتصادية بالنسبة للمستعمر .
4. تفاوت درجات الوعي والنمو الاقتصادي بين أجزاء السودان المختلفة .
5. التباين العرقي والثقافي وتعدد اللهجات والعادات .
6. مقاومة السودانيون للمستعمر ورفضهم المستمر ومطالبتهم المستمرة باشتراكهم فى إدارة شؤونهم .

هذا وقد ذكرنا من قبل ان ملامح السودان الحالي قد بدات بالعهد التركى . فقد حكم الأتراك السودان فى الفترة (1821 – 1885) وقد كان حكماً مركزياً قابضاً من خلال حكمدارين باشوات مركزيين فى الخرطوم ومديري مديريات عسكريين . (تقرير اللجنة ، 1993م) .

هذا وقد اعيد تقسيم البلاد عدة مرات بهدف تطبيق نوعاً من اللامركزية الإدارية تساعد على إدارة البلد المترامي الإطراف . استمر الحال كذلك الى ان انهار الحكم التركي على يد الإمام المهدي وأنصاره فى عام 1885م وأقام على أنقاضه دولة إسلامية تحكم بالكتاب والسنة .

احتفظت دولة المهدية بالتقسيم الادارى الذى كان سائداً فى العهد التركى بتنفيذ تغيير طفيف فى شكل الإدارة تمثل في تعيين عمال وأمراء للعمالات (المديريات) بدلاً عن المديرين ولم يتغير هذا الشكل للحكم حتى عند وفاة الإمام المهدي وخلافة عبد الله التعايشى الى ان جاء الحكم الثنائي الانجليزى المصري عام 1898م والذى سعى الى محو اثار الدولة المهدية فكان البديل نظام حكم إدارة على النمط الغربى الاوربى (تقرير اللجنة ، 1993م) وبدأ النظام بمركزية قابضة وحكم مباشر محتفظاً فيه بالتقسيم الادارى التركي إلا انه قسم البلاد الى مديريات درجة أولى وأخرى بدرجة اقل . وعين على راس كل مديرية حاكماً مسؤولاً لدى الحاكم العام المركزي (الغبشاوى ، 2004) واستمر الحال كذلك حتى عام 1921م اذ تبدل الامر لظروف عالمية رجحت كفة اللامركزية الإدارية فى اطار ما يسمى بالحكم غير المباشر الذي استعان فيه النظام بالإدارة الاهلية باعتبار استحالة تطبيق النظام المركزي فى بلاد شاسعة ومتنوعه كالسودان ، وعليه فقد منح زعماء العشائر من قبائل الرحل ومشايخ القرى بعض السلطات القضائية والإدارية والمالية وفقاً لقانون المشايخ لسنة 1927م وقانون المحاكم الأهلية عام 1932م .

وقد تميز عهد الحكم الثنائي بمراجعة السياسات اللامركزية من وقت لأخر ويصاحب ذلك اعادة النظر فى تقسيم المديريات والسلطات المحلية بهدف دعم السياسات اللامركزية (الطريفى ، 1988) . ولهذا فقد صدرت في سنة 1937م ثلاثة قوانين للحكومة المحلية في البلديات والمدن والأرياف ، ثم توسعت دائرة المشاركة الشعبية بعد ذلك لتشمل مستوى المديريات بعد صدور قانون مجالس المديريات لسنة 1943م والتى انحصرت سلطاتها فى تقديم النصح المشورى لمديري المديريات ويقول فى ذلك نيم نبلوك (نبلوك ، 1994) ان أول تحرك فى اتجاه

مشاركة السودانيين فى حكم بلادهم هو المجلس الاستشاري لشمال السودان الذى انشىء عام 1943م وكان يتكون من الحاكم العام رئيساً ، والسكرتير الاداري والسكرتير المالي بالإضافة الى 28 عضو سودانياً هذا ولقد توطدت أركان الحكم المحلى بصورة شاملة بعد صدور قانون الحكم لسنة 1951م والذي قام بموجبه مجالس الحكم المحلى في البلديات والمدن والأرياف والذى منحت بموجبه درجات من السلطة والمسؤلية والقوة المالية والاستقلال الادارى والمالي (تقرير اللجنة ، 1993م) ويستمر الحال الى أن نال السودان استقلاله السياسي فى يناير 1956م .

ولقد تميزت الفترة ما بعد الاستقلال السياسي بعدم استقرار أنظمة الحكم ، فنجد مثلاً ان هناك تطورات لاحقة حدثت في منهج الحكم بإدخال بعض القوانين مثل قانون إدارة المديريات لعام 1960م وقانون الحكم الشعبي المحلى لسنة 1971م وقانون الحكم الاقليمى عام 1980م والتي حاولت اجهزة الحكم ان تسعى من خلالها لتوسيع دائرة المشاركة (المؤتمر الاقتصادي القومي الثانى ، 1996) الا ان الذهنية المركزية مازالت قابضة ولم تحقق الى درجة ما رغبة الجماهير فى تحقيق المشاركة فى الحكم .

فبقدوم ثورة مايو أجريت تعديلات جذرية وشاملة لمفهوم وأهداف واشكال وسلوكيات الحكم المحلى . أخذت بموجبها مؤسسات الحكم المحلى بعداً وسمة شعبية وسياسية وتنموية بجانب مهامها الخدمية التقليدية بعد صدور قانون الحكم الشعبي المحلى لسنة 1971 بديلاً لقانون الحكم المحلى لسنة 1951م . هذا وقد أوكلت لهذه المجالس اختصاصات وسلطات وصلاحيات تشريعية وتنفيذية وسياسية واسعة هدفت في مجملها لتحقيق اللامركزية وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية (تقرير اللجنة ، 1993م) .

ولكن نجد ان تجربة الحكم الشعبي المحلى قد تعثرت لعدة أسباب اهمها عدم توازن السلطة والمسؤلية والجنوح نحو مركزية القرارات سواء على مستوى المديرية او العاصمة القومية . ولما كانت النوايا فى صالح دعم الاتجاهات اللامركزية كان لابد من قيام الحكم الاقليمى لسنة 1980م تاسياً بتجربة الحكم الذاتى الاقليمى الذى كان وليداً شرعياً لاتفاقية اديس ابابا لسنة 1972م وبذلك انتقلت تجربة الحكم الاقليمى الى اللامركزية السياسية نقلة كبيرة بعمليات توطيد السلطة اللامركزية خاصة بعد صدور قانون الحكم الشعبى المحلى لسنة 1981م والذى اضفى على مجالس المناطق الشخصية الاعتبارية فى تعريف اختصاصاتها ومهامها بالاضافة الى ذلك عوملت مديرية الخرطوم معاملة خاصة بموجب قانون العاصمة القومية لسنة 1983م .

ان تجربة الحكم الاقليمى فى السودان بلاشك برغم ايجابيتها كان لها بعض السلبيات ، فالحكم الاقليمى فى فترة مايو لم يطبق بالصورة التي تطلبها اللامركزية فاللامركزية اسلوب فى التنظيم يقوم على اساس توزيع السلطات والاختصاصات بين السلطة المركزيــة وهيئات اخرى مستقلــة قانوناً (الزغبى ، 1984م) ولهذا المفهوم نجد ان الحكم الاقليمى فى السودان لم ينفك من المركز فى جانب التمويل ، ماعدا الاقليم الاوسط والى حد ما اقليم العاصمة . فالاقاليم الاخرى تشكو من ضعف الموارد الكافية لمقابلة كافة الخدمات والمشروعات والنظام العام (عبد الصمد ، 1990) وهذا القصور ناتج عن عدم تدعيم هذه النظم من خلال دستور تنظيم العلاقــات فقد قال يوسف تكنه (تكنه ، 1996) عن الدستور فى السودان (ونحن فى السودان لنا امر عجيب فى شان الدساتير فمنذ عام 1955م ونحن نعدل دستور استانلى بيكر ثم نمزقه شر ممزق ... فالفريق عبود قام بتجميد هذا الدستور المؤقت على طريقته المعروفة يبدأ بعد انقلاب 1958م ولم يأت بدستور ولم يقترح .. ثم جاءت اكتوبر 1964م واعادته حكومة جبهة الهيئات وكـذا رات سلطــة الديمقراطيـة الثانية 1965م – 1969م واستمر الجدل مرة اخرى فى الجمعية التاسيسية ليجيء انقلاب مايو 1969م ويمزقه ويقذف بمسودة دستور سنة 1968م لياتى هو ايضاً وعلى طريقته بدستور 1971م . ثم تجيء انتفاضة ابريل 1985م وتلغى الامر كلية وتجيء الديمقراطية الثالثة 1986م – 1989م والجدل يدور حول مؤتمر دستورى يعقد للفصل فى امر دستور دائم ثم يجيء انقلاب 1989م ويلغى ما سبقه فى شان الدستور . وبعد تسعة سنوات من هذا الانقلاب اصدر دستور 1998م . ويستمر الجدل الان فى تعديله وبعض الاطراف تطالب بعقد مؤتمر دستورى شامل خاصة في ضوء التطورات الجارية مثل اتفاقية السلام بكينيا والمؤتمرات والمفاوضات الجارية في بعض دول الجوار لحل مشكلة دارفور.

الذي نود ان نذكره هنا ان مسألة الدستور مسألة مهمة في تحديد هوية الحكم والنظم الفيدرالية لا يمكن ان تطبق من غير دستور كما ذكرنا من قبل ان أهم مبادي النظم الفيدرالية هو الدستور المكتوب ان كل انماط الحكم اللامركزية عبر تاريخ السودان الحديث منذ العهد التركي 1821م والي الوقت الحالي هدفت بصورة او باخري لتحقيق ما يلي (داني، في الكرسني،2001م) :

1/ ربط اهل البلاد بهوياتهم الثقافية والحضارية ومعالجة قضاياهم الاجتماعية والاقتصادية عن طريق اشراكهم في الحكم وادارة شؤونهم المحلية ذاتياً في اطار فلسفة يمكن (قومية مركزية) تستصحب التنوع الوطني البيئي الجغرافي والاجتماعي والاقتصادي لتواكب معطيات العصر والانفتاح الاقليمي.

2/ تقوية الشعور بالذات والمسئولية والانتماء المحلي او الاقليمي وصولاً للجنة الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة والحكم الذاتي في اطار التوازن السياسي الديمقراطي السليم والوحدة في التنوع والتعدد الذي يميز

النسيج الاجتماعي والاقتصادي والجغرافي للبلاد وصولاً للوحدة الوطنية وتكاملاً للبناء الاجتماعي والاقتصادي القومي.

3/ تقليص الظل الإداري والسياسي بما يمكن الموظفين رسمياً وعبر منظمات المجتمع المدني وبخاصة الاهلي من خدمة وتنمية انفسهم عن طريق المشاركة الديمقراطية / الشورية الواسعة في اتخاذ القرارات ورسم السياسات وفض النزاعات التي تواجه المجتمعات المحلية الحضرية والريفية.

4/انشاء اجهزة محلية واقليمية ذات سلطات متعددة الاغراض الخدمية والتنموية تعمل بموجب دستور او قانون وبما يحقق تلاحم الجهود والادوار الرسمية والشعبية خاصة والطوعية والانسانية.

وعليه يمكننا القول بان السودان قد طبق انواع نظم الحكم والادارة التالية :

1. الحكم والادارة المحلية والاهلية الحكومية (1821-1951م) تحت ادارة المديريات.
2. الحكم المحلي والإدارة الاهلية (1951-1971م) تحت ادارة المديريات.
3. الحكم الشعبي المحلي (1971-1981م) تحت ادارة المديريات.
4. الحكم الذاتي الاقليم (1972-1983م) تجربة الجنوب شبه الفيدرالية.
5. الحكم الاقليمى الشمالى (1980 – 1991) ولكل البلاد فيما بعد عام 1983م .
6. الحكم الفيدرالي منذ عام 1991م .

أولاً: الحكم أو الإدارة الأهلية الحكومية (1821-1951م) :-

في عام 1820 بدأت سلطنة الفونج تفقد سلطتها وتماسكها كنتيجة حتمية للصراع والتناحر الداخلي بين امرائهــا وبين القبائـل والطــوائف الدينية . ولقد كان السودان فى هذه الفترة مقسماً تقسيماً قبلياً (عبد الله،1986م) أي لم يعرف الحدود الادارة. هذه الاوضاع دفعت محمد علي باشا والي مصر لتوسيع ملكه. فاتجه جنوباً قاصداً الاستيلاء علي السودان وتم له ذلك في عام 1820م فقد غزا شمال السودان وسلطنة الفونج وكردفان وشرق السودان ، وتم في عهد الخديوي اسماعيل فتـح خـط الاستوائية وبحـر الغــزال ودارفور (حاج العاقب،2001م) والامر الذي مكن محمد علي بناء نمط جديد للدولة في السودان وفتح البلاد علي مصراعيها للتيارات الحضارية في العالم الخارجي. وقد تبع هذا التوسع توحيد الكيان السياسي الذي ضم تلك الممالك والأقاليم تحت إدارة مركزية موحدة تدير شؤون البلاد من الخرطوم ، وقد عرف هذا الكيان السياسي ذو الحدود الجغرافية المعلومة بالسودان منذ اواسط القرن التاسع عشر . وقد ابتدع العهد الجديد نمطاً ادارياً يختلف عن النظام القديم وذلك بتقسيم البلاد الي مديريات (فضل ،1988م).

قسم الحكم التركي المصري السودان الي مديريات عين لكل منها حاكم اومديراً مسؤولاً مسئولية مباشرة امام الخديوي في مصر . ومنذ ذلك التاريخ بدأت المحاولات لانشاء نظام حكم لامركزي في السودان (الاصم،1983م) وقد بدأت تلك المحاولات بالغاء منصب الحاكم العام واتباع المديريات تبعية مباشرة لمصر ولكن لاسباب عدة باءت تلك المحاولات بالفشل واضطر النظام للابقاء علي منصب الحاكم العام بكل صلاحياته السياسية والادارية.

وقد حاول الحكم التركي – المصري منذ البداية الاستفادة من البنية القبلية والعشائرية للمجتمع السوداني في سبيل تعزيز سلطة الدولة وتثبيت أركانها حاولت الدولة الحفاظ علي التركيب القبلي بكل قيمه وعاداته وتقاليده مما فيها اسلوب اختيار زعيم القبيلة. وثبتت الدولة الجديدة اولئك الزعماء والشيوخ الذين ازعنوا لها واصبحوا اداتها في تسيير شون البلاد من حيث حفظ الامن والنظام وجمع الضرائب (الاصم،1983م) وبالرغم من خضوعهم الظاهرى لسلطة الدولة المركزية الا انهم تمتعوا بقدر من الاستقلال الذاتي كل في نطاق قبيلته.

وبعد مضي عشرين عاماً علي فتح السودان قرر محمد علي باشا تقسيم البلاد الي مديريات تتبع رأساً لمصر (عبد الله، 1986م) وجاء التقسيم علي النحو التالي :

1/ مديرية دنقلا وسويت حدودها حتي المتمة وشندي.

2/ مديرية الجهات العليا وتبدأ من المتمة وشندي وتشمل الخرطوم والنيل الابيض والجزيرة حتي ود مدني والاقسام الشرقية من النيل الازرق.

3/ مديرية سنار علي حدود ود مدني جنوباً حتي حدود فازوغلي وشرق النيل الازرق، كاقسام القضارف وراشد واراضي العطيش وقلابات .

4/ مديرية فازوغلي وتشمل اعالي النيل الازرق.

5/ مديرية التاكا وتشمل منطقة كسلا.

6/ مديرية كردفان وتشمل مديريتي كردفان ودارفور.

ولقد عدلت حدود المديريات مرة اخري حيث دمجت مديرية فازوغلي ومديرية سنار وفصلت دنقلا عن بربر وصارت كل منها مديرية قائمة بذاتها واضيفت بلاد الجعليين الي مديرية بربر في سنة 1845م.

7/ وفي نفس العام 1845م ادخلت تجربة جديدة هي فصل مدينة بربر عن حكمدارية السودان تتبع ادارتها للمعية السنية وليس لديوان المالية السوداني عليها أي مراجعة او ملاحقة والسبب وراء ذلك الاهمية ان مدينة بربر كانت الميناء الرئيسى للسودان.

8/ مديرية البحر الابيض وكانت عاصمتها فشودة.
9/ مديرية بحر الغزال وقد عين الزبير باشا مديراً لها.
10/ مديرية دارفور وقد قام بتاسيسها كل من الزبير باشا واسماعيل باشا ايوب عام 1875م.
11/ مديرية خط الاستواء بعد جهود متصلة قامت لعدة سنين استعان محمد علي باشا بخبرة استانلي بيكر وغردون لما لهما خبرة في شؤون الادارة فتحت عشر نقاط حكومية بمديرية خط الاستواء وتوسع الحكم التركي الي ان عين فيما بعد امين باشا مديراً للاستوائية.

وبعد قيام الثورة المهدية في عام 1982م وانتصارها علي الحكم التركي – المصري في عام 1885م تحقق للسودان استقلاله الوطني بعد ثورة شعبية إسلامية ونتج عن الثورة المهدية نظام حكم ذى طابع دينى وعسكرى . ان اهم ما يميز نظام الدولة المهدية هو رفضها للنظام القبلي وكياناته السياسية وذلك انطلاقاً من فلسفتها الاسلامية التي ترتكز علي الدين كاساس لتوحيد الامة (الاصم،1983م) . ونتيجة لهذه السياسة المناهضة للنظام القبلي ضعف الولاء القبلي . فقد قسمت الحكومة المهدية إلي اثنتي عشر مديرية او (عمالات) علي رأس كل منها مدير او عامل يمثل القيادة السياسية والعسكرية والادارية للمديرية. وبذلك جردت الدولة المهدية زعماء العشائر من مكانتهم القبلية.

يتضح من ذلك ان المهدي حاول تبسيط نظام الحكم حتي انه عين مجلس امناء من سبعة اشخاص وجعل الخليفة عبد الله التعايشي علي راسه لتصريف شؤون البلاد كما عين المهدي امراء الجيوش الذين شاركوا في الجهاد عمالاً (حكاماً) علي المديريات . وعلي عكس المنهج الشوري الواسع للمهدي كان حكم الخليفة عبد الله يجنح نحو تركيز السلطة والانفراد بها ويحكم السودان بحدوده الحالية حتي قضي الجيش الإنجليزي المصري علي الدولة المهدية سنة 1898م واستمر حتي اعلان الاستقلال 1956م.

وقد تتضارب الاراء حول المهدية ولكن مهما يكن من امر فان الاهداف المعلنة (عبد الله، 1968م) كانت تتلخص فى الاتي:

1. القضاء علي كل اسباب الفرقة والتفتت التي تقود الي تعدد الولاءات في المجتمع السوداني ويعني ذلك القضاء علي الولاءات القبلية والدينية .
2. خلق مجتمع موحد يدين بالولاء للمهدية وحدها .
3. خلق وانتهاج نظام اللامركزية في الحكم بتفويض الامراء تسيير دفة الحكم في مناطقهم دون اللجوء الي ام درمان الا في كبريات الامور مع الالتزام بما يصدر لهم من توجيهات واعتبارها سياسة مقررة.

وبنهاية الدولة المهدية بدأت رحلة ما يسمي بالحكم الثنائي في السودان ، حيث اقتسمت السيادة علي السودان كل من بريطانيا ومصر بموجب الاتفاقية الثنائية المبرمة بينهما. ولقد اتسم النظام الاداري في سنوات الحكم الثنائي الاولي بالطابع العسكري للادارة المدنية .ثم بعد ذلك تم تقسيم السودان الي ثماني مديريات من الدرجة الاولى واربع اخريات من الدرجة الثانية (الاصم ، 1983م) واصبح كل مفتش مسؤولاً عن مركز بعينه داخل المديرية . وكانت سلطات وواجبات مديرى المديريات هى حفظ الامن والنظام ، تقدير الضرائب وجمعها ، الحسابات العامة ، تسجيل الاراضى وتسوية منازعاتها ، الاشراف العام على كافة مستخدمى الدولة فى المديريات ، بالاضافة الى اصدار الاوامر المحلية واللوائح والنظم الادارية .

فقد كان العامل المهم فى مسار وتطور الحكم غير المباشر والادارة الاهلية فى السودان وهو تقرير لجنة (ملنر) والتى اوضحت ان الضرورة تحتم على الحكم الحالى ان يحتفظ بسلطة واحدة على السودان الا انه من غير المرغوب فيه ان تكون الحكومة فى السودان مركزية (الاصم ، 1983) نسبة لاتساع رقعة وتباين البنيات السكانية فى السودان فان ادارة اقاليمه المختلفة يجب ان تكون فى ايدى السلطات الاهلية كلما كان ذلك ممكناً فالحكم المركزى غير مناسب لحكم السودان والنظام اللامركزى واستخدام افراد محليين لممارسة المهام الإدارية البسيطة هى الأنسب اقتصاداً وكفاءة .

ولقد انشئت الادارة الاهلية حول المحاكم الاهلية وفى القبائل الكبيرة وجعلت لها ميزانيات مستقلة وأوكل لها القيام من ميزانياتها باعمال ادارية مختلفة وقد كانت هذه الادارات الاهلية نواة المجالــس المحلية فــي كثير من الاحيان (عبد الله ، 1986) . ومن ضمن الخطوات المهمة التى اتبعتها الحكومة هى صدور قوانين الحكومة المحلية الثلاث لسنة 1937م وهى :

1- قانون الحكومة المحلية للبلديات .
2- قانون الحكومة المحلية للمدن .
3- قانون الحكومة المحلية لمناطق الارياف .

بموجب التعديلات التى صدرت تم تكوين ادارات محلية بسلطات اوسع مكنتها من تقديم خدمات اجتماعية فى مناطقها . ولقد شهد عام 1943م لاول مرة فى السودان تكوين مجالس للمديريات لتقوم بالاشراف على المشاريع والاعمال التى تفوق طاقة المجالس المحلية .

ثانياً : الحكم المحلى والادارة الاهلية والحكم الشعبى المحلى (1951 – 1981م) :-

يعتبر تقرير الدكتور مارشال محاولة جادة لتطويع مبادىء تجربة ديمقراطية الحكم المحلى البريطانى لتناسب ظروف دولة نامية (الاصم ، 1983) ولقد كانت الاهداف الاساسية لانشاء نظام حكم محلى على النحو التالى :

1. ضرورة اللامركزية لتقديم خدمات تلائم الظروف المحلية .
2. تنمية الشعور بالالتزام والمسؤولية السياسية .
3. تدريب ممثلي الشعب تمهيداً لمشاركتهم فى القضايا القومية وشؤون الحكومة المركزية .
4. ايجاد الجهاز المحلى الذى يحقق المصلحة العامة للمواطنين .

ومن أهم المبادىء التي اقترحها مارشال :-

-1 وضع الحكم المحلى فى ايدى اجهزة محلية مسؤولة لدى الناخبين ، مستقلة عن القضاء ، ومتمتعة بشخصية اعتبارية ومسؤولية عن وضع وتنفيذ القرار .

-2 اعطاء الحكومة المحلية اكبر قدر من الحرية لمواجهة احتياجات المجتمعات التى تخدمها وخاصة تلك الخدمات التى لا تقدمها المصالح والوزارات الاخرى .

اما بشان الادارة الاهلية فقد كان من راى الدكتور مارشال انها مهمة وانها تتمتع بالقوة والاستقرار مما يجعلها عنصراً اساسياً فى بنية المجتمعات القبلية ، الامر الذى يجعلها ذات اهمية قصوى فى بناء نظـام الادارة المحليـة (الاصم ، 1983) .

وفى مايو 1951 اجيز القانون الجديد للحكم المحلى وانشئت بمقتضاه وزارة الحكومة المحلية فى عام 1954 . وقسم السودان الى مجالس مدن ومجالس ارياف لسلطات تشريعية وتنفيذية وماليا كافية . ويعتبر الحكم المحلى من اهم عناصر النظام الادارى العام فى السودان وقد انشىء تحت أشراف مديرى المديريات بعد تقسيم السودان الى تسع مديريات والشكل رقم (3-1) يوضح البنية العضوية للإدارة المحلية فى السودان فى الفترة ما بين 1951 و 1956 .

شكل رقم (3-1) الادارة المحلية فى السودان (1951 – 1956)

مستويات	**البنيان**
الحكومة المركزية	الحاكم العام السكرتير المالى السكرتير الادارى السكرتير القضائي
المديرية	مدير المديرية
المركز	مجالس الحكم المحلى مفتشو المراكز

*المصدر : الاصم (1983) الحكم المحلى فى السودان نشاته وتطوره وبعض قضاياه

ثم جاء الاستقلال وانشئت الوزارات المختلفة ولكل منها مندوب فى كل مديرية . ولقد عكفت وزارة الحكومة المحلية على دراسة النظام الادارى للمديريات الذى استمر كما هو بعد ان بارح الإنجليز السودان حيث لم يدخل على هيكله وتفاصيله اى شىء يذكر وكان الهدف من الدراسة هو إعداد مشروع لتعديل نظام الإدارة على مستويات المديريات ليواكب التعديلات الدستورية والديمقراطية التى شملت البلاد (عبد الله ، 1986) .

ولقد حصل تعديل بعد انقلاب 17 نوفمبر 1958 حيث صدر قانون ادارة المديريات فى عام 1961 وكان يهدف الى إنشاء ادارة لكل مديرية على النحو التالى :

1. ممثل للمديرية يعينه راس الدولة .

2. مجلس المديرية .
3. المجلس التنفيذى .

ثم جاءت بعد ذلك ثورة الحادى والعشرين من اكتوبر لعام 1964 استولى المدنيون على الحكم وادخل تعديلات فى قانون ادارة المديريات تم بمقتضاه تعيين محافظ لكل مديرية من بين موظفى وزارة الحكومة المحلية ويكون المحافظ مسؤولاً لدى وزير الحكومة المحلية . (عبد الله ، 1986) .

لم تستمر الاوضاع على ما كانت عليه بعد انقلاب مايو فى عام 1969 فقد الغى قانون الحكومة المحلية لسنة 1951 وقانون ادارة المديريات لسنة 1961 وصدر قانون الحكم الشعبى المحلى فى عام 1971 .

وكان يرتكز الهيكل الجديد على بناء هرمى قمته تمثل مجالس المديريات التنفيذية وقاعدته مجالس الاحياء والقرى والفرقان وبينهما مجالس المناطق والمجالس الريفية ومجالس المدن (الاصم ، 1983) .

فقانون الحكم الشعبى المحلى لسنة 1971 نص على تكليف المجلس الشعبى التنفيذى بالمديرية بانشاء مجالس شعبية محلية بالمناطق والمدن والأرياف والقرى والفرقان حسب ما يراه مناسب بغية تحقيق اكبر قدر من اللامركزية الفعلية لاداء الخدمات وبذلك اصبحت ادارة المديرية تتكون من :

1- المجلس الشعبى المحلى .
2- محافظ المديرية (استبدل باسم الحاكم فيما بعد) .

لا شك ان هناك معوقات ومشاكل صاحبت هذه التجربة فمن اهم معوقات الحكم المحلى فى السودان هى العجز المالي (الاصم ، 1983) فقانون 1971 دخل نطاقاً شمولياً تحمل الحكم المحلى بموجبه تقديم كافة الخدمات حتى تلك التى كانت تقدمها الوحدات المركزية فى الاقاليم ، ان قانون الحكم الشعبى المحلى الذى اسنته مايو لم يهتم بالجانب المالى الذى يتعبر بحق المحك الرئيسى لنجاح او فشل التجربة (عبد الله ، 1986) .

اما من المشاكل التى افرزتها هذه التجربة عندما قامت حكومة مايو 1969 آنذاك بحل الادارة الاهلية واستبدالها بالنظام الاقليمى الذى ساعد بدوره على المنافسة بين المجموعات للحصول على المناصب على اساس قبلى (البشرى ، ديسمبر : 2005) فقد تميزت الادارات الاهلية السابقة لمايو بقوتها وصرامتها فى تطبيق القوانين مما جعلها مهابة الجانب ، واستطاعت هذه الادارت بما لديها من حنكة وحكمة منع النزاع والصراع والحروب بين المجموعات المتنافسة على الموارد الارضية هذا فى الوقت الذى فشلت فيه الادارات الجديدة منذ مايو فى استباب الامن ومنع الصراعات المسلحة بين القبائل مما ادى الى انفلات الأوضاع الامنية (البشرى ، ديسمبر ، 2005) وبالتالى يتضح من هذا اهمية الادارة الاهلية فى حفظ وتسيير نظم الحكم فى السودان على وجه العموم .

ثالثاً : الحكم الذاتي الاقليمى (1972 – 1983)

نتيجة لاتفاقية أديس أبابا صدر قانون الحكم الذاتي الاقليمى للإقليم الجنوبي في 1972 ولقد نص القانون على ان تكون المديريات الجنوبية هى الاستوائية وبحر الغزال واعالى النيل بحدودها كما كانت عليه فى اليوم الاول من يناير 1956م (عبد الله ، 1986) . ولكنها اصبحت بعد تقسيمها عقب صدور قانون تقسيم المديريات عام 1976 كما يلى :

1. شرق الاستوائية .
2. غرب الاستوائية .
3. بحر الغزال .
4. البحيرات .
5. اعالى النيل .
6. جونقلى .

وكان ذلك يعتبر خرقاً للدستور وانتهاك للنصوص الواردة فى قانون الحكم الذاتى الاقليمى للمديريات الجنوبية لسنة 1972م (عبد الله ، 1986) حيث انه لم يجر الاستفتاء المنصوص عنه ولكن بصدور الامر الجمهورى رقم (1) لسنة 1983 الغى بمقتضاه المجلس التنفيذى العالى وردت الى الاقاليم الثلاثة بالجنوب اعتبارها وذاتيتها واصبحت لكل منها هيئة قانونية اعتبارية قائمة بذاتها وسمح لها بالتعامل راساً مع وزارة المالية كما كـان يعمـل المجلس التنفيذى العالى (طه ، 2000) ويمكننا القول ان نتيجة للانفراج السياسى والامنى الذى تحقق فى الجنوب بعد ابرام اتفاقية اديس ابابا فى سنة 1972 امكن تطبيق الحكم الاقليمى فى الجنوب وكان من ابرز سماتها تمكين ابناء الجنوب من ادارة شؤونهم بانفسهم اضافة الى تخصص مزيد من الحقائب الوزارية لهـم فى الحكومة المركزية (صالح ، فى الكرسنى ، 1998) ولقد شجع هذا المكسب الذى احرزه الجنوبيون ابناء المناطق المهمشة الاخرى للمطالبة بتعميم تجربة الحكم الاقليمى على بقية انحاء السودان اتاحة الفرصة المتساوية لهم ايضاً للمشاركة فى السلطة وتمكينهم من ادارة شؤونهم بانفسهم اسوة بالجنوبيين .

رابعاً الحكم الاقليمى الشمالي (1980 – 1991) :-

لقد اوضحنا ان تمتع ابناء الجنوب بحكم اقليمى ذاتي شجع ابناء الشمال للمطالبة بحكم اقليمى مماثل ولقد ساعد فى ذلك انه فى نفس هذه الأثناء بدات بعض المشكلات تطل براسها بصورة حادة مثل هجرة العمالة

من الريف واستقرارها فى اطراف المدن الكبرى مع تزايد حدة الفقر فى الاقاليم . وادى هذا الى اكتظاظ العاصمة القومية بالنازحين من كل انحاء القطر مما يقف دليلاً ماثلاً على سوء التخطيط الاقتصادى فى البلاد . ولقد بينت بعض التقارير انذاك ان الجهود الاستثمارية قد تركزت على القطاع الزراعى المروى والمطرى الالى ، مع اغفال تام للقطاع الزراعى التقليدى بشقيه النباتى والحيوانى ، على الرغم من ان ذات التقارير اثبتت ان القطاع التقليدى هو العمود الفقرى لاقتصاد السودان والامثل لتوزيع ثروة البلاد وتحقيق العدالة الاجتماعية (صالح ، فى الكرسنى ، 1998) ونتيجة لهذه السياسات الانمائية الخاطئة والتنمية غير المتوازنة تم اغفال الريف السودانى وترتب على ذلك الهجرة الداخلية العارمه مما اضطر الدولة لتقنين ظاهرة (الكشات) والعودة الاجبارية للمهاجرين النازحين الى مناطقهم الرئيسية ولكن هذه السياسة باءت بالفشل ذلك لانه ما ان تنتهى رحلة العودة الاجبارية حتى يفكر المبعدون من العاصمة الى التحرك اليها تارة اخرى وان الريف السودانى صار منطقة طاردة بكل المعايير .

ولإيجاد مخرج من هذا المأزق ومع وجود اعتبارات اخرى فقد رات السلطة المركزية آنذاك ان تتبنى نظام الحكم الاقليمى لربما يساعد كثيراً فى وقف هذه الهجرة الداخلية والنزوح الى العاصمة على امل ان تنمية الريف قد تعمل عل تقريب الشقة بينها وبين الحضر وبناءاً على اقتناع السلطة المركزية وصعوبة ادارة قطر مترامى الاطراف كالسودان عن المركز وتوسيعاً لقاعدة المشاركة فى السلطة وتسليم السلطة للشعب وتقصير الظل الادارى وتقليل الهجرة الداخلية (صالح ، فى الكرسنى ، 1998) فقد صدر قانون الحكم الاقليمى فى ديسمبر 1980 – ولقد تم بموجبه تقسيم شمال السودان الى خمسة اقاليم هى :

1- الإقليم الشرقى : يشمل مديريتى كسلا والبحر الاحمر.
2- الإقليم الشمالى : ويشمل مديريتى النيل والشمالية .
3- الإقليم الاوسط : ويشمل مديريات النيل الأبيض والجزيرة والنيل الازرق .
4- إقليم كردفان : ويشمل مديريتى شمال وجنوب كردفان .
5- اقليم دارفور : ويشمل مديريتى شمال وجنوب دارفور .

وابقى القانون على المديريات الجنوبية الثلاث اقليماً واحداً طبقاً لقانون الحكم الذاتى الاقليمى للمديريات الجنوبية لسنة 1972م . كما نص القانون على ان تكون مديرية الخرطوم وحدة ادارية مستقلة تدار وفقاً لقانون ادارة مديرية الخرطوم لسنة 1980م (طه ، 2000) . وكان من اهم أسباب ومبررات قيام الحكم الاقليمى هو ان الحكم الاقليمى كفيل بإزالة اسباب الهجرة الى المراكز الحضرية وخاصة العاصمة القومية (الطريفى ، 1988) . ولقد انشأ القانون فى كل اقليم مجلس شعب وسلطة تنفيذية تتكون من حاكم ونائب الحاكم وعدد من الوزراء الاقليميين .

يتضح لنا من ما سبق ان حكومات السودان المتعاقبة فى مجملها حاولت ان تضع نظام ادارى لامركزى يستهدف البناء والتنمية القومية ولكن ان معظم هذه التطبيقات باءت بالفشل (عبد الصمد ، 1984) لأسباب كثيرة اهمها :

1. افتقار خطط التنمية الاقليمية لمصادر تمويل محددة ومعروفة وكافية .
2. افتقار معظم المشروعات المقترحة للمرتكزات العلمية وضعف دراسات الجدوى المستندة عليها تلك المشروعات ويرجع ذلك اساساً لضالة المعلومات الإحصائية والبيانات وعدم القدرة على حصر الامكانات المتاحة فى كل اقليم .
3. تمركز معظم المشروعات المحلية والإقليمية حول اهداف ربحيه تنحصر فى توفير العائد النقدى السريع لتغطية المنصرفات الجارية وتدعيم الميزانيات المحلية .

خامساً : الحكم الفيدرالي منذ عام 1991م :-

وسوف نتناول هذا الموضوع بشيء من الاسهاب فى المباحث التالية من هذا الفصل .

المبحث الثاني

نشأة وتطور النظام الفيدرالي السوداني :-

لقد كان السودان منذ فجر الاستقلال مؤهلاً لاختيار النظام الفيدرالى للظروف الموضوعية التى ذكرناها من قبل وفى هذا الشان نورد بعض مفردات مؤتمر الحوار الوطنى حول قضايا السلام عام 1989م حيث جاء فى التقرير الختامى (لجنة تسيير مؤتمر الحوار الوطنى ، 1989م) ان حقائق الواقع السودانى المتمثلة فى اتساع رقعة البلاد وضعف اسباب الاتصال ورخاوة بناء الامة السودانية لتمايز اهلها فى الاعراف والثقافة والدين وواقع التنمية غير المتوازنة تستوجب ايجاد شكل للحكم ابعد مدى من صيغة الحكم الاقليمى فى استيعاب معطيات التنوع وان النظام الفيدرالى هو اقرب الصيغ التى تحقق هذا .

اضافة الى ذلك هناك ظروف موضوعية فرضت اجراء تعديلات على منهج حكم ابتداع اساليب للحكم غير المباشر بتفويض بعض السلطات ويمكن ايجاز تلك الظروف فى الاتى (المؤتمر الاقتصادى القومى الثانى ، 1996م) :-

1. اتساع مساحة القطر وحدوده الجغرافية .
2. ضعف البنيات الأساسية من وسائل المواصلات والاتصالات .
3. ارتفاع تكلفة إدارة القطر لكبر المساحة وبالتالي صعوبة تصريف الامور مركزياً .
4. تفاوت درجات الوعى والنمو الاقتصادى بين اجزاء البلاد المختلفة .
5. التباين العرقي والثقافى وتعدد اللهجات والعادات .

تاسيساً عليه فان فكرة النظام الفيدرالى قد انبثقت من مؤتمر الحوار الوطنى حول قضايا السلام ومن ثم لابد ان نشير هنا الى ان المؤتمرين والذين يمثلون معظم القطاعات والشرائح الوطنية ، قد تبلورت توصياتهم فى تحقيق رغبة الشعب السوداني فى ايجاد شكل حكم يحقق الى درجة ما مختلف الطموحات ورغبة الشعوب تعتبر من المبادىء الرئيسية لتطبيق النظم الفيدرالية كما بينا من قبل .

وبناء على ما تقدم فقد أصدر المرسوم الرابع (تأسيس الحكم الاتحادى لسنة 1991م) وتبعه قانون تقسيم المحافظات لسنة 1991م ثم قانون الحكم المحلى لسنة 1991م ثم جاءت تعديلات لاحقة لتلك القوانين هدفها توسيع دائرة المشاركة وتنزيل مزيد من السلطة للولايات وكان المرسوم العاشر لسنة 1993م الذى تم بموجبه إعادة تقسيم السودان الى ست وعشرين ولاية والجدول رقم (3-1) يوضح إعادة تقسيم الولايات بين توصيات اللجنة والقرار السياسى توضح المقارنة بين توصيات اللجنة وما ذهب اليه القرار السياسى ان القرار السياسى هدف من تصغيــر الوحــدات الادارية الــى تحقيق الاتى (الكرسنى ، 2001):-

1. تكفل الوحدات الادارية الاصغر للدولة فرصة اكبر لتكثيف نشاطها فى المحاور السياسية والادارية والامنية والتنموية .
2. تستطيع الوحدات الادارية الاصغر ان تسيطر سيطرة تامة على كافة مناحى الحياة داخل نطاق الوحدة الإدارية .
3. تحقق الوحدات الإدارية الاصغر قدراً كبيراً من الانصهار بين المجموعات البشرية المختلفة مما يدعم أواصر الوحدة الوطنية ويقوى وشائج الكيان القومى الموحد .
4. تحقق الوحدات الإدارية الاصغر درجة عالية من الكفاءة فى التعبئة السياسية والمشاركة الجماهيرية الفاعلة .

جدول رقم (3-1) إعادة تقسيم السودان إلى ولايات

الإقليم	توصية اللجنة	القرار السياسى
1/ الاقليم الاوسط	1- الجزيرة 2- النيل الابيض 3- النيل الازرق	1- الجزيرة 2- النيل الابيض 3- النيل الازرق 4- سنار
2/ الاقليم الشمالى	1- النيل 2- الشمالية	1- النيل 2- الشمالية
3/ الاقليم الشرقى	1- كسلا 2- البحر الاحمر	1- كسلا 2- البحر الاحمر 3- القضارف
4/ الخرطوم	1- الخرطوم	1- الخرطوم
5/ اقليم كردفان	1- شمال كردفان 2- جنوب كردفان	1- شمال كردفان 2- جنوب كردفان 3- غرب كردفان
6/ اقليم دارفور	1- شمال دارفور 2- جنوب دارفور	1- شمال دارفور 2- جنوب دارفور 3- غرب دارفور
7/ اقليم اعالى النيل	1- شمال اعالى النيل 2- البحيرات	1- شمال اعالى النيل 2- الوحدة 3- البحيرات
8/ اقليم بحر الغزال	1- شمال بحر الغزال 2- غرب بحر الغزال	1- شمال بحر الغزال 2- غرب بحر الغزال 3- جونقلى 4- واراب
9/ اقليم الاستوائية	1- شرق الاستوائية 2- غرب الاستوائية	1- بحر الجبل 2- شرق الاستوائية 3- غرب الاستوائية
المجموع	**18 ولاية**	**26 ولاية**

* المصدر : الكرسنى (2001) دراسات فى تجربة السودان الفيدرالية

ولكن السؤال الذى يطرح هنا هل كان هذا التقسيم عادلاً ؟ اى هل كان مرضياً ومقبولاً لدى الشعب السودانى ؟ وللاجابة على هذا السؤال ، فقد أجريت دراسة ميدانية عام 1998م لولايتى شمال كردفان وولاية الخرطوم والمجلس الوطنى (الغبشاوى ، 1998م) وكانت الحصيلة فى ما يوضحه (الجدول رقم 3-2) .

جدول رقم (3-2) مدى التقسيم العادل للولايات

السؤال	الجهة	مدى كبير	مدى متوسط	ضعيف	اجمالى العينة
إلى اى مدى تعتبر تقسيم السودان الى 26 ولاية كان عادلاً	ولاية شمال كردفان	12	17	1	30
		%40	%56.7	%3.3	%100
	ولاية الخرطوم	11	18	1	30
		%36.7	%60	%3.3	%100
	المجلس الوطنى	5	8	2	15
		%33.3	%53.3	%13.3	%100
	المجموع	28	43	4	75
	النسبة الكلية	%37.33	%57.33	%5.3	%100

* المصدر : الدراسة الميدانية

ونلاحظ من هذا الجدول ان افراد العينة التى اجابت بمدى كبير نسبة (37.3%) الشىء الذى نستنتج منه ان التقسيم كان غير عادلاً وغير مقبولاً بمدى كبير وهذا يشير الى ان تقسيم السودان الى ولايات بالصورة التى تمت لا يخدم فكرة الفيدرالية فمثلاً تقسيم كل من كردفان ودارفور الى شمال وجنوب تقسيم خاطىء جغرافياً واقتصادياً اذ ادى التقسيم الى ولايات فقيرة واخرى افضل حالاً . وكان من الممكن تقسيم بعض الولايات تبعاً لخطوط العرض وبالتالى تكون لكل ولاية اجزاء فقيرة واجزاء احسن حالاً . ولكنه كان الى مدى متوسط (57.3%) وربما يرجع ذلك الى المعايير التى بموجبها تم التقسيم . ولكن الحديث ظل يدور حول ماهية المعايير التى انبنى عليها هذا التقسيم وقد تبدو هذه الحلقة احدى الحلقات الاضعف فى حركة بناء هياكل النظام الفيدرالى ، اذ ان الجدل ما زال محتدماً فى معايير انشاء الولايات والمحليات (المحافظات) (الكرسنى ، 2001) .

تبع اصدار هذه المراسيم اصدار المرسوم الحادى عشر (علاقة اجهزة الحكم الاتحادى) ثم المرسوم الثانى عشر لسنة 1995م الذى اعاد توزيع السلطة والثروة ثم قانون الحكم المحلى والمرسوم الثالث عشر لسنة 1995م علاقات الاجهزة الاتحادية وغيرها من القوانين التى هدفت فى مجملها لاعادة توزيع السلطة والثروة وتبيان العلاقات بين الاجهزة الاتحادية سعياً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المتوازنة للبلاد وتماشياً مع روح هذه القوانين فقد وضعت الاستراتيجية القومية الشاملة (1992م – 2002) وقد كانت مراحل بناء الحكم الفيدرالى مكونة من برنامجين :-

البرنامج الأول (1992 – 1994م) :-

وفيها تم تاسيس اجهزة الحكم وفق النظام السياسى بقيام المجلس الوطني الانتقالى وقيام الجهاز التنفيذى على المستوى الفيدرالى وانتخاب رئيس الجمهورية اما مستوى الولاية فيشمل ثلاثة مستويات تنظيمية هى رئاسة الولاية ومستوى المحافظة والمستوى المحلى .

البرنامج الثاني (1995 – 1998) :-

وهى مرحلة دعم الهياكل التنظيمية الوظيفية وترقية الموارد المادية والبشرية بمختلف المستويات الاتحادية والولائية والمحلية .

ولقد جاء تقييم الأداء للبرنامجين الأول والثانى (1992 – 1998) فى مجال الحكم الفيدرالي ما يوضحه الجدول رقم (3-3) التالي :

جدول رقم (3-3) تقييم الأداء للبرنامجين الاول والثانى فى مجال الحكم الفيدرالى (92 – 1998)

الموجهات والأهداف	موقف التنفيذ	نسبة التنفيذ
تاسيس اجهزة الحكم ودعم الهياكل الوظيفية 1/ مستوى فيدرالى أ/ قيام المجلس الوطنى المنتخب وانتخاب رئيس الجمهورية وقيام الأجهزة التابعة لرئاسة الجمهورية والأجهزة الوزارية . ب/ دعم الهياكل التنظيمية بنقل السلطات وتفويض الصلاحيات وحصر مهام الأجهزة الفيدرالية	أ/ تم اصدار المرسوم الدستوري الثالث عشر الذى ينظم انتخاب المجلس الوطني عام 1995م وتم انتخاب رئيس الجمهورية عام 1996م .	100% 90%
2/ المستوى الولائى أ/ قيام مجالس الولايات التشريعية وقيام أجهزة الولاية التنفيذية . ب/ اعادة تنظيم الهياكل التنظيمية وفق حجم وقوع الانشطة القطاعية وحيويتها .	أ/ بموجب الدستور العاشر تم تقسيم الولايات الى 26 ولاية بموجب المرسوم الدستورى (11) تم انتخاب المجالس التشريعية ب/ إعادة تنظيم هياكل التنظيمية الوظيفية بالولايات وفق حجم وقوع الأنشطة	97%
3/ مستوى المحافظة تعيين المحافظين وتكوين مجالس للمحافظ	أ/ تمت زيادة المحافظات الى 98 محافظة ب/ تم تحديد مهام المحافظ فى مؤتمر كتم	
4/ مستوى المحلية	أ/ زادت المحليات الى 492 محلية .	71%

أ/ استكمال بناء المؤسسات المحلية . ب/ التمسك بقانون الحكم المحلى لسنة 1991 . ج/ استكمال مجالس تاسيس هياكل المجالس المحلية . د/ اقتسام الثروة وتحمل اعباء التنمية الاجتماعية . هـ/ دعم الموارد المالية بإضافة نصيب مقدر من موارد الولايات فوق الموارد التقليدية المقررة اضافة الى قيام بنك متخصص .	ب/ تم تعديل قانون 91 الى قانون 95 ثم استكمال التاسيس الهيكلى واقتسام الثروة . ج/ تم دعم الموارد المالية . د/ تم تكثيف وتركيز عمل المجالس الا انه لم يتم تحديد نسبة من عائدات المشروعات للمحليات ولم يتم قيام بنك متخصص .	%10

المصدر : المجلس القومي للتخطيط الاقتصادى (1998م) الاستراتيجية القومية الشاملة البرنامج الثالث للأعوام 1999م – 2002م المجلد الثاني ، الجزء الثانى ، الخرطوم.

نلاحظ من الجدول اعلاه ان هناك بعض التغييرات التى طرات لاجهزة تقسيم البرنامجين ويمكن ايجازها فى الاتى :

1. تم استبدال اسم (المحافظات) الى اسم اخر وهو (المحليات) .
2. تم استبدال ايضاً اسم (المحافظ) باسم اخر هو (المعتمد) .
3. تم تقليص ودمج بعض المحليات الادارية الصغيرة فى كل ولاية بنسبة تتراوح من 30% الى 50% .
4. وحسب اتفاقية مشاكوس تقسم ولاية غرب كردفان بدمج اجزئها جغرافياً الى بعض الولايات المجاورة وبهذا المفهوم يصبح عدد ولايات السودان 25 ولاية بدلاً من 26 ولاية وذلك استناداً لما جاء فى النصوص والبرتكولات عن وضع ولايتى جبال النوبة والنيل الازرق فقد تم تعريف منطقة جنوب كردفان – جبال النوبة - فيما يوضحه النص التالى (برتكولات نيفاشا ، 2004) :-

(ستكون حدود ولاية جنوب كردفان – جبال النوبة - هى نفسها حدود محافظة جنوب كردفان عندما كانت كردفان الكبرى مقسمة الى محافظتين) .

ويمكن القول ان نشاة وتطور النظام الفدرالي قد صاحبه انعقاد العديد من المؤتمرات والندوات قدمت من خلالها أوراق عمل هدفت فى مجملها الى غاية تكاد تكون واحدة هى بلورة التوجيه الصحيح لتدعيم وتطبيق النظام الفيدرالى والذى الى حد ما تم فيه استكمال البناء السياسى والادارى للنظام الفيدرالى بما يخدم قضية التنمية والاستقرار البشرى علماً بان البناء المادي مازال ضعيفاً وهشاً بين الحكومة الفيدرالية والحكومات الولائية .

المبحث الثالث

تقسيم السلطة والثروة :-

تناول دستور السودان 1998م فى الباب السادس موضوع الحكم الفيدرالي فى أربعة فصول وهى كالاتى :

1- نص الفصل الأول على تقسيم السودان الى ستة وعشرين ولاية .
2- حدد الفصل الثانى السلطات الاتحادية والسلطات الولائية والسلطات المشتركة .
3- اما الفصل الثالث فقد حدد قسمه الموارد بين مستويات الحكم الفدرالي والموارد المالية الفيدرالية والموارد المالية الولائية والموارد المالية للمحليات .
4- بينما تناول الفصل الرابع موضوع العلاقات الفيدرالية ونصت المادة 116 على قيام ديوان الحكم الاتحادي بقانون ويشرف عليه رئيس الجمهورية يتولى هذا الديوان بمقتضى الدستور حركة الحكم الفيدرالي تنسيقاً واتصالاً وائتماراً بين الولاة والأجهزة الولائية مع رئاسة الجمهورية والأجهزة الفيدرالية .

اقتسام السلطات :-

نورد هنا الملامح الرئيسية للنظام الفيدرالي السوداني .

أولاً على المستوى الفيدرالي :-

1/ البناء السياسي والادارى :-

أ/ رئيس الجمهورية :-

يعين رئيس الجمهورية في السودان عن طريق الانتخاب المباشر من المواطنين المسجلين بالسجل الانتخابي العام عبر انتخابات حرة وفق الأحكام الدستورية والقانون الانتخابي ولمدة خمس سنوات ومن مهام اختصاصات رئيس الجمهورية ما يلي (المرسوم الدستوري الثالث عشر 1995م) :

1. تعيين شاغلي المناصب الوزارية الفيدرالية .
2. رئاسة مجلس الوزراء .
3. إعلان الحرب على دولة بعد موافقة المجلس الوطني .
4. التمثيل العام لسلطات الدولة ولإدارة الشعب أمام الراى العام وفى المناسبات العامة .

ب/ مجلس الوزراء :-

يتشكل مجلس الوزراء من عدد من الوزراء حسبما يقرر الرئيس وتتوزع الأعباء الوزارية حسبما يقرر مجلس الوزراء ومن اختصاصات مجلس الوزراء (المرسوم الدستوري الثالث عشر 1995م) ما يلي :

(أ) الوالي :-

يتم اختيار والى الولاية بعد ترشيح رئيس الجمهورية لكل ولاية ثلاثة أشخاص لتولى المنصب ويختار مجلس الولاية باقتراع سرى إجراء احد المرشحين الثلاثة والياً للولاية على ان يفوز بأكثر من نصف جملة أصوات مجلس الولاية (المرسوم الدستوري الثالث عشر ، 1995م) .

ومن اختصاصات الوالي (المرسوم الجمهوري رقم (20) 1997) الاتى :

1. رئاسة مجلس وزراء الولاية وتنسيق حركة الحكومة .
2. تمثيل الحكومة عامة إزاء الجهات الشعبية والرسمية .
3. رعاية امن الولاية والتنسيق مع القوات النظامية .
4. الإشراف على المعتمدين والإدارة المحلية والأهلية بالولاية .
5. الإشراف علي الخدمة العامة وشؤون العاملين والتنسيق مع المنظمات الثقافية بالولاية.
6. الاستعانة بأمين الحكومة والمستشار القانوني للولاية للتنسيق بين الوزارات وبين السلطات الولائية والفيدرالية.

(ب) حكومة الولاية:-

تتولي حكومة الولاية مهام السلطات التنفيذية في الولاية وتتكون علي النحو التالي :

1. الوالي رئيساً.
2. وزراء الولاية.
3. جميع المعتمدين بالولاية.

(ج) المجلس التشريعي للولاية:-

ويمثل مجلس الولاية السلطة التشريعية ويكون أعضاء حكومة الولاية سوي الوالي أعضاء بالمجلس بحكم مناصبهم ، ويتكون أعضاء المجلس بالانتخاب.

(د) المعتمد:-

تكون لكل محلية معتمد يعينه رئيس الجمهورية وذلك بعد التشاور مع الوالي المختص (المرسوم الثالث عشر،1995م) والمعتمد يكون مسئولاً عن اداء المهام الموكلة اليه بموجب قانون الحكم المحلي لسنة1995م وهي ما يلي :-

1. تمثيل السلطة السياسية بالمحلية وفقاً للسياسات التي تضعها الحكومة الفيدرالية والحكومة الولائية.
2. رئاسة مجلس المحلية.
3. قيادة العمل الشعبي والتعبوي والدعوى لرفع الإصلاح الاجتماعي.
4. رفع التقارير للحكومة الولائية.
5. الإشراف علي النظام الراهن والإدارة المحلية.

هذه بعض اختصاصات المعتمد بالمحلية ويكتب إجمالي اختصاصات السلطة الولائية حسب دستور 1998م في الفقرة التالية .

2/ السلطة الولائية:

تمارس الولايات سلطاتها علي الاختصاصات الاتية :

بموجب المادة (111) من دستور السودان وهي :

أ. حكم الولاية وحسن إدارتها ورعاية مصالحها وأمنها ونظامها العام.

ب. الموارد المالية بالولاية.

ج. التجارة والتمويل.

د. الأراضي والموارد الطبيعية الولائية والثروة الحيوانية والبرية.

هـ. المياه والطاقة الكهربائية غير العابرة.

و. الطرق ووسائل النقل والمواصلات والاتصالات.

ز. شؤون التبشير والأعمال الخيرية.

م. تسجيل المواليد والوفيات ووثائق الزواج.

ط. المسائل الموافقة للقوانين الفيدرالية في الشؤون ذات الخصوصية بالولاية بما في ذلك العرف وتجميعه وتقنينه.

اقتسام الثروة :-

(أ) المستوي الفيدرالي:

صدرت المادة (113) من دستور السودان 1998م الموارد المالية الاتية للمستوي الفيدرالي :

1. الإيرادات الجمركية والمواني والمطارات الدولية.
2. ضريبة أرباح الشركات والدخل الشخصي ورسم الدمغة للمعاملات الفيدرالية العابرة.
3. أرباح الشركات القومية مع تخصيص نسبة يحددها القانون بالولايات.
4. رسوم إنتاج الصناعات الفيدرالية.
5. ضرائب العاملين خارج البلاد والمؤسسات وأوجه النشاطات الأجنبية.
6. أي ضرائب أو رسوم أخري لا تمس موارد الولايات أو موارد الحكم المحلي.
7. المنح والقروض والتسهيلات الائتمانية .

(ب) الموارد المالية الولائية:

حددت المادة (114) من الدستور الموارد الولائية الآتية :

1. ضريبة أرباح الأعمال علي أن يخصص منها للمحليات كنسبة بقانون فيدرالي.
2. رسوم إنتاج الصناعات الولائية.
3. عائدات التراخيص الولائية.
4. الضرائب والرسوم الولائية.
5. أرباح المشاريع الولائية.

وبمقارنة قوائم السلطات الفيدرالية والولائية من حيث الاختصاصات والموارد أن التوزيع غير عادل (رياك، في الكرسني،2001م) ويقول ذلك (ابراهام رياك) مثلاً اذا فحصنا السلطات الممنوحة دستورياً للولايات نجدها نفس السلطات الممنوحة لأجهزة الحكم المحلي ودون محتوي بسبب عدم فعالية الأجهزة المفترض أن تقوم بمهمة الرقابة المتبادلة علي بعضها البعض كالمجالس النيابية الولائية التي تتكون من أعضاء يأتون عبر انتخابات حرة ونزيهة وكذلك ما يعرف بالإجماع السكوتي ومن حزب واحد قابض علي المؤسسات العسكرية والمدنية في البلاد.

ويواصل رياك (رياك، في الكرسني،2001م) في القول :

(وأما إذا نظرنا إلي قائمة الإيرادات فنجد المركز يحظى بالكثير من مصادر الإيرادات الحقيقية عكس الممنوحة للولايات عليه لا يمكن أن نتخيل إمكانية الولايات الفقيرة وعددها 17 ولاية في تقديم الخدمات بالكم والكيف المطلوبين في إحداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية الذي تشكل الهدف الأساسي لنظام الحكم الفيدرالي).

وفي هذا السياق يوضح الجدول رقم (3-4) مدي العدالة في تقسيم السلطة والثروة ، حيث اجري استبيان عام 1998م بهذا الصدد(الغبشاوي،1998).

جدول رقم (3-4) مدي العدالة في تقسيم السلطة والثروة

السؤال	الجهة	درجة كبيرة	متوسطة	ضعيفة	إجمالي العينة
إلي أي درجة تعتبر تقسيم السلطة والثروة بين الحكومة الفيدرالية والحكومة الولائية عادلاً؟	ولاية شمال كردفان	9	16	5	30
		%30	%53	%16.7	%100
	ولاية الخرطوم	4	24	2	30
		%13.3	%80	%6.7	%100
	المجلس الوطني	1	11	3	15
		%6.7	%73.3	%20	%100
	المجموع	14	51	10	75
	النسبة الكلية	%18.7	%68	%13.3	%100

*المصدر : الدراسة الميدانية

فنلاحظ في الجدول رقم (3-4) انخفاض نسبة افراد العينة التي اجابت بدرجة كبيرة (18.7) وهذا يشير الي ان التقسيم ليس عادلاً بدرجة متوسطة (68%) بينما انخفضت النسبة بالدرجة الضعيفة (13.3%) وهذه النسبة تدعم بتباين بعض اراء العينة حيث أوضحوا الاراء التالية (الغبشاوي،1998م) :

1. يحتاج التقسيم الي مزيد من الدراسة العلمية وهو التجارب التي يمر بها السودان .
2. ان نسب التقسيم غير معقولة لدرجة كبيرة حيث ان بعض الولايات مازالت تعتمد علي الحكومة الفيدرالية.
3. ان التقسيم لم يكن عادل خاصة الموارد المادية فهناك بعض الموارد الولائية تحتكرها السلطة الفيدرالية كالعائد من الصادر.
4. سيطرة المركز علي الموارد المادية والتي تشمل في المصانع الكبري والمشاريع الكبري ادي الي شبه سيطرة كاملة للمركز للموارد المادية .
5. ما زال المركز يسيطر علي المنتجات المحلية ويأخذ نصيباً كبيراً من الإيرادات في الضرائب ورسوم الانتاج.
6. ان الثروة قسمت بصورة غير متكافئة فالولايات الغنية نسبياً نصيبها أفضل من حيث الثروة المادية والبشرية.
7. السلطة الي حد ما لا مركزية أم الثروة فمركزية.

هذا بخلاف ما تم الاتفاق عليه بين حكومة السودان والحركة الشعبية فيما يختص بتقسيم الثروة فعلي سبيل المثال اتفق الطرفان (حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان) (الإتحاد العام للمحاميين السودانين،2005م) علي الاتي:

1. اتفق الطرفان علي تخصيص نسبة لا تقل عن 2% من إيرادات البترول للولايات / الأقاليم المنتجة للنفط حسب الكمية المنتجة في تلك الولايات / الأقاليم .
2. بعد الدفع لحساب تثبيت إيرادات البترول للولايات / الأقاليم المنتجة للنفط يخصص – من بداية الفترة قبل الانتقالية 50% من صافي إيرادات البترول المستخرج من أبار البترول في جنوب السودان لحكومة جنوب السودان وتخصص الخمسون في المائة المتبقية للحكومة القومية ولايات شمال السودان.

ومن الواضح هنا ان الاتفاق خصص نسبة 2% من عائدات البترول للولاية او المنطقة التى يستخرج منها البترول، اضافة الي ذلك فانه يخصص نسبة 50% من صافي عائدات البترول المنتج من الآبار المنتجة له في الجنوب لحكومة جنوب السودان وذلك من بداية الفترة الانتقالية والـ50% المتبقية للحكومة المركزية والولايات اضافة الي ذلك هنالك مناطق اعطيت خصوصية في هذه الاتفاقية مثل منطقة ابيي والانقسنا وجبال النوبة فعلي سبيل المثال نص البرتكول بين حكومة السودان والحركة الشعبية حول نزاع ابيي في مسألة تقسيم عائدات البترول فيما يلي:

يوزع صافي عائدات بترول ابيي في الفترة الانتقالية علي ست حصص تحصل فيها الحكومة القومية علي 50% وحكومة جنوب السودان علي 42% ومنطقة بحر الغزال علي2% وغرب كردفان علي 2% والجهات المحلية في دينكا نقوق علي 2% والجهات المحلية في المسيرية علي 2% بجانب هذا التقسيم تساعد الحكومة القومية ابيي علي تحسين الظروف المعيشية لسكانها بما في ذلك رعاية مشاريع تنموية وحضرية.

ان هذه العائدات التي خصصت لهذه المناطق لا شك انها سوف تساهم في تنمية هذه المناطق اذا تم التخطيط لها بالصورة العلمية المدروسة حسب احتياجات هذه المناطق.

هذه المستجدات في تقسيم السلطة والثروة قد يؤدي بلا شك الي تعديل دستور السودان لكي يواكب هذه الاتفاقيات اضافة الي ذلك سوف تغيير اوضاع بعض الولايات من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والسياسية. بينما هنالك ولايات فقيرة الي حد ما لا تتمتع بهذه الميزات وهذه الاوضاع الجديدة.

ان موضوع شح الموارد بين الحكومة الفيدرالية والولايات يجب ان يتم من خلال نظرة شاملة تؤمن علي اهميته بناء دولة سودانية قوية للحفاظ علي وحدة التراب السوداني وتحقيقاً للتنمية في كل انحاء البلاد.

المبحث الرابع
صندوق دعم الولايات :-

إن فكرة إنشاء صندوق لتنسيق العلاقات الفيدرالية في مجال توزيع الموارد وبسط عدالة الخدمات وفرص التنمية المتوازنة ارتبطت بقسمة الموارد بين الأجهزة الفيدرالية والولائية والمحلية بموجب أحكام المرسوم الدستوري الثاني عشر لسنة 1995م ، وقد حوي القانون المنشيء للصندوق القومي لدعم الولايات مهام الصندوق ولخـص أدواره ومصـادره وموارده ومعايير التعرف فيهـا (داني ومجذوب ، بدون) وقد أكد بعد ذلك دستور السودان 1998م الوضع المؤسسي للديوان والذي حدد في المادة (116) الفقرة (1) والفقرة (2) ما يلي :

1. يقوم بقانون ديوان الحكم الاتحادي تحت إشراف رئيس الجمهورية ، يتولي حركة الحكم الاتحادي الولائي تنسيقاً وإتصالاً وإئتماراً بين الولاة والاجهزة الولائية مع رئاسة الجمهورية والأجهزة الاتحادية.
2. يقوم تحت إشراف ديوان الحكم الاتحادي صندوق تسهم فيه الموازنة الاتحادية وموازنات الولاية المقتدرة لدعم الولايات المحتاجة وفق معايير عادلة تراعي حجم السكان ومستوي التنمية وغير ذلك مما يفصله القانون.

ونستنتج من هذه النصوص ان هناك اشكاليات افرزتها تجربة الحكم الفيدرالي في المراحل الاولي من تطبيقه وهي عدم وضوح معايير تقسيم الموارد في اعقاب تقسيم السودان الي ولايات (داني ومجذوب، بدون) . ولهذا فقد صدر المرسوم الدستوري الثاني عشر لهذه الاشكالية عبر صيغة مؤسسية ومنهج متدرج يتمثل في استحداث آلية دستورية لقسمة الموارد لتنسيق العلاقات الفيدرالية بشأنها الا وهي الصندوق القومي لدعم الولايات.

ولهذا الصندوق موارد ومصارف محددة فتحديد المساهمات الفيدرالية والولائية وتوزيع هذه الموارد علي الولايات يتطلب وضع صيغة للتوازن في قسمة الموارد بين الأجهزة الفيدرالية والولائية وإعادة توزيعها بين الولايات بحيث تقوم على معايير موضوعية وواقعية وعادلة ترك أمر وضعها للصندوق واكتفي القانون برسم خطوط بارزة وموجهات عامة لتلك المعايير(داني ومجذوب، بدون) تمثل في :

1.واقع الإيرادات والمنصرفات للمال العام تقديراً وفعلاً.
2. متوسط دخل الفرد من الثروة الناتجة والواردة.
3. واقع المشروعات التنموية القومية والولائية والمحلية وقابليات تطويرها .
4.واقع البنيات الأساسية طرقاً وطاقة وحاجات تنميتها.
5. مستوي الخدمات الأساسية والمرافق العامة وحجم حاجتها لحياة المجتمع صحة ورياضة وثقافة وتعليماً ونظاماً.
6. أحوال الأمن العام ودواعيه.
7. أي معايير أخري مناسبة للتقويم لتحقيق العدالة والتكافل بين ولايات السودان.

ويتضح من مجمل هذه الموجهات والمؤشرات انها تصب في اتجاهين عمودي وافقي اذ يمثل الاتجاه الأول الدعم الفيدرالي الجاري الذي يديره الصندوق نيابة عن الحكومة الفيدرالية بهدف دعم خزينة الولايات لمقابلة العجز في ميزانيتها في النهوض بالخدمات الأساسية كالصحة والتعليم ومياه الشرب فضلاً عن سد العجز في ميزانية الفصل الأولي ويتم توزيع هذا وفقاً لمعايير وضعها الصندوق تشمل الأداء المالي والكثافة السكانية والموارد الطبيعية والموارد البشرية وقد أعطيت أوزاناً محددة كمقياس موضوعي لحاجة الولايات للدعم . اما الاتجاه الأفقي لدعم الولايات يتمثل في الصيغة التكافلية بين الولايات حيث توجه مساهمات الولايات للصندوق لدعم مشروعات التنمية الولائية تحقيقاً للتوازن فيها وقد اعد الصندوق معايير محددة لدعم المشروعات تشمل الاهمية الاستراتيجية للمشروع واثر المشروع علي الإنسان والحيوان ودرجة الحاجة للمشروع وتوافق المشروع مع البعد التنموي والمردود الاقتصادي للمشروع والبعد الاجتماعي وحجم التكلفة ومقدرة الولاية علي التنفيذ بالإضافة الي التوازن الجغرافي وذلك وفقاً لأوزان تعتمد علي اتخاذ القرار بصورة علمية وموضوعية.

ويشير الجدول رقم (3-5) إلي معايير الدعم الجاري والتنموي وهي أوزان تتماشي وتتطابق مع المعايير المستخدمة في التجارب الفيدرالية العالمية (الكرسني،2001م) ويعتبر الجدول رقم (3-5) مثالياً لتحديد الاوزان في الدول النامية مثل السودان شريطة ان تتم زيادة وزن معيار (المردود الاجتماعي) في الدعم التنموي ووزن (البنية التحتية) بمعيار الدعم الجاري حتي يتم تقريب الشقة بين مستويات الولايات من حيث درجة الغني والفقر ودرجة النمو والتنمية بمفهومها الشامل للنهوض بالسودان. ويساهم ايضا في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الاحتياجات الأساسية للإنسان من غذاء وكساء وعلاج والي بناء القدرة الإنمائية للولايات عن طريق التدريب والتأهيل وبناء المؤسسات.

جدول رقم (3-5) معايير الصندوق القومي لدعم الولايات في تحديد أوزان الدعم الجاري التنموي

الدعم التنموي		الدعم الجاري	
المعيار	الوزن	المعيار	الوزن

الاهمية الاستراتيجية للمشروع	15	الاداء المالي	20
اثر المشروع علي الانسان والحيوان	15	الكثافة السكانية	10
درجة إلحاحية المشروع	15	الموارد الطبيعية	10
توافق المشروع مع البعد التنموي	15	الموارد البشرية	10
المردود الاقتصادي	10	الصحة	10
المردود الاجتماعي	10	التعليم	10
حجم التكلفة ومقدرة الولاية	10	البنيات التحتية	10
التوازن الجغرافي	10	الامن	10
		متوسط دخل الفرد	10
الجملة	**100**	**الجملة**	**100**

* المصدر: تقرير اللجنة القومية لإعداد مقترحات حول قسمة الموارد القومية بين الحكومة الاتحادية والولايات (1999م).

إن أهم الأهداف الاستراتيجية التي يسعى الصندوق القومي لدعم الولايات لتحقيقها من خلال هذه المعايير تتمثل في خروج الولايات من مظلة الدعم الفيدرالي بحلول عام 2005م (رئاسة الجمهورية ، الصندوق القومي لدعم الولايات،1998م) كهدف استراتيجي لترسيخ دعائم الحكم الفيدرالي من خلال مساعدة الصندوق للولايات للنهوض بمواردها وتصبح وحدات اقتصادية قادرة علي الوفاء بالتزاماتها الولائية ويتم ذلك من خلال الوسائل التالية :

1. بناء قاعدة معلومات دقيقة عن كل ولاية من ولايات السودان مشتملة علي الموارد البشرية والموارد الطبيعية ومستوي الخدمات في مجالات الصحة والتعليم والبنيات الأساسية .
2. تخصيص جزء من الدعم الجاري استراتيجي ولائي يوجه لدعم المشروعات الولائية الكبري خاصة المشروعات ذات العائد الاقتصادي الداعم لموارد الولاية.
3. تطوير معايير الدعم الجاري للولايات.
4. احكام ضوابط الدعم التنموي للولايات وفق واقعها من خلال قاعدة المعلومات في الصندوق.
5. المساهمة في تطوير اجهزة التخطيط الولائية ودعمها مؤسسياً لتطلع بدورها في توفير المعلومات واعداد المشروعات ومتابعة التنفيذ مع آليات الصندوق.

هذه مجمل اهداف الصندوق القومي لدعم الولايات وقد اشرنا الي المعايير التي بموجبها يتم تقسيم الموارد بين الحكومة الفيدرالية والحكومات الولائية.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هل تم تنفيذ هذه الاهداف بالصورة المطلوبة والتي ترضي طموحات الولايات ؟

وللإجابة علي هذا التساؤل فالدراسة الميدانية والمقابلات التي دونها الباحث فى المبحث الخامس من هذا الفصل وفى الفصل الخامس تشير بصورة أكثر تفصيلاً علي عدم الالتزام بتنفيذ معظم هذه الأهداف .

المبحث الخامس

النظام الفيدرالي السوداني بين النظرية والتطبيق :-

تناولت في المباحث السابقة من هذا الفصل مسألة تقسيم السلطة والثروة حسب ما جاء في المراسيم الدستورية التي تم إصدارها وحسب دستور 1998م . ولكن من الواضح أن هناك إخفاقات في مسألة تطبيق النظام الفيدرالي . فالجدل يدور حول مستقبل النظام الفيدرالي في السودان ففي الدوائر الحكومية وفي اعلي المستويات تتوفر ارادة سياسية قوية تنادي بمراجعة وتقويم تجربة السودان الفيدرالية (الكرسني،2001) ، مما يؤكد ان هناك اتفاق ضمني علي استمرارية النظام الفيدرالي برغم هذه الاخفاقات فالنظام الفيدرالي السوداني وجد كاحد اهم توصيات "مؤتمر الحوار الوطني لقضايا السلام ، في اكتوبر 1989م، وكأحد اهم تطورات جولات المفاوضات بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان في كل مراحلها .

ولتقويم تجربة هذا النظام الفيدرالي في السودان سوف نتعرض لدراسة العناصر التالية :

1. تقسيم الولايات.
2. تقسيم السلطة.
3. تقسيم الموارد.

أولاً : تقسيم الولايات:-

ان تقسيم السودان الي ولايات بالصورة التي تمت لا يخدم فكرة الفيدرالية ذلك لان لجنة اعادة تقسيم الولايات بتقريرها في 28 ديسمبر 1993م قد اوصت باعادة تقسيم الولايات التسع القديمة الي ثماني عشر ولاية غير ان القرار السياسي قضى بان توزع الي 26 ولاية (محمد وابو سن، في الكرسنى،1998م) وبالتالي فان القرار السياسي الذي لا يرتكز علي المنهج العلمي والأكاديمي يكون مصيره الفشل ويؤدي الي مشكلات يصعب حلها في المدي القريب.

فمثلاً تقسيم كل من كردفان ودارفور الي شمال وجنوب تقسيم خاطيء جغرافياً وإقتصادياً اذ ادي التقسيم الي ولايات فقيرة واخري افضل حالاً، و كان من الممكن تقسيم بعض الولايات تبعاً لخطوط الطول وبالتالي تكون لكل ولاية اجزاء فقيرة واجزاء احسن حالاً . اضف الي ذلك فلقد تأثرت الولايات القديمة عند التوزيع تأثراً مالياً واضحاً ومن اوضح الامثلة علي ذلك ان الولاية الوسطي القديمة ، والتي كانت تعتمد علي مواردها المالية الذاتية قبل اعادة التقسيم ، قد اصبحت ببعض اجزائها تتلقي دعماً مركزياً ضخماً (محمد وابو سن، في الكرس،1998) ، فقد انفصلت الولاية الي اربع ولايات : ولاية النيل الازرق وعاصمته الدمازين ، ولاية النيل الابيض وعاصمتها ربك، ولاية سنار وعاصمتها سنجة، ولاية الجزيرة وعاصمتها ود مدني فلما استقلت الولايات الثلاث الاولي بمواردها المالية، تقلصت الموارد المالية لولاية الجزيرة ، مع احتفاظها بالصرف علي كافة الخدمات الصحية والتعليمية والبيئية الموجودة في عاصمة الولاية الوسطي القديمة - ود مدني الامر الذي استدعي الاستنجاد الفورى بالحكومة المركزية فمنحتها دعماً مركزياً من ميزانيتها. وفي المقابل هناك بعض ولايات ازدهرت مالياً مثل ولاية النيل الازرق التي استأثرت بإيرادات اسواق محاصيلها مما جعلها والتي كانت ترسل في السابق الي عاصمة الولاية القديمة (ود مدني) . اضف الي ذلك ان هناك ولايات بدأت تطالب بنصيبها في المشاريع القومية الكبري التابعة للحكومة الفيدرالية.

الي جانب ذلك كله كان الناتج المباشر للتقسيم ان عدد الولايات اصبح كبيراً جداً الامر الذي شكل عبئاً علي خزينة الدولة المركزية من حيث تعيين (26) والياً وعدد كبير من الوزراء وتوفير مخصصات مالية وسيارات ومساكن (الكرسنى ،2001) كما ان هذا العدد من الولايات لم تتوفر له الامكانات والمقومات المحلية والكوادر البشرية ، الامر الذي من شأنه ان يقلل من فاعلية النظام الفيدرالي واثره في التنمية علي وجه الخصوص.

بل ان زيادة عدد الولايات ادي الي ارتفاع تكلفة الفصل الأول (الاجور والمرتبات) وعجزت المحليات عن الايفاء به وتدنت الخدمات الاساسية من صحة وتعليم الأمر الذي أدي الولايات والمحليات بان تطالب بزيادة نصيبها من الموارد القومية.

ثانياً: تقسيم السلطة:-

إن الفيدرالية كتوزيع جغرافي للسلطة ، معناه أن تقوم الوحدات الجغرافية المختلفة بوضع خطط التنمية ، واتخاذ ما تراه من تدابير في مرحلتي التنفيذ والتقويم ولا يكون ذلك إلا برصد الاحتياجات المحلية والتقرير بشأنها وفق مصالح جمهور السكان ، وحسب ما تمليه طبيعة الولايات ومواردها، ومن ثم تمكن المواطنين بقدر معين من المشاركة السياسية في تقرير مصائرهم (الساعوري في الكرسني ، 1998). والمعروف انه من اهم مؤثرات معدل المشاركة السياسية عند الناس هو الحرص على المصالح الذاتية والمصالح الجزئية ، لا المصالح

العامة ، ويكون الناس اكثر انفعالاً بمصلحة الاقليم او الولاية لا المصلحة القومية ، وبالتالي يكونون اكثر استعداداً للمشاركة في شئون ولايتهم .

وتأسيساً لما تقدم فان تقسيم السلطة في السودان يمكن ان نقول انه غير عادل ذلك لان النظام الفيدرالي يتحكم فيه طرف واحد – أي الحكومة العسكرية المركزية – التي جعلت اشخاص لا يمثلون الا أنفسهم في المؤتمر الذي عقد في اكتوبر 1989م لوضع المباديء واهداف الحكم الفيدرالي في البلاد ولتوزيع السلطات والموارد بين المركز والاطرف. وهذا المؤتمر كان التمسك به بحق الميلاد وليس بالتفويض الشعبي (رياك. في الكرسنى،2001) بمعني اخر ان توزيع السلطات كان يتحكم فيها حزب واحد هو الحزب الحاكم ففدرالية السودان جاءت من عل من قبل الحكومة القائمة (الكرسني،2001) . الي جانب ذلك كله قد وضح من خلال الممارسة في الفترة الماضية ان بعض الولاة والمعتمدين في الولايات المختلفة يجهلون قيم وعادات واعراف المجتمعات المحلية التي يعملون فيها والمواطنين الذين يديرون شئونهم (صالح ، في الكرسني،1998). ولتثبيت معاني الاخوة والوحدة بين ابناء السودان، ونتيجة للعوامل الكثيرة والمتعلقة من التباينات داخل الدولة ، تلجأ الدولة لاستيعاب هذا التباين بتوفير اكبر قسط من الحريات داخلها، حتي تعبر الجماعات المختلفة عن نفسها وتشارك مشاركة فعلية في تقرير مصيرها ومصير الدولة الفيدرالية ، وهذا لا يتأتي الا في اطار نظام ديمقراطـي يسمـح بوجـود الاحـزاب والنظـام البرلمانـي (المكي ، في الكرسني ،2001) أي انه لابد من تقسيم السلطة بين الولايات بالوجه الديمقراطية التي يرتضيها الناس . وبالتالي تكون قسمة عادلة للسلطة يتمتع بها أهل السودان.

ثالثاً : تقسيم الموارد:-

تعتبر العلاقات المالية الوجه الحقيقى لاستقرار العلاقات الفيدرالية على كافة مستوياتها ، والصراع على الموارد هو اساس العلاقات المختلفة بين المجموعات التى ارتضت تكوين الدولة الفيدرالية .

وبالنظر الى التجربة السودانية فان الصراع الحالى يقوم على فكرة زيادة نصيب الولايات لكى تقوم بدورها باعباء التنمية المحلية ولكن الحالة الاقتصادية فى الولايات توضح ان هناك ضعف فى البنى الاساسية كما توجد عدة ثغرات فى التشريعات والمواعين الضريبية (الكرسنى ، 2001) ومن هذه الثغرات :

أ. ان العائد من الضرائب والرسوم التى خولها الدستور للحكم الولائى والمحلى عبارة عن مواعين فارغة فى كثير من الولايات .

ب. معظم هذه الولايات لا يملك خريطة او خطة توضح الاولويات التى يجب انجازها . ويجب النظر الى قسمة الموارد من خـلال عاملين هما : الابقاء بالخدمات الضرورية الاساسية وتحقيق التنمية .

ولقد اتضح علمياً عجز الولايات عن توفير موارد مالية ذاتية بالقدر المفترض الذي يجعل الاعتماد علي الدعم المركزي هامشياً فاصبح الدعم المركزي هو اساس تمويل الحكم الولائي بما تؤكد استمرارية التبيعة للمركز علي نحو يفرغ الحكم الذاتي الولائي من محتواه (عوض ، فى الكرسنى ، 1998) وهذه التبعية للمركز تفسر وجود الولاة والوفود الولائية لفترات طويلة ومتكررة في الخرطوم لمتابعة ما يحصلون عليه من دعم مركزي لولاياتهم . وبالرغم من ذلك فحتي الدعم الذي يتحصلون عليه لم يؤثر كثيراً في تنمية ولاياتهم .

يتضح من ذلك ان قسمة الموارد المادية لم تكن بالصورة التي ترضي طموحات سكان الولايات بل ان هنالك خلل واضح في مسألة التقسيم ، فقد اشار تقرير اللجنة القومية لإعداد مقترحات حول قسمة الموارد القومية بين الحكومة الفيدرالية والولايات (الكرسني ، 2001) الي الاتي:

1. اهمية الابقاء علي الية الصندوق القومي لدعم الولايات للقيام بمهام التنمية.
2. بما ان الدستور قد اشار الي مجالس اتحادية لقسمة الاراضى والغابات يمكن قيام المجالس التالية :-

أ. مجلس يتولي القسمة والتخطيط للموارد البشرية.

ب. مجلس يتولي قسمة وتخطيط الموارد المالية الفيدرالية .

وتبعاً لتلك المجالس يمكن تكوين مجالس فنية دائمة ذات تخصصات محددة.

مما سبق نستنتج من مقترح اللجنة القومية والقاضي بالابقاء علي اليه الصندوق القومي لدعم الولايات ان هناك عجز وقصور في تحقيق اهدافه وخاصة تلك التي تتصل بدفع التنمية في الولايات . اما مقترحها بتكوين لجان فنية متخصصة في الحالات المختلفة فهذا يشير إلي ان التقسيم لن يتم بالصورة العلمية المدروسة مما اثر سلباً علي تنمية الولايات . فعلي سبيل المثال يتضح في تجربة وإعادة توزيع القوي العاملة بين الوحدات الفيدرالية والولايات ان هناك اخفاقات في التنفيذ (الحواتي ، 1998) ترجع للاتي:-

1. ان ثمة هاجساً نفسياً كبير كان يفرض نفسه علي المعنيين بالتحريك ويبدو ان للهاجس اسباب موضوعية تتمثل في ضعف بنية الولايات بالمقارنة بالعاصمة الفيدرالية او علي اقل تقدير بالمقارنة ببعض الولايات الجاذبة (الجزيرة – القضارف).
2. هنالك ايضاً عدم الالتزام بموضوعية التحريك، اذ شاب اوامر النقل والمأموريات التي اصدرها رؤساء الوحدات عيوب عديدة تمثلت في عدم حاجة الولايات للتخصص ، او عدم مقدرة الشخص علي

العطاء ، او لربما كان النقل لاسباب شخصية هذا من ناحية .ومن ناحية اخري ، فقد اعادت سلطات الولايات عدداً من المنقولين اليها.

3. كما فوجيء عدد كبير من الذين استجابوا لاوامر التحريك لظروف عديدة لم تتح لهم الاستقرار والطمأنينة، فمن ناحية لم يتوافر للبعض منهم السكن والمرتبات او تسهيل مقومات حياتهم اليومية، ومن ناحية اخري لم يكن سهلاً علي من تولوا الوظائف العليا بالإنابة ، ومن ذوي الدرجات الاقل ان يتخلوا عن الامتيازات التي تعودوا عليها.
4. ضعف متابعة الوحدة الفيدرالية لاكمال اجراءات التحريك من ناحية ، عدم المبالاة التي استقبلت بها اكثر من الولايات المنقولين ما كان له اثره السلبي علي فعالية التجربة.
5. استجابة كثير من رؤساء الوحدات لعوامل الضغط الاجتماعي – التي تعرضها طبيعة العلاقات في السودان – الامر الذي تمخض عنه كثير من التردد في اتخاذ القرارات اللازمة.

وفوق كل ذلك ومع التوسع الافقي للوظائف الدستورية والتشريعية والتنفيذية أصبحت تكاليف الإدارة باهظة اذ إنها تصل في بعض الولايات الي 90% من الدعم الفيدرالي الذي يقدم شهرياً عبر الصندوق القومي لدعم الولايات والإيرادات الولائية المالية (رياك.في الكرسني ،2001) . فالزيادة المقررة في تكاليف تسيير الأجهزة الولائية أضرت كثيراً بالخدمات الأساسية كالصحة والتعليم . وهذه الظاهرة شجعت علي الهجرة من الولايات الطرفية إلي ولايات الوسط ، كالخرطوم والجزيرة وأدت بدورها إلي الضغط الشديد علي الخدمات التي خصصت لسكان تلك الولايات.

الخلاصة :-

تناولنا في هذا الفصل ملامح عامة لتطور نظم الحكم في السودان ثم درسنا نشأة وتطور النظام الفيدرالي السوداني كما تناولنا أيضاً مسألة تقسيم السلطة والثروة وفي ختام هذا الفصل تطرقنا إلي مهام وأهداف الصندوق القومي لدعم الولايات وتكوين اللجان الفنية المتخصصة في مختلف النواحي الطبيعية والبشرية وهذا سوف نتطرق إليه في الفصل التالي .

يمكننا القول في خاتمة هذا الفصل ما يلي :

2. أن السودان قد طبق أنواع متعددة من نظم الحكم والإدارة.
3. بالنسبة لتطور النظام الفيدرالي السوداني فانه يحتاج إلي المزيد من الدراسات العلمية وعقد المؤتمرات والندوات العلمية في شتي المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والجغرافية والتاريخية.
4. لم تنجح تجربة الحكم الإقليمي بإزالة أسباب الهجرة إلي المراكز الحضرية ولا سيما العاصمة القومية.
5. عدم توقف سيل الهجرة إلي منطقة الخرطوم والوسط نسبة لتمركز معظم الموارد المالية والخدمات فيها .
6. أما فيما يختص بتقسيم السلطة والثروة فان التوازن التنموي بين الولايات والحكومة الفيدرالية وبين الولايات وبينها يحتاج إلى المزيد من الدراسات وتكوين اللجان الفنية المتخصصة في مختلف النواحي الطبيعية والبشرية وهذا سوف نتطرق إليه في الفصل الثاني .

الفصل الرابع
السكان والموارد حسب الأقاليم

المقدمة :

تعد العلاقة بين حجم ومستوي السكان من ناحية وكمية وقيمة الموارد الاقتصادية من ناحية اخري اساساً مهماً لتحديد الاقاليم السكانية وتعتمد تلك الأقاليم علي شخصية المجتمع الحضارية الكامنة ومستواه الاقتصادي والاجتماعي وعلاقاته الخارجية بالمجتمعات الاخري .وعلي الرغم من ان نسبة السكان الي الموارد ترتبط بعنصرين احدهما بشري والاخر طبيعي ، فان التوجيه الرئيسي للاقاليم السكانية في ضوء الموارد يعتمد علي خصائص السكان .

ويمكن تعريف الموارد (ابوعيانه ، 1993) بانه المادة او الخاصية الطبيعية للمكان التي يمكن استخدامها في بعض الوجوه لاشباع حاجة بشرية .وتشمل الموارد الامكانيات الطبيعية والبيولوجية الكامنة للثروة المعدنية والتربة والحياتين النباتية والحيوانية والمياه والمناخ في مكان ما سواء عرفت او استغلت بواسطة سكان هذا المكان او بواسطة سكان اخرين .

ومن خلال هذا التعريف نستطيع القول بان استغلال الموارد يعد نتاجا للطموح البشري وينعكس ذلك كله علي المكونات الطبيعية للبيئة الجغرافية ، فبالرغم من تباين التوزيع الاقليمي للموارد في الدولة الواحدة فان كل أقاليمها تتقاسم الدخل القومي (في النهاية) وتنتقل السلع والخدمات واوجه الثروة المتعددة من الاقاليم الغنية إلي الأقاليم الفقيرة او قليلة الموارد .

ومن الواضح ان حجم الاقليم يعد امراً مهماً في تحديد العلاقة بين السكان والموارد فالمساحة الضخمة (الولايات المتحدة الامريكية، الصين) تساعد علي امكان البحث عن الموارد الطبيعية واستغلالها عكس الدول ذات المساحات الصغيرة والتي تحتاج الي جهود كبيرة في التنمية الاقتصادية وتوفير الاحتياجات لسكانها .

اما الاقليم فهو عبارة عن رقعة من الارض تتسم بخصائص معينة تميزها عن ما يجاورها من اقاليم اخري والاقليم قد يكون مناخياً وفي هذه الحالة نجد رقعة الارض تتسم بخصائص مناخية عامة تسودها وتميزها عن ما يجاورها من اقاليم مناخية اخري ، وقد يكون الاقليم نباتياً او طبيعياً بصورة عامة ، بمعني ان تتجانس فيه العناصر الطبيعية المختلفة من موقع جغرافي وتضاريس ومناخ وترية ونبات وحيوان جعله يختلف عن ما يجاوره من اقاليم اخري .(الشامي ، 1971).

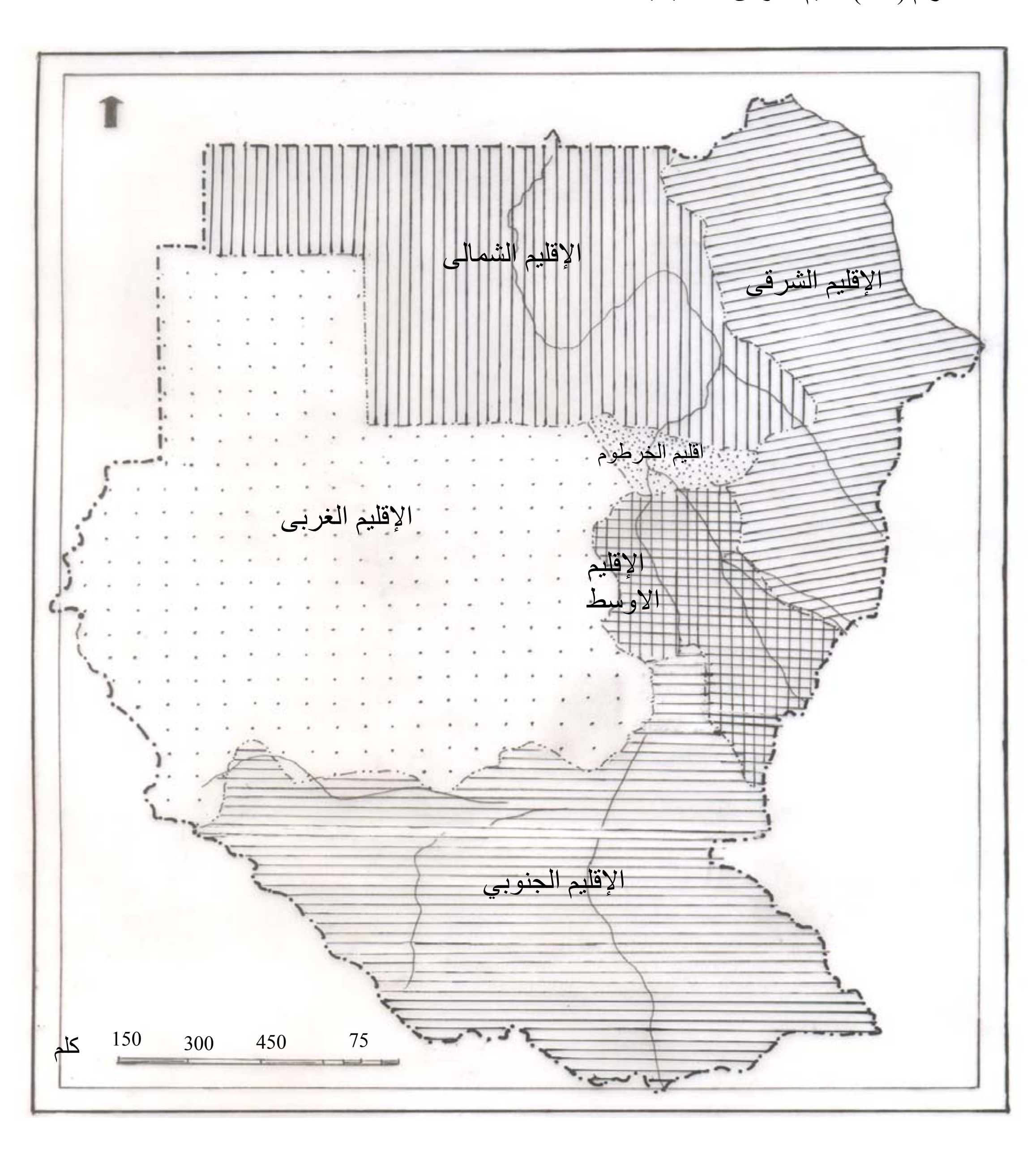
هذا عن التحديد الطبيعي للاقليم اما التحديد البشري فيتمثل في الحدود التي خطها الانسان سواء كانت سياسية او ادارية وهي حدود قسمت سطح الارض في العالم الي دول متميزة في الغالب كما انها تقسم الدولة الواحدة الي ولايات او مقاطعات او مديريات او محافظات و قد تتفق هذه الحدود البشرية مع الحدود الطبيعية وقد لا تتفق. ايضا يعتمد التقسيم البشري للاقليم علي خواص اخري كتوزيع السكان وكثافتهم او حرفهم ونشاطهم ومستواهم الاقتصادي والمعيشي .

وبناءاً علي ما تقدم سوف نبحث في هذا الفصل عن سكان وموارد السودان لخمسة اقاليم تخطيطية هي الاقليم الوسط والاقليم الشمالى والاقليم الشرقى والاقليم الغربى والاقليم الجنوبى (شكل رقم 4-1) ، وهذا يعني ان الإقليم قد يضم ولايتين او اكثر حسب هذا التقسيم . علماً باننا سوف ندرس الموارد المدنية فى مبحث خاص بها .

المبحث الأول
الإقليم الوسط :-

وهذا الاقليم يضم عدة ولايات هي : ولاية الجزيرة وولاية الابيض وولاية سنار وولاية النيل الازرق وبالتالي فهو يشمل مساحة تقدر حوالي 29503 الف كلم 2 (رئاسة الجمهورية ، 1995) اي بنسبة 5% من جملة مساحة السودان الكلية انظر الجدول رقم (4-1) وسوف ندرس في هذا الاقليم السكان من حيث الحجم والتوزيع والكثافة والهجرة والموارد ان كانت زراعية او حيوانية او غابية .

شكل رقم (4-1) اقاليم السودان التخطيطية



جدول رقم (4-1) مساحة الاقاليم والنسبة المئوية لكل اقليم :

الاقليم	المساحة كلم 2	النسبة المئوية للاقاليم
الاوسط	129503	%5.18
الخرطوم	22142	%0.88
الشمالى	430888	%17.23
الشرقى	320860	%12.83
الغربى	801046	%32.64
الجنوبى	795561	%31.82
الجملة	**2.500.000**	**%100**

* المصدر: رئاسة الجمهورية ديوان الحكم الاتحادي (قام الباحث بتجميع مساحات الولايات الخاصة في كل اقليم).

اولاً: السكان

سوف نبحث في هذا الجزء سكان هذا الاقليم من حيث الحجم والنمو والتوزيع والهجرة وهي علي النحو التالي :

1/ الحجم والنمو لسكان الاقليم الاوسط :

يبلغ سكان هذا الاقليم حسب التعداد الذي اجراه الجهاز المركزي للاحصاء (الجهاز المركزي للاحصاء ،1993) حوالي 5.433.268 نسمة أي بنسبة 21% من جملة سكان السودان البالغ عددهم حسب تعداد 1993 حوالي 25.787.329 نسمة وهذا يعني ان معظم سكان السودان يتركزون في هذا الاقليم بل ان هذه النسبة في ارتفاع مستمر ، فالجدول رقم (4-2) يشير الي ان الاقليم الاوسط يمثل 26% من جملة سكان شمال السودان في عام 1993م ارتفعت هذه النسبة لتصل الي 21% من جملة سكان السودان و44% من جملة سكان شمال السودان في عام 1998م وفي عام 2004م ارتفعت هذه النسبة لتصل الي 22% من جملة سكان السودان و26% من جملة سكان شمال السودان أي تقريبا ان ربع سكان السودان يقطنون في هذا الاقليم (جدول رقم (4-2) ورقم(4-3)).

جدول رقم (4-2) حجم السكان حسب الاقاليم (1993 – 2004م)

	1993	النسبة من جملة سكان السودان	نسبة من جملة سكان شمال السودان	2004 تقديرات	من جملة سكان السودان %	من السودان %
1. سكان الاقليم الاوسط	5433124	%21	%26	7.450.000	%22	%26
2. اقليم الخرطوم	3512144	%14	%17	5.553.000	%16	%19
3. الاقليم الغربى	7961002	%31	%37	10515000	%30	%36
4. الاقليم الجنوبى	4321788	%17	%21	5366000	%16	%19
5. الاقليم الشرقى	3067095	%12	%15	4033000	%12	%14
6. الاقليم الشمالى	1293222	%5	%6	1596000	%5	%6

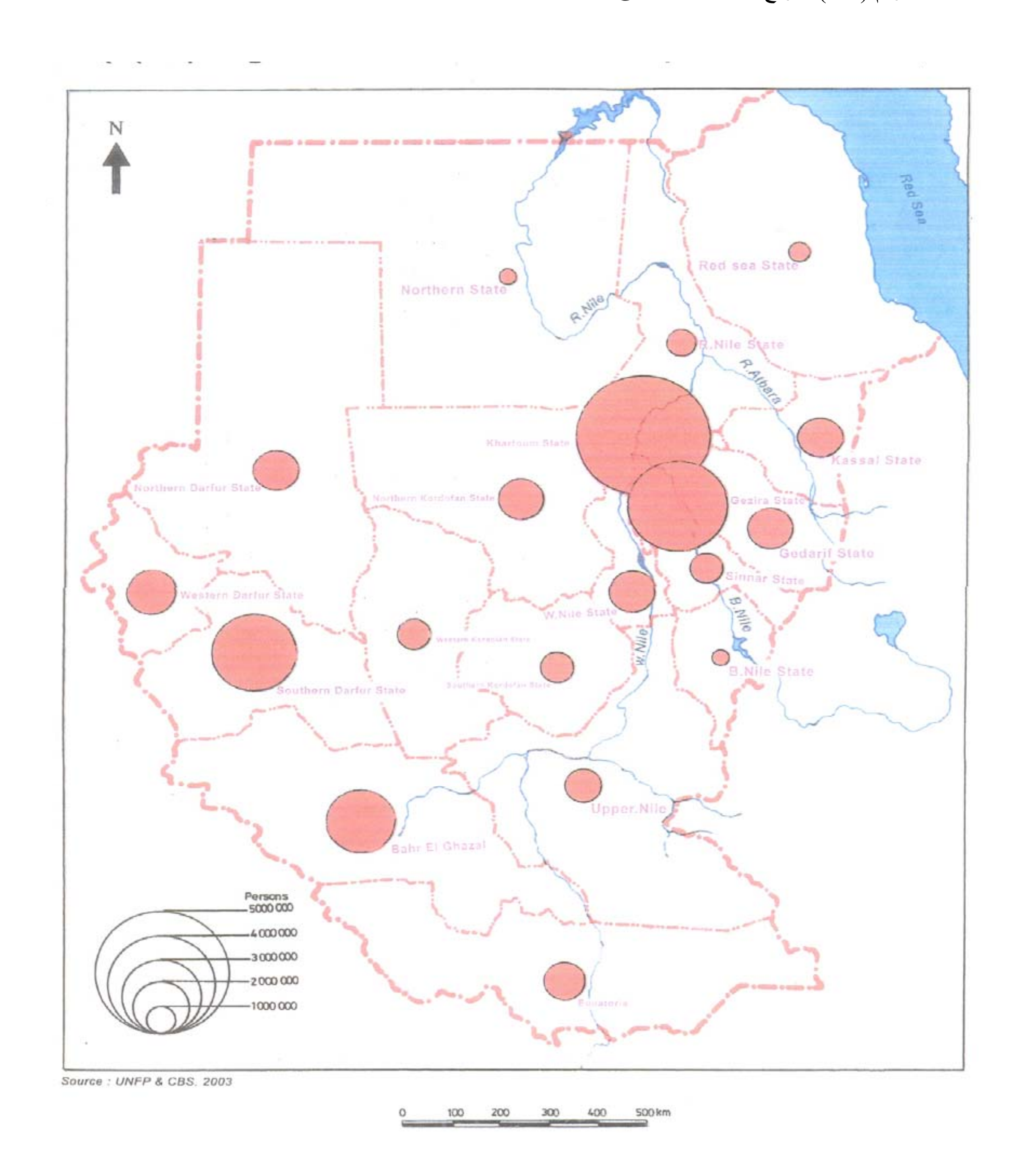
* المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء تعداد 1993
ii تقديرات صندوق الامم المتحدة للسكان 2004
iii بقية الاعمدة من عمل الباحث

وبالتالي فان هذا الاقليم ياتي في المرتبة الثانية من بين الاقاليم الاخري من حيث حجم السكان .ومن المعروف ان نمو السكان يعتمد علي عاملين اساسين هما عاملي الزيادة الطبيعية والتي بلغت حوالي 26‰ من الالف بين عامي 1998م و2003م (UNFPA&CBS: 2004) . واما العامل الثاني فيتمثل في حركة السكان ،فمن الواضح ان هذا الاقليم من المناطق الجاذبة للسكان وهذا ما سوف نبحثه عند دراستنا لموضوع الهجرة .

2/ توزيع السكان وكثافتهم :

ان معظم سكان السودان يتوزعون في المناطق الوسطي من السودان وعلي طول ضفاف الانهار والمناطق التي توجد بها موارد المياه ، اما المناطق القروبة وشبه القروية فهي قليلة السكان والجدول رقم (4 - 4) يوضح السكان والنسب المئوية حسب الولايات في منتصف الاعوام (2000-2003م) كذلك الشكل رقم (4 -2) التي تبين توزيع السودان في الولايات عام 2003م. يتوزع سكان الاقليم الاوسط بصفة عامة في ارض تعد من اخصب الارضي الزراعية في السودان اضف الي ذلك انها تضم اهم المناطق الصناعية في السودان فهذا الاقليم يضم مشاريع زراعية وصناعية وادارية كبيرة كفيلة بان تجعله منطقة جاذبة للسكان ويتركز السكان بصفة عامة علي ضفاف النيل الازرق والنيل الابيض وفي منطقة الجزيرة وهذه المناطق بها مشاريع زراعية وصناعية و قومية وولائية متعددة اضف الي ذلك ان السكان يتركزون في المدن الكبري مثل مدينة ود مدني وسنار وكوستي وربك وسنجة والدويم والي جانب هذه المدن ينتشر السكان في قري كثيرة تمتد في وسط هذه السهول وفي الواقع يمكن القول ان معظم ارضي السودان غير ماهولة بالسكان . حيث نجد ان السكان يحتلون 7% من جملة مساحة السودان ويتركزون حول الخرطوم وفي اقليم الوسط .

شكل رقم (4-2) توزيع سكان السودان فى الولايات



اما عن الكثافة السكانية الخام لهذا الاقليم فقد كانت في عام 1993م 42 نسمة في الكيلو متر المربع وقد ارتفعت هذه النسبة لتصل في عام 2003م أي بعد عشر سنوات الي 56 نسمة في الكيلو المربع وتعد هذه الكثافة عالية ذلك لان هناك مساحات كبيرة في هذا الاقليم غير ماهولة بالسكان او بمعني اخر غير صالحة للسكن نسبة لعدم توفر المقومات الاساسية للاستقرار بها ومن ذلك الماء .

اما فيما يختص بالكثافة الفيزيولوجية [1] لهذا الاقليم فقد كانت في عام 2003م نحو 2نسمة في الفدان (أي 500 شخص في الكلم2) وهذا مؤشر جيد الي حد ما مقارنة بالكثافة الفيزيولوجية العامة للسودان حيث انها بلغت نحو 2 نسمة في الفدان وهذا طبعاً للاراضي المزروعة فعلا اما اذا اردنا ان نوجد المتوسط من الاراضي الصالحة للزراعة في السودان والتي تبلغ اكثر من 100مليون فدان تقريباً فسوف نجد ان كل فرد سوداني تعوله ثلاثة افدنة (شخص واحد لكل ثلاثة افدنة) وهذه نسبة عالية يستطيع الفرد السوداني ان يكتفي ذاتياً بل يصدر للاسواق الداخلية والخارجية هذا اذا عرفنا ان الكثافة الفزيولوجية لبعض الدول الاخرى هي خمسة اشخاص للفدان الواحد .

3/ الهجرة :

يسعي الانسان منذ فجر البشرية الي تحسين حياته ومعيشته والارتقاء بها نحو درجات اعلي من التقدم ، وقد ادت الطبيعة البشرية الي تطلع الانسان نحو رغبات وحاجات متعددة ومتجددة وعندما لايجد الانسان مكاناً يحقق له اشباع تلك الحاجات فانه يبحث عن مكان اخر يلبي له هذه الرغبات ويشبعها .

وتعد الهجرة عاملاً ديمغرافيا مهما يتم بموجبه انتقال السكان من مكان اقامتهم المعتاد الي مكان اخر والهجرة هي العامل الوحيد من العوامل التغيير السكاني التي تؤثر باتجاهين في تغير حجم السكان زيادة ونقصاناً .

والهجرة كما عرفتها الامم المتحدة هي انتقال السكان من منطقة جغرافية الي اخري وتكون عادة مصحوبة بتغير محل الاقامة ولو فترة محدودة اقلها سنة(ابوعيانة 1985) فهناك عوامل جذب وعوامل طرد فالعوامل الاولي تجتذب السكان الي المكان فيتجهون اليه مهاجرين والعوامل الثانية تدفع السكان الي ترك المكان والهجرة منه . وللهجرة اسباب عديدة نذكر منها ما يلي :

1/ الركود الاقتصادي وما يتبعه من انخفاض في مستوي المعيشة .
2/الاكتظاظ السكاني وتفشي البطالة وضيق سبل العيش .
3/الرغبة في الحصول علي مستوي دخل ومعيشة افضل .
4/الاضطهاد السياسي والاجتماعي كالتميز والتفرقة .
5/الحروب والاوبئة والكوارث الطبيعية

هذه الاسباب يمكن ان تدفع السكان الي الهجرة الداخلية والخارجية معاً.وهذا الاقليم يعتبر من الاقاليم الجاذبة للسكان في السودان لانه كما بينا من قبل يضم مناطق زراعية وصناعية كبري أي معظم المشاريع التنموية القومية توجد في هذا الاقليم اضف ذلك توافر الخدمات الصحية والتعليمية والمياه والكهرباء وبدرجة افضل من باقي الاقاليم الاخري والتي اصبحت بدورها مناطق طاردة للسكان نسبة للاسباب التي تم ذكرها ولو نظرنا للجدول رقم (4- 5) والذي يوضح المغادرين من والي الاقاليم وصافي الهجرة للسودان للاعوام 1973، 1983، 1993م سوف نلمس التحركات السكانية التراكمية الي اقليم الوسط .والاقليم الشرقي ذلك لان الاقاليم الاخري مثل كردفان ودارفور و الشمالي و الجنوبي تسجل هجرة سالبة وفي حالة الاقليم الجنوبي في عام 1993م تبين عدم وجود حركات سكانية داخل الاقليم وقد شكلت الهجرة الي خارجه النشاط الاهم متوجهة الي مناطق اخري مثل اقليم الوسط وقد استقطب اقليم الوسط الهجرة الوافدة في التعدادات السكانية الثلاث بحوالي 60% او يزيد في عام 1973م و63% في عام 1983م وارتفعت الي حوالي 64% في عام 1993م .

---

[1] / الكثافة الفيزيولوجية = عدد السكن (وهي ما يعول الفدان الواحد من الاراضي الزراعية من اجمالي السكان)
مساحة الاراضي الزراعية

جدول رقم (4- 5) الهجرة الي داخل وخارج الاقليم وصافي الهجرة في السودان (73-1993م)

الاقليم	1973			1983			1993		
	هجرة الي داخل الاقليم (000)	هجرة الي خارج الاقليم (000)	صافي الهجرة (000)	هجرة الي داخل الاقليم (000)	هجرة الي خارج الاقليم (000)	صافي الهجرة (000)	هجرة الي داخل الاقليم (000)	هجرة الي خارج الاقليم (000)	صافي الهجرة (000)
الشرقي	113	40	73	223	61	162	490	199	291
الخرطوم	230	38	192	571	60	511	1535	111	1424
الشمالي	20	158	-137	31	343	-311	106	425	-318
اقليم الوسط	438	125	313	832	285	537	2174	744	1430
كردفان	51	181	-130	59	282	-223	262	882	-620
دارفور	25	-158	133	40	227	-187	368	685	-317
بحر الغزال	10	24	-14	43	36	7	صفر	285	-258
اعالي النيل	41	19	22	69	41	28	صفر	104	-104
الاستوائية	21	14	7	21	33	-12	صفر	76	-76
المجموعة	719	719	صفر	1308	1308	صفر	3400	3400	صفر

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء .

ويمكننا القول علي وجه العموم ان وتائر الهجرة بالسودان اذ كانت الهجرة من الريف للمدن من الوتائر الطاغية الا ان تعداد 1993م اوضح ان الهجرة من المدن المتوسطة والصغيرة الي المدن الكبيرة اصبحت هي الغالبة من ناحية الحجم والعدد وتليها هجرة الريف الي المدن (محمد احمد ،1997) وبالتالي يمكننا القول بان مدن مثل مدني وكوستي وربك والدويم وسنار قد تاثرت بالهجرة من المدن الصغيرة وهذا مؤشر يفيد بالتاكيد في وضع السياسات تجاه الهجرة القومية اذ ان خصائص المهاجرين من المدن الصغيرة والمتوسطة تختلف عن خصائص المهاجرين من الريف الي المدن وبالتالي تختلف متطلباتهم وطموحاتهم وتوقعاتهم ومقدرتهم علي التكيف .

ثانياً: الموارد

يزخر السودان علي وجه العموم بموارد طبيعية متنوعة وبكميات هائلة يمكن بان تدفع بالاقتصاد القومي السوداني الي مواقع متقدمة بين الدول الاقتصادية الكبري اذا ما استقلت هذه الموارد الاستغلال الامثل وسوف نبحث هنا الموارد الزراعية والغابية والحيوانية .اما البترول والمعادن الاخري فقد افردنا لها المبحث السابع لما لها من اهمية كبري في الاقتصاد السوداني.

1/الموارد الزراعية :

يعتبر القطاع الزراعي القطاع الاساسي في الاقتصاد السوداني من حيث اسهامه في الناتج المحلي الاجمالي بحوالي 44.5% في عام 2004م.

وإعتماد حوالي 75% من سكان الريف عليه في توفير الغذاء والمواد الاولية للصناعات المحلية وفرص العمل ، اضافة الي مساهمته بقدر كبير في الصادرات ورغم انخفاض معدل نمو هذا القطاع من5.2 % في عام 2003م الي 4.5% في عام 2004م وانخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي من 45.6% الي 44.5% بسبب تدهور الانتاج في الزراعة المطرية الالية والزراعة المروية الا انه ظل القطاع الاول في الناتج المحلي الاجمالي (بنك السودان . التقرير السنوي:2004م).

ويعتبر الاقليم الاوسط من اغني الاقاليم الزراعية بالسودان وذلك لانه يتميز بتربة طينية جيدة ومتوسط امطار كافية لزراعة محاصيل متعددة اصف الي ذلك ان هذا الاقليم تجري فيه الانهار الرئيسية والموسمية

بالسودان مما ساعد علي قيام المشاريع المروية مثل مشوع الجزيرة وقد تبين لنا من الجدول رقم (6 -4) ان ملكية الفرد للاراضي الزراعية علي مستوي السودان تأتي في المرتبة الثانية من حيث امتلاك الاسر والافراد للاراضي الزراعية بعد الاقليم الغربي . ويأتي الاقليم الغربي في المرتبة الاولي للاسباب التالية :

1/ ان اقليم الغرب به مساحات واسعة لممارسة النشاط الزراعي والتي تعتبر الحرفة الرئيسية في هذا الاقليم .

2/ممارسة الاناث للنشاط الزراعي في اقليم الغرب بصورة تفوق الاقاليم الاخري حيث نجد عدد الاناث قد بلغ حسب تعداد 1993م نحو 970 الف امراة يزاولن اعمال النشاطات الزراعية وهذا لا يعني ان الاناث في الاقليم الاخري لا يشاركن في النشاط الاقتصادي بل بالاضافة الي النشاط الزراعي فهن يعملن بصورة واسعة جدا في الاعمال الادارية والمكتبية والتجارة ايضا وهذا النوع من النشاط بالطبع يمارسه سكان المدن .

جدول رقم (4 - 6) عدد الاسر الخاصة التي يمتلك فيها رب الاسرة قطعة ارض زراعية في السودان حسب تعداد 1993م .

الاقليم	الاسر بالالف	كلا الجنسين بالالف	ذكور بالالف	اناث بالالف
الاقليم الاوسط	332	406	343	117
الخرطوم	82	146	95	51
اقليم الشمال	79	112	81	31
اقليم الشرق	182	264	202	62
اقليم الغرب	1085	2071	1101	970
اقليم الجنوب	•	•	•	•

المصر : الجهاز المركزي للاحصاء

- لم يتم حصر هذه البيانات بالنسة لاقليم الجنوب في تعداد 1993م

وعلي وجه العموم يمكننا القول بان المساحة المزروعة في ازدياد مستمر ، فقد اجريت دراسة من قبل وزارة الزراعة الاتحادية لتطور المساحة والانتاج والانتاجية للمحاصيل الرئيسية خلال عشر سنوات الانقاذ 89-1999م مع فترة العشرة سنوات التي سبقتها 79-1989م فقد بلغ متوسط المساحة المزروعة من الحبوب (الذر – الدخن - القمح) والبذور الزيتية (الفول السوداني – السمسم – زهرة الشمس) والقطن خلال فترة الانقاذ نحو 29.9 مليون فدان مقارنة مع 20.8 مليون فدان كمتوسط لفترة العشر سنوات التي سبقت فكر الاتقاء مما يشير الي ان هنالك زيادة في المساحة المزروعة بنحو 44% (وزارة الزراعة ،2000) والجدول رقم (4 -7) يوضح المساحة المزروعة والمساحة المحصودة من عام 79-1989 مقارنة بالجدول رقم (4 -8) المساحة المزروعة بالمحصودة من عام 89-1999م بالنسبة للحبوب (ذرة – قمح - دخن).

جدول رقم (4 - 7) يوضح المساحة المزروعة وانتاج الحبوب في السودان(79-1989م)

الموسم	المساحة المزروعة الف فدان	المساحة المحصودة	الانتاج الف طن
80/79	9794	8325	2001
81/80	11768	10003	2793
82/81	14686	12483	3923
83/82	13021	11067	2287
84/83	14065	11955	2216
85/84	13146	11175	1336
86/85	20404	17343	4136
87/86	18545	15763	3719
88/87	12966	11021	1697

5167	19350	22764	89/88
29275	128485	151159	الجملة
2928	12849	15116	المتوسط

المصدر : وزارة الزراعة 2000.

جدول رقم (4 - 8) يوضح المساحة المزروعة وانتاج الحبوب في السودان (89-1999م)

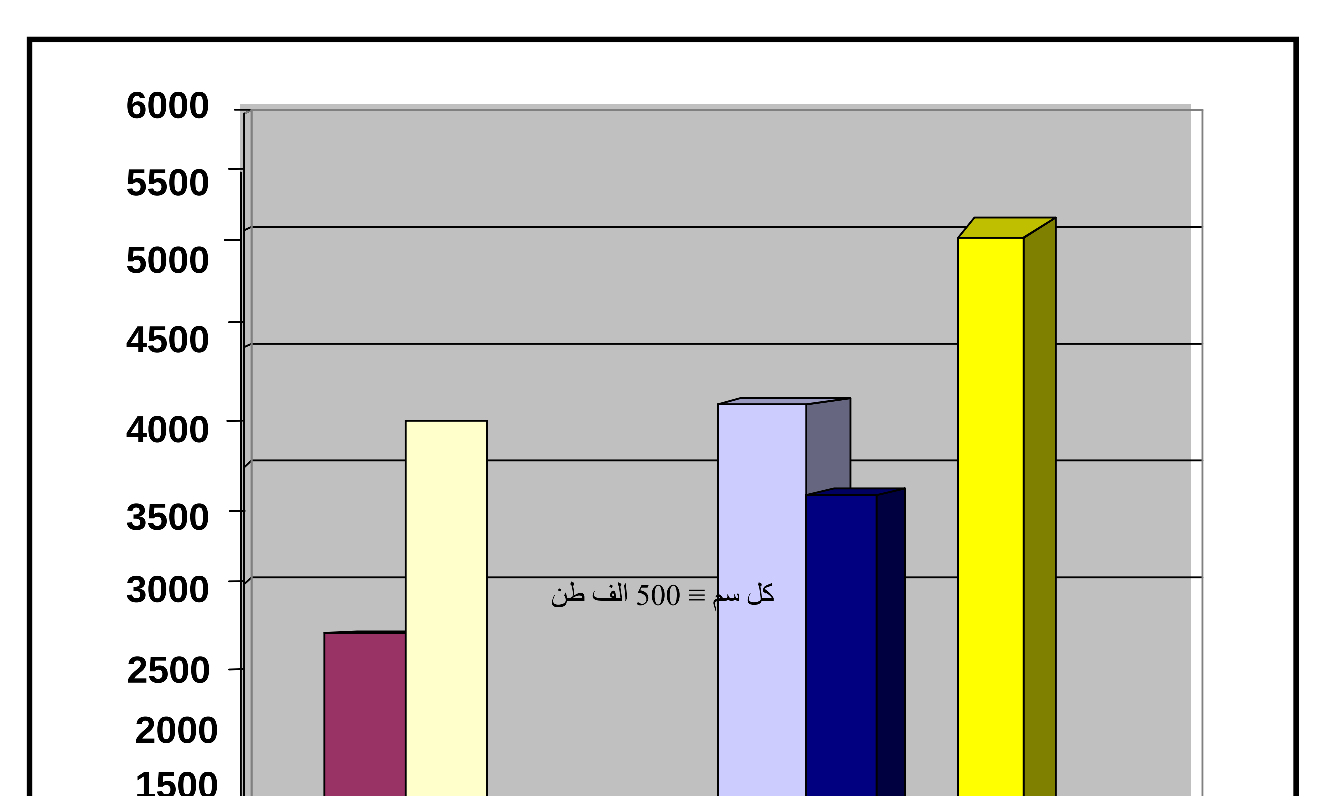
- المساحة=الف فدان
- الانتاج =الف طن

الموسم	المساحة المزروعة	المساحة المحصودة	الانتاج
90/89	11380	9663	1945
91/90	17302	11385	2027
92/91	21052	14633	4561
93/92	24370	18207	4803
94/93	22184	15713	3310
95/94	25795	18510	4317
96/95	25476	20423	3950
97/96	27880	22144	5206
98/97	26171	16142	3845
99/98	28277	22063	5109
الجملة	229887	168883	39073
المتوسط	22989	16888	3907
% التغيير	52.1	31.4	33.4

المصدر : وزارة الزراعة 2000.

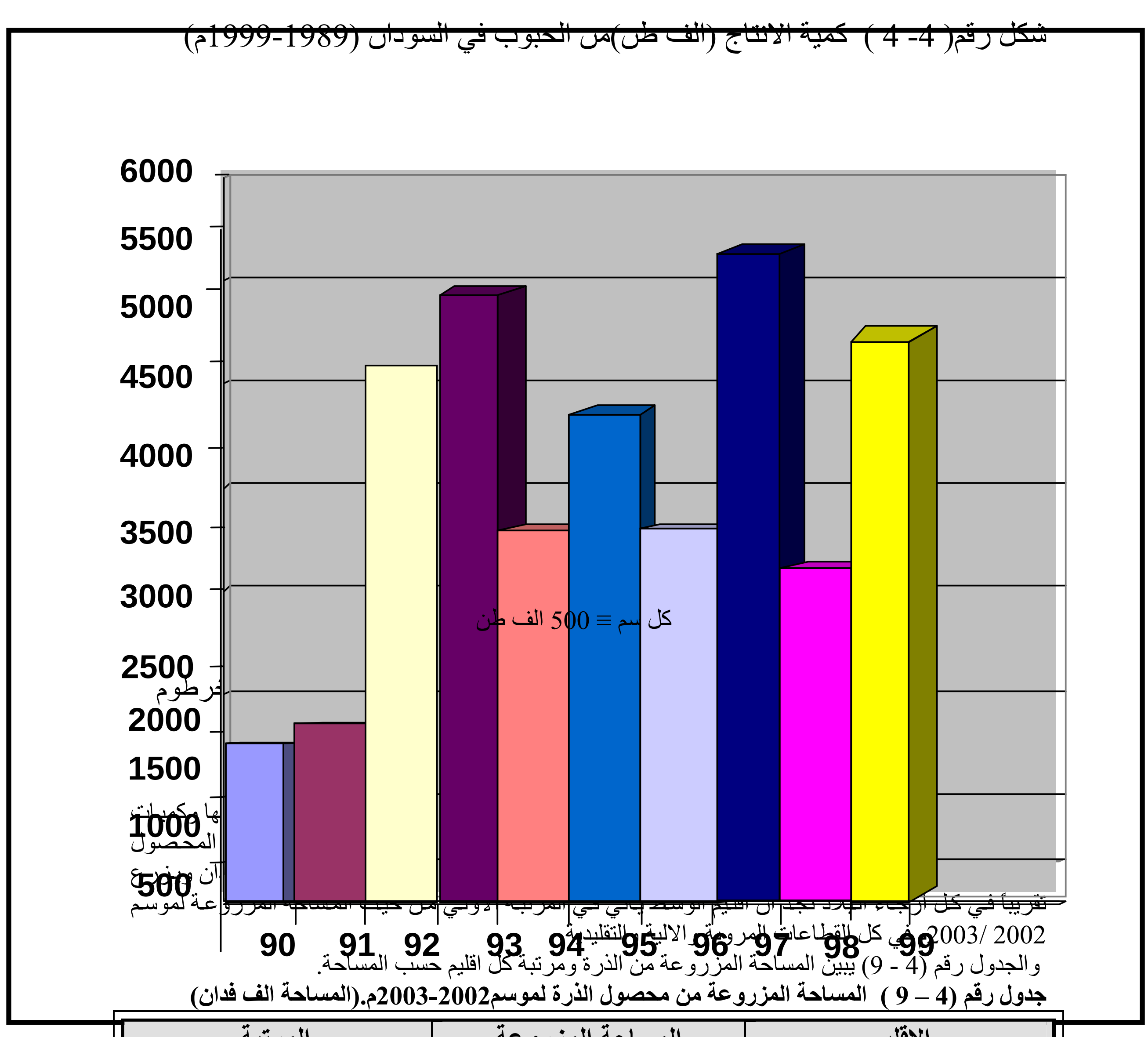
يتضح لنا من الجدولين رقم (4 -7) ورقم (4 -8) ان هناك فارق كبير وملحوظ في المساحة المزروعة والمحصودة والانتاج لمحصول الحبوب (الذرة – القمح - الدخن)للفترة الاولي من 89/79 والفترة الثانية من 99/89 .فقد بلغ متوسط المساحة المزروعة من الحبوب نحو 23 مليون فدان والمحصودة نحو 16.9 مليون فدان وانتاج حوالي 3.9 مليون طن وذلك خلال الفترة الثانية المشار اليها بزيادة قدرها 52% ،31% 33% للمساحة المزروعة والصورة والانتاج علي التوالي وذلك بالمقارنة مع متوسط الفترة الاولي (79-1989) والشكل البياني رقم(4 -3) ورقم (4 -4) يوضح الفرق في الانتاج بين الفترتين حيث هناك ارتفاع في كمية الانتاج كما هو ملاحظ في الشكل رقم (4 -4).

شكل رقم (4 -3) كمية الانتاج (الف طن)من الحبوب في السودان (1979-1989م)



المصدر: من عمل الباحث إعتماداً علي بيانات وزارة الزراعة الاتحادية (2000م) - الخرطوم

شكل رقم(4- 4) كمية الانتاج (الف طن)من الحبوب في السودان (1989-1999م)



تقريباً في كل ارجاء البلاد نجد ان اقليم الوسط ياتي في المرتبة الاولي من حيث المساحة المزروعة لموسم 2002/ 2003 في كل القطاعات المروية الالية والتقليدية

والجدول رقم (4 - 9) يبين المساحة المزروعة من الذرة ومرتبة كل اقليم حسب المساحة.

جدول رقم (4 – 9) المساحة المزروعة من محصول الذرة لموسم2002-2003م.(المساحة الف فدان)

الاقليم	المساحة المزروعة	المرتبة
الوسط	5671	الاولي
الغرب	5377	الثانية
الشرق	5015	الثالثة
الجنوب	2061	الرابعة
الشمال	0191	الخامسة
المجموع	18315	

المصدر : تجميع الباحث : اخذت هذه البيانات من وزارة الزراعة الاتحادية حيث تم تجميع المساحات في مناطق الانتاج حسب كل قيمة .

وهذا لا يعني الجدول رقم (4- 9) ان اقليم الشمال والذي ياتي في المرتبة الخامسة لا يهتم بالزراعة بل ان الحرفة الاساسية فيه هي الزراعة ولكن هذا الاقليم نجده يخصص مساحات واسعة لزراعة القمح مثلا ومعظم المحاصيل الشتوية التي لا تزرع في بقية الاقاليم .

وعلي صعيد اخر اذا اردنا ان نوجد الكثافة الفيزولوجية للاقليم الأوسط 2003م فسوف نجدها تصل تقريباً شخص واحدة في الفدان الواحد .بينما يرتفع نصيب الفرد في الاقاليم الاخري علي سبيل المثال نجدها في الاقليم الشمالي تصل الي اكثر من 8 اشخاص في الفدان الواحد وهذا مؤشر يدفعنا الي القول بان الموارد الزراعية احد الاسباب الرئيسة التي تجذب سكان الاقاليم الاخري للعمل في اقليم الوسط .

2/الموارد الغابية :

يعتبر عام 2003م هو الفاتح للمئوية الثانية للغابات في السودان ، فقد تاسست مصلحة الغابات والاحراش في يناير 1902م وعين اول مدير لها عالم النبات ومحافظ الغابات المستر أ.ف.براون A.F.Proun (التقرير السنوي للغابات 2002م)استلزم هذا العام 2003م روية واضحة لمسار الغابات في المستقبل تستهدف تطويرها وتمكينها من تحقيق ما يصبوا اليه المواطن من فوائدها وتأهيلها لتدعم الانتاج والانتاجية والقطاعات المرتبطة بها مستصحبة في ذلك امر حماية البيئة والموارد الطبيعية ودور السودان في معالجة قضايا تغير المناخ ومحاربة التصحر ودرء اثار الجفاف وعلي وجه العموم يساعد الغطاء الشجري في السودان علي الاتي :

1/ يعمل علي حماية البيئة و يمنع انجراف التربة ويزيد من خصوبتها
2/ دعم الاقتصاد القومي
3/ تحسين الاحوال الجوية
4/ يحافظ علي موارد المياه السطحية .

وتتكون هذه الغابات من انواع مختلفة من الاشجار اهمها السنط والهشاب والبان في شمال القطر والمهوقني والتك والصنوبريات في جنوب القطر ثم القنا والقمبيل في الوديان والسهول وهنالك العديد من الاشجار الشوكية واشجار السافنا تغطي المناطق المختلفة (حسن ،1984) كفاية الاقاليم وبالتالي الولايات من هذه الغابات هو في الاساس عنصر مهم في تدعيم النظام الفيدرالي السوداني .

وقد بلغ الغطاء الغابي للسودان حتى عام 2003م نسبة 29.64% من مساحة السودان معظمها في جنوب البلاد ويعادل 74.1مليون هكتار أي بنسبة زيادة بلغت 3.74% مقارنة بنتائج دراسة تحديد موارد الغابات لعام 2000 التي اصدرتها الفاو (2001) (التقرير السنوي للغابات 2003م) كذلك فقد شهد عام 2003م :

1/استكشاف ومسح وتخريط وتسجيل وهجر عدد 433غابة بمساحة تبلغ 2.022.153 فدان .
2/تمت خطوات ملموسة علي طريق التنمية المستدامة بوضع عدد 119 غابة تحت ادارة الادارة المستدامة .
3/في جانب الانتاج تم انتاج 2475 متر مكعب من الاخشاب المنشورة 49922 متر مكعب حطب حريق وعدد 75140 عمود مستدير .
4/قد بلغت ايرادات الهيئة خلال عام 2003م مبلغ 1.005.020.199 دينار .كما قامت بدعم الولايات ذات الموارد الضعيفة بملغ 125.929.372 دينار لسد العجز والايفاء بحقوق العاملين .ان تفاصيل نسبة الغطاء الغابي في السودان والتي تم ذكرها تصل الي حوالي 29.64% هي كالاتي :

1/غابات مقفولة تمثل نسبة 0.23%
2/غابات مفتوحة الي مفتوحة جداً تمثل نسبة 10.11%
3/مساحات غابات وشجيرات مقفولة الي مفتوحة تمثل نسبة 17.15%
4/مساحات غابات وشجيرات مائية مقفولة الي مفتوحة تمثل نسبة 2.15%

وترجع اسباب زيادة الغطاء النباتي بالسودان للاتي (التقرير السنوي للغابات، 2003م)

1/ارتفاع معدلات الامطار في السنوات الاخيرة مما ادي الي تحسين نسبة الانبات الطبيعي لبذور الاشجار والشجيرات .
2/زيادة الوعي بين المواطنين باهمية الاشجار وحمايتها نتيجة لتكثيف حملات التوعية والبرامج الارشادية .
3/تكثيف عمليات الحجز والحماية
4/التغيير الذي طرأ علي نمط او استهلاك الطاقة في السنوات الاخيرة خاصة في المناطق الحضرية والتحول من الحطب الي المنتجات البترولية .

ولقد مرت الغابات في السودان بقوانين وسياسات متعددة وكانت هذه السياسات والقوانين في مجملها تدعو للحفاظ علي هذه الموارد الطبيعية وكيفية تنميتها وتطويرها واستخدام الانسان السوداني لها والاستفادة منها، وعمليه تقسيم هذه الغابات ما بين المركز والاقاليم . فقد صدرت قوانين للغابات والاحراش في السنوات 1901 و1908و1917 من غير تحديد سياسة للغابات مما افرز مشاكل ادارية بين مصلحة الغابات ومديري المديريات لم تحل الا في عام 1932 عندما صدرت سياسة الغابات لعام 1932 وقانون الغابات المركزية لعام 1932 وقانون الغابات التابعة للمديريات لعام 1932 وبعد ذلك جاءت قوانين عدة نذكر منها :

1/قانون ادارة المديريات لسنة 1961.

2/قانون الحكم الشعبي المحلي 1971 وقانون الحكم الاقليمي 1980-1982 .
3/قانون الحكم الذاتي للاقليم الجنوبي لعام 1972.
4/قرار مجلس الوزراء باعادة مركزية الغابات والموافقة علي قيام الهيئة القومية للغابات لعام 1985م .
5/قانون الغابات لسنة 1989.
6/ المراسيم الدستورية وقرارات مجلس الوزراء المؤثرة علي مركزية اقتسام الثروة والسلطة في ظل النظام الفيدرالي .

لقد برزت تساؤلات حول وضعية الغابات وعلاقة الهيئة القومية للغابات بالولايات حتى صدر قرار مجلس الوزراء الاتحادي رقم 97/40 والذي يعتبر المرجعية الاولي والهامة في تحديد قسمة السلطة الثروة في مجال الغابات بين المركز والولايات .

بالرغم من ان القرار (40) كان واضحاً في تحديده لتقسم السلطة والثروة بين الهيئة القومية للغابات والولايات الا ان بعض الولايات لم تلتزم بموجهات ونصوص هذا القرار اذ قام بعضها بالحجز علي اموال الهيئة القومية للغابات في البنوك كما ان بعض الولايات قامت بطرد بعض العاملين من غير الولاية وإنهاء انتدابهم (التقرير السنوي للعام 2003) بعض الولايات اصدرت قرارات متجاوزة فيها نصوص القرار (40) حيث اخرجت الغابات التي تغطي وتحفظ خطوط تقسيم المياه من كونها اتحادية الي ولائية .ان ما قامت به بعض الولايات يتعارض مع دستور السودان لعام 1998م اذ ان الدستور نص علي ان امر تقسيم السلطة والثروة في مجال الغابات من السلطات المشتركة ولا يجوز لاي طرف ممارستها دون مشاركة الطرف الاخر .

من الواضح مما ذكر ان هناك نزاع بين الولايات والمركز في مسألة تقسيم الثروة في مجال الغابات ، ذلك وان الغابات تشكل مورداً مهماً بالنسبة لسكان الولايات وحكوماتهم .

ويعتبر الاقليم الاوسط من الاقاليم التي تمتد بها مساحات واسعة من الغابات وعدد كبير من الغابات فالجدول رقم (4 -10) والشكل (4 -5) والذي يوضح المساحة وعدد الغابات ويوجد بهذا الاقليم 431 غابة محجوزة تزيد مساحتها علي 2.7 مليون فدان بنسبة 24% من جملة المساحات المحجوزة .
وهذا لا يعني انه كلما زاد عدد الغابات ذات المساحة فالغابات في حد ذاتها تتباين في مساحتها والدليل علي ذلك ان اقليم الغرب به عدد 324 غابة ولكنها تشغل مساحة قدرها 5.3 مليون فدان وبالتالي فان غابات الاقليم الغربي اكبر من غابات الاقليم الاوسط وبالطبع ان الغابات تتوزع في داخل الاقليم من منطقة لاخري ومن ولاية الي اخري من حيث العدد والمساحة ففي الاقليم الاوسط نجد ان ولاية النيل الابيض بها عدد 137 غابة محجوزة بمساحة قدرها 1.3 مليون فدان (الهيئة القومية للغابات ،2002) وهي اعلي نسبة بالاقليم الاوسط بها موارد غابية بينما نجد في ولاية الخرطوم عدد الغابات 13 غابة تغطي مساحة قدرها 24 الف فدان وهذا قد يرجع الي تدمير الغطاء النباتي نتيجة لاعداد السكان والحيوان ، والامتدادات العمرانية التي شهدتها ولاية الخرطوم علي وجه العموم .

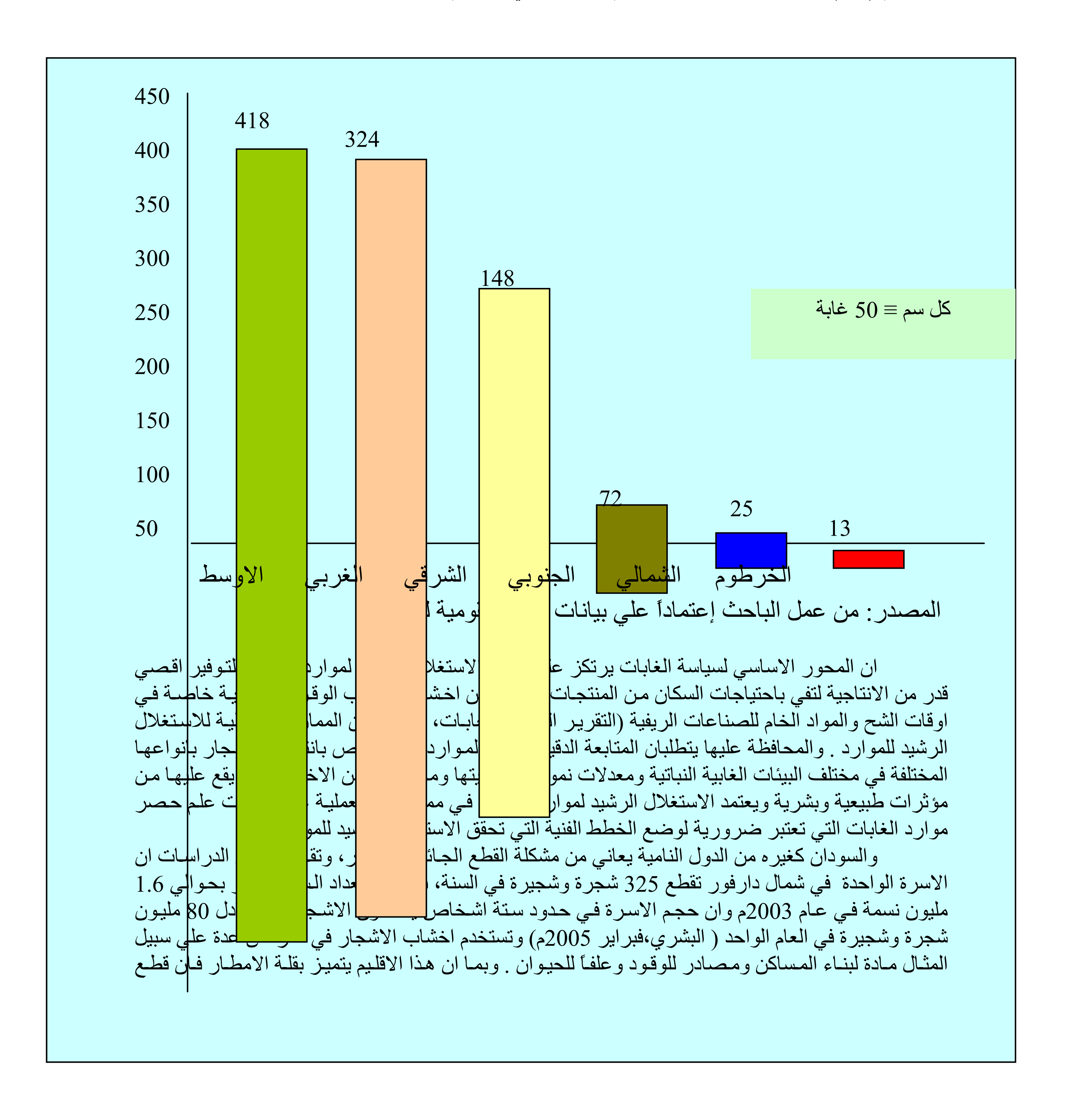
جدول رقم (4 - 10) الغابات المحجوزة باقاليم السودان المختلفة منذ بدء عمليات الحجز في 1926 وحتى ديسمبر 2002م .

الاقليم	عدد الغابات	المساحة (فدان)	النسبة المئوية من المساحة المحجوزة
الااقليم ااالوسط	418	27016235	%24.99
اقليم الخرطوم	13	24173	%0.22
اقليم الشمال	25	34.433	%0.23
اقليم الشرق	148	969.313	%8.97
اقليم الغرب	324	5262290	%48.69
اقليم الجنوب	72	1816138	%16.8
الجملة	1000	10.807982	%100

المصدر : تجميع الباحث من التقرير السنوي (2002) للهيئة القومية للغابات .

هذه الموارد الغابية المتنوعة باقليم الوسط كفيلة بان تكون جاذبة لبقية سكان الاقاليم للاستفادة من الاخشاب وحطب الوقود والفحم وكل ما يتصل بمنتجات الغابات علماً باننا نتحدث عن الغابات المحجوزة ،اما الغابات التي تحت الحجز فتبلغ مساحتها الكلية في السودان حوالي 1.3 مليون فدان تتباين في مساحتها وعددهما من اقليم لاخر ، وهذا يعني ان مساحات الغابات المحجوزة والتي تحت الحجز تبلغ نحو 23 مليون فدان في السودان .

شكل رقم (4-5) عدد الغابات المحجوزة باقاليم السودان حتي 2002م.



المصدر: من عمل الباحث إعتماداً علي بيانات ومية ل

ان المحور الاساسي لسياسة الغابات يرتكز عل لاستغلا لموارد لتوفير اقصي قدر من الانتاجية لتفي باحتياجات السكان من المنتجات ن اخش ب الوق ية خاصة في اوقات الشح والمواد الخام للصناعات الريفية (التقرير ال ابات، ن المما ية للاستغلال الرشيد للموارد . والمحافظة عليها يتطلبان المتابعة الدقي لموارد ص بان جار بانواعها المختلفة في مختلف البيئات الغابية النباتية ومعدلات نمو يتها وم ن الاخ يقع عليها من مؤثرات طبيعية وبشرية ويعتمد الاستغلال الرشيد لموار في مم عملية ت علم حصر موارد الغابات التي تعتبر ضرورية لوضع الخطط الفنية التي تحقق الاست يد للمو

والسودان كغيره من الدول النامية يعاني من مشكلة القطع الجائ ر، وتق الدراسات ان الاسرة الواحدة في شمال دارفور تقطع 325 شجرة وشجيرة في السنة، عداد ال بحوالي 1.6 مليون نسمة في عام 2003م وان حجم الاسرة في حدود ستة اشخاص الاشج دل 80 مليون شجرة وشجيرة في العام الواحد (البشري،فبراير 2005م) وتستخدم اخشاب الاشجار في عدة علي سبيل المثال مادة لبناء المساكن ومصادر للوقود وعلفاً للحيوان . وبما ان هذا الاقليم يتميز بقلة الامطار فان قطع

الاشجار بهذه الطريقة الجائرة في هذه البيئة الجافة دون استزراعها وتوفير البدائل لها سوف يؤدي الي كارثة بيئية ويضر كثيراً بالزراعة والمرعي.

لذلك جاءت بعض اهداف قطاع الموارد الطبيعية والتي افردتها استراتيجية القطاع الزراعي الربع قرنية (2003-2027) متماشية مع المصلحة العامة لسكان الاقاليم المختلفة وتتمثل في الاتي :

1/ تقليل وايقاف ومن ثم عكس الممارسات السالبة والمتمثلة في الاستغلال الجائر للموارد الطبيعية عن طريقة الاستخدام السليم والرشيد للموارد حسب قدرتها علي التجديد ووفق طاقتها الانتاجية .

2/إنفاذ الخريطة القومية لتخطيط استخدامات الاراضي واستكمال تخصيص 25% من جملة الاراضي للمراعي والغابات ولصالح الثروة الحيوانية والحياة البرية وللمساهمة في تحقيق التوازن البيئي والحيوي.

3/متابعة تنفيذ القانون الصادر بشأن تخصص 5% و10% من مساحة المشاريع المروية والمطرية علي التوالي واعمارها بالاحزمة الشجرية .

4/حماية الموارد الطبيعية والبشرية خاصة الحرائق العشوائية وسوء الاستغلال والقطع الجائر والرعي والصيد غير المرخص والتلوث الكيميائي والزحف الصحراوي والهدام وزارعة الاراضي الهامشية .

5/ رفع الوعي البيئي وسط المواطنين وحشد الطاقات لحماية وتعمير الموارد .

وقد وضعت استراتيجية القطاع الزراعي اهدافاً كمية تستخدم المؤشرات لقياس نسبة النجاح (التقرير السنوي للغابات،2003) تتلخص في الاتي :

1/ زيادة رقعة الغابات المحجوزة من 23 مليون فدان في عام الاساس (2002) الي 90مليون فدان عند نهاية امد الاستراتيجية في 2027م.

2/ زيادة انتاج الخشب المنشور من 2مليون متر مكعب في عام الاساس الي عشرة مليون متر مكعب عند نهاية الاستراتيجية .

3/زيادة انتاج الصمغ العربي من 30 الف طن في عام الاساس الي 100 الف طن عن نهاية الاستراتيجية .

4/زيادة انتاج صمغ اللبن من الف طن في عام الاساس الي 6الف طن عن نهاية الاستراتيجية .

5/زيادة منتجات الغابات الاخري من الف طن في عام الاساس الي 10 الف طن عند نهاية الاستراتيجية.

وبالطبع هنالك خطط عمل فنية متوسطة المدي سارية تحت الاعداد وهناك خطة عمل سارية لعدد (81) غابة بمساحة كلية تقدر 79.804 فدان تنتهي في عام 2006م وهناك خطط عمل تحت الاعداد لعدد (119) غابة تنتهي جميعها في عام 2012م في مساحة 257675 فدان (في الستة عشر ولاية الشمالية).(التقرير السنوي للهيئة القومية للغابات 2003م).

نلاحظ من جملة هذه الاهداف والمؤشرات انها جاءت لتواكب الزيادة في استهلاك منتجات الغابات وذلك علي الصعيد الداخلي والخارجي ، وحتى نفي الاحتياجات المحلية .

نستنتج من كل هذا ان اقليم الوسط زاخر بموارده الغابية التي تكفل لافراده العيش بدرجة طيبة ، بل ان هذه الموارد تجذب كثير من العمالة من الاقاليم الاخري .

3/ الثروة الحيوانية :

تساهم الثروة الحيوانية علي اختلاف انواعها من ابقار وماعز وضان وابل بفاعلية في الاقتصاد القومي علي وجه العموم ، فالسودان يملك حسب تعداد عام 2001م 3.8 مليون رأس من الابقار 4.7 مليون رأس من الماعز 39.9 مليون رأس من الضان و 3 ملايين رأس من الابل (انظر الجدول رقم 4-11) وبالطبع فان توزيع وكثافة هذه الثروة الحيوانية يختلف من ولاية لاخري ومن اقليم لاخر ، فعلي سبيل المثال نجد ان الكثافة في اقليم الوسط والذي مساحته 129503 كم 2 تبلغ من حيث جملة اعداد الابقار والضان والماعز والابل نحو 225 رأس في الكلم2 وان كثافة الابقار نحو 81 في الكلم 2 والجدول رقم (4- 12) يبين مدى التباين في الكثافة والتوزيع لمصادر الثروة الحيوانية بالاقاليم المختلفة ففي اقليم الوسط ترتفع الكثافة الحيوانية فيه الي نحو 225 رأس في الكلم 2 وياتي اقليم الغرب في المرتبة الثانية ثم الجنوب ثم الشرق ثم الشمال في المرتبة الاخيرة، ولكن هذا لا يعني ان اعداد الثروة الحيوانية في تلك الاقاليم قليلة بل نجدها في اقليم الغرب اكثر عدداً من اقليم الوسط وهذا يرجع الي التباين في المساحة من اقليم لاخر والجدول رقم (4-11).

جدول رقم (4-11) يتقديرات اعداد الثروة الحيوانية بالاقاليم عام 2002م والنسبة المئوية

الاقليم	الابل	الماعز	الضان	الابقار	الجملة	النسبة المئوية

الاوسط	328628	8026356	10274192	10596864	29226040	%22.7
الخرطوم	4484	591290	399866	218453	1214093	%094
الشرق	821889	2764679	3133063	1395031	8114662	%6.4
الشمال	109863	2161403	1815859	397580	4485706	%3.5
الغرب	1938135	14462624	19729834	14425886	50456479	%39.3
الجنوب	-	10532650	11690186	11390193	38026025	%29.6
الجملة	3203000	39952000	47043000	38325000	128523000	%100

المصدر : تجميع الباحث من تقديرات الثروة الحيوانية بالولايات .وزارة الثروة الحيوانية .

جدول رقم (4 - 12) يوضح الكثافة الحيوانية في الكيلو متر المربع الواحد لكل اقليم (2002م)

الاقليم	المساحة كلم2	اعداد الثروة الحيوانية	الكثافة الخام كم2
الاوسط	**151645**	**30440085**	**201**
الخرطوم	**22142**	**1214093**	**54**
الشرق	**320860**	**8114662**	**25**
الشمال	**430888**	**4485706**	**10**
الغرب	**891046**	**50456479**	**57**
الجنوب	**1398184**	**38026025**	**27**

المصدر : تجميع الباحث

وكما نعلم ان السودان من الدول الغنية بموارده الطبيعية قياساً بعدد سكانه فالموارد المتاحة فعليا تفوق حاجة البشر اذا ما استغلت الاستغلال الامثل في عملية التنمية ، فعلي سبيل المثال نجد نصيب الفرد السوداني من الثروة الحيوانية(ابل + ماعز + ضان+ بقر) تقدر بحوالي 4 رؤوس اما علي مستوي اقليم الوسط فتقدر نحو 3رؤوس واذا اخذنا مثال للابقار نجد نصيب الفرد علي مستوي الاقليم يقدر بنحو راس واحد من الابقار ويتماثل هذا من نصيب الفرد من الضان ويعني ذلك مقارنة بالمعدل العام ان هناك ضغط علي موارد الثروة الحيوانية في اقليم الوسط وهذا بالطبع ناتج عن ارتفاع اعداد السكان في هذا الاقليم.

ويتضح لنا ان اقليم الوسط يتمتع بموارد بشرية وزراعية وغابية وحيوانية هائلة تجعله منطقة جاذبة للسكان من جميع انحاء اقاليم السودان .

المبحث الثاني

إقليم الخرطوم

وتمثل هذا الإقليم ولاية الخرطوم لما لها من ثقل اقتصادي واجتماعي وسكاني . فهذا الإقليم يشغل مساحة قدرها 22142كم2 بنسبة قدرها 0.88% من جملة مساحة السودان الكلية . وهي تضم ثلاثة مدن كبري وهي الخرطوم وام درمان والخرطوم بحري. ويمثل العاصمة الفيدرالية للسودان حيث توجد به وزارات الحكومة الفيدرالية إلي جانب وزارات حكومة ولاية الخرطوم.

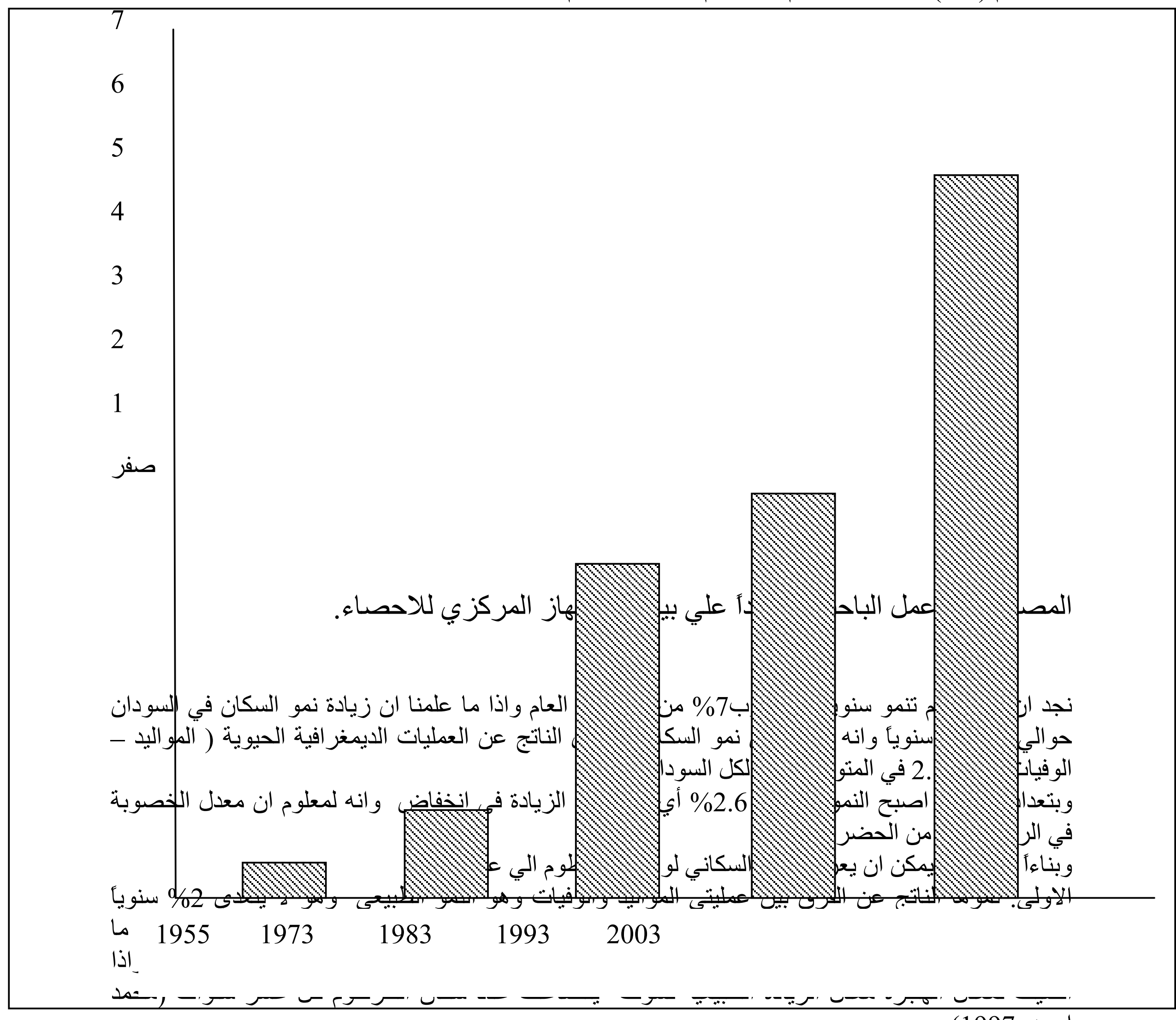
أولاً:- السكان

1/ الحجم والنمو:-

إن سكان إقليم الخرطوم في تزايد مستمر ولقد بدأت هذه الزيادة بعد عام 1955م مع فجر الاستقلال السياسي للدولة والنهضة الصناعية وفتح مجالات العمل المختلفة بالعاصمة (العبادي 1974م). وإذا أردنا أن نجري تحليلاً وصفياً لحالة العاصمة القومية نجد ان عدد السكان قد زاد تقريباً من 253 الف نسمة في عام 1956/1955الي اكثر من 799 الف نسمة تقريباً عام 1973م والي 1.8 مليون نسمة في عام 1983م وفي عام 1993م وصل تعداد سكانها الي نحو 3.5 مليون نسمة وبناءاً علي بيانات مسح الهجرة والقوي العاملة للعام 1996م بلغ عدد سكان ولاية الخرطوم نحو 4.3 مليون نسمة منهم نحو 3.6 مليون يسكنون مدن الولاية ارتفع هذا العدد الي نحو 4.7 مليون نسمة لعام 2000م حتي وصل عام 2003الي اكثر من 5.3 مليون نسمة (الجهاز

المركزي للاحصاء،2004) والشكل رقم (4-6) يوضح تزايد سكان هذا الاقليم جدول رقم (4-3) ، علماً بان بعض التقديرات تقول ان سكان العاصمة القومية وصل الي 7 مليون نسمة في عام 2003م .(البشري 2005).
واذا اعتبرنا الفترة من 1956م حتي عام 1996م أي فترة اربعين عاماً.

شكل رقم (4-6) تزايد سكان اقليم الخرطوم 1955-2003م



المصد عمل الباحث ... داً علي بي ... هاز المركزي للاحصاء.

نجد ان ... م تنمو سنو ... ب7% من ... العام واذا ما علمنا ان زيادة نمو السكان في السودان
حوالي ... سنوياً وانه ... نمو السك ... الناتج عن العمليات الديمغرافية الحيوية (المواليد –
الوفيات ... .2 في المتو ... لكل السودا
وبتعداد ... اصبح النمو ... 2.6% أي ... الزيادة في انخفاض وانه لمعلوم ان معدل الخصوبة
في الر ... من الحضر
وبناءاً ... يمكن ان يعز ... السكاني لو ... طوم الي ع
الاولي. النمو الناتج عن الفرق بين عمليتي المواليد والوفيات وهو النمو الطبيعي وهو لا يتعدى 2% سنوياً
ما
اذا
احمد ،1997).

2/ توزيع السكان وكثافتهم:

يتوزع سكان هذا الاقليم في ثلاثة مدن كبيرة هي الخرطوم وام درمان والخرطوم بحري وارياف هذه المدن والجدول رقم (4-13) يبين توزيع السكان في الحضر والريف الي جانب التركيب النوعية حسب تعداد 1993م. ويلاحظ ارتفاع عدد سكان مدينة ام درمان حين تأتي في المرتبة الاولي ثم تليها الخرطوم والخرطوم بحري .جدول رقم (4-13) سكان ولاية الخرطوم1993م.

المدينة	عدد السكان	الذكور	الإناث	الحضر	الريف
الخرطوم	1072253	575220	497033	947438	124770
ام درمان	1432016	774976	657040	1271403	160613
الخرطوم بحري	1007875	531413	476462	700887	306988
ولاية الخرطوم	3512144	1881609	1630535	2919773	592371
النسبة		%54	%46	%83	%17

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء1993م

بحرى على التوالى . كما نلاحظ ان الذين يسكنون حضر الولاية يمثلون 83% بينما الذين يسكنون فى الريف يمثلون 17% ، بينما تمثل نسبة الذكور 54% والاناث 46% وهذا يدفعنا الى القول ان هذه الزيادة فى نسبة الذكور ترجع الى عامل الهجرة التى يمثلها الشباب الذكور فى سن العمل .

اما عن الكثافة السكانية الخام لهذا الاقليم فقد كانت 159 شخص فى الكيلومتر المربع فى عام 1993م ، وقد ارتفعت هذه النسبة لتصل فى عام 2003م اى بعد عقد واحد الى 242 شخص فى الكيلومتر المربع وهى نسبة عالية وتشير الى الاكتظاظ السكانى الكثيف والمتزايد . فلقد كانت الكثافة الخام فى عام 1956/55م نحو 11 شخص فى الكيلومتر المربع اى انها تضاعفت نحو 22 مرة فى فترة 40 عاماً .

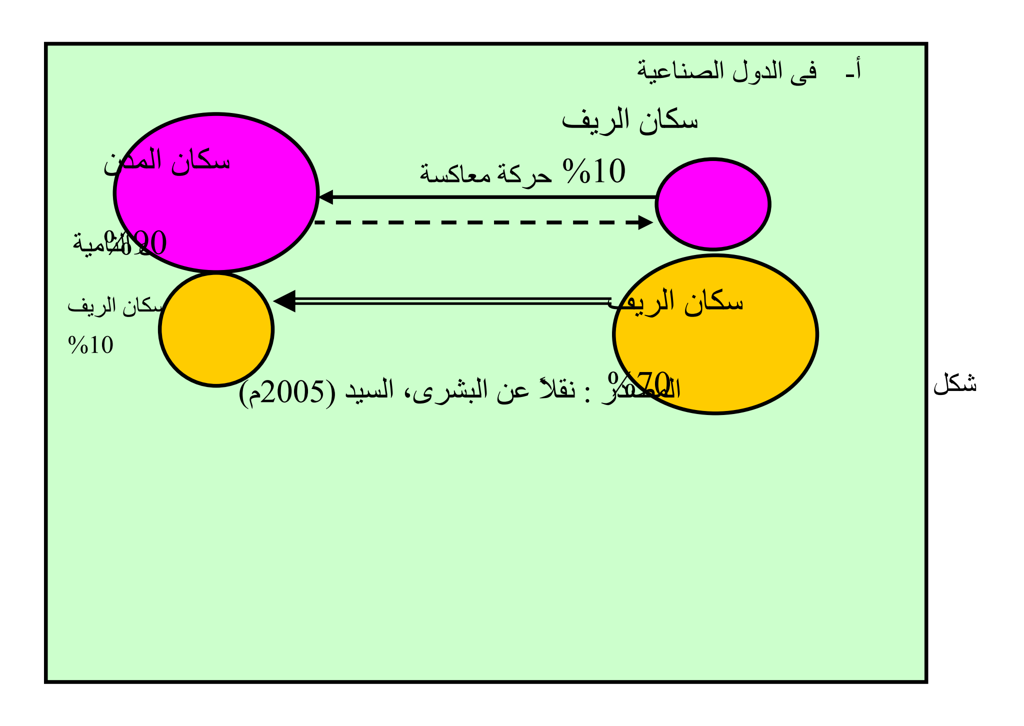
اما الكثافة الفيزيولوجية لهذا الاقليم فقد كانت فى عام 2003م نحو 3 اشخاص فى الفدان الواحد وهذا بالنسبة للاراضى الصالحة للزراعة فى هذا الاقليم والتى بلغت نحو 1.7 مليون فدان (المهل وعمر: 1992م) .

3/ الهجرة :-

ان اقليم الخرطوم يعتبر من الاقاليم الجاذبة للسكان فى السودان ويأتى فى المرتبة الاولى من حيث حجم الهجرة ، ونلاحظ من الجدول رقم (4-4) ان الهجرة فى تصاعد مستمر ففى التعدادات السكانية للثلاثة اعوام 1973 و 1983 و 1993م والتى توضح ان صافى الهجرة الذى استقبلته الخرطوم يكون 27% من حجم الهجرة الكلى فى عام 1973م و 39% فى عام 1983م وارتفعت الى حوالى 42% فى تعداد 1993م ومن الملاحظ ان معدل نمو ولاية الخرطوم فى ارتفاع مستمر حيث تقدر الزيادة السنوية بحوالى 7 – 8% يكون نصيب الهجرة فى حدود 5% ولقد شهدت المدينة نمواً اعلى من ذلك فى فترة العقدين السابقين (البشرى : 2005) وعلى وجه العموم يمكن القول ان نمو المدن وخاصة العواصم فى الدول النامية يكون سريعاً بسبب الهجرة مقارنة مع النمو فى الدول المتقدمة حيث تقل نسبة النمو الطبيعى وكذلك الهجرة (شكل رقم 4 - 5) .

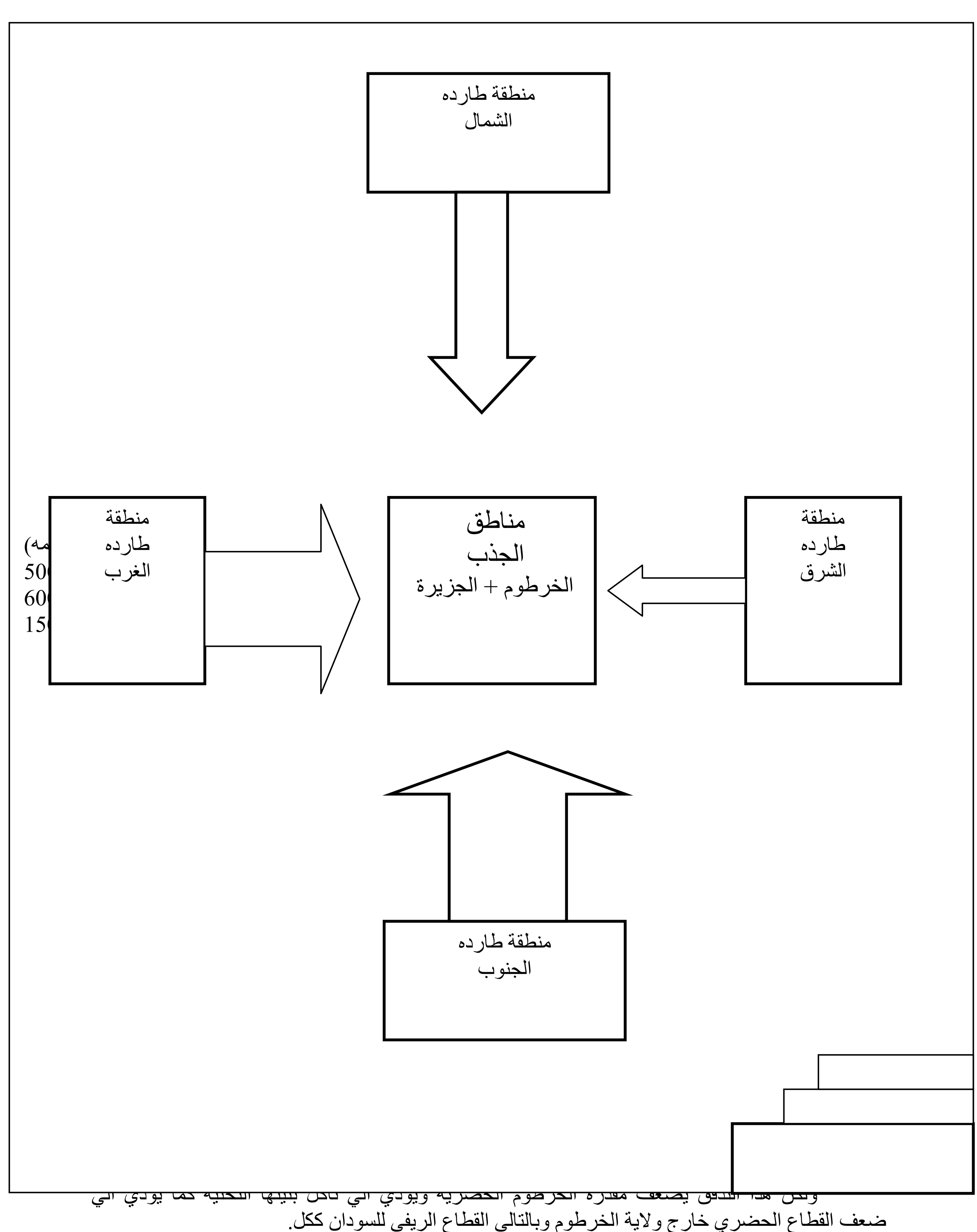
والشاهد ان تعداد 1993م قد سجل زيادة ملحوظة فى اعداد سكان العاصمة القومية بحيث وصل الى حوالى ثلاثة مليون نسمه وذلك بزيادة تفوق 260% فى فترة العشرين عاماً بين التعدادين (1973 – 1993م) . اما تقديرات السكان لعام 2003م فهى حدود ثمانية ملايين نسمه وكانت معظم الزيادة ناتجة عن الهجرة اما بسبب القحط والجفاف والمجاعه فى ولايات الغرب او بسبب الحرب الاهلية التى اندلعت فى 1983م جنوبى البلاد (البشرى : 2005م) . فاذا كانت التقديرات صحيحة فهذا يعنى ان العاصمة القومية استقبلت حوالى خمسة ملايين نسمة فى الفترة ما بين عامى 1993م – 2003م وان معظم الزيادة كانت ناتجة عن الهجرة الداخلية وهى الفترة التى تم فيها تطبيق النظام الفيدرالى فى السودان والذى كان من المفترض ان يحد من هذه الهجرة الداخلية المتوجهة الى هذا الاقليم .

والشكل رقم (4 –8) يوضح الهجرة الى منطقة الخرطوم والوسط فى عام 1993م وحجم هذه الهجرة بين مناطق الطرد والجذب فى السودان ، ونلاحظ ان هناك تغيير فى حركة السكان بين تعدادى 1973م و 1993م حيث نجد ان غالبية المهاجرين من الشمال والغرب (الشكل رقم 4-9) فى تعداد 1973م بينما تغيرت شكل رقم (4-7) حركة السكان بين الريف والمدن .



المصدر : نقلاً عن البشرى، السيد (2005م)

شكل



ولكن هذا التدفق يضعف مقدرة الخرطوم الحضرية ويؤدي الي تآكل بنيتها التحتية كما يؤدي الي ضعف القطاع الحضري خارج ولاية الخرطوم وبالتالي القطاع الريفي للسودان ككل.

ثانياً: النزوح الي الخرطوم :-

ويختلف هذا النمط عن الهجرة الطوعية ، فنزوح المجموعات البشرية يكون السبب وراء حراكها عامل قسري وتنقسم الي اربعة اقسام :

القسم الاول : حراك بسبب امني نتيجة للحروب الاهلية ويؤدي عادة الي نزوح داخل البلد او الي لجوء خارج البلد المعنين .

القسم الثاني : يعزي الي الحراك الجماعي لتدهور بيئي مثل الجفاف والتصحر.

القسم الثالث : يعزي للكوارث الطبيعة من زلازل وفيضانات .

القسم الرابع : يعزي لانشاء مشاريع انمائية مثل مشروع الرهد وخزان مروي والسد العالي وغيرها من المشاريع الانمائية .

ويتبع عملية النزوح عملية اعادة استيطان النازحين .

وإستناداً علي ذلك تتشير بعض التقديرات ان اعداد النازحين من عمليتي الجفاف والحرب تراوحت بين حوالي 30% و7% من جملة السكان اذ بلغت حوالي 6.5 مليون نسمة في 1989/1988م 1.2 مليون نسمة في عام 1994م .(محمد ،1997م).

وقد اوت العاصمة المثلثة علي امتداد هذه الفترة وحتي الان اكثر من 50% من مجموع النازحين توزعت علي المنازل والعمارات غير المكتملة والذين استوعبوا مع اقارب او بمساعدة اقارب وجدوا المنازل بالمناطق العشوائية او استوطنوا بالمعسكرات التي نظمتها الدولة بالعاصمة القومية وهي اربعة معسكرات (مايو المزارع - جبل اولياء بالخرطوم - دار السلام – ود البشير بام درمان).

وقد بلغ عدد النازحين بهذه المعسكرات حوالي 128340 نسمة منهم 80301 (حوالي 76%) جنوبيين حسب تقديرات حصر المجلس القومي للسكان لهذه المعسكرات عام 1995م (محمد،1997م).

وعلي وجه العموم فالهجرة أياً كان نوعها طوعية او قسرية فهي تؤثر في التركيبة السكانية الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية اضافة للمشكلات البيئية (البشري،2005م) ومن افرازاتها ما يلي :

1. البطالة .
2. الضغط علي الخدمات.
3. ارتفاع معدلات الجريمة.
4. تدني صحة البيئة.
5. تمدد المساكن العشوائية لمساحات كبيرة.
6. المخاطر الامنية.

ثانياً: الموارد

1/ الزراعة:-

نسبة لان هذا الاقليم منطقة حضرية معظمه الان الا ان هناك بعض المساحات التي تسمح بالزراعة في هذا الاقليم حيث ذكرنا من قبل الارض الزراعية الصالحة للزراعة تبلغ حوالي 1.7 مليون فدان. فقد بلغت المساحة المزروعة من محصول الذرة لموسم 2002-2003م نحو 196 الف فدان وكان الانتاج نحو 91 الف طن متري. الي جانب ذلك توجد بعض المزارع الصغيرة التي توجد علي ضفاف نهر النيل والنيل الازرق والابيض ، وتزرع فيها الخضر والفاكهة التي تحتاجها هذه المدينة الي جانب تلك التي تأتي من الاقاليم الاخري.

والشاهد ان المنطقة الزراعية في هذا الاقليم قد تقلصت بسبب الامتداد العمراني الكبير الذي شهدته هذه المدينة. والدليل علي ذلك ان مساحة الارض المعمرة في العاصمة والتي كانت في حدود 5 كلم2 في عام 1905م وصلت الي حوالي 1250 كلم2 في عام 2003م . اى ان مساحة العمران تضاعفت 250 مرة خلال مائة عام (البشري،2005) . وعليه فان هذا التوسع العمراني كان علي حساب الاراضي الزراعية وخاصة تلك التي علي ضفاف الانهار . فهذا الاقليم يعتمد إعتماداً كلياً علي الظهير من الخضر الطازجة التي ترد يومياً الي الاسواق .

2/ الموارد الغابية:-

توجد بهذا الاقليم عدد 13 غابة تغطي مساحة قدرها 24 الف فدان بنسبة 0.22% من مساحة الغابات المحجوزة في السودان . الجدول رقم (4-10) والشكل رقم (4-3) وهي بالتالي تاتي فى المرتبة الاخيرة بين الاقاليم الاخرى والسبب فى ذلك يرجع الى صغر مساحة هذا الاقليم اضافة الي الامتدادات العمرانية التي شهدها هذا الاقليم ولكن بالرغم من ذلك يمكننا القول ان عدد 13 غابة تعتبر معقولة مع حجم هذا الاقليم . فالغابات الي جانب انها تمثل مصدر اقتصادي لهذا الاقليم ايضا انها تمثل مناطق ترويح ولكن اذا قارنا الاراضى المخصصة للترويح مع المدن الغربية والمتمثلة في الساحات العامة والحدائق والملاعب والمنتزهات فنجدها صغيرة جداً تقل عن 5% من جملة المساحة المعمورة مقارنة مع مدينة فينا حيث نجد ان المساحات الخضراء تستحوذ علي اكثر من 50% (البشري،2005) .

3/ الثروة الحيوانية:-

من بيانات الجدول رقم (4-11) يتضح ان اقليم الخرطوم يأتي في المرتبة الاخيرة ، مقارنة مع الاقاليم الاخري من حيث اعداد الثروة الحيوانية فى عام 2001م . اما من حيث الكثافة الحيوانية فهى نحو 54 راس فى الكيلومتر المربع وهى تعتبر كثافة عالية اذ انها تاتى بعد الاقليم الاوسط والاقليم الغربى (جدول رقم 4 – 12) ونجد نصيب الفرد فى هذا الاقليم من الثروة الحيوانية (ابل + ماعز + ضان + بقر) نحو 0.25 راس (اى ان كل اربعة اشخاص يعولهم راس واحد من الثروة الحيوانية) بينما نصيب الفرد السودانى من الثروة الحيوانية عامة تعد بحوالى 4 رؤوس .

بجانب هذه الاعداد المشار اليها تاتى الى الخرطوم اعداداً مقدرة من الضان والبقر لمقابلة احتياجات السكان من استهلاك اللحوم ، اضافة الى اللحوم التى تحضر الى هذا الاقليم لتصديرها هذا اذا عرفنا ان عائد صادرات الحيوانات الحية قد احتفظ بالمركز الثانى بين الصادرات غير البترولية حيث ارتفع من 97.66 مليون دولار في عام 2003م الي 137.97 مليون دولار في عام 2004م بنسبة زيادة قدرها 41% ويعزي ذلك لزيادة الكميات المصدرة من 1.01 مليون راس الي 1.76 مليون راس اما فيما يخص الكميات المصدرة من اللحوم فقد انخفضت من 8046 طن متري الي 5661 طن متري والذي انعكس بدوره علي انخفاض حصيلة صادراتها من 21.58 مليون دولار الي 17.93 مليون دولار خلال نفس الفترة (بنك السودان – التقرير السنوي 2004م) .

يتضح لنا ان اقليم الخرطوم بما فيه من الدواوين الحكومية والشركات الكبري وتوافر الخدمات الصحية والتعليمية والكهرباء والمياه وتوافر سوق العمل المختلفة مقارنة مع بقية الاقاليم من الاقاليم الجاذبة الاولي في السودان .

المبحث الثالث

اقليم الشمال :-

يضم هذا الاقليم ولايتين هما ولاية نهر النيل والولاية الشمالية ويشغل هذا الاقليم مساحة قدرها 340888 كيلو متر مربع اي بنسبة 17% من جملة المساحة الكلية للسودان (الجدول رقم (4-1)) ومعظم هذه المساحة خالية من السكان ومن المشاريع التنموية ماعدا الشريط الضيق الذي يحازي جانبي نهر النيل .

اولا :السكان

1/ حجم السكان :

بلغ حجم سكان هذا الاقليم حسب تعداد 1993م نحو 1293222 نسمة بنسبة تصل الي 5% من جملة سكان السودان و6% من جملة سكان شمال السودان وهاتين النسبتين في ثبات منذ عام 1993م وحتى عام 2004والجدول رقم (4-14) ادناه يوضح ذلك حيث نلاحظ ايضا ان حجم السكان في فترة عشرة سنوات قد ارتفع ارتفاعاً طفيفاً يقدر بحوالي 275.000 نسمة ويرجع ذلك الي عدة اسباب نذكر منها :

1/ هجرة الشباب من الجنسين الي داخل وخارج السودان .

2/ان الغالبية من السكان هم من كبار السن والاطفال تحت سن 15 سنة

3/عدم قيام مشاريع تنموية تساعد على الاستقرار .

جدول رقم (4-14) تعداد اقليم الشمال في الفترة 1993-2004

السنة	سكان اقليم الشمال	جملة سكان ش السودان	جملة سكان السودان	النسبة من جملة سكان ش السودان	النسبة من جملة سكان السودان
1993	1293222	21266641	25578429	%6	%5
1998	1456000	25369000	30326000	%6	%5
2000	1482000	26046000	31081000	%6	%5
2002	1539000	27569000	32769000	%6	%5
2003	1568000	28363000	33648000	%6	%5
2004	1596000	29146000	34512000	%6	%5

*المصدر : العمود 2، 3، 4 الجهاز المركزي للاحصاء وصندوق الامم المتحدة للسكان بقية الاعمدة من عمل الباحث .

ولكن من المتوقع ان يزيد حجم السكان في المستقبل نسبة لقيام بعض المشاريع وخاصة مشروع سد مروي .والذي بدوره قد يوفر الطاقة الكهربائية والماء ايضا مما يساعد في قيام مشاريع زراعية وصناعية

بالاقليم اضافة الي ان تعبيد الطرق البرية مثل طريق شريان الشمال وطريق التحدى قد تساعد فى رواج التجارة بين الاقليم وباقى اقاليم السودان .

2/ توزيع السكان وكثافتهم :

يتوزع سكان اقليم الشمال بصفة اساسية علي طول الشريط الضيق علي حافتي نهر النيل ، ويختلف انتشارهم من مدينة الي اخري ومن قرية الي اخري. اما الكثافة الخام في هذا الاقليم فقد كانت في عام 1993م نحو 3 اشخاص/كلم ارتفعت بعد عشر سنوات في عام 2003 الي 4 اشخاص/كلم . اما الكثافة الفيزيولوجية فكانت نحو 8 نسمة في الفدان (2.000 شخص/كلم) في سنة 2003م وهذا يشير الي قلة ومحدودية الاراضي الزراعية مما ادي هذا الضغط علي الاراضي الزراعية الي هجرة اعداد كبيرة من ابناء هذا الاقليم الي مناطق مختلفة في داخل السودان وخارجه علماً بان الكثافة الفيريولوجية لاقليم الوسط كما بينا من قبل نحو 2 نسمة في الفدان (500 شخص/كلم) وبمعني اخر ان الفدان في اقليم الشمال يعول 8 اشخاص بينما نجد الفدان في اقليم الوسط يعول شخصين ويتضح لنا من ذلك ان اقليم الشمال اصبح اقليماً طارداً للسكان .

3/ الهجرة :

ان اقليم الشمال من الاقاليم التي تاثرت بالهجرة خاصة الي اواسط السودان خارجه وان اقليم الشمال في الاصل لم يكن مشجع وجاذب للسكن فالصحراء الممتدة في معظم انحاءه جعلت المناطق الزراعية تقتصر علي جانبي نهر النيل (ELBushra : 1989) ويدعم هذا القول بروفسير خوجلي (Khogali : 1991) حيث يذكر ان هناك دوافع طبيعية ادت الي هجرة سكان اقليم الشمال تتمثل في الاتي :

1/ محدودية الاراضي الزراعية حيث ان الطمي لا يزيد عرضه على 2 كليومتر من النيل وفي بعض المناطق نجده يمتد نحو عدة امتار .

2/ارتفاع ضريبة الارض في فترات تاريخية متعاقبة وعلي سبيل المثال في فترة الحكم التركي 1821-1881.

وبالتالي اصبحت الاراضي الزراعية محدودة تكفي لعدد قليل من السكان.ان غالبية السكان يعيشون في الريف في قري صغيرة ممتدة علي طول نهر النيل ويمثل هؤلاء نحو 74% من جملة السكان بينما 21% يسكنون في مراكز حضرية صغيرة (ELBushra : 1989) .

تاثر هذا الاقليم بالهجرات الكثيفة للشباب في سن العمل وذلك للبحث عن وضع اقتصادي واجتماعي افضل فالخريطة رقم (4-3) ويهاجر ابناء الشمال الي اواسط السودان وخاصة منطقة الخرطوم ومنذ القدم هاجر اهل المنطقة الشمالية الى مصر والدول العربية البترولية (ELBushra : 1972) ويذكر البشري ان معظم سكان الريف في هذا الاقليم يعتمدون علي ما يرسله اقاربهم من مساعدات مالية وحتى هذه المساعدات المالية لا تستثمر في الاراضي الزراعية بل فقط لمقابلة بعض الاحتياجات الاساسية مثل الكساء والغذاء والمأوى .

وبالنظر فى الهجرة الداخلة والخارجة من اقليم الشمال نجد ان الاقليم يعانى من تناقص السكان (الجدول رقم (4-5)) ففى عام 1973 كان عدد الذين هاجروا الي خارج الاقليم نحو 158ا لف نسمة ارتفع هذا العدد في تعداد عام 1983م الي 343 الف نسمة واستمر في الارتفاع حتى تعداد 1993م ليصل الي 425 الف نسمة . بينما كان صافي الهجرة فى عام 1993م ناقص 318.000 الف نسمة . معنى هذا ان اقليم الشمال اقليم طارد للسكان لشح موارده ويهاجر معظم سكان هذا الاقليم الى الخرطوم وبورتسودان سعياً وراء تحسين اوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية . وقد ساعد انتشار التعليم بين الشباب من طموحاتهم للهجره امكانية وجود فرص العمل . ويشاهد الزائر الى هذا الاقليم من خلو كثير من المنازل من ساكنيها من كبار السن والنساء والاطفال الذين لحقوا بمن هاجر من الشباب . ومعروف ان مقابل كل هجرة خارجة هناك هجرة داخلة . ففى هذه الحالة وصلت اعداد مهاجرة من جنوبى وغربى السودان الى هذا الاقليم لتحل محل الذين ذهبوا من ابناء المنطقة الاصليين مما غير كثيراً من التركيبة الاثنية والدينية والاجتماعية فى المنطقة الامر الذى قد يقود الى عواقب خطيرة فى حالة رجوع بعض العناصر الاصلية المهاجرة .

ثانياً : الموارد

ان الظروف المناخية الصحراوية السائدة فى الاقليم تجعل موارده الزراعية والغابية محدودة مقارنة مع اقاليم البلاد .

1/ الموارد الزراعية :

يعد اقليم الشمال من الاقاليم الاولي في السودان التي عرفت الزراعة وذلك لتركز سكانه حول مجرى النيل منذ القدم . ويتميز الاقليم بزراعة القمح والذرة والبقوليات والفواكه والخضروات. ولقد ذكرنا من قبل ان اقليم الشمال ياتي في المرتبة الاخيرة من حيث المساحة المزروعة من محصول الذرة ولكنه ياتي في المرتبة الاولي من حيث المساحة المزروعة قمحاً في نفس هـذا الموسم (2002-2003) والجدول رقم (4-15) يوضح ذلك .

جدول رقم (4-15) المساحة المزروعة قمحاً في موسم (2002-2003م).

الاقليم	المساحة المزروعة (الف فدان)	المرتبة
اقليم الشمال	138	الاولي
اقليم الوسط	125	الثانية
اقليم الغرب	8	الثالث
اقليم الشرق	5	الرابعة
اقليم الجنوب	-	الخامسة

* المصدر : تجميع الباحث : اخذت هذه البيانات من وزارة الزراعة الاتحادية حيث تم تجميع البيانات من مناطق الانتاج حسب كل اقليم .

ويعزي الارتفاع في المساحة المزروعة من القمح الي المناخ حيث ان القمح من المحاصيل الشتوية واقليم الشمال من الجهات التي يسود فيها الشتاء وتنخفض فيها درجات الحرارة لدرجة تمكن من زراعة القمح خلاف بعض الاقليم الاخري حيث نلاحظ ان المساحة المزروعة تستمر في النقصان حتى تصل الي اقليم الجنوب الذي لا يزرعه تماماً . كيفية اقاليم السودان يشارك النساء الرجال في الاعمال الزراعية ولكن اذا نظرنا الي الجدول رقم (4-6) نجد ان اقليم الشمال يقل فيه عدد الاسر الخاصة التي يمتلك فيها رب الاسرة قطعة ارض فقد كانت حتى تعداد 1993م تبلغ نحو 79 الف اسرة يبلغ عددهم نحو 112 الف نسمة (منهم 81 الف ذكور و31 الف اناث)من اصل 221249اسرة اي بنسبة 51% من جملة الاسر في اقليم الشمال .وايضا من اصل 173256 اسرة يعيشون في الريف اي بنسبة 65% من جملة سكان الريف. بينما نجد ان عدد الاسر ترتفع في الاقاليم الاخري ويرجع ذلك كما ذكرنا من قبل الي قلة محدودية الاراضي الزراعية في اقليم الشمال ولكن ربما بعد الانتهاء من اعمال سد مروي ان تزيد المساحات الزراعية .

2/ الموارد الغابية :

برغم ان مساحة اقليم الشمال تقدر نحو 430888 كيلو متر مربع الا ان معظمها مناطق صحراوية وجبلية ، فالجدول رقم (4-10) يوضح ان اقليم الشمال يمتلك نحو 25 غابة محجوزة في مساحة قدرها 34.433 فدان بنسبة 32% من جملة مساحات الغابات المحجوزة في السودان وهي بالطبع نسبة ضئيلة جداً ولطول فصل الجفاف الذي يصل الي 8 شهور وتظهر فيه الاشجار التي تتحمل الجفاف وهي من الانواع السنطية كاشجار الكتر والسدر (الصياد وسعودي ،1966) وكذلك اشجار النخيل والدوم والسلم والهجليج وبعض الاشجار الشوكية القصيرة التي تقاوم الجفاف .

3/ الثروة الحيوانية :

بالرغم من ان الحياة العشبية فقيرة وعمرها قصير فهي مع ذلك تكفي لرعي اعداد من الابل والاغنام والماعز وترعاها قبائل متعددة وان كانت بدورها تلجأ الي المناطق الزراعية النيلية اذا اشتد الجدب وكذلك يلجأ الذين يسكنون بالغرب من نهر النيل في موسم الخريف الي بعض الاودية التي تجري في الصحراء (العتمور)[1].

والجدول رقم (4-11) يبين ما يمتلكه اقليم الشمال من الثروة الحيوانية 3.5% من جملة الثروة الحيوانية في السودان في عام 2002م وهي نسبة ضئيلة مقارنة ببقية الاقاليم ولكن بالرغم من ذلك نجد ان الكثافة الفيزولوجية للثروة الحيوانية تصل الي 3 رؤوس (اي ان الفرد في اقليم الشمال تعوله 3 رؤوس من الماشية) وهذا يعتبر جيد ذلك لان اقليم الوسط والذي تصل نسبة الثروة الحيوانية فيه الي 23.7% نجد ان نصيب الفرد تعوله 3رؤوس من الثروة الحيوانية .

والجدول رقم (12) يوضح الكثافة الحيوانية في الكيلومتر المربع حيث نجدها في اقليم الشمال تصل الي 10 راس في الكيلو متر المربع ، بينما تصل في اقليم الوسط الي 201راس في الكيلو متر المربع ويرجع ذلك الي ان اقليم الشمال كما ذكرنا من قبل ان معظم اراضيه صحراوية وان معدل الكثافة الخام في الغالب لا يكون مؤشراً حقيقاً دقيقاً في كثير من الاحيان .

---

[1] العتمور / وهي صحراء العتمور ويذهب اليها اهالي القري في الخريف حيث توجد بعض الوديان مثل وادي المقدم ويزرعون ويرعون اغنامهم بها ثم بعد ذلك يرجعون استعداداً للزراعة الشتوية .

المبحث الرابع

الإقليم الشرقى :-

يضم هذا الاقليم ثلاث ولايات هي ولاية البحر الاحمر وولاية كسلا وولاية القضارف ويغطي هذا الاقليم مساحة تقدر بنحو 320860 كيلو متر أي بنسب 13% من جملة مساحة السودان . وتتنوع الحياة الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية في هذا الاقليم بشكل ملحوظ. فنجد فيه السهول والوديان التي تصلح للزراعة والرعي ثم المناطق الجبلية التي تجري فيها بعض الاودية الموسمية اضف الي ذلك تركز المواني البحرية ، فهذا الاقليم يعتبر البوابة الشرقية للسودان مما كان له اثر واضح في نمط الحياة الاجتماعية على وجه العموم.

اولاً: السكان:

حجم السكان :

بلغ حجم سكان هذا الاقليم حسب تعداد 1993م نحو 3067095 نسمة نسبة تصل الي 12% من جملة سكان السودان و15% من جملة سكان شمال السودان . وفي تقديرات السكان لعام 2003م كان حجم سكان اقليم الشرق نحو 3937000 نسمة نسبة تصل الي 12% من جملة سكان السودان و14% من جملة سكان شمال السودان. والجدول رقم (4-16) يوضح نمو حجم سكان اقليم الشرق. ونلاحظ فيه ان نسبة سكانه قد انخفضت من 15% عام 1993م الي 14% من جملة سكان شمال السودان حتى عام 2004م.

جدول رقم (4-16) حجم سكان الاقليم الشرقي في السنوات 1993م – 2004م

السنة	سكان اقليم الشرق	جملة سكان شمال السودان	جملة سكان السودان	النسبة من جملة سكان ش السودان	النسبة من جملة سكان السودان
1993م	3067095	21266641	25578429	%15	%12
1998م	3572000	25369000	30326000	%14	%12
2000	3655000	26046000	31081000	%14	%12
2002	3849000	27569000	32769000	%14	%12
2003	3937000	28363000	33648000	%14	%12
2004م	4033000	29146000	34512000	%14	%12

المصدر:العمود2، 3، 4 الجهاز المركز للاحصاء وصندوق الامم المتحدة للسكان بقية الاعمدة : عمل الباحث

2/ توزيع السكان وكثافتهم:

يتوزع معظم سكان هذا الإقليم في منطقة البطانة بين نهر عطبرة والنيل الأزرق حيث تعيش قبائل الشكرية والكواهلة وخاصة في الجزء الغربي بينما يحتل البشاريون البطانة الشرقية فيمتدون على الجانب الشرقي من نهر عطبرة والي الشمال ما بين بربر والبحر الاحمر وعلى امتداد هذه المنطقة نحو البحر الاحمر تعيش قبائل الهدندوه ثم بنو عامر على الحدود مع ارتريا (الصياد وسعودي ، 1966).

وتوجد مظاهر متعددة لموارد المياه في هذا الاقليم مثل اعالي نهر عطبرة ودلتا القاش وبركة وبعض الخيران الرئيسية مثل خور اربعات الذي يسقي مدينة بورتسودان.

ويضم اقليم الشرق نسبة عالية من سكان المدن حيث يتوزعون في بورتسودان وكسلا والقضارف الي جانب المدن الصغيرة وكل من دخل من هذه المدن الثلاثة لها مميزاتها الخاصة فبورتسودان هي الميناء الرئيسي ليس للاقليم انا للسودان كله، ومدينة كسلا التي بجانب ادارتها لمشروع القاش ، اصبحت مستودعاً ومتجراً للالات الزراعية اضف الي ذلك وظيفتها الرئيسية وهي انها مدينة حراسة عسكرية في تلك المنطقة الشرقية على الحدود الحبشية . اما القضارف فهي تعتبر من اكبر اسواق المحاصيل في السودان.

اما فيما يختص بالكثافة الخام الاقليم الشرق وقد كانت في عام 1993م نحو 10 نسمة في الكيلومتر المربع وارتفعت هذه النسبة الي 13 نسمة في الكيلومتر المربع عام 2003م.

اما الكثافة الفزيولوجية كانت نحو شخص واحد في الفدان عام 2003 وهذه النسب تعتبر منخفضة باقليم الشمال (8 نسمة في الفدان) واقليم الوسط (2 نسمة في الفدان) وهذا يشير الي ان اقليم الشرق من الاقاليم الجاذبة للسكان خاصة من سكان الاقاليم الاخري التي ترتفع فيها الكثافة الفزيولوجية.

3/ الهجرة:

تاثر هذا الاقليم بهجرات داخلية وخارجية، وتعتبر هجرة ابناء وادي حلفا في الشمال الي منطقة حلفا الجديدة في اواخر الخمسينات من القرن الماضي من ابرز الهجرات الداخلية الجماعية التي تمت في السودان ، فكان سبب هذا الترحيل هو بناء سد اسوان في جنوب دولة مصر. ان وجود المدن الرئيسية مثل بورتسودان كسلا والقضارف هذه المراكز الحضرية الثلاثة تقع في مناطق الانتاج الزراعي والصناعي وهي في حالة نمو متزايد وهذه المراكز تستقبل مهاجرين من الاقاليم المجاورة بل من خارج السودان وان وجود فرص العمالة الزراعية والصناعية في هذا الاقليم جذبت المهاجرين من جنوب وشرق السودان وغرب افريقيا (ELBushra : 1989). وهؤلاء الذين جاءوا من غرب افريقيا يتركزون في معظم مناطق الانتاج الزراعي اضافة الي ذلك ان هنالك هجرات تمت من اقليم الشمال الي اقليم الشرق وخاصة الي بورتسودان ويقول في ذلك بروفسير مصطفى خوجلي (Khogali: 1991) ان ابناء الدناقلة كغيرهم من مهاجرين شمال السودان كانت لهم هجرات مشهورة الي معظم انحاء السودان وازدادت هذه الهجرة في القرن الماضي نتيجة لتفشي السلام والامن ونمو المدن ومشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي بدأت . فابناء الدناقلة اوائل الجماعات التي جاءت الي بورتسودان وما زالت هذه الهجرة مستمرة حتى يومنا هذا (Khogali: 1991) .

وعلى وجه العموم بين لنا الجدول رقم (4-5) الزيادة المستمرة للمهاجرين نحو اقليم الشرق ففي عام 1973م كان صافي الهجرة نحو 73 الف نسمة ، تضاعف هذا العدد اربعة مرات في سنة 1993م اي بعد عشرين عاماً ويرجع ذلك الي توفر فرص العمالة في هذا الاقليم مثل المناطق الزراعية والصناعية وموانى السودان.

اما فيما يختص بالهجرة الخارجية فقد تاثر هذا الاقليم بهجرة الارتريين والاثيوبيين والذين تركزت مناطقهم في كسلا والقضارف ، فبجانب اللجوء السياسي والاقتصادي كان هنالك ايضاً عامل الجفاف والتصحر

الذي ضرب معظم اراضي اثيوبيا في الفترة من 1982م الي 1985م (ELBushra : 1989) وقد قدر عدد اللاجئين السياسيين من الاثيوبيين فقط بنحو 1.5 مليون نسمة. ان اقليم الشرق من اكثر الاقاليم تاثراً بااللاجئين مقارنة ببقية الاقاليم الاخرى مثل اقليم الغرب والذي لجاء اليه سكان غرب افريقيا نتيجة للحروب الاهلية . وقد قدر ان اللاجئين الذين يقطنون اقليم الشرق بنحو 42% من جملة اللاجئين في السودان (حسن،1994) .
الجدول رقم (4-17) يبين توزيع اللاجئين في اقاليم مختارة ونلاحظ فيه ارتفاع نسبة اللاجئين (63%) من جملة اللاجئين في السودان والذين يمثلون اكثر من 13% من جملة سكان السودان وهذا يعتبر رقم عالي ، ذلك لانهم بالطبع سوف يشاركون سكان هذا الاقليم في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ايضاً، وهم بالتالي يتقاسمون السكن والكساء والغذاء والخدمات مع سكان هذا الاقليم . ولكن هذه الاعداد قد تقلصت في العقد الاخير من القرن العشرين نتيجة لتحسن الظروف الأمنية والاقتصادية وتنظم مسالة العودة الطوعية من جانب الحكومة والمفوضية العليا للاجئين .

جدول رقم (4-17) توزيع اللاجئين في مناطق مختارة عام 1987م.

الاقليم	اللاجئين بالالف	النسبة	النسبة من جملة السكان
اقليم الشرق والوسط	676	%63	%13.2
دارفور	106	%10	%2.9
الاستوائية	185	%17	%7.6
الخرطوم	100	%10	%5.0
الجملة	1.100	100	%4.5

*المصدر: المفوضية العليا للاجئين – الخرطوم

ثانياً:الموارد

تتوزع الموارد بصفة عامة في هذا الاقليم نتيجة لتنوع الحياة الطبيعية المتمثلة في المناخ والتربة.

1/ الموارد الزراعية:

بالرجوع الي الجدول رقم (4-9) نجد ان هذا الاقليم يمتلك ويذخر بالاراضي الزراعية حيث نلاحظ انه ياتي في المرتبة الثالثة من حيث زراعة محصول الذرة لموسم 2003م هذا طبعاً بجانب المساحات الواسعة التي تزرع محاصيل اخرى كالقطن والقمح والفول السوداني ، ويكفي ان نقول ان هذا الاقليم يضم اهم المشاريع الزراعية السودانية منها على سبيل المثال مشروع الزراعة الالية ومشروع خشم القربة (ELBushra : 1989) اضافة الي مشاريع دلتا القاش ودلتا طوكر والزراعة التي تقوم في بعض الاودية في هذا الاقليم . ولقد ذكرنا من قبل ان الكثافة الفزيولوجية تصل الي شخص واحد في الفدان في هذا الاقليم وهذا يعني ان هنالك وفرة في الاراضي الزراعية تكفي في ان يعول الفدان شخص واحد.

والجدول رقم (4-6) يشير الي ان 182 الف اسرة من اصل 552325 اسرة (الجهاز المركزي للاحصاء ، 1993) يمتلك فيها رب الاسرة قطعة ارض في عام 1993م اي بنسبة 33% من جملة الاسر اقليم الشرق وايضا من اصل 342068 اسرة يعيشون في الريف أي نسبة 53% من جملة سكان الريف. ويمكننا القول ايضا في هذا المجال ان امتلاك الاسر للاراضي يتباين في مساحات من اسرة الي اخري .

2/ الموارد الغابية:

يعتبر اقليم الشرق من الاقاليم التي تذخر بالموارد الغابية فالجدول رقم (4-10) يبين ان اقليم الشرق يمتلك عدد 148 غابة محجوزة في مساحة 969313 فدان بنسبة 8.97% من مساحة الغابات المحجوزة في السودان . حيث يلاحظ ان الغابات تتباين في المساحات من غابة الي الاخرى كما ايضاً تنوع الاشجار والحشائش كلما اتجهنا الي جنوب اقليم الشرق في منطقة غابات النيل الازرق.

3/ الثروة الحيوانية:

ياتي هذا الاقليم في المرتبة الرابعة بعد اقليم الوسط والغرب والجنوب من حيث عدد الثروة الحيوانية من ابل وماعز وضان وابقار ولكن نلاحظ من الجدول رقم (4-11) ان اعداد الابل تكثر به وياتي في المرتبة الثانية بعد اقليم الغرب بنسبة تصل الي 26% من جملة الجمال في السودان ،بينما نلاحظ انخفاض عدد الابقار في هذا الاقليم نسبة تصل الي 4% من جملة الابقار في السودان وقد يرجع السبب الي اهتمام القبائل الرعوية بتربية الابل والماعز والضان اكثر من اهتمامها من تربية الابقار .فنجد قبائل البجا من اشهر قبائل الابالة في شرق النيل بينما نجد الكبابيش من اشهرهم في غرب النيل (الصياد وسعودي، 1966).

وعلي وجه العموم نجد الكثافة الخام الحيوانية في اقليم الشرق نحو 25 راس في الكيلو متر المربع وهي بذلك تعد اعلي من الكثافة في اقليم الشمال (جدول رقم (4-12).

المبحث الخامس: الاقليم الغربي:-

يضم هذا الاقليم ولاية كردفان الكبرى وولاية دارفور الكبرى في مساحة قدرها 801046 كيلومتر بنسبة 32.64% من اجمالي المساحة الكلية للسودان (جدول رقم (4-1)).

اولاً: السكان

1/ حجم السكان:

بلغ حجم سكان هذا الاقليم حسب تعداد 1993م نحو 7060993 نسمة بنسبة تصل الي 28% من جملة سكان السودان ونسبة 34% من جملة سكان شمال السودان وهو بذلك ياتي في المرتبة الثانية من حيث عدد السكان بعد اقليم الوسط، اما عن حجم السكان حسب تقديرات 2003م فقد كان نحو 10255000 نسمة بنسبة 37% من جملة سكان شمال السودان و31% من جملة سكان السودان اي بمعدل يقارب الي ثلث سكان السودان. والجدول رقم (4-18) يوضح نمو حجم سكان اقليم الغرب. ويلاحظ من الجدول ان نسبة سكان الاقليم من جملة سكان شمال السودان قد انخفضت في عام 2004م الي 36% وقد يرجع ذلك الي عامل الهجرة في داخل السودان الي الدول المجاورة وذلك بسبب الحرب وعدم الاستقرار . او قد يعود السبب في بعض الاحيان الي عوامل الجفاف وتذبذب سقوط الامطار وعدم انتظامها في هذا الاقليم بصفة عامة.

جدول رقم (4-18) حجم سكان الاقليم الغربي في السنوات 1993م – 2004م

السنة	سكان اقليم الغرب	جملة سكان السودان	جملة سكان شمال السودان	النسبة من جملة سكان ش السودان	النسبة من جملة سكان السودان
1993	7060993	25578429	21266641	%34	%28
1998	9259000	30326000	25369000	%37	%31
2000	9510000	3081000	26046000	%37	%31
2002	10002000	32769000	27569000	%37	%31
2003	10255000	33648000	28363000	%37	%31
2004	10515000	34512000	29146000	%36	%31

* المصدر : العمود 2 ، 3، 4 الجهاز المركزي للاحصاء وصندوق الامم المتحدة للسكان وبقية الاعمدة عمل الباحث حيث اخذت البيانات من تعداد سكان الولايات .

2/ توزيع السكان وكثافتهم:

يتوزع سكان هذا الاقليم بصفة عامة في مناطق توافر المياه ذلك لان هذا الاقليم لا تجري فيه انهار دائمة كبقية الاقاليم لذلك نجد ان مواقع القرى من النوع المنتشر ليس كتلك التي نجدها على ضفاف الانهار التي تتصف بالامتداد الطولي او الشريطي فالسكان يتوزعون في مناطق القوز حيث التربة الرملية الخازنة للمياه ، فتتعدد موارد المياه من بطون الأودية الي الابار غير العميقة ، هذا الي جانب بعض العوامل الاقتصادية كوجود صمغ الهشاب المصدر الرئيسي للصمغ العربي (الصياد وسعودي ، 1966م) وفي الظروف التي لا تتوافر فيها المياه بطريقة او اخري يمكن للسكان ان ينتقلوا على ظهور دوابهم ياتوا بالماء من الموارد القريبة.

كذلك يتوزع السكان حول جبل مرة حيث تتصرف مجاري المياه في معظم الاتجاهات وهذا ينطبق ايضا على مناطق جبال النوبة حيث توجد بعض الخيران والتي من اهمها خور ابو حبل المسئول عن الكثير من المياه التي تتسرب في طبقات ام روابة ويغذي عدد من البرك السطحية على طول امتداده

هذا بالطبع ادي الي تركز معظم السكان في المدن الكبرى مثل الابيض ، نيالا الفاشر النهود الجنينة كادقلي ، ام روابة ، ومعظمها مناطق تجارية متعددة الاغراض ولكن أهمها اسواق المحاصيل التي ارتبطت بها قيام صناعات مختلفة كصناعة الزيوت.

اما عن الكثافة السكانية في هذا الاقليم فهي تتباين من منطقة لاخرى حسب موارد المياه وبصفة عامة يعتبر الجزء الاوسط من الاقليم اكثر المناطق كثافة بالسكان وهذا مرتبط بموارد الماء اما انخفاض الكثافة في

الشمال راجع بطبيعة الحال بظروف المطر وندرته ، وبينما يفسر انخفاضاً في الجنوب بنوع التربة الصلصالية التي لا تحتفظ بالماء وبذلك يندر الماء في موسم الجفاف الا في بعض الخيران القليلة التي تلجاء اليها قبائل الرعاة . ولعل ذلك يفسر انخفاض الكثافة الخام حيث كانت في عام 1993م نحو 10 نسمة في الكيلو متر فبالرغم من هذا الاقليم ياتي في المرتبة الثانية من حيث حجم السكان بعد اقليم الوسط (59نسمة كلم2)الا ان هذا يرجع بالدرجة الاول الي مساحة الاقليم (801046كم2) ارتفعت هذه الكثافة في عام 2003م لتصل ألي 12 نسمة في الكيلومتر المربع . اما الكثافة الفزيولوجية في عام 2003 فقد كانت 2 نسمة في الفدان وهي تعتبر معدل منخفض مقارنة ببقية الاقاليم فعلى سبيل المثال نجدها في اقليم الشمال نحو 8 نسمة في الفدان. ولكن يجب ان ننوه هنا ان الكثافة الفزيولوجية مرتبطة بنجاح موسم الامطار فقد تزيد او تنقص حسب المساحات المزروعة.

3/ الهجرة:

تاثر اقليم الغرب بهجرات داخلية وخارجية وكان وراء تلك التحركات السكانية دوافع متعددة يمكن اجمالها في الاتي (حسن في ارتر ووليم، 1994)

1/ التنمية الاجتماعية والاقتصادية غير المتوازنة

2/ الظروف الطبيعية (الجفاف والتصحر).

3/ الحروب.

ان التنمية الاجتماعية والاقتصادية غير المتوازنة هي السبب الرئيسي للهجرات من الريف الي المدن (ELBushra : 1972) حيث ان غالبية المدن تتمتع بنصيب لا باس به من مشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولقد تاثر في هذا العنصر في بادئ الامر الاقليم الشمالي كما ذكرنا من قبل (شكل رقم 4-9) ولكن في الوقت الحاضر فقد تغيرت الاوضاع بحيث اصبح اقليمي الغرب والجنوب هي المصدر الاول للمهاجرين الي منطقة الوسط. فالخرطوم على سبيل المثال تستغل اعداداً متزايدة من المهاجرين ولقد زادت اعداد الهجرة بصورة اكبر منذ عام 1983م نتيجة لمشكلات الجفاف التي ضربت اجزاء واسعة من اقليم الغرب مما جعل حوالي (120 الف نسمة) يهاجرون في عام 1984م من اقليم الغرب الي منطقة الخرطوم (ELBushra and Higazi : 1995) ولقد قدر عدد المهاجرين من اقليم دار فور فقط في عام 1985 بحوالي (650الف نسمة) وكان ذلك بسبب المجاعة والجفاف (ELBushra : 1989) ويعتبر اقليم الغرب واحد من الاقاليم الادنى من حيث التنمية (ELBushra : 1989) وهناك نحو 17% يسكنون المدن الرئيسية (الابيض ، نيالا،الفاشر ، الجنينة ، النهود) بينما يمثل سكان الريف 83% من جملة سكان الاقليم (الجهاز المركزي للاحصاء ، 1993م). ومعظم سكان الريف قد هاجروا الي هذه المدن اضافة الي اقليم الوسط او المناطق التي تجاور الانهار (ELBushra : 1989) خاصة في فترات الجفاف.

واذا رجعنا الي الجدول رقم (4-4) نلاحظ ان اقليم الغرب والذي يشمل البيانات الواردة عن اقليم كردفان ودارفور ما يلي.

1/ان اقليم كردفان تاثر في عام 1973م بهجرة سكانه حيث كان صافي الهجرة -130 الف وقد كانت الظروف الطبيعية متمثله في نقص الماء و كمية الامطار السبب الرئيسي وراء تلك الهجرة[1] .

2/ ارتفع عدد المهاجرين (صافي الهجرة- 223 الف نسمة) من اقليم كردفان في عام 1983م نتيجة للجفاف والتصحر.

3/ ارتفع هذا العدد ايضاً في عام 1993م ليصل صافي الهجر الي -6200 الف نسمة وقد كان السبب وراء ذلك هو الفجوة الغذائية والحرب في الجنوب كردفان(جبال النوبة).

4/ اما اقليم دارفور قد كان صافي الهجرة في نقصان مستمر في الثلاث تعدادات (-133 ، -187 ، -317) الف نسمة 1973م ، 1983م ، 1993م على التوالي ويرجع السبب في التعدادين الأولين الي الظروف الطبيعية اما في تعداد 1993م فيرجع الي عامل النهب المسلح وحرب الجنوب التي امتدت الي اجزاء من هذا الاقليم ثم الي عصر الفجوة الغذائية.

5/ ونسبة لظروف الحرب الجارية الان في دارفور هاجر معظم ابناء الاقليم في الريف الي المدن الكبيرة المجاورة والي اواسط السودان وخاصة الخرطوم بالإضافة الي هجرتهم الي الدول المجاورة مثل تشاد.

كذلك فقد استقبل هذا الاقليم من قبل اعداداً كبيرة من اللاجئين التشاديين خاصة في مدينة نيالا والجنينة والفاشر ، وكان ذلك نسبة الحرب خاصة في تشاد وظروف الجفاف في الثمانينات من القرن الماضي (ELBushra : 1989) . والجدول رقم (4-16) يوضح عدد اللاجئين فقط في منطقة دارفور عام 1987م حيث كان عددهم يقدر بنحو 106 الف لاجئ يمثلون نسبة 10% من جملة اللاجئين في السودان و2.9% من جملة

---

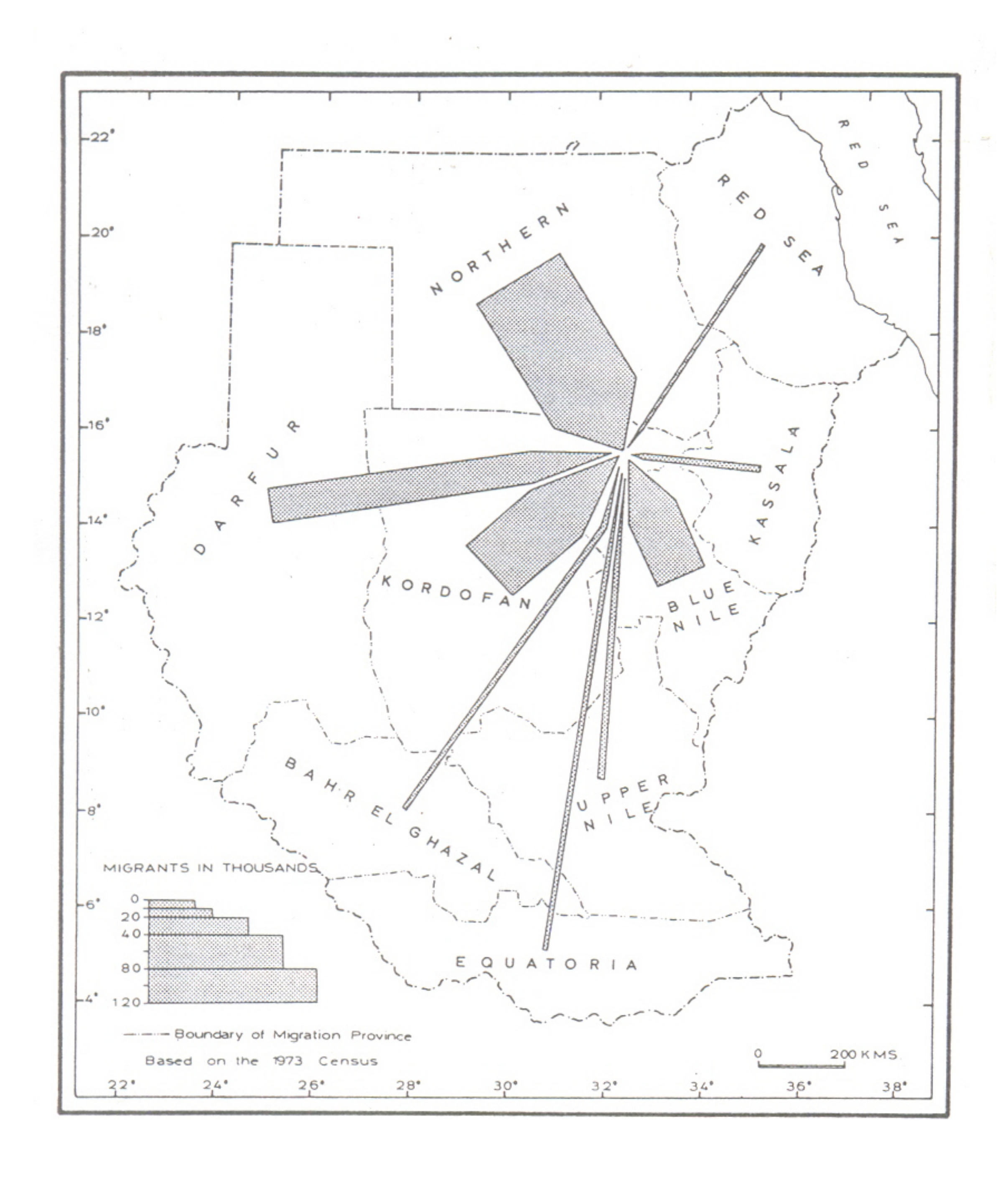
[1] / قد لاحظ وعاش الباحث هذه الظروف في مدينة الابيض وكيف ان مياه الشرب كانت تنقل من موارد متعددة وبوسائل متنوعة لسد النقص في مدينة .

سكان السودان . ومن الملاحظ ان اعداداً مقدرة من هؤلاء اللاجئين تسللوا الي اواسط السودان بحثاً عن العمل مما اثر بدوره على سوق العمالة بوجه عام.

ثانياً: الموارد:

يعتبر هذا الاقليم من الاقاليم الغنية بالموارد على وجه العموم وتتنوع فيه الحياة الطبيعية من نباتات وحيوانات مع تنوع سقوط الامطار التي تزداد كلما اتجهنا نحو جنوب الاقليم كما تتنوع ايضا التربات من تربة طينية صلصالية الي تربة القوز الي التربات الصحراوية.

خريطة رقم (4-9) الهجرة الى منطقة الخرطوم 1973م
المصدر : نقلاً عن : (ELBushra : 1989)



1/ الموارد الزراعية:

ياتي ترتيب هذا الاقليم في المرتبة الثانية بعد اقليم الوسط من حيث المساحة المزروعة من الذرة جدول رقم (4-9) لموسم 2003م وتتنوع المحاصيل الزراعية من هذا الاقليم اهمها الفول السوداني والدخن والكركدي الي جانب محصول الصمغ العرب وحب البطيخ ويحتل الدخن المكان الثاني بين الغلات الغذائية في السودان (الصياد وسعودي، 1966) بينما يعتبر الدخن في اقليم الغرب المحصول الرئيسي (باربر تر.طومسون،1968) كما تزرع محاصيل اخرى من بينها الحلبة التي تستعمل لتحسين طعم عصيدة الدخن ، الفول السوداني والسمسم والباميا. والجدول رقم (4-19) يوضح المساحة المزروعة من الدخن لموسم 2003/2002م حيث يبين ان اقليم الغرب ياتي في المرتبة الاولى بين الاقاليم الاخرى بنسبة 95% من المساحة المزروعة دخناً في السودان.بينما نجد ان المساحة المزروعة من الذرة في هذا الاقليم تمثل نحو 29% من جملة المساحة المزروعة ذرة في السودان.

جدول رقم (4-19) المساحة المزروعة من محصول الدخن لموسم 2002م – 2003م

الاقليم	المساحة المزروعة بالفدان	المرتبة
الغرب	8863	الاول
الوسط	375	الثانية
الشرق	85	الثالثة

* المصدر تجميع الباحث : اخذت هذه البيانات من وزارة الزراعة الاتحادية قسم الإحصاء ، حيث تم التجميع البيانات من مناطق انتاج حسب كل اقليم .

وكما ذكرنا من قبل ان 83% من سكان هذا الاقليم يعيشون في الريف مما يشير ذلك الا ان معظمهم يعملون بالزراعة والرعي فالجدول رقم (4-6) والخاص بامتلاك رب الاسرة قطعة ارض حسب تعداد 1993م يشر الي ان اقليم الغرب به نسبة عالية من الاسر التي تمتلك اراضي زراعية فنجد حوالي 1085000 اسرة تمتلك اراضي زراعية من اصل 1376017 اسرة في الاقليم اي بنسبة 79% من عدد الاسر في الاقليم تمتلك اراضي زراعية وبنسبة 94% من الاسر التي تسكن في الريف (الجهاز المركز للاحصاء، 1993). هذا مما سبق ذكره يتضح لنا ان غالبية سكان الغرب يعملون بالزراعة الا ان هذه الحرفة تعتمد بالدرجة الاولى على كمية الامطار التي تهطل في هذا الاقليم حيث لا يوجد ري دائم الا في مناطق محددة حيث توجد بعض البحيرات مثل التي في جبل مرة وتلك التي في جبال النوبة . وعليه فان أي تذبذب في هطول او سقوط الامطار قد يؤثر بدوره في الانتاج بصفة عامة وهذا ما حصل في موسم 1983م حيث اصاب الجفاف معظم اجزاء الاقليم.

والجدير بالذكر ان هذا الاقليم يضم مشاريع زراعية كبرى مثل مشروع هبيلا الذي ينتج محاصيل مختلفة كالسمسم والفول السوداني والكركدي والتي تساهم بقدر كبير ليس في اقتصاد الاقليم بل في الاقتصاد القومي هذا الي جانب الصمغ العربي.

2/ الموارد الغابية:

تتنوع في هذا الاقليم الموارد الغابية ، فالجدول رقم (4-10) يبين ان هناك 324 غابة تستغل مساحة قدرها 5262290 فدان بنسبة تصل الي 49% من جملة مساحة الغابات المحجوزة في السودان حتى عام 2002م أي ما يقارب نصف المساحة المحجوزة من الغابات وبذلك فهو ياتي في المرتبة الاولى .

وهناك انواع كثيرة من الاشجار تنمو في هذا الاقليم وتتدرج من نباتات الاقليم الصحراوي ثم شبه الصحراوي الي السافنا الفقيرة والغنية في جنوب الاقليم ونجد مثلاً اشجار المهوجني والتيك التي تستخدم في اغراض شتى مثل الاثاثات ، كما نجد ايضا اشجار الهشاب والطلح بكثافة في هذا الاقليم والذي يعتبر المنتج الاساس للصمغ العربي هذا بجانب الاشجار الشوكية القصيرة المتعددة ، كما توجد هناك اشجار التبلدي الضخمة والتي بجانب ثمرها تستخدم لحفظ المياه تحوطا لفصل الجفاف.

ان اقليم الغرب غني باشجار الفاكهة من المانجو والبرتقال والجوافة وخاصة في منطقة جبال النوبة الشرقية ومنطقة جبل مرة.

3/ الثروة الحيوانية:

توجد بهذا الاقليم اعداد كبيرة من الثروة الحيوانية (ابل ، ضان ، ماعز ، ابقار) فهو حسب الجدول رقم (4-11) يمثل المرتبة الاولى من بين الاقاليم الاخرى، حيث نجد ان نسبة الثروة الحيوانية حوالي 39.3% من جملة الثروة الحيوانية في السودان لعام 2002 وتعتبر حرفة الرعي الحرفة الثانية بعد الزراعة في هذا الاقليم ، كما يصدر هذا الاقليم اجود انواع الضان (الحمري) في السودان الي الدول المجاورة خاصة المملكة العربية السعودية مما يعود بنفع كبير بالنسبة للاقتصاد القومي.

ويتباين توزيع الثروة الحيوانية في هذا الاقليم من منطقة لأخرى حسب توفر الماء والكلا وتتم الهجرات كلما شح الماء او افتقر المرعي (باربر، 1968). ويشتهر هذا الاقليم بتحركات رعاة البقر فعلى سبيل المثال نجد قبائل البقارة تبدأ بالتحرك شمالاً من الاراضي الصلصالية لباقي في جنوب الاقليم (منطقة بحر العرب) الي مناطق القوز في الشمال وذلك في بداية فصل الخريف ، وفي نهاية فصل المطر اواخر سبتمبر تبدأ البرك في الجفاف وتبدأ القبائل رحلتها الشتوية وتنتقل في اتجاه الجنوب من مورد مائي الي اخر حتى تصل الي المعسكر النهائي من شهر يناير علي بحر العرب حيث تتناثر البرك فوق الاراضي الصلصالية. (الصياد وسعودي ، 1966).

ويلاحظ من الجدول رقم (4-12) ان الكثافة الخام للثروة الحيوانية في اقليم الغرب تبلغ 57 راس في الكيلومتر المربع بالرغم من اعدادها الكبيرة الا ان هذا يرجع الي المساحة الشاسعة لهذا الاقليم.

اما الكثافة الفزيولوجية لهذا الاقليم فنجد ان كل فرد تعوله 5 رؤوس من الثروة الحيوانية ، كما ان كل شخصين تعولهم 3 رؤوس من الابقار في عام 2002م. وهذا يشير الي وفرة هذه الثروة الحيوانية لهذا الاقليم وبالتالي الاكتفاء الذاتي وعلى سبيل المثال في الاقليم اذا كانت هناك اسرة مكونة من عشرة افراد هذا يعني انها تمتلك 15 راس من الابقار وتمتلك 50 راساً من الثروة الحيوانية (ابل ، ماعز ، ضان ،ابقار) وهذا بدوره يشير الي مدى توفر الثروة الحيوانية بهذا الاقليم واكتفائها الذاتي.

المبحث السادس

الاقليم الجنوبي:-

يضم هذا الاقليم عشر ولايات هي ولاية اعالي النيل ، وجونقلي ، والوحدة شمال بحر الغزال ، غرب بحر الغزال واراب ، البحيرات ، غرب الاستوائية بحر الجبل ولاية شرق الاستوائية ويشغل هذا الاقليم مساحة قدرها 795561 كيلو متر مربع اي بنسبة 31.82% من جملة مساحة السودان جدول رقم (4-1).

اولاً: السكان

1/ حجم السكان:

يبلغ حجم سكان هذا الاقليم حسب تعداد 1993 (4321788)نسمة بنسبة 17% من جملة سكان السودان ونسبة 21% من جملة سكان شمال السودان والجدول رقم (4-20) يوضح حجم سكان اقليم الجنوب في السنوات 1994م – 2004م. بمعدل نمو عام يتراوح ما بين 1.51% - 1.61% (الجهاز المركزي للاحصاء، 2004م) . فالجدول يشير الي ان هناك ثبات الي حد ما في حجم سكان هذا الاقليم ، بل نلاحظ ايضا ان نسبة السكان قد انخفضت منذ عام 2002م بالنسبة الي جملة سكان السودان وهذا ربما يعزي الي ظروف الحرب التي تدفع الشباب الذكور اما المشاركة في الحرب او الهجرة الي شمال السودان.

2/ توزيع السكان وكثافتهم:

يمكن ان نميز منطقتين رئيسيتين يتوزع فيها سكان اقليم الجنوب (الصياد وسعودي،1966) وهما:

1/ منطقة هضبة الحجر الحديدي في أقصي الجنوب

2/ منطقة السهول الصلصالية في احواض بحر الغزال والجبل والسوباط .

ففي المنطقة الاولى والتي تتصف بانها اكثر استقراراً من الثانية نجد مراكز الزاندى والمورو وياي وجزء كبير من سكان جوبا وتوريت ، ويسود في هذه المناطق المستقرة نمط خاص من الاسكان يمكن ان نسميه الاسكان المشتت (الصياد وسعودي ، 1966م) بمعني انه لا توجد قري كما هو معتاد في المناطق الريفية بل نجد انه لا توجد عند البعض وفي هذه المناطق الريفية بل نجد الاكواخ متباعدة عن بعضها البعض وفي هذه المناطق يسهل التصريف المائي لوقوع معظمها في منطقة تقسيم المياه.

جدول رقم (4-20) حجم سكان الاقليم الجنوبى في السنوات 1993م – 2004م

السنة	سكان اقليم الجنوب	جملة سكان السودان	جملة سكان شمال السودان	النسبة من جملة سكان ش السودان	النسبة من جملة سكان السودان
1993	4321788	25578429	21266641	%21	%17
1998	49557000	30326000	25369000	%20	%17

%17	%20	26046000	3108100	5035000	2000
%16	%19	27569000	32769000	5200000	2002
%16	%19	28363000	33648000	5285000	2003
%16	%19	29146000	34512000	5366000	2004

* المصدر: العمود 2 ، 3 ، 4 الجهاز المركزي للاحصاء ، وصندوق الامم المتحدة للسكان (اخذت البيانات من تعداد سكان الولايات).

اما في المنطقة الثانية فيختلف الحال في السهول الصلصالية فتركز السكان في هذه المنطقة يرجع الي سبب واحد هو السبب الهيدرولوجي . فالمناطق المرتفعة التي يسهل صرفها والتي يسهل صرفها والتي لا تغطي المستنقعات في فصل المطر هي لاشك مراكز الاستقرار الدائم ،وقد يكون ارتفاع هذه الارض ارتفاعاً بسيطاً لا يتعدى نصف المتر فوق مستوى المستنقعات ومع ذلك فلها اهميتها كمراكز للتجمع السكاني. هذه الحافات المرتفعة يمكن تتبعها من الشمال الشرقي على النحو التالي (الصياد وسعودي، 1966) .

1/ الحافات المرتفعة التي يشغلها الدينكا والشلك وتحف بالنيل الابيض بعد بحيرة نو.
2/ الحافات المرتفعة التي يشغلها النوير بجوار السوباط بالقرب من الناصر.
3/ الاراضي المرتفعة وكانها جذر بالقرب من وات شمال شرق اكوبو
4/ الحافة المرتفعة المتميزة من شمال بور حتى فنجاك
5/الحافة المرتفعة الموازية للضفة الغربية لبحر الزراف
6/ الاراضي المرتفعة في مركز النوير الغربي بين ادوك وبانتيو
7/ الاراضي المرتفعة على الجانب الشمالي لبحر الغزال
8/ المنطقة المرتفعة الممتدة من مركز اويل ومتجه نحو الجنوب الشرقي حتى يرول وهي نهاية لهضبة الحجر الحديدي.

ويمكن ان يقال على وجه الاجمال ان توزيع السكان اشبه بالتجمعات في بعض المواقع المتصلة ، التي تعتمد على الظروف الهيدرولوجية ، بدلاً عن الميل العادي للاقامة الدائمة في الاماكن التي يتوافر فيها الماء (باربر، تر،طومسون ،1968).

اما فيما يختص بالكثافة الخام لهذا الاقليم فقد كانت في عام 1993م نحو 3 نسمة في الكيلو متر المربع ارتفع هذا المعدل ليصل في عام 2003م الي 4 نسمة في الكيلو متر المربع ويرجع هذا الانخفاض في الكثافة الي ان اقليم الجنوب ياتي في المرتبة الاولى من حيث المساحة (795561 كم) اضافة الي عامل اخر هو عدم استقرار سكانه بسبب الحرب والظروف الطبيعية المختلفة. اما اذا اخذنا معدل الكثافة الفزيولوجية فنجدها تصل الي 3 نسمة للفدان في عام 2003م . وتعتبر مرتفعة نسبياً الا ان هذا يعود الي ان المياه تغمر الاراضي الصلصالية معظم شهور السنة اضافة الي ان السكان يحترفون الرعي ويعطونه اهتماماً اكثر من الزراعة حيث تعتبر الزراعة في المركز الثاني من الاهمية بالنسبة لرعي الابقار في المديريات الجنوبية.

3/الهجرة:

لعل النزوح الاخير لمواطني الاقليم الجنوبي نتيجة للاقتتال الدائر والصراعات الدموية في جنوب البلاد هو اضخم نزوح يشهده السودان عبر تاريخه وذلك لكثرة اعداد النازحين (بانقا،2001م) ولقد بدأت الهجرة المتزايدة للجنوبيين بعد عام 1983م حيث دفعت ظروف الحرب وفقدان الامن والاستقرار مئات الالاف الي الهجرة الي اقاليم الشمال فقد تركزوا في بعض المدن الرئيسية مثل الخرطوم وكوستي وود مدني وحلفا القديمة ولقد قدر ان في فترة الثمانينات من القرن الماضي ان حوالي 500 الف من سكان الجنوب نزحوا الي منطقة الخرطوم وحدها (ELBushra : 1989) ورغم بعد المسافة ووجود مدن كثيرة يمر عليها النازحون عبر مسيرتهم نحو الخرطوم الا ان هدفهم هو اللجوء الي الخرطوم ومن ثم الاستقرار فيها ، ولذلك تصبح الهجرة الي الخرطوم ليست هدفها الاساسي فقط الهروب من الظروف المأساوية التي يعيشها هؤلاء النازحون في مناطقها الاصلية لان النازحين وبخروجهم من اوطانهم يمرون على مدن وارياف متعددة يمكن ان تحقق لهم الامن والطمانينة اذا كان غرضهم ذلك فقط غير انهم يكابدون الوصول الي الخرطوم اسباب متعددة (بانقا، 2001م). ومن اهم هذه الاسباب على سبيل المثال ما يلي:

1/ ان الولايات الاخرى لا تستطيع تقديم أي نوع من المساعدة لان اوضاعها الاقتصادية لا تسمح لها بتمويل مشاريع طوعية، بينما في الخرطوم يمكن للنازحين مشاركة المواطنين المقيمين في الخدمات التي تقدم لهم.
2/ الاستفادة من وجود الاعلام المركز في الخرطوم واعلام المنظمات والبعثات الدبلوماسية وبالتالي عمل ضغط سياسي في الدولة.
3/ وجود النازحين بالقرب من السلطة السياسية والقيادة التنفيذية في البلاد يشكل حضور دائم لدى صانعي القرار.
4/ وقد يجد النازح فرصاً في مجال الاعمال الهامشية.

5/ وجود جميع المنظمات الطوعية في الخرطوم وخاصة تلك التي تعمل في مجال الاغاثة مما يسهل تقديم المساعدات .

6/ الفرص التعليمية المتعددة تغري بعض الاسر للنزوح للخرطوم لمواصلة تعليم ابنائهم .

هذه بعض الاسباب التي تدفع بالهجرة الي الخرطوم مضاف اليها التركيز الذي حدث في مشاريع التنمية والمؤسسات الاقتصادية والمالية والادارية والصناعية والخدمية وقلة وجودها في الولايات الاخرى .

والجدول رقم (4-5) يكشف تقريباً ان بحر الغزال واعالي النيل والاستوائية فقدت حوالي 15 الف نسمة في عام 1973م الي اقاليم اخرى ارتفع هذا العدد الي اكثر من الضعف في عام 1983م حيث كان نحو 33 الف نسمة ، استمر الارتفاع في اعداد المهاجرين من الاقليم الجنوبي حتى وصل الي اكثر من 500 الف نسمة في تعداد 1993م ولقد شهد اقليم الجنوب وخاصة منطقة الاستوائية عدد مقدر من اللاجئين من الدول المجاورة بسبب الحروب الاهلية والمجاعات حيث نلاحظ في الجدول رقم (4-16) ان اللاجئين يمثلون 17% من جملة اللاجئين في السودان في عام 1987.

ثانياً الموارد:

تتنوع الموارد في هذا الاقليم من حيث الموارد الزراعية والثروة الحيوانية والثروة الغابية وذلك لان هذا الاقليم يعتبر من اكثر الاقاليم نزولاً للامطار في السودان ففي السودان تزداد كمية المطر كلما اتجهنا جنوباً بوجه عام ففي عطبرة (73 مم) وفي الخرطوم (181مم) وترتفع الي (524مم) في الرنك ، (970مم) في جوبا (الصياد وسعودي، 1966م).

1/ الموارد الزراعية:

تاتي الزراعة في المرتبة الثانية بعد حرفة الرعي الجدول رقم (4-9) الذي يوضح المساحة المزروعة من محصول الذرة لموسم 2002م – 2003م يشير الي ان اقليم الجنوب يحتل المرتبة الرابعة من حيث المساحة . الظروف الطبيعية لا تتلائم والانتاج الزراعي ، كما ان هذه المنطقة مملوة بحشرات والفيضانات التي تكتسح الزرع في تلك المناطق (باربر ،1968م).بل اكثر من ذلك ان قدرة الاراضي الزراعية المناسبة في اكثر تلك المناطق يجعل انتاج فائض من المحصول للبيع امراً بعيد الاحتمال . والمناطق الرئيسة للزراعة في الجنوب هي سفوح الجبال او حافات الاراضي المرتفعة التي لا تغمرها المياه وتوجد بعض السهول الفيضية في شمال ملكال في الجنوب الغربي ، عندما تنحسر مياه الفيضان تزرع تلك الاراضي مثل زراعة اراضي السلوكة في شمال السودان ، وتعد الارض للزراعة العادية بعد قطع الحشائيش والاشجار وحرقها ، ومناطق الحريق الاساسية (زراعة الحريق) تقع على ضفتي النيل الابيض ، اسفل مدينة ملكال ن حيث يكون الفيضان اقل عنفاً من الجنوب الاقصى . ويعتبر الدخن هو المحصول الرئيس الذي يزرع في تلك المناطق وهو على انواع شتى اذ يختلف باختلاف مواسم زراعته ، وتزرع الذرة بكثرة في منطقة بحر الغزال ، ويحتمل عادة ان تنتهي كميات الذرة في اواخر فصل الجفاف ولذلك تتعرض القبائل في موسم لفترات من المجاعة حتى ظهور المحصول الجديد (باربر،1968م) وهذا بالطبع يعتبر احد العوامل التي تدفعهم للهجرة الي شمال القطر.

وكما هو مبين في الجدول رقم (4-6) انه لم يتم حصر البيانات الخاصة باقليم الجنوب في تعداد 1993م بالنسبة لامتلاك رب الاسرة للقطعة ارض زراعية ولكن الشاهد في ذلك ان اقليم الجنوب توجد به نسبة عالية من الاسر التي تسكن في الريف مقارنة بسكنى المدن حيث نجد 547164 اسرة تسكن في الريف من اصل 6665656 اسرة في الاقليم الجنوبي أي بنسبة 82% من جملة الاسر تعيش في الريف (الجهاز المركزي للاحصاء ، تعداد 1993م) بينما البقية (18%) يعيشون في المدن الكبيرة مثل جوبا وملكال وواو ويمارسون حرف مختلفة .وعلى وجه العموم يمكن القول ان الظروف الطبيعية ليست ملائمة تماماً اذ ان تنظيف التربة من النباتات البرية ، عمل شاق ، فضلاً عن ضالة الانتاج ، وسرعة فقد الارض لخصوبتها ، وضرورة تركها بوراً فترة طويلة قبل زراعتها من جديد (باربر ،1968م) . بل اكثر من ذلك فان الات الانتاج بدائية ولا يمكن استخدام الحيوان للتخفيف من عناء الانسان في النظافة والحش او جني المحصول.

2/ الموارد الغابية:

بالرجوع للجدول رقم (4-10) نجد ان اقليم الجنوب ياتي في المرتبة الثالثة من حيث الغابات المحجوزة في السودان في عام 2002م حيث يبين الجدول ان هناك عدد 72 غابة تشغل مساحة قدرها 1816138 فدان بنسبة 16.8% من جملة مساحة الغابات المحجوزة في السودان بالرغم من ان الغابات تنتشر في هذا الاقليم بصورة واسعة ولكن لم يتم حجز الا القليل (الهيئة القومية للغابات ، 2002م) . ويرجع ذلك الي ظروف الحرب وعدم توافر الامن . يتباين توزيع الغابات من منطقة لاخرى فمثلاً نجد في جنوب غرب اقليم الجنوب (الاستوائية – بحر الغزال) الغابات النفضية والغابات ذات الاوراق العريضة والحشائش الطويلة الدائمة ، وليس من السهل تحديد نطاقات لانواع الاشجار لكثرتها ومع

هذا وهناك مساحات من شجر لنوع واحد لعدد قليل مثل شجر الفويا وشجر السحاب والمهوقني (الصياد ،السعودي،1966).

كذلك نجد نوع اخر من الغابات وهي الغابات المغلقة او غابات الامطار وهي اشبه بغابات الامزون والكنغو وتوجد في شرق الاستوائية عند حضيض جبال اتشولي واهمها اشجار المهوقني وشجرة الكولا كذلك تتنوع الاشجار والحشائش في المناطق المرتفعة فمثلاً نجد شجرة الكوجي وشجرة النقرباد وهذا الاخير ويجد على ارتفاع اكثر من 2600م فوق سطح البحر (الصياد،السعودي،1966).

3/ الثروة الحيوانية:

ياتي هذا الاقليم في المرتبة الثالثة بعد الاقليم الاوسط واقليم الغرب من حيث اعداد الثروة الحيوانية والتي تمثل نسبة 29.6% من جملة الثروة الحيوانية في السودان . ونلاحظ في الجدول رقم (4-11) انه بينما لا توجد تماماً تربية للابل وذلك نسبة للظروف الطبيعية التي توجد بهذا الاقليم والتي لا تسمح بتربيتها كما نجد ان هناك ارتفاع ملحوظ في اعداد الابقار (11390193 راس) بنسبة تصل الي 30% من جملة الابقار بالسودان ، وللبقر هنا مكان مرموق فهي وحدها مظهر الغنى والجاه وباعدادها يتفاخر القوم ويتباهون ، وهي اداة التبادل والتعامل ، تدفع بها المهور عند الزواج وتقدم منها الدية في القتل (الصياد و سعودي،1966).

وعلى وجه العموم هناك مجموعتان رئيسيتان من الماشية في السودان ، ماشية الشمال و ماشية الجنوب ، حيث الي جانب اختلافهما في الشكل والمظهر العام يختلفان ايضا في قدرتهما على تحمل ظروف البيئة وفي مميزاتها الاقتصادية، فماشية الجنوب هي اكبر وزناً من ماشية الشمال بل ويرجع هذا الي غنى البنية ووفرة الحشائش ولكن مع ذلك فالماشية الجنوبية اقل ادراراً للبن من الشمالية وبالعكس ، ماشية الشمال اجود لحماً من ماشية الجنوب (الصياد وسعودي،1966). ولكن في الاونة الاخيرة بعد التوسع في المزارع الخاصة والعامة وتحسين النسل وتجويد العلف لماشية الشمال اصبحت اكثر ادراراً للبن واجودها لحماً.

الجدول رقم (4-12) والذي يوضح الكثافة الحيوانية في الكيلومتر في المربع الواحد نجدها تصل الي 27 راس في الكم2 وهذا يشير الي اهمية الثروة الحيوانية في هذا الاقليم فمهما تباينت القبائل في اصولها وتقاليدها فلابد ان تعتمد في معيشتها على الرعي في الاعتبار الاول وعلى الصيد في الاعتبار الثاني (باربر، 1968).

المبحث السابع

البترول والموارد المعدنية :-

يمتلك السودان رصيداً لا يستهان به من الثروات الطبيعية والبشرية ، بدءاً باراضيه الخصبة الشاسعه وثروته الحيوانية ، بالاضافة لرصيد من الثروات المعدنية على راسها البترول والذهب ومعادن اخرى نفيسة ، وسوف نتناول فى هذا المبحث البترول والمعادن .

(أ) البترول السودانى :-

لقد تم اكتشاف خام البترول فى السودان بكميات تجارية خلال فترة السبعينات واوائل الثمانينات وكانت شركة شيفرون الامريكية هى الشركة الرئيسية التى قامت بالتنقيب بعد استكمال المسوحات الجيولوجية اللازمة . (بلال ، 2005) ويتعين علينا الاشارة الى ان شركة اجب الايطالية دخلت هذا المجال فى عام 1959م وكانت تركز عمليات التنقيب فى منطقة امتيازها بالبحر الاحمر التى كانت تشمل المنطقة الواقعــة بين محمد قول شمالاً ودلتا طوكر جنوباً (صالح ، 2004م) .

وفى عام 1974م اعلنت شركة شيفرون اول اكتشاف لها من الغاز والمكثفات الا انه فى عام 1976م تم اكتشاف النفط السودانى بمنطقة البحر الاحمر وفى ابو جابرة بغرب السودان فى عام 1979م وتحددت الكميات المنتجة بـ (500) برميل فى اليوم ، وفى العام 1992م تمت الاستعانة بشركة رومبترول الرومانية لعمليات الحفر فى بئرى ابو جابرة (1) و (3) وحفر بئرى فى شارف بغرب السودان وقد تم انتاج (2000) برميل فى اليوم وقد تم تصفيتها فى مصفاة صغيرة فى ابو جابرة (صالح ، 2004) .

وفى عام 1997م بدأ العمل وتم انتاج المرحلة الاولى بمعدل خمسة الف برميل يومياً من ثلاثة ابار كان قد تم حفرها وتامينها بواسطة شركة شيفرون منذ عام 1983م وفى بداية المرحلة الثانية تم حفر خمسة ابار منتجة ليرتفع الانتاج الى (15) الف برميل يومياً . تم اعادة هيكلة الامتياز فى عام 2001م لتضم القطعة (3) باكملها للقطعة (7) وتكوين (Consortium) جديد مع الصينين والاماراتيه من خلال شركة بترودار وقد تم تطوير حقول الوحده الكبرى وهجليج والنور وتوما الجنوبية والنار والحار لانتاج 150 الف برميل يومياً وطبقاً للامتياز الممنوح لشركة النيل الكبرى (GNPOC) فانه يغطى امتياز القطع 1 و 2 و 3 . (صالح ، 2004) ، وبدأ الانتاج من امتياز (GNPOC) من 13 بئراً فى يونيو 1996م من حقول ابو جابرة وشارف ثم لحق بذلك

الانتاج من حقول عداريبل وهجليج وكان مجمل الانتاج حتى يوليو 1998م يفوق (3) ملايين برميل تفاصيلها فى الجدول رقم (4 - 21) .

جدول رقم (4 - 21) انتاج النفط من حقول ابو جابره وشارف وعداريبل وهجليج 1998م

الرقم	الحقل	جملة الانتاج
1	ابو جابره وشارف	4716269
2	عداريبل	196347
3	هجليج	2517715
	اجمالى الانتاج	**3185691**

* المصدر : صالح ، سيف الدين حسن (2004) البترول السودانى قصة كفاح امه

ونستنتج من ذلك ان كمية الانتاج اليومى فى تزايد مستمر كلما زادت الحقول المكتشفة فى ارجاء السودان وتم استخدام واستحداث طرق الاستخراج العلمية وهذا يرجع بالطبع الى نشاط الشركات العاملة فى مجال البترول فى السودان .

وهى على النحو التالى :

اولاً الشركات العاملة فى مجال التنقيب والانتاج والاستخراج للنفط السودانى ويطلق عليها شركات الامتياز (انظر الشكل رقم 4-10) :

أ/ شركة النيل الكبرى (GNPOC) :-

وتعمل فى المربعات 1 – 2 – 4 وهى عبارة عن شركة تضم الاتى :

1. الشركة الوطنية الصينية CNPC .
2. الشركة الوطنية الماليزية (بتروناس) .
3. الشركة الكندية تلسمان .
4. الشركة الوطنية السودانية (سودابت) .

وقد دخلت شركات (GNPOC) فى شراكة مع بعض الشركات الاخرى كالاتى :

1/ شركة بترودار :-

ونظام عملها فى المربعات 7 – 3 وهى تعمل عن طريق الشراكة مع الشركات التالية :

أ. الشركة الوطنية الصينية .
ب. الشركة الوطنية الماليزية .
ج. الشركة الخليجية (آل ثانى) .
د. مجموعة الخليج
ه. الشركة الوطنية السودانية .

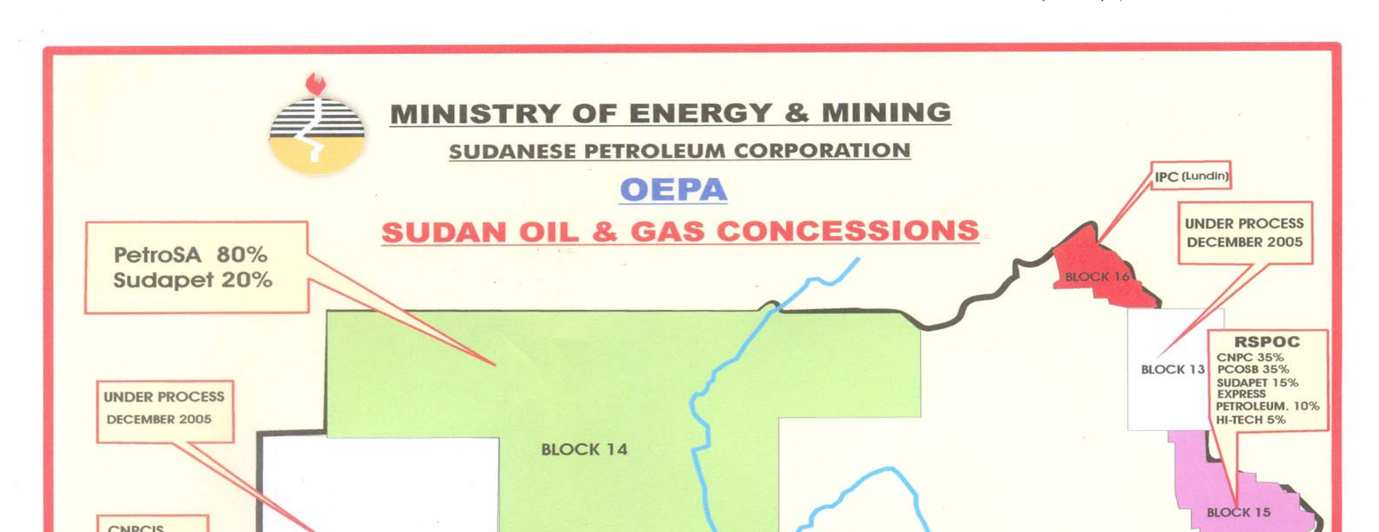
2/ **الشركة الصينية :** وهى تعمل فى المربع 6 .

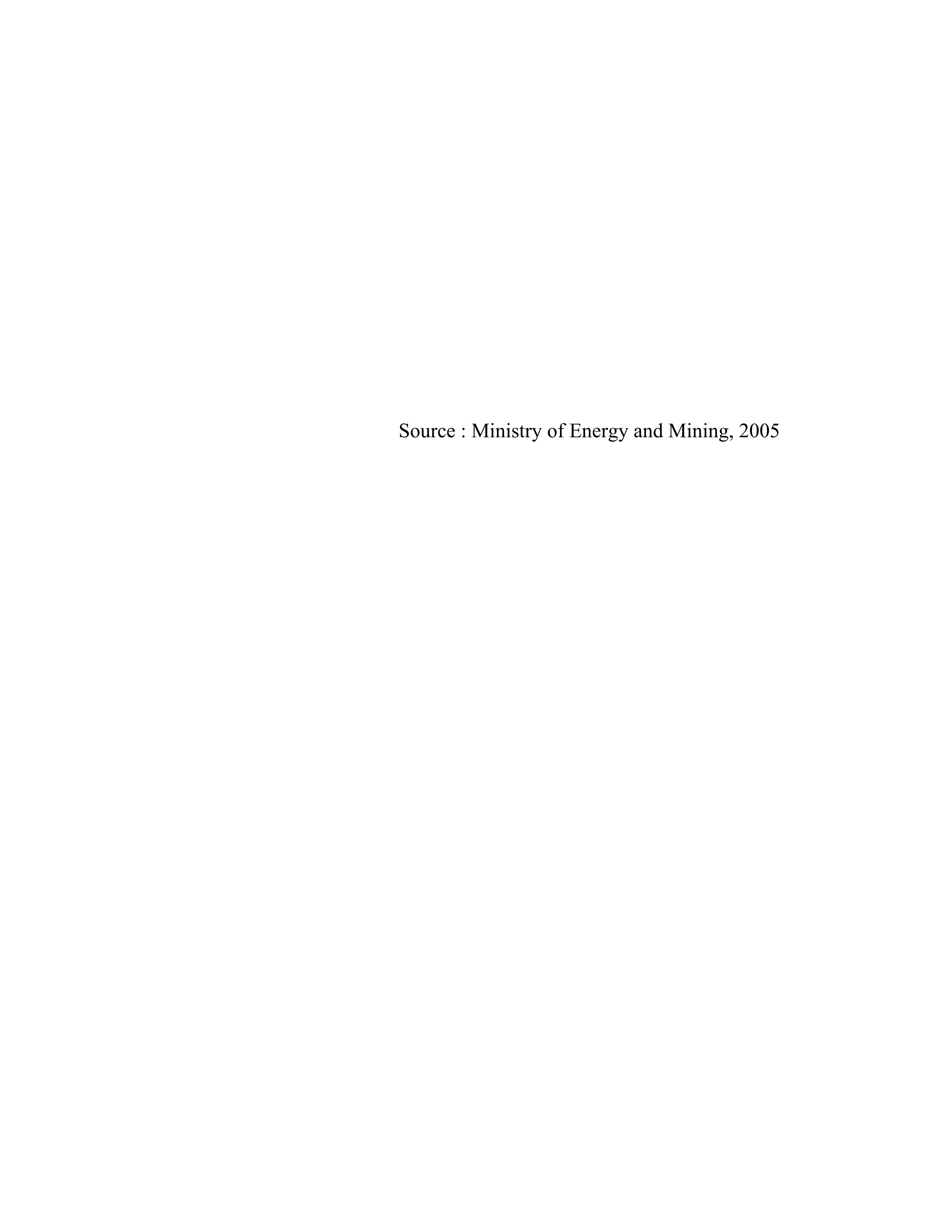
3/ **شركة توتال الفرنسية** وتعمل فى المربع 5 – ب .

4/ **IPC** ونطاق عملها مربع 5 – أ وهى تعمل عن طريق الشراكة مع شركات :

أ. شركة لوندين السويسرية .
ب. شركة بتروناس الماليزية .
ت. شركة OMV النمساوية .
ث. الشركة الوطنية السودانية .

الشكل رقم (4-10) الشركات العاملة فى مجال النفط فى السودان





Source : Ministry of Energy and Mining, 2005

5/ **شركة النيل الابيض :-**
وهى تعمل فى المربع 5 – ب وايضاً تدخل فى شراكة مع الشركات التالية :
(أ) شركة لوندين السويسرية .
(ب) شركة بتروناس الماليزية .
(ج) شركة OMV النمساوية .
(د) الشركة الوطنية السودانية .

ثانياً : الشركات العاملة فى البترول السودانى (الخدمات النفطية) :-

وهى شركات تعمل فى مجال مرتبط باستخراج النفط ولا تقل اهمية عن شركات التنقيب (صالح ، 2004) وهى على النحو التالى :-

1. الشركات العاملة فى مجال المسح الجيوفيزيائى .
2. الشركات العاملة فى مجال الحفر .
3. الشركات العاملة فى مجال (Logging) .
4. شركات الانشاءات وبناء الطرق والنقل .

ثالثاً : الشركات العاملة فى مجال تسويق المنتجات النفطية بالسودان :-

وتنقسم هذه الشركات حسب النشاط الذى تقوم به كالاتى :
أ/ الشركات التى تعمل فى مجال تسويق البنزين والجاز اويل وهى :-

1- موبيل اويل سودان .
2- ماثيو للبترول .
3- الوطنية للبترول .
4- نبته للبترول .
5- شركة سنابل .
6- الشركة الصينية .
7- شركة الطريفى .
8- شل سودان .
9- شركة نوافل .
10- شركة الميثاق .
11- شركة البحار الدافئة .
12- شركة بشائر .
13- شركة كونكورب .
14- شركة نبتا .

ب/ الشركات التى تعمل فى مجال تسويق الغاز (البوتجاز) :-

1. ابرسى غاز .
2. ايران غاز .
3. سودا غاز .

ج/ الشركات التى تعمل فى مجال تسويق البنزين والجاز اويل والغاز :-

1- امان غاز .
2- النحله للبترول .
3- النيل للبترول .
4- فابكو سودان .

لاشك ان عمل هذه الشركات يساهم فى ارتفاع انتاج البترول فقد وصل حجم المنتج من البترول حتى عام 2002م الى حوالى 250 الـف برميل يومياً (ابراهيم وعثمان ، 2005) ومن المتوقع ان يقفز الى الضعف فى منتصف عام 2006م . وبعض التقارير تشير الى انه سيرتفع الى 500.000 برميل فى اليوم فى اوائل عام 2006م هذا اذا علمنا ان تقديرات احتياطى البترول من الحقول السودانية حتى عام 1996م على النحو الذى فى الجدول رقم (4-22) واحتياطى النفط يعرف على انه الانتاج الخام المتجمع احتياطياً والمخزن فى باطن الارض والذى سيتم انتاجه فى المستقبل ، ويلجأ اليه عندما يتوقف الانتاج الظاهرى من الحقل النفطى او الغازى . والذى تم تقديره نتيجة للدراسات المتبعة بالوسائل العلمية الحديثة ومن خلال التقييم الذى اجرى على اساس المعطيات الاولية والمتوفرة من الانتاج الاول (صالح ، 2004) ان هذا الاحتياطى والذى يوضحه الجدول (4-22) يبشر بفضل من الله بطفرة اقتصادية كبيرة فى السودان ، هذا اذا علمنا انه كلما زادت الابار المكتشفة واستخراج النفط منها كلما زاد الاحتياطى المتوقع للنفط بمعنى ان جملة احتياطى النفط سيكون فى ازدياد دائم مع الاكتشافات المستقبلية .

جدول رقم (4-22) تقديرات احتياطى البترول من الحقول السودانية (مليون برميل) حتى عام 1996م

اسم الحقل	النفط الموجود فى المكمن	النفط المتوقع استخراجه
الوحده	573.2	176.4
هجليج	658.9	104.6
ابو جابرة	16	1.5
شارف	14	1.0
عدارييل	169	45
كانكانج	40	10
توما الجنوبى	258	76.2
النور	235.5	70.7
النار	105	31.5
الحار	35.3	10.6
المجموع	**21011.9**	**527.5**

* المصدر : صالح ، سيف الدين (2004) البترول السودانى قصة كفاح امه .

لقد تحدثنا عن انتاج النفط الخام والاحتياطى فى السودان والشركات المتعددة الجنسيات التى تمارس اعمال التنقيب والاستخراج . هذا الانتاج صاحبه قيام صناعة تكرير النفط حيث شهدت هذه الصناعة تطوراً ملموساً فالسعة التكريرية للنفط تفوق المائة الف برميل من الخام يومياً (صالح ، 2004) ولقد تم انشاء العديد من المصافى وهى كالاتى :

1/ **مصافة بورتسودان :-**

تعتبر اول مصفاة انشئت فى السودان (عام 1964م) بطاقة 25 الف برميل يومياً وقد ارتفعت لتصل الى 70 الف برميل يومياً فى عام 2002م وهى تنتج البوتجاز ، البنزبن ، الكيروسين ، الجاز اويل ، ووقود الفيرنس .

2/ **مصفاة ابو جابرة :-**

تم انشاؤها فى عام 1992م بطاقة انتاجية تبلغ 2000 برميل فى اليوم وهى تنتج ثلاثة مشتقات وهى الفيرنس ، الجاز اويل ، والنافتا .

3/ **مصفاة الابيض :-**

لقد تم افتتاحها فى 1996م بطاقة انتاجية تبلغ 10 الف برميل فى اليوم .

4/ **مصفاة الخرطوم (الجيلى) :-**

لقد بدأ الانتاج فى عام 2000م بطاقة انتاجية تبلغ 50 الف برميل فى اليوم وهى تنتج البوتاغاز 9.5% ، غاز الطائرات 7% ، البنزين 35% ، الجاز اويل 32% ، الكوك ووقود المصفاة الفاقد 16.5% .

5/ **مصفاة كونكورب بالشجرة :-**

قامت شركة كونكورب بتشييد مصفاة لها بطاقة 10 الف برميل فى اليوم صممت لتعمل فى تكرير خام حقل عدارييل وتقوم بانتاج النافتا والجاز اويل ووقود الفيرنس .

وبناءاً على الطاقة الانتاجية التى تعمل بها مصانع التكرير فقد ارتفع اجمالى انتاج المشتقات البترولية من 2.789.1 الف طن مترى فى عام 2003م الى 3.160.8 الف طن مترى فى عام 2004م بنسبة 13.3% الا ان انتاج البترول الخام انخفض من 95.77 الف برميل فى عام 2003م الى حوالى 77.01 الف برميل فى عام 2003م بنسبة 19.6% (بنك السودان ، 2003) .

والجدول رقم (4-23) يوضح انتاج البترول الخام ومشتقاته والشكل (4 –11) مساهمات مشتقات البترول

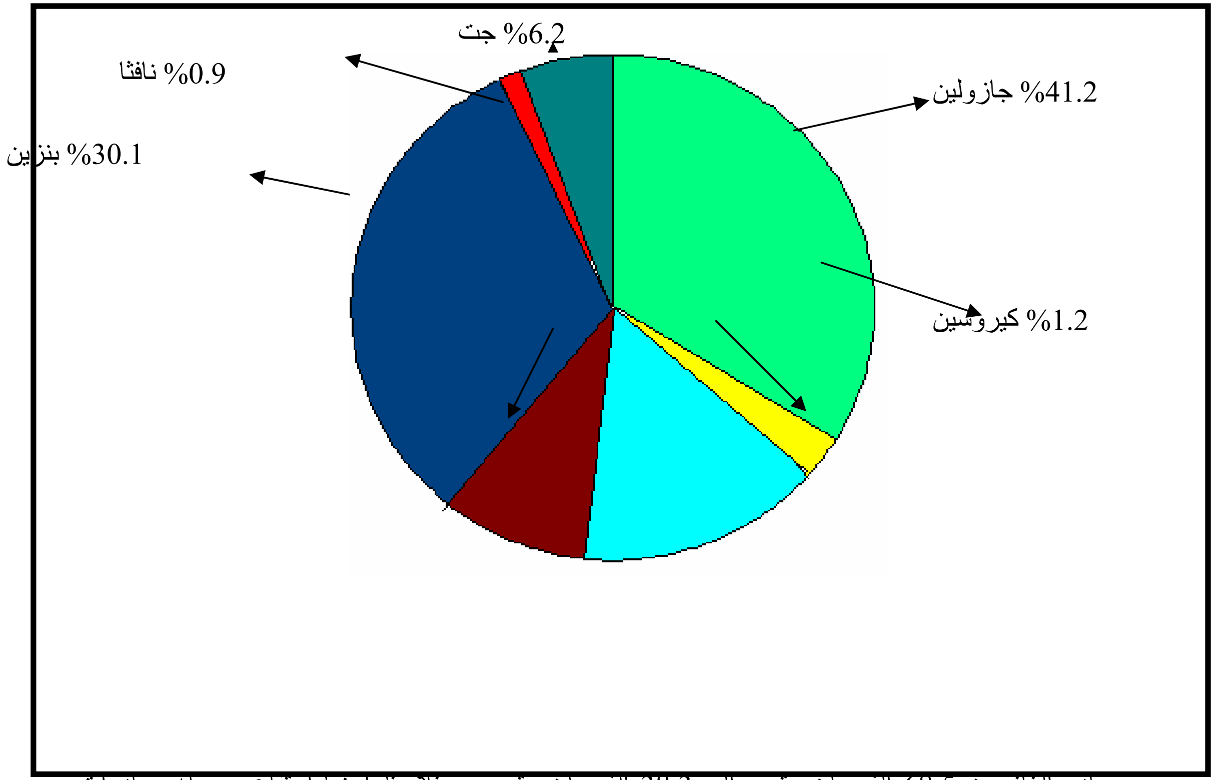
الجدول رقم (4-23) انتاج البترول الخام ومشتقاته للعامين 2003 – 2004م

البيان	2003		2004		نسبة التغير
البترول الخام (الف برميل)	95.770.8		77.014.4		- 19.6%
المشتقات البترولية	**الانتاج**	**نسبة**	**الانتاج**	**نسبة**	

	(الف طن مترى)	مساهمة كل مشتق %	الف طن مترى	مساهمة كل مشتق %	
جازولين	1.104.7	39.6	1301.3	41.2	%17.8
كيروسين	36.5	1.3	38.0	1.2	%4.1
فيرنس	375.8	13.5	376	11.6	%2.3-
بوتاغاز	229.1	8.2	278	8.8	%21.7
بنزين	857.9	3.8	950	30.1	%10.8
نافتا	29.9	1.0	27.9	0.9	%4.5-
جت	155.9	5.6	197	6.2	%26.4
المجموع	2789.1	100	3160.8	100	%13.3

* المصدر : بنك السودان (2004) التقرير السنوى الرابع والاربعون .

شكل رقم (4-11) نسب مشتقات البترول للعام 2004



صادر الغاز من 68.5 الف طن مترى الى 38.3 الف طن مترى . ونلاحظ ايضا ارتفاع حصيلة صادرات البترول الخام من 1.934 مليون دولار فى عام 2003م الى 2.957 مليون دولار فى عام 2004م بنسبة زيادة قدرها 52% وذلك نسبة للزيادة فى متوسط سعر البرميل من 26.7 دولار فى عام 2003م الى 36.4 دولار فى عام 2004م بالاضافة الى الزيادة فى الكميات المصدره بنسبة 12% (بنك السودان ، 2004) .

جدول رقم (4-24) صادرات البترول الخام ومشتقاته لعامى 2003 و 2004

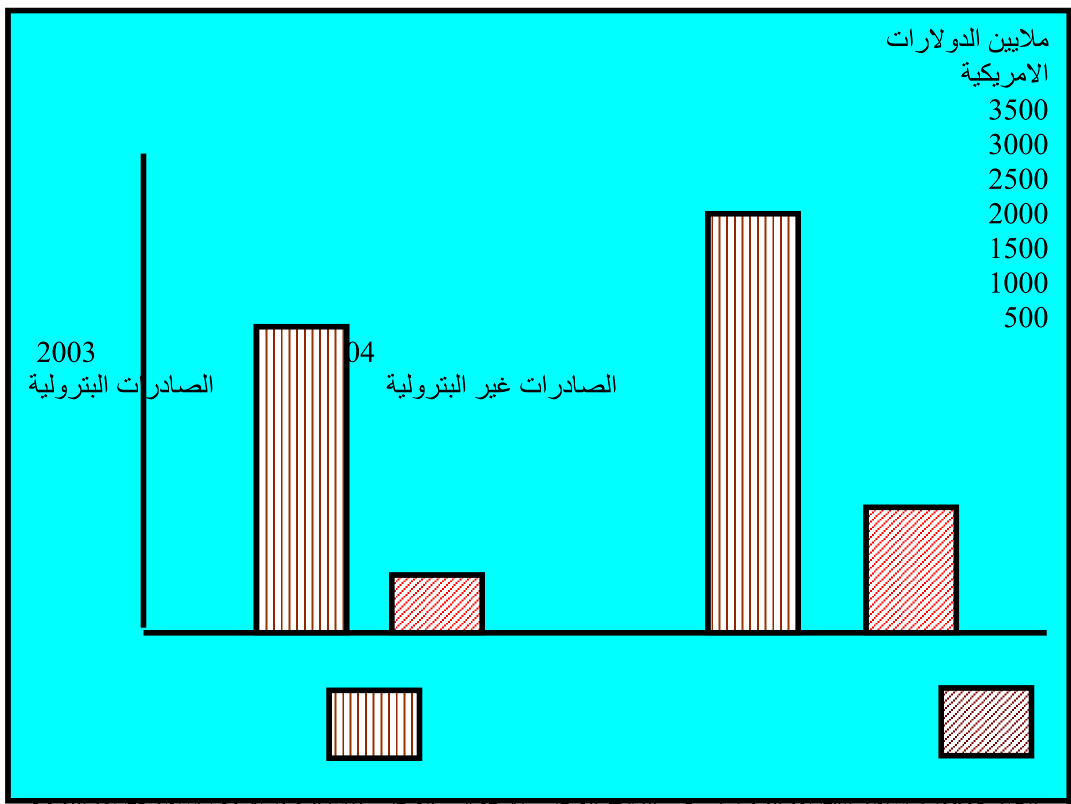
القيمة = (بملايين الدولارات الامريكية)

السلعه	الوحدة	2003		2004	
		الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
بترول خام	برميل	72.430.017	1934.02	81159260	2957.24
بنزين	طن مترى	319.536	75.86	388.552	129.02
الغاز الطبيعى	طن مترى	68.830	15.60	38.280	10.28
نافثا	طن مترى	25.645	2.43	33.913	3.05
فيرنس	طن مترى	28.184	19.79	-	-
غاز مخلوط	طن مترى	-	-	3.444	0.89
المجموع	**-**	**-**	**2047.7**		**3100.48**

* المصدر : بنك السودان : التقرير السنوى (2004)

والشكل رقم (4-12) يبين ارتفاع الصادرات البترولية عن الصادرات السلعية الاخرى غير البترولية مثل الذهب والصمغ العربى والقطن والحيوانات الحيه واللحوم والفول السودانى والسكر والسمسم والذره والجلود والمولاس واى صادرات اخرى .

شكل رقم (4-12) الصادرات السلعية لعامى 2003 – 2004م



فى العام 2005م ساهم القطاع الزراعى فى الناتج المحلى الاجمالى بنسبة 45% كما ساهم قطاع الثروة الحيوانية بنسبة 20% كما ساهم قطاع البترول والتعدين بنسبة 9% فى الناتج المحلى الاجمالى وساهمت عائدات البترول بحوالــى 40% مــن الايرادات العامــة . (ابراهيم وعثمان : 2005) . كما ان الاستثمارات فى مجال النفط ادت الى تطور قوى عاملة جديدة (يدوين وذهنيين) فى مجال النفط والتى تتكون من عمال ومهندسين وموظفين ومحاسبين وفنيين وجيولوجيين موزعين فى موقع انتاج النفط ومشتقاته – ومن الاثار الاجتماعية للنفط ايضاً ما يلى :

1. ظهور فئات راسمالية يكون دخلها من قطاع النفط سواء فى ميدان التسويق ام المصافى .
2. زيادة اعداد السيارات فى البلاد وما يرتبط بها من زيادة فى مواقع التسويق والخدمات وورش الصيانه وزيادة عدد السواقين والعاملين فى الشحنات .
3. قيام مدن جديدة وما يرتبط بها من خدمات التعليم ، الصحة ، المياه ، الكهرباء ، المطارات ، واستقرار الرحل وارتفاع قيمة الارض وظهور اسواق جديدة على سبيل المثال حدثت تغييرات وخدمات اجتماعية فى ولاية غرب كردفان حيث شيدت شبكة لتوزيع الكهرباء فى مدينة الفولة وقامت مستشفى بالمدينة كما تم انشاء طريق بليله / الفوله كما تم توسيع شبكة الكهرباء القديمة بمدينة النهود ، كما قام مشروع كهرباء فى مدينة ابو زبد وتم بناء خزان لتجميع مياه الابار وتم تشييد مدارس وبعض الخدمات فى مــدن الولاية الاخــرى مثــل لقـــاوه والميرم (ابراهيم وعثمان ، 2005) .

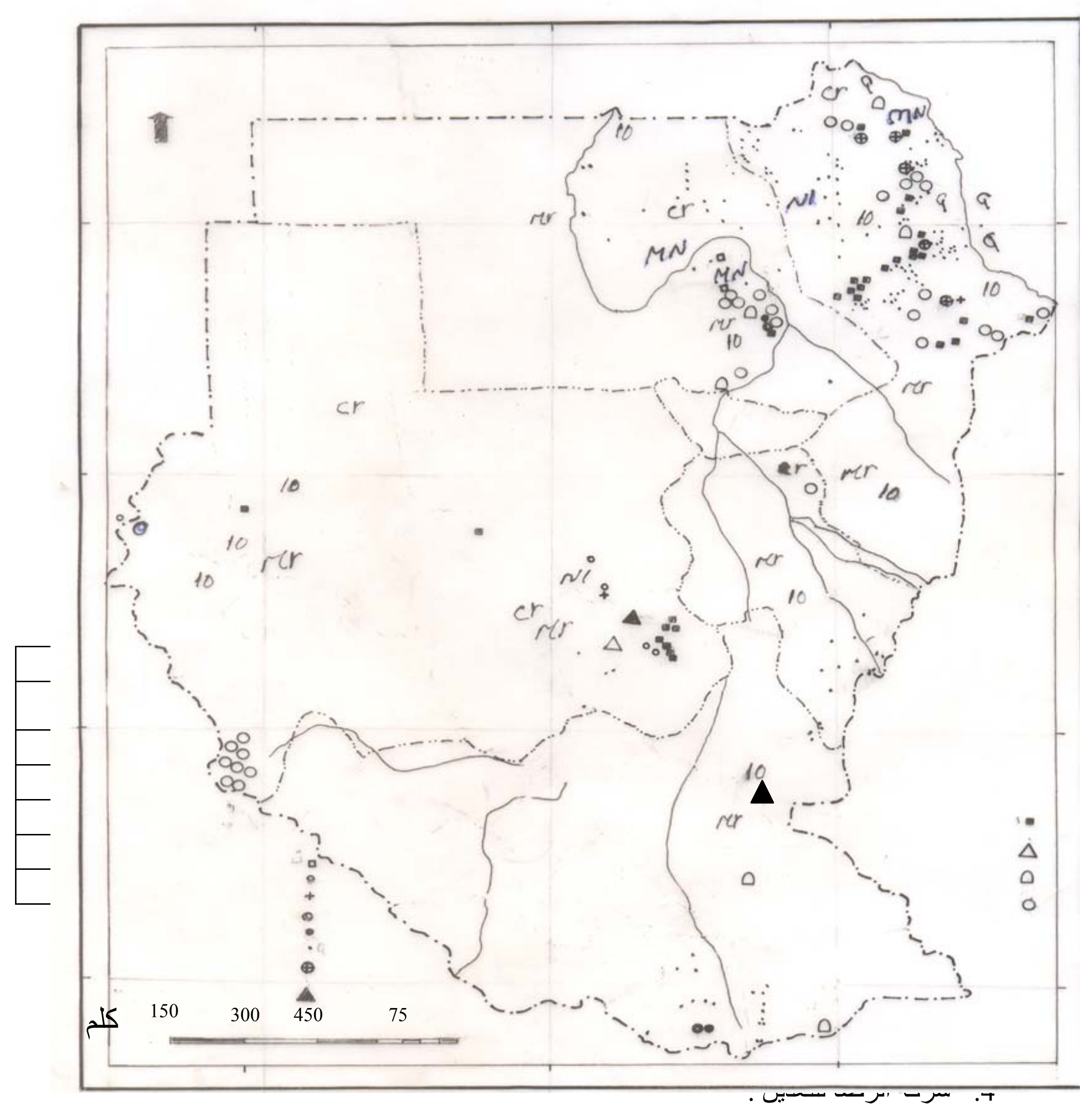
ب/ المعادن :-

يعتبر قطاع التعدين من القطاعات المهمة فى السودان فمعظم المؤشرات تبشر بمستقبل يفيض بالخير على السودان . فالسودان عرف بثروته المعدنية منذ ايام ممالكه القديمه وفى فترة مملكة مروى استخرج السودانيون الحديد واستخدموه فى ادواتهم . ثم اشتهرت منطقة بنى شنقول بالذهب مثلما اشتهرت به منطقة البحر الاحمر (بلال ، 2005م) هذه الثروة كانت واحدة من اسباب دفعت السلطان التركى بمصر (محمد على) لارسال العديد من الحملات لغزو السودان طمعاً فى الحصول على هذا المعدن النفيس لبناء جيوش قوية وتعمير مصر لتثبيت اركان حكمه . وفى الفترة ما بين 1900 – 1910م توالت الطلبات للحصول على رخص او عقود امتياز للتنقيب عن المعادن والاملاح ، ومنحت الحكومة عندئذ الرخص والعقود بشرط ان يحتفظ لها بحصة مناسبة مما يكتشف ويستخرج ، والمنطقة التى حظيت بالنصيب الاوفر من البحث هى منطقة تلال البحر الاحمر ، حيث تدل مناجم الذهب الكثيرة على مدى دقة البحث والتنقيب الذى قام به الفراعنة فى القرون الغابرة (Barbour:1961) اشتهر السودان ايضاً بوجود معادن اخرى كالنحاس والمنجنيز واليورانيوم فى منطقة حفرة النحاس بدرافور ،

كما اشتهرت جبال الانقسنا بالكروم والاسبستوس ، وتميز جنوب السودان وغربه وبعض المناطق الوسطى بوجود خام البترول ذى النوعية الثقيلة الجيدة (بلال ، 2005) على نحو ما عرضناه فى دراستنا للنفط السودانى .

وتقوم الهيئة العامة للابحاث الجيولوجية وهى تتبع لوزارة الطاقة والتعدين باجراء المسح الجيولوجى العام لاستكشاف وتنمية ثروات البلاد المعدنية ، وتطوير وتحديث وسائل البحث العلمى ، بالاضافة لتقديم الاستشارات فى المجالات الجيولوجية المعنية بالثروة المعدنية . ولقد اصدرت مجموعة من الخرائط بها اكثر من 50 معدناً تتوزع فى اقاليم السودان المختلفة ، منها على سبيل المثال الذهب ، الفضة ، النحاس ، البلاتين ، الحديد ، اليورانيوم ، الرصاص ، القصدير ، النيكل ، المنجنيز والفوسفات (Geolgical Reseach Authority : 1998) ومعادن اخرى كثيرة والشكل رقم (4-13) تبين توزيع بعض هذه المعادن النفيسة .

والشكل رقم (4-13) توزيع بعض المعادن فى السودان



ومن بيانات الجدول رقم (4-25) يتضح ان انتاج الملح والكروم والذهب هو الانتاج الاكبر قياساً بباقى المعادن بينما سجلت المايكا اقل الانتاج ، كذلك فقد بدأ انتاج الفضة منذ العام 1998م ويبدو ان معدل الانتاج فى تزايد مبشر كذلك ارتفع انتاج الكروم والجبص اما بقية المعادن مثل الذهب والفضة والملح قد سجلت انخفاضاً طفيفاً قياساً بالعام 1999م .

جدول رقم (4-25) انتاج المعادن لفترة (1996-2000)

نوع الخام	الوحدة	1996	1997	1998	1999	2000م
الذهب	كيلو جرام	457	4558	5671	5565	5773
الكروم	طن	10.000	13300	60.000	23800	54500
العطرون	طن	6.5	150	-	-	-
المايكا	طن	19	-	-	-	-
الجبص	طن	4656	9212	-	11144	13808
الملح	طن	89776	59207	72211	117148	86599
الفضة	كيلو جرام	-	-	1150	4200	2756

المصدر : بلال ، قسوم خيرى (2005) اشكاليات الاقتصاد والتنمية فى السودان

الجدير بالذكر ان هناك محاولات لاستكشاف مزيد من مناطق المعادن المهمة ولابد ان المزيد سيكتشف بعد استقرار الاوضاع فى اعقاب هدوء القتال وتحقيق اتفاقية السلام .

ان وجود هذه المعادن المستخرج منها والكامن لفت انتباه القوى الصناعية الكبرى للحصول على هذه الموارد فلكل من الولايات المتحدة والاتحاد الاوربى اطماع لها علاقة بموارد السودان عامة وموارد دارفور خاصة اما الولايات المتحدة فتطمع فى وضع يدها على النفط فى السودان واقصاء الصين (البشرى : ديسمبر 2005) واما الاتحاد الاوروبى ممثلاً فى المانيا فقد دلت دراسات جامعة برلين الاستكشافية فى شمال غرب دارفور على وجود كميات كبيرة من البترول عالى الجودة فى 13 موقعاً اضافة الى وجود اليورانيوم والنحاس والحديد (خريطة رقم 4-5) .

عليه ان تحقيق السلام فى دارفور امر ضرورى حتى لا تعطى القوى الكبرى فرصة التدخل فى شؤون السودان لان اهداف هذه الدول بالدرجة الاولى الحصول على هذه الموارد وتجرى الان مساعى من الدول الغربية لاحلال قوات الامم المتحدة بدلاً عن الاتحاد الافريقى ولكن المشكلة الكبرى حالياً ان الامم المتحدة نفسها اصبحت اداة من ادوات البطش لدى القوى العظمى تستخدمها ليس لاستباب الامن العالمى ولكن لتحقيق مصالحها (البشرى : ديسمبر 2005م) .

الخلاصة:

بحثنا في هذا الفصل السكان والموارد في السودان وقد قمنا بتقسيم السودان الي خمسة اقاليم ، تناولنا في كل اقليم السكان من حيث الحجم والتوزيع والكثافة والهجرة والموارد الزراعية والحيوانية والغابية . اما الموارد المعدنية فقد خصصنا لها مبحث لوحدها ، ولقد تبين لنا الاختلافات في توزيع السكان والموارد والكيفية التي يتم فيها استغلال هذه الموارد وان هناك اقاليم غنية في مواردها الطبيعية والبشرية بينما اقاليم اخرى فقيرة في هذه الموارد، مما يجعل هناك مناطق للجذب ومناطق للطرد بالرغم من ان الاقاليم الغنية بمواردها الطبيعية ولكن لا توجد بها مشاريع تنموية ذلك لانه على سبيل المثال نجد اقليم الغرب غني بموارده الطبيعية والبشرية ولكن في نفس الوقت اقليم طارد لسكانه وذلك لعدم استغلال هذه الموارد وبالتالي تحتاج الي توزيع متوازن للموارد البشرية الشيءالذي لا يتحقق الا بوجود تنمية اقتصادية متوازنة.

فالسودان من الدول النامية التى تتميز بان مورادها كثيرة ووفيرة ولكنها لم تستغل لضعف الاستثمارات من الداخل والخارج . ومن المفترض ان فكرة الفيدرالية تساعد على تنمية الموارد بجلب هذه الاستثمارات ولكن يبدو ان فكرة المركزية لازالت هى السائدة طوال هذه الفترة منذ الاستقلال فالمركزية لا تخدم التنمية المتوازنة الامر الذى يزيد من الشد بين المركز والاقاليم او الهوامش ذلك لان تركز معظم المشروعات التنموية فى الوسط يدفع المهاجرين اليه وبالتالى لا يوجد تطبيق حقيقى للفيدرالية ، وهذا ما سوف نبحثه فى الفصل القادم وخاصة ان مؤشر الهيمنة يدعم هذا القول .

الفصل الخامس
النظام الفيدرالي والهجرة

مقدمة:

لقد أدت معدلات الهجرة خلال العقد الأخير إلى مضاعفة السكان خاصة في الخرطوم من ثلاثة ملايين تقريباً في عام 1990 إلى ستة ملايين في نهاية القرن الماضي وهي فترة تطبيق النظام الفيدرالي (بنقا، 2001م) ومن المعلوم إن معظم سكان الخرطوم هم من مجموعات سودانية هاجرت من كل أنحاء البلاد وبتقدم الزمن استقرت هذه المجموعات لتكون سكان الخرطوم . ولكن في الآونة الاخيرة ازداد عدد النازحين من الولايات الجنوبية والغربية (بانقا، 2001) الأمر الذي ادى الى تغيير خصائص التركيبة القبلية والاقليمية المكونة لسكان العاصمة السودانية .

وبناءاً على ماتقدم سوف نتناول في هذا الفصل العلاقة بين النظام الفيدرالي والهجرة واثر صندوق دعم الولايات في الحد من الهجرة ، ثم أهمية وسائل النقل وتقنية المعلومات والاتصالات الحديثة بالنسبة للهجرة أضافة إلي اثر النظام الفدرالي في الحد من الهجرة . كما سوف نبحث في هذا الفصل السلام القادم واثره على الهجرة وماذا سيحدث للاعداد الهائلة التي هاجرت من الجنوب والغرب الى منطقة الخرطوم والوسط بعد الوفاق.

ولما كانت مصادر هذه الموضوعات شحيحة الى حد ما فقد اعتمد الباحث في دراسته لهذا الفصل بدرجة كبيرة على الدراسة الميدانية والمقابلات والتي يمكن ان نجمل محتوى اسئلة الاستبيان والمقابلات في المجالات التالية.(لمزيد من التفاصيل انظر الملحق رقم 1و2) :-

1/ تقسيم الموارد المادية والبشرية ودرجة الاستفادة من سياسات الاستثمار بالولاية.

2/ علاقة النظام الفيدرالي بالهجرة الداخلية والى أي مدى نجحت الولايات في استقطاب الكوادر الفنية والمهنية في العمل في الولاية.

3/ اثر الدعم الفيدرالي للولاية ودوره في استقرار السكان من خلال مشاريع التنمية.

4/ توافر الخدمات وتاثيرها فى استقرار السكان بالولاية .

وكانت الاجابات على مجالات هذه الاسئلة على النحو الوارد في عملية تحليل البيانات والتي توافرت من خلال عينة عشوائية انتقائية لافراد تم اختيارهم على النحو التالي:-

1/ اعضاء من المجالس الولائية لمنطقة الدراسة والتي تشمل الولايات التالية:-

أ/ ولاية شمال كردفان

ب/ ولاية جنوب كردفان

ج/ ولاية جنوب دارفور

د/ ولاية شمال بحر الغزال

ولم يتمكن الباحث من الوصول الى بعض الولايات الجنوبية والغربية وذلك نسبة للظروف الامنية التي تعيشها هذه الولايات اثناء كتابة هذا البحث ، كما ان هناك بعض الاستبيانات التي ارسلت الى هذه الولايات ولكن للاسف الشديد لم ترد لدي الباحث اجابات .

وسوف نقوم في هذا الجزء بتحليل المعلومات العامة الخاصة بإفراد العينة (80 استبيان) أما بقية الأسئلة علي هذه العينات فسوف يرد ذكر إجابتها حسب ما يتطلبه مباحث هذا الفصل من بيانات ومعلومات

فالجدول رقم (5 -1) والخاص ببيانات المعلومات العامة لأفراد العينة يوضح لنا الأتي:-

1) فيما يختص بالفئات العمرية من العينات والتي شاركت في الإجابة علي أسئلة الاستبيان يلاحظ إن الفئة العمرية من (35-45) تأتي في المرتبة الأولي بنسبة 42.5% بينما تأتي في المرتبة الثانية الفئة العمرية (45-55) بنسبة 27% والنسبة مجتمعة تصل إلى أكثر من 76% وهذا يشير إلى مشاركة نسبة عالية من الفئات العمرية التي تقع بين (35-55) وهي فئة التي يمكن أن نوصفها بالخبرة والدراية والتي يمكن أن يعتمد عليها في تقييم وتصحيح وتخطيط مختلف نواحي الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية . أما بقية الفئات العمرية وهي (25-35و65) فأكثر كانت بنسبة (18.75) و (5 %) على التوالي فالأولي تشير إلي وجود عنصر الشباب في رسم التشريعات الولائية والثانية تشير إلى مشاركة الشيوخ وكبار السن بالإدلاء بآرائهم حسب خبراتهم الطويلة وهذا كله يعزز الصدق والدقة والموضوعية في الإجابة علي أسئلة الاستبيان .

2) يلاحظ ارتفاع نسبة الذكور (93.75 %) مقابل الإناث (6.25 %) من الذين اجابوا علي أسئلة الاستبيان وهذا يدل على ارتفاع نسبة الذكور بالمجالس الولائية وضعف مشاركة المرآة في هذا المجال ولكن الذي نستفيد منه في دراستنا من التركيبة النوعية هو أن الذكور أكثر حركة وتنقلاً بين أرجاء الولاية مما يفيد كثيراً في

استقرار حالة الولاية الاقتصادية والاجتماعية ربما أكثر من عنصر النساء وبالتالي يعد ارتفاع نسبة الذكور مؤ شر جيد في الإجابة على أسئلة الاستبيان .

3) أما بالنسبة للمهنة فيلاحظ ارتفاع نسب الموظفين 55% وتليها نسبة المزارعين 17.5% بينما تساوت أعمال حرة وأخرى 11% لكل منهما وهذا يشير إلى أن أسئلة الاستبيان قد أجابت عليها شريحة كبيرة من الموظفين والذين يعملون في مختلف مؤسسات ومجالات الدولة وهذا بدوره يشير إلى العلاقة الوطيدة بينهم وبين مؤسسات النظام الفدرالي في السودان .

4) أما بالنسبة للحالة الاجتماعية فالأغلبية من المتزوجين 95% وهذا يبن استقرار أفراد العينة وأسرهم كلاً في منطقته ويترتب على ذلك مسائل عديدة منها علي سبيل المثال خدمة الولاية والنهوض بها عبر مجالات التنمية المختلفة .

5) أما بالنسبة للمستوي التعليمي لأفراد العينة فيلاحظ ارتفاع نسبة الشهادة الثانوية 36.25% تليها نسبة الثانوي العام بنسبة 30% ثم الشهادة الجامعية وفوق الجامعية بنسبة كلية 30% ويمكننا القول بأن هذه المستويات يمكن أن تجيب علي أسئلة الاستبيان بكل عناية ودقة وموضوعية من خلال الخبرة التي يمتازون بها والتي تبلورت في ردودهم على أسئلة الاستبيان .

المبحث الأول:
العلاقة بين النظام الفيدرالي والهجرة :

لقد قمنا في فصول هذا البحث بتعريف كل من النظام الفدرالي والهجرة بصورة مفصلة ولكن هدفنا هنا أن نوجد العلاقة بينهما من خلال الدراسة الميدانية والمقابلات وبعض المصادر .

وكما اشرنا من قبل فأن هناك شكلين من النظم الفيدرالية (المكي في الكرسني ، 2001) هي :-

الأول : هو انضمام مجموعة من الدول أو الولايات إلى بعضها البعض بمقتضي دستور في شكل اتحاد دائم .

الثاني : هو وجود دولة موحدة تنقسم إلى دويلات أو ولايات مكونة للنظام الفيدرالي كما هو الحال في نيجيريا والسودان وإثيوبيا .

أو بمعني أخر أن الفيدرالية لا تنشأ إلا بمشاركة حقيقية لأهل الإقليم في إقامتها (محمد في الكرسني ، 2001) ذلك لان هناك دافعان اثنان يقودان أهل الإقليم بإنشاء نظام فيدرالي للحكم هما :-

1) الرغبة في الاقتراب من المركز .
2) الرغبة في الابتعاد عن المركز .

فالنوع الأول من الرغبة وتسمى القوة الدافعة نحو المركز تكون في حالة وجود وحدات سياسية كانت مستقلة أو شبة مستقلة ثم تقرر من تلقاء نفسها أنها تحقق منفعة أكبر إذا ما كونت اتحاداً فيما بينها وتكون دوافعها في أغلب الأحيان زيادة قدراتها الأمنية والاقتصادية والحربية، هذه الرغبة في الاتحاد أدت إلى أنشاء الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعد أقوي الدول الفدرالية في العالم .

وتقدم نيجيريا والسودان نموذجاً للدولة الفيدرالية والذي يتمثل في أن تقوم الدولة من تلقاء نفسها بمنح مواطنيها استقلالية ذاتية في وحدات إدارية (ولايات) توجدها الدولة بنفسها وهذا هو النوع الثاني والذي يسمى بالرغبة في الابتعاد عن المركز .

وتأسيساً على هذه الرغبة في الابتعاد عن المركز تكمن العلاقة بين النظام الفيدرالي والهجرة ذلك لأن الحكومة الفيدرالية منحت أقاليمها موارد بشرية ومادية بصورة مستقلة تحت ظل دستور معين تحكم هذه العلاقة . ويترتب على ذلك أن يكون تقسيم هذه الموارد عادلاً بين الولايات حتي يمكن ذلك من الاستقرار البشري في كل ولاية.

وتبين العلاقة بين النظام الفيدرالي والهجرة الداخلية في السودان حسب ما جاء في الدراسة الميدانية التي أجراها الباحث في منطقة الدراسة والتي تبين إن 55% من أفراد العينة أجابوا بموافقتهم للعلاقة بين النظام الفيدرالي والهجرة وأن 15% يوافقون بشدة لهذه العلاقة ، أي بنسبة مجتمعة تصل

جدول رقم (5-2) درجة علاقة النظام الفيدرالي بالهجرة الداخلية

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
أوافق بشدة	12	15
أوافق	44	55
لا أوافق	24	30
الجملة	80	%100

المصدر : من عمل الباحث اعتماداً علي بيانات الدراسة الميدانية (ولايات الغرب والجنوب)(2005م).

إلى 70% وهذا يشير إلى الترابط القوي بين النظم الفيدرالية وهجرة السكان بينما الذين أجابوا بلا أوافق تمثل نسبتهم 30% وهي تعتبر نسبة ضئيلة مقارنة بالأخرى ولكن لكي يتم ذلك يجب أن تتقارب المستويات الاقتصادية لسكان الولايات من حيث الاستهلاك والإنتاج حتي يوجد التوازن الاقتصادي لسكان الولايات وحتي لا تجذب احدي الولايات سكان الولايات الأخرى لما فيها من مزايا اقتصادية ومستويات معيشية عالية (عبد السلام ، بدون) أي أنه لا بد من وجود تنمية متوازنة بين الولايات وتقسيم عادل للموارد المادية والبشرية والجدول رقم (5-3) يبين مدي تقسيم الموارد وهل ترضي طموحات اهل الولاية ؟ فقد أتضح أن المدى المتوسط جاء في المرتبة الأولي بنسبة

جدول رقم (5-3) مدي تقسيم الموارد البشرية

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
مدى كبير جداً	19	23.75
مدى كبير	12	15
مدى متوسط	44	55

لا شيء	5	6.25
الجملة	80	%100

المصدر : من عمل الباحث اعتماداً علي بيانات الدراسة الميدانية (ولايات الغرب والجنوب)(2005م).

(55%) وهذا يشير إلي ضعف تقسيم الموارد بصفة عامة ذلك لأنه لم يرض طموحات وحاجات أهل الولايات بالصورة المطلوبة، وهذا بدوره يؤثر في استقرار السكان بالولايات. أما في المرتبة الثانية فئاتي إجابات مدي كبير جداً بنسبة (23.75) وتليها مدي كبير (15%) وهي بلا شك تشير إلى أن تقسيم الموارد كان مرضياً ولكن هذه النسب تعتبر ضعيفة مقارنة بالمدى المتوسط والذي يمثل أكثر من نصف العينة المفحوصة .

وبناء على ما تقدم يتضح لنا أن هنالك علاقة قوية بين النظام الفيدرالي والهجرة . فالنظام الفيدرالي الذي يحقق التوازن السياسي و الاقتصادي والاجتماعي والجغرافي يحقق أيضاً التوازن في توزيع السكان في الولايات المختلفة. بالتالي فإن التوازن التنموي بين الولايات يصبح ضرورياً لاستقرار السكان ، فعلي سبيل المثال لا الحصر إذا تميز إقليم يتوافر الخدمات الجيدة عن غيره من الأقاليم ، يصبح هذا الإقليم أكثر جاذبية للسكان مقارنة مع غيره.

المبحث الثاني :

أثر النظام الفيدرالي في الحد من الهجرة :-

لقد رأينا في المبحث السابق العلاقة بين النظام الفيدرالي الهجرة وسوف نبحث هنا تأثير النظام الفيدرالي في الحد من الهجرة .

فقد أوضح البشري (El Bushra :1970) أن اللامركزية كسياسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تبدو مناسبة للوضع السوداني وبالرغم من صعوبة تنفيذ هذه المشاريع إلى حد ما وذلك نسبة لنقص التمويل إلا أن اللامركزية سوف تعمل على رفع مستوي الاستثمار الخاص والعام علي الأقل في عواصم الولايات وهذا بالطبع سوف يخلق فرص عمل جديدة ويكون حافزاً للتنمية المحلية إضافة لأنه سوف يحد من موجات الهجرة الداخلية إلى العاصمة.

نستنتج من هذا القول أن النظام الفيدرالي يمكن أن يحد ويقلل من تيارات الهجرة إلى العاصمة ولقد جاء في موجهات الاستراتيجية القومية الشاملة 1998م في البرنامج الثالث للأعوام 99-2002 إبراز مسألة توزيع التنمية وإقامة البنيات الأساسية والاقتصادية والارتفاع بمستوي الخدمات بالولايات للحد من النزوح إلى المدن وتأثيرات ذلك على السلام والأمن كما ورد أيضاً أن من أهم الأهداف في مجال الحكم الفيدرالي موازنة المالية العامة للدولة بحيث يوزع تحصيل الضرائب بين المحليات والحكومة الولائية والفيدرالية مع ضبط نظم الجباية بفاعلية وشمول بحيث لا تؤثر سلباً على الحركة التجارية بين الولايات ومع العالم الخارجي تصديراً واستيراداً وأن يصل الدعم الفيدرالي بمعيار عادل حسب حجم السكان وحسب التخلف النسبي للولايات كل ذلك يكون الهدف منه الحد من الهجرة من الريف إلى المدن وخاصة العاصمة القومية وفق دراسة سكانية كاملة .

ولقد عبر أفراد العينة في السؤال الأخير من أسئلة الاستبيان وهو سؤال مفتوح قصد منه الإدلاء بآرائهم حول تأثير النظام الفيدرالي في تقليل الهجرة الداخلية ، وانحصرت الآراء في أربع محاور علماً بأن 63% من أفراد العينة هي التي عبرت عن رأيها بينما 27% من أفراد العينة لم تدل برأيها والمحاور هي :-

المحور الأول :-

ولقد طرح السؤال الأتي : أكتب باختصار رأيك في تأثير النظام الفيدرالي في تقليل الهجرة الداخلية ؟ ولقد تم تقسيم آرائهم كما ذكرنا الي أربعة محاور نبدأ بالمحور الأول وتتلخص آرائهم فيما يلي :-

1) الفيدرالية يمكن أن تقلل من الهجرة الداخلية إذا كانت هنالك تنمية شاملة للريف أو في كل ولاية لتستوعب أهل هذه الولاية بمختلف أعمالهم .
2) إذا طبق النظام الفيدرالي بشكله المطلوب والحقيقي بمعني تمكين الولايات والمحليات من الصلاحيات الشاملة في السلطة والتوزيع العادل للثروة فأنه يحد إلى درجة كبيرة من الهجرة الداخلية .
3) أن يعمل النظام الفيدرالي علي توفير مقومات الحياة وتنميتها بواسطة السكان المحليين بحيث توفر الأموال والكوادر مما يقلل من الهجرة إلي أقاليم أخري.
4) اثر النظام الفيدرالي في الهجرة إيجاباً من خلال نقل السلطات من المركز للولايات والمحليات وأثر سلباً من خلال فشله في نقل الثروة والموارد للولايات فكانت الهجرة من أجل العيش والكسب والخدمات .
5) إن الفيدرالية تقلل من الهجرة الداخلية من المدن الصغيرة إلى المدن الكبيرة كما أنها تساعد على التنمية في الريف .

6) إن النظام الفيدرالي يقرب المواطن من الخدمات الإدارية وبالتالي يمكن أن يحقق متطلبات السكان محلياً .
7) يعد النظام الفيدرالي الركيزة الأساسية في الهجرة العكسية من الاقاليم المكتظة سكانياً الي الولايات الطاردة في حالة ان يتم تطبيق الفيدرالية بصورة صحيحة.
8) للنظام الفيدرالي تأثيره الواضح في تقليل الهجرة إلى المدن الكبيرة.

المحور الثاني :

وتتلخص الآراء فيما يلي :-

1) يمكن أن يحد النظام الفيدرالي من الهجرة الداخلية إذا توافرت ضروريات الحياة مثل المياه والكهرباء والخدمات الصحية والتعليمية ومدخلات الزراعة والعمل بالنسبة للخريجين .
2) إن توفير الخدمات الأساسية بالمدن والأرياف وازدهار حركة الزراعة و الرعي سوف يقلل من الهجرة الداخلية .
3) إن النظام الفيدرالي إذا وجد المقومات الأساسية يمكن أن يحد من الهجرة الداخلية وباختصار إذا توفرت الإمكانيات وتوفرت الخدمات وفرص العمل.
4) يمكن للنظام الفيدرالي أن يقلل من الهجرة الداخلية بالتوزيع العادل للسلطة والثروات والخدمات والتنمية على حسب الحوجة والتخطيط السليم .
5) هذا النظام يؤثر ويقلل من الهجرة إلى المدن ويؤثر تأثيراً واضحاً إذا توافرت في الولاية المشاريع التنموية الصناعية الكبرى " مجالات الاستثمار " .
6) إذا توافرت الأسباب التي تدفع الفرد باستغلال موارده المحلية من زراعة ورعي وتعدين وغيره حينئذ يؤثر النظام الفيدرالي في الحد من الهجرة .
7) انطلاقاً من مبدأ التنافس بين الولايات وخلق فرص العمل بالولايات مثل قيام المؤسسات والشركات والمصانع ومختلف المشاريع التنموية والخدمية يمكن أن يؤثر هذا في تقليل الهجرة الداخلية .
8) إذا تمكن النظام من بسط الأمن وتوزيع السلطة والخدمات الضرورية بالمدن والأرياف سوف يقلل ذلك من الهجرة .

المحور الثالث :

تتلخص الآراء فيما يلي :-

1) إن أهم ما يفضي إلى تقليل الهجرة الداخلية هي التنمية المتوازنة بين البيئات الحضرية والريفية ورغم أن تجربة الفيدرالية ماثلة إلا أن مقومات الاستقرار ضعيفة والبنيات التحتية للتنمية ضعيفة .
2) بالنسبة لولاية جنوب كردفان بوضعها الحالي فإن أسباب الهجرة الداخلية هي الحرب وأن النظام الفيدرالي حتي الآن غير مفهوم لدي أغلب مواطني الولاية
3) يمكن للنظام الفيدرالي أن يقلل من الهجرة إذا تم الاتي :-

أ . طبق النظام كما جاء في النظرية

ب. أعيد النظر في المواد الخاصة في تقسيم الثروة والموارد المالية بحيث تعطي الولايات الأقل نمواً جزءاً مقدراً من المشروعات التنموية الكبرى لتمكينها من إيجاد بنيات تحتية وأقتصادية .

4) إن النظام الفيدرالي يمكن أن يحد من الهجرة إذا تم الأتي :-

أ. وضع مقترحات تنموية بالولاية.

ب. إيجاد آلية لتوفير دعم مركزي حقيقي لتلك المشاريع التنموية

ج. تشجيع أبناء الولاية لتنفيذ تلك المشاريع

5) يمكن أن يؤثر النظام الفيدرالي في تقليل الهجرة الداخلية في حالة توافر فرص العمل والخدمات المتكاملة والتنمية المتوازنة لإزالة أسباب الفقر والجهل والمرض .

المحور الرابع :

تتلخص الآراء فيما يلي :-

1) النظام الفيدرالي ليس له تأثير ملموس في تقليل الهجرة الداخلية .
2) النظام الفيدرالي لم يقلل من الهجرة الداخلية .
3) إن الهجرة الداخلية في بعض الولايات " جنوب كردفان " لا علاقة لها بالنظام الفيدرالي إنما الظروف الامنية الصعبة هي التي تحكمت في هذه الهجرة ويمكن الوصول إلى نتائج بعد أستتباب الأمن بالتالي يأتي التقييم موضوعياً .
4) تأثيره ضعيف .
5) الفيدرالية في السودان عنوان فقط ليست مطبقة كما هي لذلك لا تأثير لها علي الهجرة .

هذه المحاور الأربع تمثل آراء أفراد العينة المفحوصة في منطقة الدراسة حول تأثير النظام الفيدرالي في تقليل الهجرة الداخلية علماً بأن آ راء المحور الأول والثاني والثالث تمثل 73% بينما 7% تمثل آراء المحور

الرابع وتأسيساً على هذه النسب فأنها تشير بلا شك إلى تأثير تطبيق النظام الفيدرالي في الحد من تدفقات الهجرة بصورة عامة.

وبناء على بيانات الجدول رقم (5-2) الخاص بعلاقة النظام الفيدرالي بالهجرة الداخلية والتي يوافق 70% من أفراد العينة بهذه العلاقة ولقد أظهرت موافقتهم لبعض النتائج (الجدول رقم 5-4) .

جدول رقم (5-4) مدى تأثير النظام الفيدرالي في أنواع الهجرة

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
الحد من الهجرة الريفية إلى المدن	12	21.42
شجع الهجرة الريفية إلى المدن	40	71.42
لم يؤثر كثيراً في مسألة الهجرة	4	7.14
الجملة	56	%100

المصدر **:** من عمل الباحث اعتماداً علي بيانات الدراسة الميدانية (ولايات الغرب والجنوب)(2005م).

ونستنتج من الجدول رقم (5—4) أن أكثر من 71% قد أجابوا بأن النظام الفيدرالي في الواقع قد أثر وساعد في تشجيع الهجرة الريفية إلى المدن وقد يرجع هذا إلى توفر بعض فرص العمل في مدن الولايات ووفرة الخدمات نسبياً بالمدن أو نتيجة للظروف الأمنية التي تأثرت بها هذه المناطق. أما الذين أجابوا بأنه يحد من الهجرة الريفية للمدن 21% فتشير بوضوح إلى تأثير النظام الفيدرالي في الحد من الهجرة أما الذين أجابوا بأن النظام الفيدرالي لم يؤثر كثيراً في مسألة الهجرة الداخلية في السودان 7% فإن هؤلاء تعتبر إجاباتهم متناقضة لسبب بسيط هو أنهم قد وافقوا قبل ذلك بوجود العلاقة بين النظام الفيدرالي والهجرة الداخلية وقد حسبوا ضمن أفراد العينة الذين تمثل نسبتهم نحو أكثر من 71%.

وعلى وجه العموم يتضح لنا في الختام مدى تأثير النظام الفيدرالي في الهجرة ذلك لأنه ضمن غايات وأهداف هذا النظام بجانب المشاركة في إدارة شئون الولايات واستهداف التنمية وترقية الخدمات مما سيكون له دون شك الأثر الكبير في استقرار المواطنين وبالتالي الحد من الهجرة إلى العاصمة القومية أو المدن الكبيرة (علي، 2004) ومن المعلوم أن الهجرة الآن تعددت أسبابها من نزوح بسبب الحرب والظروف الأمنية وحركة للمدن بقصد الخدمات وخاصة التعليمية والصحية وحركة أخرى ذات أسباب إقتصادية. ويلاحظ أن شريحة كبيرة من أصحاب رؤوس الأموال هجروا الريف وانتقلوا للمدن الكبيرة بقصد التجارة الواسعة هذه الشريحة أضاعت فرص العمل التي كانت متوافرة بالرغم من محدودية تلك الفرص .

إن الاعتقاد سيظل راسخاً وقوياً بأن الحل في معالجة مشكلة الهجرة والنزوح هو توفير الخدمات لإنسان الريف بجوانبها المختلفة والاهتمام بالتنمية لخلق فرص العمل المناسبة لتكون مصدراً لكسب العيش. وأفضل مظلات هذا العمل هو النظام الفيدرالي (علي، 2004م) ولكن بمزيد من الصلاحيات وبعيداً عن مركزة الإمكانات والسلطات، فبالرغم من سن القوانين وتوزيع السلطات ظلت العاصمة القومية تستحوذ علي كثير من الخدمات خاصة في مجال التعليم والصحة وفرص العمل مما ضاعف من الهجرة إليها وتظل الخرطوم اكثر مناطق السودان جذباً للسكان حيث يعيش فيها حوالي ربع سكان البلاد تتركز بها الخدمات والاعمال والتجارة والصناعة مما يزيد من هيمنتها علي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فينما سجل مؤشر الهيمنة[3] للخرطوم في عام 1983م 2.5 وصل المؤشر في 1993م الي 3.8 وفي عام 2003م الي 6.5 دليلاً لمزيد من الهيمنة مع مرور الوقت مما يدل علي زيادة المركزية بدلاً من التوجه نحو اللامركزية المرتبطة مع النظم الفيدرالية . والهيمنة بهذه الصورة الكبيرة ما هي الا مؤشر لعدم التوازن في التنمية . وهذا يجعلنا نقول انه علي الرغم من تطبيق النظام الفيدرالي علي مدي أكثر من عقدين من الزمان الا ان الواقع يشير الي مركزية خانقة (البشري،2005م) مما يجعل الخرطوم القلب النابض للسودان اقتصادياً وإجتماعياً في حين تصبح بقية أراضي الدولة مناطق هامشية طاردة يهجرها السكان . وكذلك تواصلت الهجرة من الريف إلى عواصم الولايات لتركيز ماتبقى من خدمات بها (دفع الله ،2004) .

إن النظام الفيدرالي يمكن إن يحد من الهجرة الداخلية إذا تمكنت الولايات من استقطاب الكوادر الإدارية والفنية ولكنها لم تنجح في ذلك الامر (الجدول رقم 5-5) .

جدول رقم (5-5) استقطاب الكوادر الفنية والإدارية والمهنية في العمل بالولاية .

---

[3] مؤشر الهيمنة = سكان المدينة الكبرى / سكان المدين الثانية+ الثالثة + الرابعة

(في الدول المتقدمة نجده يحوم حول الواحد الصحيح).

النسبة المئوية	التكرار	الاجابات
1.25	1	درجة كبيرة
7.50	6	درجة متوسطة
28.75	23	لا بأس بها
62.50	50	لم تنجح
%100	**80**	الجملة

المصدر : من عمل الباحث اعتماداً علي بيانات الدراسة الميدانية (ولايات الغرب والجنوب)(2005م).

فالجدول رقم (5-5) يشير بوضوح أن الولايات لم تنجح في استقطاب هذه الكوادر بنسبة (62.5) للعمل في داخل الولايات بينما جاءت بدرجة لا بأس بها في المرتبة الثانية (28.75) و(6%) درجة متوسطة و(1%) درجة كبيرة وهي مؤشر ضعيف لاستقطاب الكوادر الفنية والادارية . وقد يعود ذلك إلى عدة عوامل بينها أفراد العينة الذين اجابوا ب (لم تنجح) (62.50) في الجدول رقم (5-6).

جدول رقم (5-6) أسباب فشل الولاية في استقطاب الكوادر البشرية والادارية

النسبة المئوية	التكرار	الاجابات
2	1	بيئة العمل غير مشجعة
6	5	مواقع العمل غير مشجعة
28	14	ندرة العمل بالولاية
60	30	جميع هذه العوامل
%100	50	الجملة

المصدر : من عمل الباحث اعتماداً علي بيانات الدراسة الميدانية(ولايات الغرب والجنوب)(2005م).

ويتضح من الجدول (5 -6) أن (60%) من أفراد العينة أجمعوا على أن جميع هذه العوامل إنها ساهمت في فشل الولايات في إستقطاب الكوادر البشرية والفنية والادارية إليها، بينما (28%) منهم نسبوها إلى ندرة العمل بالولاية. كذلك فان (8%) أرجعوا الأسباب إلى أن دوافع وبيئة العمل غير مشجعة.

وهذا يقودنا إلى أهم الأهداف العامة لبرنامج الاستراتيجية القومية الشاملة في إطار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية هي الاستثمار الامثل للموارد البشرية في الريف والحضر ، ولكن يبدو أن درجة الاستفادة من سياسات الاستثمار لم تكن بالصورة المطلوبة وهذا ما بينه الجدول رقم (5-7)

جدول رقم (5-7) درجة الاستفادة من سياسات الاستثمار بالولاية

النسبة المئوية	التكرار	الاجابات
12.50	10	درجة كبيرة جدا
22.50	18	درجة كبيرة
31.25	25	درجة متوسطة
33.75	27	درجة مقبولة
%100	80	الجملة

المصدر : من عمل الباحث اعتماداً علي بيانات الدراسة الميدانية(ولايات الغرب والجنوب)(2005م).

يتبين لنا أن أكثر من (33%) من أفراد العينة قد أجابوا بأن درجة الاستفادة من سياسات الاستثمار تعتبر مقبولة وهذا يفسر عزوف الكوادر الفنية والادارية والبشرية للعمل بالولاية. وهذا ما يؤكد أيضا الدراسة التي أجرتها الأمانة العامة لمشروع الاستخدام المنتج وتشغيل الخريجين ، حيث أوضحت الدراسة أنه بعد الحصر أن هناك 13 ألف وظيفة شاغرة بالولايات تم تعيين 13 الف خريج فيها ، والمفارقة أنهم لم يجدوا في بعض الولايات الطرفية خريجين من أبنائها بالمهن الصحية ، فشمال دارفور مثلاً بها (200) وظيفة بالمهن الصحية شاغرة لعدم وجود خريجين من أبناء تلك الولاية (محمود ، 2005) وهذا بدوره يعني أن هذه الوظائف في المدى البعيد سوف تكون شاغرة إن لم تجذب أبناء الولاية أنفسهم لان فرصة استقرارهم بالولاية أكثر من الذين يأتون من ولايات أخرى . كما أوضحت الدراسة أيضاً انه تم تأجيل تنفيذ مشروع الاستخدام المنتج وتشغيل الخريجين بولاية الخرطوم ، كان يرمي إلى تحقيق هدف استراتيجي هو الحد من الهجرة لهذه الولاية . وذلك لأنها تعتبر

مناطق جذب بشري من مختلف ولايات السودان أضف إلى ذلك أن السودان قد تأثر بهجرة الكوادر الفنية وأصحاب الخبرات إلى مختلف الدول العربية ، مما اثر سلباً في تنمية البلاد (الغبشاوي،1998) .
وبناءاً على ما تقدم فإنه يمكن القول بأن النظام الفيدرالي يحد من الهجرة الداخلية ويساعد على تقليل حركة السكان بصورة عامة إذا توافرت الخدمات وكانت هناك تنمية متوازنة بين جميع الولايات .

المبحث الثالث:

اثر صندوق دعم الولايات في الحد من الهجرة :

تم إنشاء الصندوق القومي لدعم الولايات بموجب المادة 16 (أ) من المرسوم الدستوري الرابع عشر لسنة 1995. وقد تضمنت المادة 16 (2) التي حددت مصادر إيرادات الصندوق التزام الحكومة الفيدرالية والولايات بالمساهمة فيه الامر الذي يجعل هذه المساهمة ملزمة بالقدر والمعيار الذي يضعه الصندوق كجهة مستقلة . ولكي تكون الصورة واضحة لدينا علينا إن نبرز أولا أهداف ديوان الحكم الاتحادي وثانياً أهداف صندوق دعم الولايات ذلك لان الدراسة تبحث عن أسس ومعايير تقسيم الموارد البشرية والمادية بما يحقق توازناً في تنمية الولايات وبالتالي ينعكس هذا على استقرار السكان والأهداف هي (رئاسة الجمهورية ، بدون)

أولا : أهداف واختصاصات ديوان الحكم الاتحادي:

1/ متابعة حركة الأداء العام بالولايات ونقل المعلومات منها إلى رأس الدولة ثم نقل توجيهات وقرارات رأس الدولة إلى الولايات ومتابعة تنفيذها .
2/ تقديم المشورة المبنية على المعلومات الدقيقة لرأس الدولة توطئة لاتخاذ القرار الرشيد في الشؤون المتعلقة بالحكم الفيدرالي .
3/ تبني وضع حركة التثقيف والتنوير العام بأدبيات الحكم الفيدرالي وترسيخ المفاهيم العامة له .
4/ إنزال وتعميق مفهوم الحكم الفيدرالي من خلال الدراسات المقارنة واللقاءات وإستقدام الخبراء والمؤتمرات المتخصصة والإصدارات الدورية .
5/ تنظيم وتنسيق العلاقات الراسية والأفقية بين الحكومة الاتحادية وبين الولايات وبين الولايات والمحليات من جهة أخرى .
6/ دعم وتعزيز التجربة تنزيل من السلطات الفيدرالية إلى الولايات وعدم تغول سلطة على الأخرى وفق كما هو مقرر في الدستور .
7/ إعادة تنسيق الموارد البشرية والمادية بما يحقق عدالة التوزيع ويحقق التوازن بين الولايات المختلفة .
8/ وضع المعايير والأسس التي تمكن من التوزيع العادل للثروة والتنمية المتوازنة

وبالنظر إلى الأهداف السابقة المذكورة وغير ها من أهداف ديوان الحكم الاتحادي وخاصة الهدف (7) يمكن القول بان ديوان الحكم الاتحادي عليه يقع عاتق تنفيذ توزيع الموارد البشرية وخاصة الكوادر الفنية والمدربة للقيام بأعباء التنمية وبالتالي ينعكس ذلك على فتح فرص عمل جديدة يمكن أن تعمل على استقرار المواطنين كل في ولايته .
أما بقية الأهداف فتنصب في العلاقة ما بين ديوان الحكم الاتحادي والولايات من حيث المتابعة والتنظيم والتنسيق وتقديم المشورة .

ثانياً : أهداف صندوق دعم الولايات

وتتلخص أهداف الصندوق في عدة أهداف (الكرسني ، 2001) نذكر منها:-
1/ إعانة الولايات التي لاتزال تتلقى دعماً جارياً من الحكومة للخروج من هذه المظلة تدريجياً وفق برنامج متوسط الأجل .
2/ العمل على إرساء دعائم العدالة لتحقيق التوازن التنموي بين ولايات السودان المختلفة وتحويل الموارد التي توجه كدعم للصرف الجاري إلى الصرف على التنمية .
3/ تأكيد وتعضيض إحكام النسيج القومي السوداني من خلال إطار تكافلي بين ولايات السودان المختلفة تحقيقاً للوحدة الوطنية .

ويتضح بأن هذا الصندوق ليس مجرد آلية لتقسيم الدعم الفيدرالي وإنما هو مؤسسة تنموية في المقام الأول وان بدأ عمله كوسيط بين وزارة المالية الفيدرالية والولايات لتوزيع الدعم الجاري والدعم التنموي (الكرسني ، 2001).

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هل هذا الدعم الفيدرالي قد أثر على تنمية الولايات ؟ وللإجابة على هذا السؤال علينا قراءة الجدول رقم (5-8) والذي يوضح مدى تأثير الدعم الفيدرالي في تنمية الولاية . فنلاحظ أن أكثر من (62%) من أفراد العينة كانت إجاباتهم إلى حد معقول ، وتليها إجابة لا أثر للدعم الفيدرالي في تنمية الولاية بنسبة (20%) وهذا يعني أن الأهداف الموضوعة شئ والتطبيق شئ أخر . فالواقع يشير إلى أن هذه الولايات لم تتأثر بالدعم المطلوب لتنميتها .

جدول رقم (5-8) الدعم الفيدرالي واثره على تنمية الولاية

الاجابات	التكرار	النسبة المئوية
حد كبير جدا	5	6.25
حد كبير	9	11.25
حد معقول	50	62.50
لا اثر	16	20
الجملة	80	%100

المصدر : من عمل الباحث اعتماداً علي بيانات الدراسة الميدانية(ولايات الغرب والجنوب)(2005م).

وعليه فان صندوق دعم الولايات عبارة عن آلية تتأثر بالسياسات التي تطبقها وزارة المالية ويتأثر أداؤه بتوفر السيولة وبالموقف الاقتصادي العام. و هو في كثير من الأحيان لم يستطع الإيفاء بنصيب الولايات. حيث في كثير من الأحيان يسدد الدعم للولايات (مثال ولاية شمال كردفان) بنسبة 50% أو 60% وحتى هذه النسب لاتصل في الموعد المطلوب مما يؤدي إلى تأخير الوفاء بالالتزامات الولائية (دفع الله،2004) وينعكس ذلك على الوضع الاقتصادي والاجتماعي بالولايات ويؤدي إلى نتائج سالبة.

إن صندوق دعم الولايات يعمل الآن بمنأى عن الأهداف المرصودة له ، وصار الآن آلية لدفع مرتبات الفصل الأول من الميزانية وكان مرجواً منه دعم الخدمات والتنمية ليدفع بالولايات إلي خارج مظلة الصندوق ودعمه للخدمات و التنمية كان يمكن أن يؤثر علي موجات الهجرة المشهودة الآن(عبدالله، 2005م). أما أفراد العينة الذين أجابوا بحد كبير جداً (6 %) وحد كبير (11%) فإن هذه النسب تعتبر ضعيفة مقارنة بالنسب الأخرى.

وتأسيساً علي ما تقدم فإنه يمكن القول أنه كان بالإمكان أن يؤثر صندوق دعم الولايات في الحد من الهجرة الداخلية إذا التزم بأهدافه وتم تنفيذها بالشكل المطلوب . فالدول التي تتخذ النظام الفدرالي عديدة ولها تجارب واسعة في مسألة هذه الصناديق وفي مسالة الدعم الفيدرالي للولايات . بل أن نظرية الفيدرالية التعاونية وهي إحدى النظريات التي نشأت في ظل الحكم الفيدرالي الأمريكي ، تنادي بضرورة التعاون بين الجهاز الفيدرالي والأجهزة الولائية وتنسيق العلاقات المشتركة في ضوء التوفيق بين المصلحة المشتركة للإتحاد كل على أساس أن العلاقة بين الأجهزة الحكومية على المستوى الفيدرالي والولائي ليست علاقة صراع دستوري وإنما هي علاقة تنظيمية تدريجية تهدف إلى تحقيق أهداف دستورية . وعلى المحكمة العليا عند النظر في القضايا عدم التمسك بالتفسير الحرفي لنصوص الدستور وإنما للمفاهيم التعاونية التي ينطوي عليها الدستور (عبدا لسلام، بدون) وأهم مظاهر هذا التعاون الإعانات المالية التي تمنحها الحكومة الفيدرالية للولايات بغرض رفع مستوى الدخل لمواطنيها وتنفيذ برامج التنمية الأساسية والاجتماعية والاقتصادية .

فتحقيق الأهداف الدستورية يتطلب التعاون بين الحكومة الفيدرالية والولايات التابعة لها وفي ظل هذا التعاون يمكن للولايات الفقيرة أو الطرفية والأقل نمواً إن تسد العجز عن طريق المنح المالية التي توفرها لها الحكومة الفيدرالية عبر آلية معينة (صندوق مثلاً) فعلى سبيل المثال نجد في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى سنة 1930 كونت المعونات والمنح المالية الجانب الأكبر من ميزانيات الولايات التي تضررت بهذا الركود الاقتصادي والذي تسبب في هجرة سكان هذه الولايات (عبد السلام،بدون) إلا أن هذه المنح تمكنت من وقف الإخلال بالتوازن الاجتماعي الذي حدث بين الولايات .

وتشير بعض الدراسات في السودان أن السياسة القومية نحو الهجرة ترمي تحديدا إلى رفع معدلات الهجرة للمدن الصغيرة والمتوسطة وتقليل معدلات الهجرة للمدن الكبيرة . وفي إطار السودان ولبناء هيكل مدني متوازن يجب التركيز فقط على تخفيض معدلات الهجرة للعاصمة القومية والعمل على زيادة معدلات الهجرة للمدن الأخرى في إطار تفعيل الحكم الفيدرالي (المجلس القومي للسكان وصندوق الأمم المتحدة ، 1997) . ولكي يتم تنفيذ هذه السياسات لابد من وجود صندوق فيدرالي يعمل على تنمية هذه المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم لتستوعب حجماً مقدراً من العمالة وبالتالي تقلص من موجات الهجرة إلي المدن الكبيرة وخاصة العاصمة القومية .

المبحث الرابع:
أهمية الخدمات الأساسية ووسائل النقل وتقنية المعلومات والاتصالات الحديثة بالنسبة للهجرة :

تعتبر الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والكهرباء والمياه والنقل والاتصالات من العوامل التي تساعد علي استقرار السكان إذا توافرت بالشكل المطلوب ولقد أظهرت الدراسة الميدانية التي أجراها الباحث دلالات معينة ومتباينة من عنصر لأخر .

أولا: الخدمات الصحية في منطقة الدراسة .

تعد الخدمات الصحية من عوامل الاستقرار بالولايات إلا إن درجة توافرها هي التي تعكس مدى هذا الاستقرار (الجدول رقم 5 – 9) .

جدول رقم (5- 9) مدى توافر الخدمات الصحية .

الاجابات	التكرار	النسبة المئوية
تتوفر بصورة جيدة	8	10
تتوفر بصورة مرضية	58	72.50
لا تتوفر	14	17.5
الجملة	80	%100

المصدر : من عمل الباحث اعتماداً علي بيانات الدراسة الميدانية(ولايات الغرب والجنوب)(2005م).

فيلاحظ أن أكثر من (72%) من أفراد العينة قد اجابوا بأن الخدمات الصحية تتوافر بصورة مرضية ، وهذا يعني أن معظم أفراد العينة يطلبون مزيداً من الخدمات الصحية وذلك لسد النقص . بينما رأى بعض أفراد العينة وكانت نسبتهم تمثل نحو (17%) أن الخدمات الصحية لا تتوافر ، أما الذين أجابوا بأنها تتوافر بصورة جيدة (10%) فهي نسبة ضعيفة ولا تشكل أي ايجابية لهذه الخدمات. بالتالي تعتبر هذه الولايات من المناطق الطاردة للسكان . وتأكيداً لهذه الاستنتاجات (الجدول رقم 5-10) . فبمقارنة العدد الكلي للأطباء بكل ولايات السودان مع العدد الكلي للسكان نجد أن هناك طبيب واحد لكل 14904 مواطن في المتوسط كذلك بالنسبة للأسرة نجد أن هنالك سرير واحد لكل 1307 مواطن في المتوسط . ويتضح من الجدول أن ولاية غرب كردفان سجلت رقماً مرتفعاً مقارنة مع المتوسط فيما يختص بعدد الأطباء . أما بالنسبة بعدد الأسرة فنجد أن هناك خمس ولايات سجلت أرقاماً ترتفع عن المتوسط وهي ولاية غرب كردفان،جنوب كردفان، شمال دار فور،جنوب دار فور وبحر الغزال.

جدول رقم (5-10) عدد الأطباء وعدد الأسرة لكل مواطن في الولاية :

الولايات	الأطباء	نسمة	الأسرة	نسمة
ولاية شمال كردفان	طبيب واحد لكل	18435	سرير واحد لكل	1202
ولاية غرب كردفان	طبيب واحد لكل	217400	سرير واحد لكل	1717
ولاية جنوب كردفان	طبيب واحد لكل	63588	سرير واحد لكل	2009
ولاية شمال دارفور	طبيب واحد لكل	27836	سرير واحد لكل	2098
ولاية غرب دارفور	طبيب واحد لكل	115615	سرير واحد لكل	7157
ولاية جنوب دارفور	طبيب واحد لكل	61309	سرير واحد لكل	4306
ولايات أعالي النيل	طبيب واحد لكل	54846	سرير واحد لكل	1192
ولايات الاستوائية	طبيب واحد لكل	36923	سرير واحد لكل	857
ولايات بحر الغزال	طبيب واحد لكل	100636	سرير واحد لكل	3623

المصدر: الاستراتيجية القومية الشاملة ، البرنامج الثالث للأعوام(1999-2002) 1998م الخرطوم .

بينما نجد هناك فارقاً كبيراً في الولايات الأخرى الجاذبة مثل ولاية الخرطوم (4101:1) بالنسبة للأطباء و(909:1) بالنسبة للأسرة،حيث نلاحظ ارتفاع هذه النسب بمنطقة الدراسة مقارنة بولاية الخرطوم . وهذا بدوره يشير إلى ضعف الخدمات الصحية بمنطقة الدراسة مما يدفع السكان للبحث عن خدمات صحية أفضل في مناطق أخرى مع إن الوضع بالنسبة للخرطوم نفسها يعد متدنياً مقارنة مع الأوضاع في المدن الكبرى في دول العالم النامية.

ثانياً: الخدمات التعليمية في منطقة الدراسة:

إن خدمات التعليم من العوامل الأساسية التي تربط السكان بولاياتهم إذا كانت بصورة جيدة و مطلوبة .
و لكن نسبة لأنه لم تكتمل برامج إنفاذ مشروع الخريطة المدرسية لجميع الولايات لشح التمويل و إقترن بذلك عدم وضوح رؤى الخدمات التعليمية وفق الكثافة السكانية بالولايات ،و قد نتج عن ذلك عدم الموازنة في فرص التعليم بين الولايات من ناحية وبين المحليات من ناحية أخري (الإستراتيجية القومية الشاملة، 1998م

) . و نستنتج من هذا القول أن الخدمات التعليمية في معظم الولايات لم تكن بالمستوي المطلوب و لم ترض طموحات أهل الولايات مما دفعهم للإرتحال لتعليم أبنائهم في الولايات التي تمتاز بهذا النوع من الخدمات مثل ولاية الخرطوم .
ولقد أظهرت الدراسة الميدانية النتائج التالية حسب ما ورد في الجدول رقم (5-11) .

جدول رقم (5-11) مدي كفاية المواطنين من خدمات التعليم بالولاية:

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
نعم كافية	26	32.50
غير كافية	51	63.75
لا ادري	3	3.75
الجملة	80	%100

المصدر : من عمل الباحث اعتماداً علي بيانات الدراسة الميدانية .(ولايات الغرب والجنوب)(2005م).

يتضح أن أكثر من (63%) من أفراد العينة أجابوا بأن الخدمات التعليمية لا تكفي حاجة المواطنين وهذا يشير إلي أحد عوامل الطرد من هذه الولايات . أما الذين أجابوا بنعم (32%) فقد تفاوتت إجابتهم في درجة كفايتها علي النحو التالي:-

1/ درجة كفاية متوسطة وتأتي في المرتبة الأولى (53%)
2/درجة كفاية كبيرة وتأتي في المرتبة الثانية (23%)
3/درجة كفاية قليلة وتأتي في المرتبة الثالثة (23%)
4/درجة كفاية كبيرة جداً وتأتي في المرتبة الاخيرة (لاتوجد).

نستنتج من هذا حتى الذين أجابوا (بنعم) بأن الخدمات التعليمية تكفي حاجة المواطنين فان أغلبية الإجابات كانت بدرجة متوسطة (الجدول رقم 5-12).

جدول رقم (5-12) درجة كفاية الخدمات التعليمية لافراد العينة الذين اجابوا (بنعم) .

الاجابات	التكرار	النسبة المئوية
درجة كبيرة جداً	-	-
درجة كبيرة	6	23.07
درجة متوسطة	4	53.84
درجة قليلة	6	23.07
الجملة	26	%100

المصدر : من عمل الباحث اعتماداً علي بيانات الدراسة الميدانية (ولايات الغرب والجنوب)(2005م).

ثالثاً : خدمات الكهرباء :-

أما بالنسبة لخدمات الكهرباء بمنطقة الدراسة فالجدول رقم (5-13) يوضح أن أكثر من (81%) من أفراد العينة أجابوا بأنها تتوافر بصورة لا بأس بها وهذا بدوره يشير إلى محدودية مشاريع التنمية بمنطقة الدراسة ذلك لأن الطاقة بمختلف أنواعها تعتبر أحد أهم عوامل التوطن الصناعي بصفة خاصة والمشاريع التنموية الأخرى بصفة عامة (السماك ، 1988م). وهذا ما يقلل إحتمال إستقرار السكان بهذه المناطق والعكس إذا توافرت.

ويأتي في المرتبة الثانية أفراد العينة الذين أجابوا بأنها لاتوجد (12%) وهذا يشير حتي إلى أن الإحتياجات المنزلية البسيطة وإستخدام الكهرباء (مثل الإنارة، الثلاجة والتلفزيون) غير متوافرة مما يدفع السكان إلى حيث توجد هذه الخدمات . أما الذين أجابوا

بصورة جيدة (6.25%) فهذا يشير إلى أن خدمات الكهرباء قد تكون بصورة غير مستقرة من (4-10 ساعات في اليوم تقريباً).

جدول رقم (5-13) توافر خدمات الكهرباء

الاجابات	التكرار	النسبة المئوية
جيدة جداً	-	-
جيدة	5	6.25
لا بأس بها	65	81.25
لا توجد	10	12.50
الجملة	80	%100

المصدر : من عمل الباحث اعتماداً علي بيانات الدراسة الميدانية (ولايات الغرب والجنوب)(2005م).

وقد لاحظ الباحث في بعض مناطق الدراسة (الدلنج ، كادقلي) إمتلاك سكان الأحياء لمولدات الكهرباء (تعاونية) كذلك المتاجر بالأسواق ، كما أنها أصبحت مصدر رزق لبعض التجار الذين يمكنهم شراء هذه المولدات وإستئجار الطاقة لجهات متعددة مع بعض الضوابط.

رابعاً : خدمات المياه :-

إن الماء عنصر مهم في إستقرار البشر وهو أحد العوامل الطبيعية التي تساعد في توزيع السكان على سطح الأرض بصفة عامة . ومن المعروف أن الماء تختلف مصادره(أنهار وأمطار ومياه جوفية) وتختلف الإستخدامات من مياه للشرب والزراعة والصناعة .لذلك تختلف طرق إمدادات هذه المياه حسب نوعية الإستهلاك (شبكة مياه شرب،شبكة ري) ومتى ما توافرت هذه العناصر كان مدعاة لإستقرار السكان . أما في منطقة الدراسة جدول (رقم 5 – 14) فالحال غير ذلك حيث أظهرت بيانات الدراسة الميدانية أن أكثر من (81%) من أفراد العينة أجابوا بأن المياه تتوفر بصورة لا بأس بها وأن أكثر من (32%) قالوا أنها نادرة، بينما(8 %) كانت بصورة جيدة ، ونستنتج من هذا أن منطقة الدراسة تعاني بشدة من توافر خدمات المياه الأمر الذي يجعل سكانها يلجأون إلى مناطق أخرى وكما أسلفنا من قبل كان للنزوح الكبير الذي شهدته ولايات الغرب كان مصدره الجفاف الذي نتج عن قلة مياه الأمطار .

جدول رقم (5-14) توافر خدمات المياه

الاجابات	التكرار	النسبة المئوية
جيدة جداً	-	-
جيدة	7	8.75
لا بأس بها	47	58.75
نادرة	26	32.50
الجملة	80	%100

المصدر : من عمل الباحث اعتماداً علي بيانات الدراسة الميدانية(ولايات الغرب والجنوب)(2005م).

وتأسيساً على ماتقدم يمكننا القول بأن خدمات الصحة والتعليم والكهرباء والمياه لا بأس بها لسكان منطقة الدراسة الأمر الذي يجعلهم يبحثون عن هذه المصادر في مناطق أخرى أو البحث عن معالجات أخرى ، فعلى سبيل المثال فقد لاحظ الباحث في بعض مناطق الدراسة (كادوقلي مثلاً) أن هناك عدداً مقدراً من الموظفين في القطاعين العام والخاص يعيشون بعيداً عن أسرهم والسبب الرئيسي في ذلك عدم توفر الخدمات وربما لعامل الأمن كذلك . لذلك يفضلون أن تكون أسرهم وأبناءهم حيث التعليم الجيد والخدمات الصحية الجيدة . (4)

خامساً: أهمية وسائل النقل وتقنية المعلومات والإتصالات الحديثة في الهجرة:

تنبع أهمية النقل في أنه يقوم بتوفير المنفعة المكانية عن طريق سد الفجوة مابين المنتج والمستهلك كما يساعد في الإزدهار التجاري وتوسيع السوق بما يمكن من إستيعاب الزيادة في الإنتاج ويؤدي إلى التمازج الاجتماعي والجهوي. وللنقل أهمية خاصة في البلدان النامية وعلى الأخص السودان لكبر مساحته وتفرق السكان في المناطق المختلفة وإنخفاض الكثافة السكانية وإنتشار مناطق الإنتاج ومراكز الإستهلاك في مساحات شاسعة (الإستراتيجية القومية الشاملة،1998) . ولتوضيح ذلك نود أن تعقد مقارنة بين دولة متقدمة هي الولايات المتحدة

4/ الباحث نفسه يعمل بمنطقة الدراسة (الدلنج) وأسرته بالخرطوم لتوافر الخدمات بها

الأمريكية ودولة نامية هي السودان في دور النقل والإتصالات كوسائل لإدماج مختلف الولايات في الدورة الإقتصادية التنموية وهدفنا هو ان نبرز الفرق الشاسع بين كل منهما ، ذلك لأن كلا الدولتين لهما مجال شاسع وللتحكم فيه وإستثمار موارده تعددت الوسائل المتاحة لذلك وسوف نأخذ مثال لدور النقل البري (الطرق) و وسائل الإتصال .

1/ نجد في الولايات المتحدة أطول شبكة طرقات برية في العالم 6.3 مليون كلم منها 70.000 من الطرقات السريعة (مساحة الولايات المتحدة 9363000) . وقد ربط كامل المجال بعضه البعض وفك عزلة حتي ألاماكن النائية (بوعزيز، 2005).

أما في السودان (مساحة السودان 2.500.000كلم) فإن شبكة الطرق يصل طولها إلي حوالي 3500 كلم(الجهاز المركزي للإحصاء ، 2004) ولا تغطي المجال السوداني بل هنالك ولايات تكون معزولة في أوقات الخريف فالطرق ما تزال هي قومياً قاصرة وتسير بخطى بطيئة جداً . (عبدالله ، 2005م).

2/ أما فيما يختص بوسائل الاتصال فنجد إن الولايات المتحدة تملك:-

أ/ شبكة هاتف أرضي تلف كامل المجال و أكثر من 200 مليون جهاز هاتف.

ب/ شبكة إنترنت تربط مابين 820 مليون كمبيوتر (سنة2002) سهلت إيصال المعلومة وخلقت إقتصاداً إفتراضياً قلص من إرتباط الناس بالمجال .

ج/ شبكة من الأقمار الإصطناعية (حوالي 300 قمر) تمكن من مراقبة كامل المجال من الناحية الطبيعية :مناخ وخبايا الأرض ومن الناحية الأمنية:حركة الطيران وتشغيل شبكات البث التلفزيوني الرقمي.

د/ شبكات هاتف محمول(140 مليون هاتف سنة 2002) سهلت تحرك الناس وتقليص ارتباطهم بالمكان .

وفيما يختص بالسودان (الجهاز المركزي للإحصاء ،2004) فنجد الأتي:-

أ/ شبكة هاتف أرضي (936927 مشترك سنة 2003) ولقد تم تغطية معظم أنحاء السودان.

ب/ عدد مشتركي خدمات الإنترنت (10016 سنة 2002) وهو رقم ضعيف بالنسبة لحجم سكان السودان وتوجد هذه الخدمة في مناطق محدودة.

ج/ بالنسبة لشبكة الأقمار الإصطناعية فإنها لاتوجد في السودان .

د/ شبكة هاتف محمول(546262 سنة 2001) وقد زاد هذا العدد ليصل لأكثر من (1.500.000 مشترك سنة 2005) وهذا بالنسبة لمشتركي (شركة موبيتل) فقد دخلت شركات جديدة في هذا المجال في السودان ومن المتوقع أن يزيد عدد المشتركين لأكثر من 2 مليون مشترك بحلول عام 2006 .

نلاحظ أن هناك فارق كبير مابين الدولتين ، فلقد مكن الربط من خلال هذه الوسائل من إستقرار السكان بالنسبة للولايات المتحدة فعلى سبيل المثال يمكن عمل الآتي:-

1/ الإشراف على عملية جراحية دون حاجة المريض الذهاب للطبيب أو العكس.

2/ عقد صفقات تجارية دون الحاجة إلى التحرك أو الترحال.

3/ إلقاء محاضرات للطلاب في الجامعات المختلفة أو إستخدام المكتبة الإلكترونية دون الحاجة للذهاب للمكتبات العادية .

4/ عدم التفاوت الكبير في الأسعار بين مناطق الدولة المختلفة .

وهناك فوائد عديدة تتحكم فيها هذه الوسائل غير التي ذكرناها مثل (السكك الحديدية، أنابيب البترول ، شبكة النقل المائي والجوي) وكلها تساعد في ربط أجزاء الدولة الواحدة وخاصة الدول ذات المساحة الشاسعة ، فشساعة المجال الأمريكي كان يمكن أن تمثل عقبة أمام التنمية بالولايات المتحدة، إذ أن التحكم في إستثمار موارده يتطلب تمويلات ضخمة جداً لكن لأن تعميره تم تدريجياً ، وإعتمد في نفس الوقت على إقتصاد قوي فإنه لم يطرح مشكلة حقيقية أمام أصحاب القرار السياسي والإقتصادي (بوعزيز،2005) ومع الإحتفاظ بنسب المساحة و الموارد الطبيعية والبشرية بين الدولتين ، فإن السودان يحتاج أيضاً إلى تطوير وتنمية مثل هذه الوسائل حتى يتمكن من التحكم في هذه الموارد .

والشاهد في السودان أن التنمية والطرق السريعة ووسائل الإتصال الحديثة في المناطق التي توافرت فيها ساعدت على إنخفاض معدلات الهجرة . فمشروعات التنمية إستوعبت العمالة المحلية والخدمات الأخرى لبت إحتياجات المواطنين وضعف بذلك دافع النزوح (علي،2005) ولكن يجب الإشارة هنا إلى وسائل الاتصال التي قربت المسافات البعيدة ما تزال تستخدم في المجالات الإجتماعية والإقتصادية المحدودة (عبد الله،2005) . فالطرق والإتصالات يفترض أن تقلل من الهجرة المستدامة وهي في نفس الوقت تؤدي إلى حركة سكانية ذهابا وإياباً. وقد تشجع هذه الطرق السكان على الهجرة وعدم العودة متأثرين بالظروف الصعبة التي يعيشونها (دفع الله ،2005) أما إذا ربطت هذه الطرق لتنمية هذه المناطق فإنها بالتالي سوف تحد وتقلل من الهجرة الداخلية.

وعلى وجه العموم يمكن القول بأن التنمية والطرق الولائية ووسائل الإتصال والتقنية ساعدت إلى حد ما في تقليل الهجرة (الجبلابي،2005) وذلك لأن بعض الأغراض على سبيل المثال تقضى محلياً ولا تحتاج السفر

إلى مناطق الجذب مثل ولاية الخرطوم . وبالتالي نستنتج أن توافر الخدمات الأساسية والطرق ووسائل الإتصال من العناصر المهمة في توطين وإستقرار السكان.

المبحث الخامس:

السلام القادم وأثره في الهجرة :-

إن قضية السلام قضية إنسانية دينية وطنية من الدرجة الأولى ، وقد أكدت عليها الشرائع السماوية والإنسانية على إختلافها واعتبرتها الأساس لوجود مكرس لخدمة الإنسان والإرتقاء به. وأن السلام يتطلع إليه كل أبناء السودان في الداخل والخارج وعلى الأخص الذين شردتهم الحرب لداخل مدن السودان الأخرى. ويهدف السلام إلى تأسيس الأمن والإستقرار والتنمية ، ولذلك كان لابد من الإعتراف بقضية السلام وأبعادها الثقافية والإجتماعية والسياسية والإقتصادية والتنموية والتي تفاقمت إفرازاتها عبر الحقب التاريخية سواء بفعل الإستعمار أو بضعف الإرادة السياسية لدى الحكومات الوطنية مما أدى إلى إهتزاز الثقة وفقدان المصداقية مع تقلب الحكومات وتعددها .

ولقد عقدت إتفاقيات ومبادرات عديدة لحل المشكل السوداني منذ الاستقلال حتى توجت بإتفاقية(نيفاشا) للسلام الشامل بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان في نيروبي 2005م. وفي نفس الوقت مازالت المحادثات جارية بشأن مشكلة دارفور في (أبوجا) . ونستعرض هنا بعض المبادرات والإتفاقيات التي تم عقدها في سبيل الإستقرار والأمن في السودان في العقدين الأخيرين من القرن الماضي .

1/ إعلان كوكادام 1986 وأصحابها التجمع الوطني للإنقاذ القومي والحركة الشعبية.

2/ مبادرة السلام السوداني 1998 وأصحابها الحركة الشعبية والحزب الإتحادي الديمقراطي .

3/ أمبو 1989 . أطرافها سياسيون ، مندوبو مناطق مختلفة ومندوبين من الحركة الشعبية .

4/ مبادرة صالح محمد عثمان 1990 . عناصر لتحديد السلام العادل.

5/ مؤتمر القضايا المصيرية 1995 إتفاقية أقرها التجمع الوطني بما في ذلك الحركة الشعبية.

6/ الميثاق السياسي للسلام 1996م. حكومة السودان (الإنقاذ) ود.مشار وآخرون

7/ إتفاقية الخرطوم للسلام. بين الحكومة و4 فصائل من الإقليم الجنوبي .

8/ اتفاقية فشودة 1997. بين الحكومة والمجموعة المتحدة (د.لام أكول).

9/ مبادرة الشريف زين العابدين. مبادرة الحوار الشعبي الشامل.

10/ مبادرة الشيخ الجعلي 1996.

11/ مبادرة الشيخ عبدالرحيم البرعي.

12/ مبادرة السيد/ إبراهيم منعم منصور 1999.

13/ نداء الوطن 1999. بين حكومة السودان وحزب الأمة

14/ مبادرة السيد/ أبيل الير والإتحاد السوداني للأحزاب الأفريقية.

15/ مبادرة علي التوم وآخرون 1999 بين الحكومة وأطراف المعارضة .

16/ مبادرة د. كمال العالم 2000 .

17/ مبادرة محمود شعراني . الحقبة السودانية 1956-2000م.

18/ نداء جامعة الخرطوم من أجل الوفاق الوطني والسلام 2000- ندوة الجامعة.

19/ الملتقى التحضيري للوفاق الوطني 2000 م. أحزاب ومنظمات سياسية وقوى إجتماعية ومنظمات المجتمع المدني .

20/ المبادرة السودانية على أزمة الحكم . الحكومة والأحزاب المؤيدة لها والمعارضة.

21/ بروتوكول مشاكوس 2002. بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان.

22/ اتفاقية نيفاشا 2005م . بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان.

يتضح من الإتفاقيات والمبادرات هذه أنها هدفت في مجملها إلى لم شمل الفرقاء ويعني هذا أن يحل السلام والإستقرار والعدالة حتى يذوق المواطن مكاسب الفيدرالية كنظام للحكم (كرار في الكرسني،2002) . فالحرب في الجنوب خاصة وفي الغرب وفي الشرق دفعت الكثير من المواطنين إلى ترك مناطقهم الأصلية والهجرة إلى مناطق أخرى مثل ولاية الخرطوم والتي شهدت أضخم نزوح يشهده السودان عبر تاريخه (بانقا،2001) وذلك لكثرة أعداد النازحين ، ولقد بدأ النزوح المتزايد للجنوبيين بعد عام 1983 حيث دفعت ظروف الحرب وفقدان الأمن والإستقرار للملايين، ولم تكن الولايات الجنوبية هي وحدها التي عانت الإضطراب الأمني ولكن مناطق غرب وشرق السودان وجبال النوبة قد عانت أيضاً من الإحتراب وإضطر كثير من سكان هذه المناطق إلى الهجرة إلى الولايات الشمالية وأواسط السودان.

وما يؤكد ذلك بيانات الجدول رقم (5-15) فقد أجاب أكثر من (66%) من أفراد العينة بأنه ليس هناك إستقرار بشري بالولاية ، بينما (33%) أجابوا بنعم وهي نسبة أقل مقارنة بالأخرى والتي تعتبر أغلبية وهي التي أرجعت عدم الاستقرار البشري للأسباب التالية (الجدول رقم 5-16)

جدول رقم (5-15) هل هناك استقرار بشري بالولاية؟

الاجابات	**التكرار**	النسبة المئوية
نعم	27	33.75
لا	53	66.25
الجملة	80	%100

المصدر : من عمل الباحث اعتماداً علي بيانات الدراسة الميدانية (ولايات الغرب والجنوب)(2005م).

. حيث نلاحظ أن أكثر من (47%) من أفراد العينة أجابوا بأن النهب المسلح والنزاعات القبلية وقلة المشاريع التنموية هي الأسباب التي أدت إلى عدم الاستقرار بالولاية ، بينما جاءت في المرتبة الثانية قلة المشاريع التنموية (39%) ثم النزاعات القبلية (13%) .

جدول رقم (5-16) يوضح أسباب عدم الإستقرار

الإجابات	**التكرار**	النسبة المئوية
النهب المسلح	-	-
النزاعات القبلية	7	13.20
قلة المشاريع التنموية	21	39.62
جميع ما ذكر أعلاه	25	47.16
الجملة	53	%100

المصدر : من عمل الباحث اعتماداً علي بيانات الدراسة الميدانية

بناءاً على ماتقدم فإنه يمكن القول أن من المتوقع أن تقل موجات النزوح هذه بعد أن تم التوقيع على إتفاقية السلام(نيفاشا 2005) . فمدعاة الهجرة الأساسية كانت تتمثل في عنصر الحرب ومادام هناك إتفاقية قد وقعت من جانب الطرفين ، فليس هناك سبب إجباري يدفع بهؤلاء للنزوح . وبالتالي فإن السلام سوف يؤثر كثيراً على حركة الهجرة ويحد منها خاصة في مناطق النزاع المشار إليها ، ولكن لكي يستقر هؤلاء السكان يجب أن يصحب هذا السلام مشاريع وخطط أخرى مثل إعادة التوطين، بناء القرى والخدمات التي دمرتها الحرب والبنيات الأساسية والمشاريع التنموية التي تدفع بالسكان للإستقرار . وهذه كلها تحتاج إلى تمويل داخلي وخارجي، وهذا ما سوف ندرسه في المبحث التالي.

المبحث السادس:

ماذا سيحدث للأعداد الهائلة التي هاجرت من الجنوب والغرب إلى منطقة الخرطوم والوسط بعد الوفاق؟

لقد تأثرت منطقة الخرطوم والوسط بارتفاع عدد السكان نتيجة لعامل الهجرة والزيادة الطبيعية . فعلى سبيل المثال لقد زاد عدد سكان العاصمة القومية من 253 الف في عام 1956 إلى 800 ألف في عام 1973 وإلى 1.800.00 نسمة في عام 1983 ، وفي عام 1993 وصل تعداد سكانها إلى 3.512.145 نسمة، وبناءاً على بيانات مسح الهجرة والقوى العاملة لعام 1996 بلغ عدد سكان ولاية الخرطوم 4.350.945 منهم 3.689.253 نسمة يكونون حضر الولاية . وإذا ما إعتبرنا الفترة من عام 1956 حتى عام 1996 نجد الخرطوم تنمو سنوياً بما يقارب 7% في المتوسط العام (محمد، 1997) وإذا ماعلمنا أن زيادة نمو السكان في السودان حوالي 2.80 سنوياً ومن المعلوم أن نمو السكان السنوي الناتج عن العمليات الديمغرافية الحيوية (المواليد ناقص الوفيات) يبلغ حوالي 2.8% في المتوسط العام لكل السودان (وذلك بافتراض أن صافي الهجرة الخارجية يبلغ صفر) وبتعداد 1993 أصبح 2.6% سنوياً(محمد، 1997) أي في إنخفاض، ومن المعلوم أن معدل الخصوبة بالريف أعلى من الحضر . وبناءاً على ذلك يمكن أن يعزى النمو السكاني لولاية الخرطوم إلى إن نمو الولاية الناتج عن الفرق بين عمليتي المواليد والوفيات و هي لاتتعدى 2% سنوياً وعليه يكون نمو سكان ولاية الخرطوم الناتج عن الهجرة يبلغ حوالي 5% سنوياً وإذا ما استمرت معدلات الهجرة هذه كما هي فإن ولاية الخرطوم تستقبل إعدادا توازيهاً

من الهجرة كل أربعة عشر سنة وإذا أضيف معدل الهجرة إلى معدل الزيادة الطبيعية سوف يتضاعف عدد سكان الخرطوم كل عشر سنوات .

هذا الوضع المتفاقم للهجرة بمختلف دوافعها إن كانت نتيجة لظروف الحرب والجفاف والتصحر أو بغرض العمل وتوفر الخدمات بولاية الخرطوم . وللحد من هذه الهجرة لابد من وضع الخطط والإستراتيجيات الشاملة لترغيب إعادة هؤلاء إلى مناطقهم ومن ضمن تلك الخطط الاستراتيجية القومية الشاملة والتي سوف نستعرض بعض أهدافها ذات الصلة بموضوع البحث . وخاصة هؤلاء المتأثرين بظروف الحرب وعدم استتباب الأمن في مناطقهم.

إن من الأهداف العامة لبرنامج السلام وإعادة التوطين والتي جاءت في البرنامج الثالث للإستراتيجية القومية الشاملة مايلي:-

1/ حماية السلام وإستتباب الأمن .

2/ توطين العائدين ومساعدتهم للإستقرار في مناطقهم .

3/ إزالة آثار الحرب من تطهير الأرض من الألغام وفتح الطرق والممرات المائية.

4/ التحول السريع من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية الناتجة على الإعتماد على الذات بترغيب العائدين للإنخراط في قرى السلام ومشروعات برامج الإكتفاء الذاتي.

5/ إعادة بناء وتقوية البنيات الدستورية والإدارية والأمنية وبناء الثقة بين مواطني السودان كافة وتعزيز النظام الفيدرالي بالولايات الجنوبية .

6/ السعي لتوفير الإحتياجات الأساسية لعمليات التوطين والإغاثة من خلال تشجيع الإستثمارات الخاصة الصغيرة ذات الصلة مثل إقامة مطاحن الدقيق الصغيرة.

وسيتم التركيز في البرنامج على عدة محاور:

الأول: توفير قرى جديدة للسلام وإعادة تأهيل المدن والقرى التي تأثرت بالحرب لإيواء العائدين في مناطقهم .

الثاني: إبتداع وسائل وأساليب مختلفة لتوفير مصادر دخل دائمة للعائدين.

الثالث: التركيز على ربط مدن الجنوب بالمدن الشمالية عن طريق الشبكة القومية للطرق وربط مراكز الإنتاج بمناطق الإستهلاك.

الرابع: الإهتمام بالزراعة والثروة الحيوانية وذلك لزيادة فرص العمل ولضمان توفير الأمن الغذائي .

الخامس: توفير مياه الشرب النقية والخدمات الصحية والتعليمية.

هذه الأهداف مجتمعة تدعو إلى إعادة توطين السكان الذين تأثروا بالحرب ولكن هل تم تحقيق هذه الأهداف ؟ بالتأكيد إن هذه الأهداف لايمكن تحقيقها في فترة معينة إنما تحتاج إلى خطط ومراحل تدريجية لكي تنفذ .

والشاهد في ذلك أن معظم الذين إستجابوا للعودة الطوعية في الفترة من (92-1996) وكانوا حوالي ثمانية آلاف أسرة ولم يتم تأهيل مناطقهم كانت النتيجة أن عادوا أدراجهم إلى الخرطوم(المطبعجي، 2004) . وبالتالي فإن هذه المناطق تحتاج بالدرجة الأولى إلى تعمير وتنمية شاملة . فقد جاء في الفقرة (15-1) من بند صناديق الإعمار والتنمية في إتفاقية السلام الشامل بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان أنه ينشأ صندوق الإعمار والتنمية في جنوب السودان بهدف طلب وتعبئة وجمع الأموال من المانحين الدوليين والمحليين وإنفاق هذه الأموال على أعمار وإعادة تأهيل البنية التحتية في الجنوب لإعادة وتوطين وإعادة دمج النازحين داخلياً وخارجياً ومعالجة الإختلالات السابقة في التنمية الإقليمية والبنية التحتية(الإتحاد العام للمحامين السودانيين،2005).

وبناءاً لهذه المعطيات فقد دعت الحركة الشعبية لتحرير السودان مواطني الولايات الجنوبية للعودة إلى مناطقهم من خلال وسائل الإعلام فقد لاحظ الباحث إحدى الملصقات الإعلانية بولاية الخرطوم تدعوهم إلى العودة كتب عليها (فلننقل المدينة إلى الريف ، لا الريف إلى المدينة) . ولكن هناك مشاكل عديدة تجابه هذه الشعارات والتقريرات فعلى سبيل المثال:أن حوالي 70% من النازحين لا يرغبون في العودة إلى مناطقهم (المطبعجي، 2005). وذلك قد يعود للمدى الزمني فإن إعداداً من النازحين قد مكثت لأكثر من عقدين من الزمان، فالأطفال قد ولدوا بالعاصمة والتحقوا بالمدارس والجامعات.

ولقد أشار تقرير لخبير تابع للأمم المتحدة (بيرنت أسين) إلى بعض المتاعب التي تواجه العائدين إلى جنوب السودان (صحيفة الصحافة،2004) تتمثل في الأتي:-

1/ إن ما يقدر بنحو800ألف من أصل 4مليون نازح من أبناء جنوب السودان الذين نزحوا خلال الحرب على مدى 21 عاماً سيعودون إلى قرى تفتقر إلى مياه الشرب والطرق والمساكن ومع كثير منهم أبناء يتحدثون العربية .

2/ سيكون من الصعب العثور على قرية مازالت منازلها التي كانت موجودة قبل 15 عام قائمة في مكانها.

3/ إن نحو ثلثي السكان الموجودين بالفعل في المناطق الخاضعة لسيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان في الجنوب يفتقرون إلى البنية التحتية اللازمة لتوفير الخدمات الأساسية مثل مياه الشرب النقية والغذاء والإسكان والمدارس.

4/ إن الطرق قليلة للغاية وكثير منها ملغم خصوصاً الطرق حول المراكز الحضارية التي كانت تحت سيطرة حكومة السودان.

5/ مازال هناك من يقومون بإعمال السلب والنهب وهناك (الجماعة الأوغندية) جيش الرب للمقاومة في الإقليم الاستوائي.

6/ إن كثير من الأبناء الذين سيعودون إلى القرى المدمرة لم يسبق لهم أن اعتبروا جنوب السودان وطنهم.

ولقد ذكر (بيرنت اسين) أن برنامج شريان الحياة سوف يحاول إقامة مراكز إمداد بالمياه والغذاء على الطريقة التي سيسلكها العائدون غالباً سيراً على الإقدام. والهدف من ذلك هو تمكين العائدين من مواصلة السير وتفادي إقامة مخيمات للاجئين جديدة على إمتداد الطريق.كما بين في هذا الصدد أن الأمم المتحدة سوف تحتاج لتمويل قدره نحو 800 مليون دولار لتغطية نفقات جهودها في جنوب السودان وفي منطقة دارفور.

إن هذا التقرير يعكس مدى حجم هذه المشكلة بالنسبة للمهاجرين من الغرب والجنوب فهذا العمل يحتاج إلى جهود كبيرة ورصد ميزانيات مقدرة تتناسب وحجم المشكلة حتى تنهض التنمية في هذه المناطق.

إن الأعداد التي هاجرت من الجنوب والغرب وهي مناطق مؤهلة زراعياً ومن السهل حملهم على العودة إلى ديارهم وفق تخطيط سليم وكبير وجرئ وذلك عبر توفير الظروف التي تحملهم على العودة والبقاء فالوفاق والسلام لم يكونا غايتين أصلاً وإنما رسائل تساعد في الاستقرار وتبقى الخدمات وتبقى التنمية هما التقنيتان المنشودتان للإنسان (عبدالله،2005م).

ويبين احد الإداريين المهتمين بالأمر أن معظم هؤلاء المواطنين إرتبطوا بالعمل ورتبوا حياتهم في مناطق الجذب ولا أمل في عودتهم لمناطقهم. بينما هناك مجموعة لم تتهيأ لها فرص عمل أو كسب عيش بصورة مناسبة وسيضطر هؤلاء للعودة للمناطق التي نزحوا منها، خاصة إنهم ليسوا أصحاب مهارات، وبالتدريج ستعود نسبة مقدرة من هؤلاء شريطة توفر الأمن والخدمات والتنمية (علي،2004).

وبناءاً على ذلك فإنه يقع على الحكومة الفيدرالية عبء كبير في الحد من الهجرة وإعادة التوطين وذلك بتنفيذ برامج التنمية خاصةً في المناطق النائية وهي مصدر رئيسي في حركة الهجرة الداخلية، ويمكنها أيضاً تنسيق العمل مع الولايات في برنامج التنمية المحلية لتصب في خانة الإستقرار، ولكن يبدو أن مشكلة الحكومة الفيدرالية تتمثل في توفير الأموال اللازمة لقيام مشاريع التنمية وتوزيعها على المناطق بصورة عادلة تحقق التنمية المتوازنة تعين على الإستقرار وخاصة في المناطق الريفية. فالمدن تشهد الآن تراكماً سكانياً كثيف أدى ويؤدي باستمرار إلى إهتزاز مستوى خدمات العمران والتخطيط، وعلى الجانب الأخطر فإن المهاجرين يتركون وراءهم الأراضي الزراعية المنتجة التي حتما ستنهار بسبب قلة الأيدي العاملة المهاجرة وتنهار بذلك نظرية التوازن في التنمية. فمركزية الصناعة في العاصمة الفيدرالية كدس القدرات الفنية والتقنية حول العاصمة فقط (عبدالله، 2004).

إن التداول حول التدفق البشرى والهجرة المتزايدة من مناطق السودان كافة نحو العاصمة قد يثير التساؤل عن وجود خطة استراتيجية حول الحراك السكاني في السودان ،معدلاته، اتجاهاته وكيفية التعامل معه على المستوى الاقتصادي والإجتماعي والثقافي والتنموي والأمني وتلبية تطلعات الجميع في الإستقرار والحياة الكريمة . إن القضايا في هذا الجانب متداخلة ومتشابكة ومسئولية أهل القرار مجابهة الموقف بصورة جادة تستند على الدراسة والقرار الصائب ، وأيضاً على تحقيق تنمية متوازنة للمناطق كافة حتى يتمكن خاصة الذين هاجروا من الغرب والجنوب للعودة لمناطقهم.

الخلاصة:

لقد خلصنا في هذا الفصل أن هناك علاقة مابين النظام الفيدرالي والهجرة الداخلية في السودان من خلال تحليل بيانات الدراسة الميدانية والمقابلات التي أجراها الباحث، ولكن هناك معوقات عديدة تتمثل في ضعف البنيات التحتية والتنمية غير المتوازنة ، إضافة إلى ظروف الحرب في الجنوب والغرب وعدم إستتباب الأمن مما أثر في حالة عدم الاستقرار التي يشهدها سكان هذه المناطق.

الخاتمة:-

هدف هذا البحث إلي دراسة اثر النظام الفيدرالي والهجرة الداخلية في السودان مع التركيز علي ولايات الغرب والجنوب. ولقد واكبت كتابة هذا البحث بعض التغييرات والتجديدات المتتابعة مثل اتفاقية السلام (نيفاشا) وما ترتب عليها من إصدار دستور انتقالي وتغيرات سياسية و إجتماعية في ظل النظام الفيدرالي إضافة الي ذلك أزمة دارفور وإستمرار النزاع الذي لم يحسم حتى الآن. كل ذلك كان له أثر في صياغة مجريات البحث .

وكخاتمة لهذا البحث سوف نقوم بترتيب النتائج التي توصلنا إليها بما يمكننا من تقديم نموذج يشتمل علي مقترحات وتوصيات من شأنها إبراز العوامل المؤثرة في العلاقة بين النظام الفيدرالي وحركة السكان في ضوء أهداف ومعطيات الدراسة الميدانية ومشكلة وتساؤلات البحث.

أولاً : النتائج:-

إن النتائج التي تم التوصل إليها تدور في إطار تلك الأهداف وتنسجم مع التساؤلات البحثية ، ويمكن أن نقسم النتائج التي توصلنا إليها إلي نوعين: نتائج عامة ونتائج خاصة نحسب إنها جاءت موافقة لآثر النظام الفيدرالي في الهجرة الداخلية في السودان و أهمها:

(أ) النتائج العامة :

وهي علي الوجه التالي:

1/ إن هناك فوارق بين النظم المركزية والكنفدرالية والفدرالية فالمركزية تقوم علي تركيز السلطة والثروة في ايدي الادارة المركزية، وعادة تطبق في دول صغيرة المساحة وقد كانت مطبقة ولازالت في السودان وغيرها من الدول كبيرة المساحة. بينما الكنفدرالية تجعل كل دولة عضو تحتفظ باستقلالها الداخلي والخارجي وكذلك الحفاظ علي نظام الحكم الخاص سواء كان ملكياً او جمهورياً مما يؤدي ذلك في الغالب الي تفككها وللدولة العضو في الكنفدرالية الانسحاب في أي وقت شاءت ولو رجعنا للماضي نجد ان نظام الحكم في كل من الولايات المتحدة وكندا مثلاً بدأ كنفدرالياً ثم تحول بمرور الزمن الي حكم فيدرالي . اما النظم الفيدرالية فهي عادة تتكون من عنصرين أساسيين هما:

أ. الحكومة الفيدرالية والحكومات الولائية وتنشأ وفق دستور يقسم السلطة والثروة وفق عنصرين، ويغلب علي شعبها روح التضامن والتعاون وعادة ما تطبق في دولة كبيرة المساحة .

ب. إن الاستقلال التشريعي والاداري والمالي هو احد مميزات مرتكزات النظم الفيدرالية.

2/ ان المبادىء الاساسية للنظم الفيدرالية تتمثل فى الدستور المكتوب وتقيسم السلطة والثروة والسلطة غير الممركزة والرغبة وهى فى مجملها تساعد على نجاح النظم الفيدرالية .

3/ ان السودان قد طبق انواعاً متعددة من نظم الحكم والإداره ويعتبر تبنى السودان للنظام الفيدرالى كان دافعه المساحة الشاسعة وتعدد الأعراق والثقافات والديانات اضافة الى ضعف البنيات .

4/ بالنسبة لتطور النظام الفيدرالي السوداني فانه يحتاج الى المزيد من الدراسات العلمية وعقد المؤتمرات والندوات فى شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

5/ ان تقسيم السلطة والثروة فى السودان يحتاج ايضاً الى المزيد من الدراسات فى مختلف النواحى الطبيعية والبشرية حتى يتحقق التوازن التنموى بين الولايات والحكومة الفيدرالية .

6/ تحتاج البلاد الى تحديد الموارد المتاحة المستغلة منها فعلياً والمكتشفة والكامنة .

7/ ان تقسيم الثروة يعتمد على عنصر السكان من حيث الحجم والتوزيع والنمو والكثافة فى الولايات المختلفة . فهناك ولايات تعدادها اكثر من مليون نسمة فيما هناك ولايات اقل من ذلك اذاً لابد من وضعه كمعيار مهم لتقسيم الثروة .

8/ ان الموارد الطبيعية والبشرية متنوعة فى اقاليم السودان وفى نفس الوقت تتباين فى حجمها فالتركيبة النوعية والعمرية والتعليمية ومستوى المهارات لها انعكاسات على قوة العمل والنشاط الاقتصادى من اقليم لاخر وتختلف ايضاً فيما بينها من حيث درجة استغلالها .
9/ ان تدفقات الهجرة نحو المراكز الجاذبة فى السودان كان مصدرها اقليم الشمال ثم انخفضت تدريجياً ليرتفع معدل الهجرة فى الثلاث عقود الاخيرة من اقليمى الغرب والجنوب .
10/ ان هناك علاقة قوية مابين النظم الفيدرالية والهجرة الداخلية وذلك لان النظم الفيدرالية يمكنها ان تحد وتقلل من موجات الهجرة الداخلية اذا كان هناك توازن تنموى بين الولايات .
11/ ان النقل والاتصالات والتقنية وتقنية المعلومات لها اثر واضح فى ادماج الولايات والاقاليم مع بعضها البعض داخل الدولة الواحدة فى الدورة الاقتصادية والتنموية . وكلما كان مجال الدولة محكم ومربوط بهذه الوسائل كلما قلل وحد من حركة السكان ، وذلك لانه لابد من ان تتقارب المستويات الاقتصادية لشعوب الولايات من حيث الاستهلاك والانتاج وبما انه لا يمكن لجميع الاقاليم ان تتساوى فى التنمية والتطور فان توافر وسائل النقل والاتصالات ستزيد من حركة السكان نحو الاماكن الجاذبة وليس العكس .
12/ ان التنمية المتوازنة والخدمات الاساسية تعتبر من العوامل الاساسية فى استقرار السكان .
13/ ان معظم الدول الفيدرالية تنشىء صندوقاً مالياً لتنمية الولايات الفقيرة او التى تتعرض لازمات اقتصادية وفق اسس وضوابط ومعايير محددة تساعد فى نهوض هذه الولايات وتخرجها من بعض الازمات التى تتعرض اليها .
14/ ان معظم الحكومات الفيدرالية تتبع نظام فتح مكاتب لها بالولايات تدار من قبل موظفين فيدراليين ، يقومون بمتابعة سير النظام الفيدرالى ومراقبة اعمال التنمية ورفع التقارير والتوصيات بشان الولايات والحكومة الفيدرالية وهذا لا يوجد فى السودان .

(ب) النتائج الخاصة :-

وهى على الوجه التالى :-
1/ ان مساحة السودان الشاسعة ذات الأقاليم الجغرافية المتمايزة هى اكثر ملاءمة لتطبيق النظام الفيدرالى كما ان الالتحام الجغرافي وعدم وجود عوائق طبيعية تفصل بين اجزاء السودان هى احدى عوامل تطبيق النظم الفيدرالية .
2/ ان معظم ولايات السودان تمتلك ثروات طبيعية تساعد فى الاعتماد على الذات اذا ما استغلت الاستغلال الامثل .
3/ ان هناك علاقة وترابط قوى بين النظام الفيدرالى والهجرة فى السودان ويتمثل ذلك فى الرغبة عن الابتعاد عن المركز . فالسودان فى الأصل لم يكن ولايات او إمارات او دويلات اتحدت فيما بينها وانما كانت دولة موحدة أعطى أقاليمه مزيداً من السلطات والصلاحيات الاقتصادية والسياسية فى ظل تطبيقه للنظام الفيدرالى .
4/ بالرغم من فاعلية النظم الفيدرالية فى تقليل الهجرة الداخلية الا ان النظام الفيدرالي السوداني لم يتمكن حتى الان من تقليل الهجرة الداخلية بالصورة المطلوبة ، فالنظام الفيدرالي يساعد فى مسالة التنمية بالولايات ، وقد جعل ذلك ممكناً عن طريق تقصير الظل الادارى او السلطة غير الممركزة مما يساعد على رفع معدلات المشاركة الشعبية فى مجالات التنمية ويؤهل قيادات المجتمع لتأخذ دورها كاملة فى ريادة مجتمعاتها .
5/ ان الهجرة بانواعها المختلفة والمتباينة تحدد مسارها اتجاهات انسياب الثروة ، وبالتالى ليس غريباً ان تستقبل منطقة الخرطوم والوسط اكثر من 50% من النازحين والوافدين والمهاجرين وعليه يجب فهم كنه معالجة الهجرة لهذه المناطق فى المدى الطويل فى اطار توجهات التنمية الشاملة وتحديداً بتفعيل الحكم الفيدرالى فى البلاد . وعدم تطبيق النظام الفيدرالى وايجاد الدعم المالى للولايات سيجعل من غير الممكن الحد من وتيرة الهجرة الحالية الى اقليم الوسط خاصة الجزيرة والخرطوم .
6/ ان تطبيق النظام الفيدرالى فى السودان لم يغير من نبض الهجرة الى منطقة الخرطوم والوسط بين عامى 1983م – 1993م وعام 1993م – 2003م بل قد زادت معدلات الهجرة فى السنوات الاخيرة . وزادت هيمنة الخرطوم كما اشرنا آنفاً .
7/ ان دور الحكومات الولائية تجاه هجرة المواطنين يتسم بالضعف فعلى سبيل المثال بالرغم من سياسة القبول الخاص بالجامعات الولائية تحتم على الطلاب العمل بالولاية لمدة خمسة سنوات على الاقل ، ولكن غالباً ما يتجه هؤلاء الخريجين الى مناطق الجذب الاخرى .
8/ ان تقسيم الموارد المادية والمالية والبشرية بين الولايات تتسم بصفة عامة بالضعف ، ذلك لان التقسيم لم يرض طموحات وحاجات اهل الولايات بالصورة المطلوبة مما ادى ذلك الى عدم استقرار السكان . وعلى الحكومة الفيدرالية ان تحدد الاولويات بالنسبة للاستثمار والتنمية بحيث تبدأ بالولايات ذات الوزن السكانى والغنية بالموارد بحيث تزيد شيئاً فشيئاً الولايات الجاذبة للسكان .

9/ ان الفدرالية يمكن ان تقلل من الهجرة الداخلية اذا كانت هنالك تنمية شاملة للريف او فى كل ولاية لتستوعب اهل هذه الولاية بمختلف تخصصاتهم واعمالهم. ذلك لان من اهداف النظام الفدرالى هو العمل على توفير بنيات الحياة وتنميتها بواسطة إنسان الولاية مع توفير المال اللازم ليصبح هو المحرك الاساسى للتنمية بما يمكن من الاستقرار .

10/ ان النظام الفيدرالى فى السودان قد اثر وساعد فى تشجيع الهجرة الريفية الى المدن المحلية والقومية وذلك لتوافر فرص العمل ووجود الخدمات اللازمة .

11/ اذا أرادت الحكومة الفيدرالية انعاش الاقتصاد وتطوير الاقاليم بناءً على الاستثمارات من الداخل فعليها بالتركيز على الاولويات وهى :

أ. الاهتمام بالبنيات التحتية والفوقية بدءاً بالطرق والخطوط الحديدية والموانى البحرية والبرية والجوية وشبكات النقل والاتصال .

ب. بناء شبكة مياه قومية حتى تصل المياه لكل قرية ومدينة .

ج. بناء شبكة قومية للكهرباء حتى تكون فى متناول سكان المدن والقرى .

د. ان وجود مثل هذه البنيات سوف يساعد المستثمرين من الداخل والخارج فى الإقدام على الاستثمار خاصة فى المجالات الزراعية والتعدينية والصناعية والخدمية .

12/ ان ولايات السودان لم تنجح الى حد ما فى استقطاب الكوادر الفنية والإدارية والمهنية ويرجع ذلك إلى ندرة العمل بالولاية اضافة الى ان دوافع وبيئة العمل غير مشجعة حتى بالنسبة لأبناء الولاية .

13/ان صندوق دعم الولايات لم يف باحتياجات الولايات ذلك لان الدعم الفيدرالى على تنمية الولايات كان محدود وربما لا اثر له .

14/ ان الخدمات الاساسية (الصحة ، التعليم ، المياه ، الكهرباء) لا تكفى حاجة مواطنى الولايات مما يدفعهم ذلك للهجرة الى حيث تتوافر هذه الخدمات .

15/ ان الاستفادة من سياسات الاستثمار بالولاية جاء بدرجة غير مقبولة مما يشير الى عزوف الكوادر الادارية والفنية للعمل بالولايات .

16/ ان الاستراتيجية القومية الشاملة اصبحت إطاراً نظرياً ولا التزام بمحتوياتها مما افرز الى حد ما تخبطاً فى المشروعات والخطط التى تنطلق دون منهج .

17/ ان وسائل النقل والطرق وتقنية المعلومات والاتصالات لم تربط المجال السودانى بالدرجة المطلوبة ، ذلك لانها تقلل من الهجرة الى الاقاليم الجاذبة بل انها ساعدت فى الاونة الاخيرة على زيادة وتيرة الهجرة .

18/ ان للسلام دور كبير فى استقرار السكان ولكن حتى الان لم تسفر نتائجه فى الواقع السودانى . ذلك لان معظم الذين تأثروا بالحرب مازالوا يتواجدون فى منطقة الوسط والخرطوم بصفة خاصة وولايات شمال السودان على وجه العموم .

19/ ان هناك اهداف وخطط ترمى فى النهاية الى اعادة الذين هاجروا من الغرب والجنوب الى مناطقهم ولكى يتم تحقيق هذه الاهداف لابد من ان تصحبها تنمية شاملة فى تلك المناطق .

20/ ان تأكيد كقادة الحركة الشعبية بان الاولوية بالنسبة لهم هى عودة النازحين الى ديارهم وان التركيز سيكون على اولئك الذين يسكنون فى اطراف الخرطوم لانهم يشكلون النسبة الاكبر من النازحين يجب ان يصحب هذا التأكيد دراسة علمية تسهل مسالة التنفيذ .

ثانياً : المقترحات والتوصيات :-

إن النتائج التى تم التوصل اليها فى خاتمة هذا البحث جعلت الباحث يضع مقترحاً عن التطبيق الفعلى للفيدرالية لتطوير مناطق جاذبة داخل اقاليم الطرد الحالية اضافة الى مناطق جاذبة بين هذه الاقاليم واقليم الوسط (الشكل رقم 5-1) كما اشتملت على مقترحات وتوصيات من شانها إبراز العوامل المؤثرة فى العلاقة بين النظام الفيدرالى وحركة السكان. ولاشك ان نتائج هذه العلاقة لا تخلوا من بعض المشاكل والافرازات السالبة التى وضحناها فى صلب هذا البحث والتى يمكن معالجتها عبر المقترحات والتوصيات التالية :-

1/ لخفض معدلات الهجرة نحو ولاية الخرطوم والجزيرة مثلاً يجب تفعيل الحكم الفيدرالى بحيث يكون معدل نمو المدن الصغيرة والمتوسطة اعلى نسبياً من معدل نمو العاصمة القومية ذلك عن طريق مشاريع التنمية بالولايات واريافها اى بمعنى اخر يجب ان تنساب الثروة الى المدن الصغيرة والمتوسطة مما يؤثر ذلك فى مسارات الهجرة الداخلية وذلك يجعل هذه المدن اكثر جاذبية للمهاجرين .

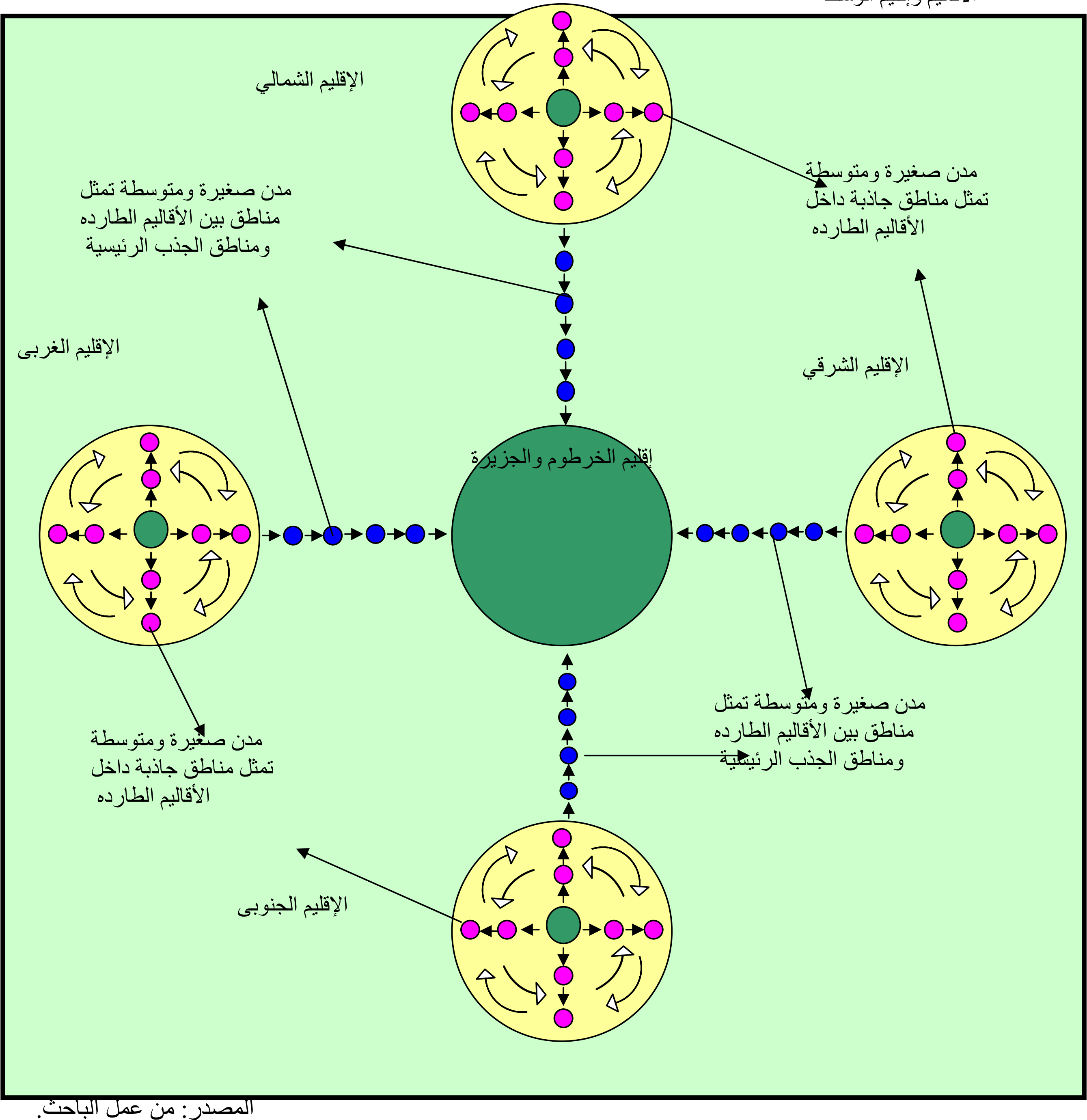
2/ تطوير نظام الادارة المحلية الذى يعتبر احد الوسائل العلاجية الناجحة لتثبيت السكان فى مناطقهم وذلك بالتنمية الزراعية اضافة الى انشاء مراكز صناعية فى الريف .

3/ يجب ايجاد معادلة لكيفية تنفيذ المشروعات ذات الثقل القومى بالتنسيق مع الولايات مسبقاً لتضمينها فى الخطط الولائية ، وبذلك تحقق الولايات الفقيرة مورداً مادياً ويزيد من فرص العمل .

4/ يمكن ان يؤثر صندوق دعم الولايات فى الحد من الهجرة اذا التزم باهدافه وتم تنفيذها بالشكل المطلوب .

5/ ضرورة ان يكون الصندوق داعماً لمشروعات التنمية بدلاً من استغلال امواله فى الفصل الاول وبالتالي يمكن ان يخلق فرص عمل جديدة بالولايات .

شكل رقم (5-1) نموذج مقترح لتطوير مناطق جاذبة داخل أقاليم الطرد الحالية إضافة لمناطق جاذبة بين هذه الأقاليم وإقليم الوسط



المصدر: من عمل الباحث.

6/ يجب أن يلتزم المانحين بوعودهم . ذلك لان التجارب السابقة تشير إلي إن كثيراً من الوعود التي تبذل من جانب المانحين لا تتحقق علي ارض الواقع وفي أحسن الأحوال لا تصل في المواعيد المحددة، مما يقتضي تكثيف الاتصالات المالية لتوفير الاعتمادات المطلوبة بل الدخول في عملية ترحيل الجنوبيين إلي ديارهم.
7/ أهمية إنفاذ اتفاقية السلام وتوطيد الأمن لان ذلك يعتبر السبيل الأساسي للاستقرار وضرورة وتطهير الأرض من الألغام وفتح الطرق والممرات المائية.
8/ ضرورة توجيه وسائل الأعلام الفيدرالية والولائية لترسيخ مفاهيم وأسس ومقاصد النظام الفيدرالي لدي المواطنين .
9/ يجب أن يتسم دور الحكومات الولائية بالقوة بقدر الامكان في مسألة تشغيل الطلاب الخريجين من الجامعات الولائية وخاصة أولئك الذين تم قبولهم وفق سياسة القبول الخاص والذي يتعين عليهم العمل لمدة خمس سنوات بالولاية المعنية. إضافة إلي وضع شروط خدمة تحد من تهرب هؤلاء للعمل في مناطق أخرى . إضافة إلي الاستمرار في وضع الحوافز وزيادتها باستمرار للمهن التي تتطلب شهادات جامعية أو خبرة طويلة مع شهادات ثانوية بالولايات والعمل علي ما يسهل إقامتهم بمدن الولايات مما يخفض هجرة المتعلمين للخرطوم. ويزيد من فعالية النظام الفيدرالي بالولايات.
10/لكي يتم استقرار السكان بالولايات يجب تقسيم الموارد المادية والبشرية بين الولايات بصورة ترض طموحات وحاجات أهل الولايات.
11/العمل علي تنفيذ أهداف النظام الفيدرالي السوداني من خلال توفير بنيات الحياة وان تبني بواسطة إنسان الولاية مما يمكن الاستقرار.
12/ضرورة إخضاع النظام الفيدرالي السوداني إلي مزيد من الدراسات العلمية في شتي المجالات.
13/ العمل علي إحكام المجال السوداني عبر وسائل النقل والاتصالات وتقنية المعلومات.
14/ ضرورة توزيع موظفي ديوان الحكم الاتحادي علي الولايات لمتابعة سير النظام الفيدرالي في مختلف النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ورفع التقارير بدلاً من التواجد بالعاصمة الفيدرالية أو العمل علي انتقال بعض مهام العاصمة القومية لمدن أخري بالولايات .
15/الاهتمام بالخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والمياه والكهرباء حتى تكفي حاجة مواطني الولايات مما يحد من الهجرة والعمل علي توزيع بعض الخدمات مثل الحج العمرة ومكاتب المغتربين وتوفير الخدمات الحضرية بصورة اكبر بالمدن الصغيرة والمتوسطة وتشجيع النمو الحضري بالولايات.
16/علي الولايات الاستفادة من سياسات الاستثمار وجذب المستثمرين الأجانب والقطاع الخاص لتنفيذ المشروعات التنموية بالولاية.
17/علي الولايات العمل علي جذب الكوادر الفنية والإدارية والمهنية بشتي الوسائل .
18/العمل علي منع السكن العشوائي بأطراف المدن الكبرى مما يدفع بالنازحين للعودة الي مناطقهم خاصة الذين لا عمل لهم او يعملون في أعمال هامشية.
19/ توجيه السياسات المالية والنقدية والزراعية والصناعية والخدمية لمصلحة المنتج بالولايات.
20/ العمل علي وضع خارطة قومية مستقبلية طويلة المدى تحدد الحجم الامثل لكل مدينة في فترات زمنية محددة (عشرة سنوات او عشرون سنة) بهدف تحقيق مواءمة النمو السكاني والنمو الاقتصادي عن طريق توازن التوزيع الجغرافي للسكان بين المدن والقرى.
21/الاستفادة من تجارب الدول الفيدرالية الاخري كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا في تعامل نظمها مع الهجرة الداخلية .
22/ بما إن إسهام قطاع النفط أصبح له تأثيره في تركيب الاقتصاد السوداني باحتلاله المركز الأول بين صادرات السودان الاخري يجب ان ينعكس ذلك علي التركيبة الاجتماعية والاقتصادية للمواطن السوداني.
23/ علي الحكومة الاتحادية ان تصور دليلاً او خريطة لتوضيح الموارد الزراعية والمعدنية المتاحة والكامنة والقابلة للاستثمار علي مستوي ولايات السودان لجذب المستثمرين من الداخل والخارج هذا مع الاهتمام بتطوير المرافق والبنيات.

وفي الختام نأمل من خلال ما ورد هذا البحث أن نكون قد أوفينا بتحقيق أهدافها ، كما نرجو أن نكون قد أخذنا بزمام حل المشكلة ودنونا من المقاصد بتقديمنا لهذه النتائج والتوصيات التي نأمل أن تكون ذات إسهام وعون.

والله نسأله التوفيق وما التوفيق إلا من عند الله

المصادر والمراجع

أولاً : المراجع العربية

- **إبراهيم** ،عادل أحمد. عثمان، تاج السر (2005) النفط والصـــراع السياسي في السودان . مكتبة الشريف الأكاديمية، الخرطوم.
- **أبوعيانة**، فتحي محمد(1980م) جغرافية السكان ، دار النهضـــة العربيـة، بيروت.
- **أبوعيانة**، فتحي محمد (1983م) دراسات في الجغرافيا السياسية، دار لنهضة العربية،بيروت.
- **أبوعيانة**، فتحي محمد (1993م) جغرافية السكان،أسس تطبيقات، دار لمعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- **أسين** بيرنت (2004) ، تقرير : متاعب تواجه العائدين من الجنوب صحيفة الصحافة، العدد 2957) الخرطوم.
- **الاتحاد العام للمحامين السودانيين** (2005) أتفاقية السلام الشامل بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان (الجيش الشعبي لتحرير السودان) ، شركة مطبعة النيلين المحدودة ، الخرطوم.
- **الاتحاد الاشتراكي السوداني** (1978م) البيان الختامي والتوصيات وأوراق العمل للندوة القومية حول الهجرة، الخرطوم.
- **الاستراتيجية القومية الشاملة** 1992-2002. معامل التلوين السودانية. الخرطوم.
- **الأصم**،مختار(1983م) الحكم المحلي في السودان نشأته وتطوره وبعض قضاياه. مكتبة السودان . الخرطوم .
- **الأصم**، مختار(1983م) التجربة السودانية في اللامركزية،مقالات تحليلية، مكتبة السودان، الخرطوم.
- **البدري**، هاشم محمد الأمين (1996م) أسس وضوابط البحث العلمي، دراسة تطبيقية لكتابة البحوث وإعداد الرسائل العلمية للجامعات والمعاهد العليا، مطبعة جامعة النيلين ، الخرطوم .
- **البزاز**، عبد الرحمن(1966م) الدولة الموحدة والدولة الاتحادية ، دار القلـم، القاهرة.
- **البشري**،السيد(2005م) جغرافية العمران منشورات جامعة السودان المفتوحـة الخرطوم .
- **البشري**، السيد(ديسمبر:2005م) " الصراع علي الموارد:أبعـاده العالميـــة والإقليمية والمحلية" دراسات افريقية: العدد 34 دار جامعـــة أفريقيا العالمية للطباعة والنشر، الخرطوم .

الجهاز المركزي للإحصاء (1995م) التعداد السكاني الرابع، تعداد سنة 1993م ، الخرطوم.
- **الجوهري** ، يسري عبد الرازق(1976م)، جغرافية السكان ، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- **الجوهري** ، يسري عبد الرازق(1997م)، مبادئ جغرافية السكان ، مكتبــة الإشعاع للطباعة والنشر، القاهرة .
- **الديب**، محمد محمود إبراهيم (1976م) الجغرافية السياسية ، مكتبة الانجلو مصرية ، القاهرة.
- **الزغبي**، خالد سمارة(1984م) تشكيل المجالس المحلية واثره علـــي كفايتهـا دراسة مقارنة المملكة المتحدة- فرنسا- يوغسلافيا- مصر- الأردن، منشأة المعارف ، القاهرة .
- **الحسن**،علي محمد. سعد،محاسن(1974م) وقائع المؤتمر للسكان الخرطوم.
- **الحواتي**،بركات موسي(1998م) قراءة موجزة في تجربة وإعادة توزيع القوي العاملة بين وحدات الأتحادية والولايات الجديدة (في الكرسني "محرر" الفيدرالية في السودان) مركز الدراسات الاستراتيجية، الخرطوم.
- **الليثي** ، عصام محمد(2003م) الهجرة من الريف إلي المدن وأثرها علـــي

الاقتصاد السوداني بالتركيز على قطاع المصارف ، الندوة السنوية لمصرف المزارع التجاري ، الخرطوم .

- الريماوي ، حسين(1998م) ، مقدمة في علم الجغرافيا السياسية ، دار وائل للنشر ، عمان.
- **الساعوري** ، حسن علي(1998م) المشاركة السياسية في فيدرالية السودان (في الكرسني "محرر" الفيدرالية في السودان) مركز الدراسات الاستراتيجية ، الخرطوم .
- **السعدي** ، عباس فاضل (1988م) دراسات في جغرافية السكان، منشأة المعارف ، الإسكندرية .
- **السماك** ، محمد زاهر سعيد (1988م) الجغرافية السياسية، أسس وتطبيقات ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل .
- **الشامي** ، صلاح الدين (1971) الجغرافيا دعامة التخطيط ، منشأة المعارف ، الإسكندرية.
- **الصياد**، محمد محمود . **سعودي** ، محمد عبد الغني (1966م) السودان دراسة في الوضع الطبيعي والكيان البشري والبناء الاقتصادي ، الانجلو مصرية ، القاهرة .
- **الطريفي** ، العجب أحمد (1988م) (تحرير) دراسات في الوحدة الوطنية في السودان ، مطبعة جامعة الخرطوم ، الخرطوم .
- **الطماوي** ، سليمان محمد (1962م) الوجيز في نظم الحكم والإدارة ، دار الفكر العربي ، بيروت .
- **العبادي** ، عبدالله حامد (1974م) تخطيط المدن في السودان بين الحاضر والمستقبل ، مطبعة التمدن ، الخرطوم .
- **العمري** ، أحمد سو يلم (1960م) دراسات سياسية ، أصول النظم الاتحادية، الوحدة والاتحاد وأنواع الاتحادات والوحدة العربية وتنظيم الجهاز الاتحادي ، الانجلو مصرية ، القاهرة .
- **العركي** ، محمد عبد الله (1976م) غرب دارفور ، دراسة في الجغرافيا الإقليمية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، القاهرة .

- **الغبشاوي** ، علاء الدين التجاني (1998م) الموارد الطبيعية والبشرية وأثرها في بناء النظام الاتحادي السوداني ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الخرطوم ، الخرطوم .
- **الكرسني** ، عوض السيد (2002م) (محرر) حول قضايا الوفاق والسلام في السودان ، مطبعة جامعة الخرطوم ، جامعة الخرطوم.
- **الكرسني** ، عوض السيد (2000م) (محرر) دراسات في تجربة السودان الفيدرالية ، مطبعة جامعة الخرطوم ، الخرطوم .
- **الكرسني** ، عوض السيد(1998) (محرر) الفيدرالية في السودان ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، الخرطوم .
- **المجلس القومي للتخطيط الاقتصادي** (بدون) الاستراتيجية القومية الشاملة، المجلد الأول 1992م- 2002م ، الخرطوم .
- **المجلس القومي للسكان وصندوق الأمم المتحدة للسكان** (1997) ورشة عمل: إستراتيجيات السكان والتنمية في السودان "أحمد طه محمد ، المتطلبات العلمية والعملية لخفض معدلات الهجرة نحو ولاية الخرطوم" الخرطوم .
- **المضوي** ، تاج الأنبياء (1973م) "مدينة الأبيض ماضيها وحاضرها"مجلد الدراسات السودانية ، العدد الأول ، مجلد 4 ، ص 42 -66 .
- **المطبعجي** ، سمية (2004) مقال :إعادة توطين النازحين القضية والتفاعلات. (صحيفة الأيام العدد 7958).
- **المكي**، الشفيع محمد(2001م) الفيدرالية والديمقراطية (في الكرسني "محرر" دراسات في تجربة السودان الفيدرالية) مطبعة جامعة الخرطوم.

الخرطوم.
- **المهل** ، عبد العظيم سليمان .عمر، امين حسن، (1992م) الهروب الي الهامش قضايا النزوح والنازحين في السودان .دار هايل. الخرطوم.
- **المرسوم الدستوري الثالث عشر** :اجهزة الحكم الاتحادي 1995م
- **المرسوم الجمهوري** رقم(20) لسنة 1997م بتنظيم الحكومة الولائية.
- **المؤتمر الاقتصادي القومي الثاني** (1996) – محور نظام الحكـم والإدارة والموارد البشرية الخرطوم .
- **الشامي** ، صلاح الدين (1971) الجغرافيا دعامة التخطيط ، منشاة المعارف، الإسكندرية .
- **بابكر** ، خضر محمود (1994م) ، أهم التغيرات الاجتماعية والاقتصادية لهجرة سكان جبال النوبة إلى حواضر الولاية الشمالية عطبـرة- الدامـر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الخرطوم ، الخرطوم .
- **بشير** ، الشافعي محمد (1987م) نظرية الاتحاد بين الدول وتطبيقاتها بين الدول العربية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية .
- **بانقا** ، شرف الدين إبراهيم(2001) النازحون وفرص السلام بالتركيز على تجربة الخرطوم ، دار جامعة أفريقيا العالمية للطباعـة والنشـر . الخرطوم .
- **بلال** ، قسوم خيري (2005) اشكاليات الاقتصاد والتنمية فـي السـودان : حقائق الماضي ورؤى المستقبل 1986م-2005م(بدون).
- **بوعزيز** ، علي (1426هـ) دعائم القوي الاقتصادية الامريكية (مقال جغرافي) الانترنت موقع ابن خلدون.
- **بنك السودان** (2004م) **التقرير السنوي الرابع والاربعون** دار السداد للطباعة. الخرطوم .
- **تقرير الهيئة القومية للغابات** (2003م) . الخرطوم.
- **تقرير لجنة إعادة تقسيم الولايات** (1993). الخرطوم.
- **تقرير اللجنة الحكومية لإعداد مقترحات حول قسمة الموارد القوميـة بيـن الحكومة الاتحادية والولايات** (1999). الخرطوم .
- **تيلور** ، **بيتر** . **فلينت** ، **كولن** (2002م) الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر الاقتصاد العالمي ، الدولة القومية ، المحليـات، جـزء 2، ترجمـة (رضوان ، عيد) عالم المعرفة ، مطابع السياسة، الكويت .
- **تكنه** ، يوسف (أغسطس:1996م) حول النظام الفيدرالي (صحيفة اخبار اليوم العدد 640) الخرطوم .
- **جلال الدين** ، محمد العوض وآخرون (1979م) الهجرة الوافدة الي السودان دار النشر جامعة الخرطوم .
- **حسن** ، أحمد (1979م) دور وسائل الاتصال المحلية في مكافحة مشكلـة الجفاف والتصحر بدار فور ، رسالة دكتوراه غيـر منشـوره ، جامعة الخرطوم ، الخرطوم .
- **حامد** ، التجاني عبد القادر (1998) . الإسلام والفيدرالية مع إشارات للتجربـة السودانية المعاصرة في الكرسني الفيدرالية في السودان ، مركـز الدراسات الاستراتيجية ، الخرطوم .
- **حاج العاقب** ، مرتضي الطاهر(2001م) نظم الحكم والسياسة في السـودان ، مطبعة جامعة النيلين ، الخرطوم.
- **حسين،** تاج الدين (1984) . الدور الحيوي للغابات في محاربـة التصحـر. الخرطوم .
- **خوري** ، نبيل و آخرون (1991م) الهجرة والقوة العاملة فـي السـودان ، الجزء الأول ، الخرطوم .
- **داني** ، محمد أحمد (1993م) " الفيدرالية ، مضمونها ، وخصائصها والآثار المترتبة علي تطبيقاتها في السودان " ، مجلة الحكم المحلي ، العدد الثاني مارس ، ص ص 4 – 11 .
- **داني** ، محمد أحمد، **مجذوب**، طارق مبارك (بدون) مؤشرات لتطوير فكـرة صندوق دعم المحليات وفق أنموذج موحد – الخرطوم .

- **رئاسة الجمهورية** (1999م) الموسوعة الولائية للتخطيط والتنمية ، ديوان الحكم الاتحادي ، الصندوق القومي لدعم الولايات ، الخرطوم .
- **رئاسة الجمهورية** ، ديوان الحكم الاتحادي (1995) دليل الحكم الاتحادي، معامل التصوير الملون السودانية ، الخرطوم.
- **رئاسة الجمهورية** (1998) ، الصندوق القومي لدعم الولايات حصاد العام المالي 1998 يناير – ديسمبر . الخرطوم .

- **رئاسة الجمهورية** ، ديوان الحكم الاتحادي (بدون) ورقة عن الأهداف والإنجاز . الخرطوم .
- **رشيدة** ، أحمد (1975) مقدمة في الإدارة المحلية . الهيئة المصرية العامة للكتب . القاهرة .
- **رشوان** ، الطيب (1973) مبدأ دستورية القوانين وفصل السلطات ، مجلة الحكم الشعبي المحلي ، العدد 12 ديسمبر ، الخرطوم .
- **رياك** ، أبراهام كوت (2001) تجربة السودان الفيدرالية فـي (الكرسني) (محرر) دراسات في تجربة السودان الفيدرالية . الخرطوم .
- **سبيل** ، أحمد علي (1989م) الهجرة من جبال النوبة الي العاصمة، دار المركز الإسلامي الأفريقي للطباعة والنشر ، الخرطوم .
- **شقير** ، نعوم (1967م) جغرافية وتاريخ السودان ، دار الثقافة ، بيروت
- **صادق** ، دولت و آخرون (1975م) **الجغرافيا السياسية** ،الانجلومصرية ، القاهرة .
- **صادق** ، دولت احمد و آخرون (1969م) الأسس الديمغرافية لجغرافية السكان ، القاهرة .
- **صالح** ، التجاني مصطفي محمد(1998م) النظام الفيدرالي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالتركيز علي ولاية دارفور (في الكرسني " محرر" الفيدرالية في السودان) مركز الدراسات الاستراتيجية . الخرطوم.
- **صالح** ، سيف الدين حسن (2004م) البترول السوداني : قصة كفاح امة . شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، الخرطوم.
- **طه** ، فيصل عبدالرحمن علي (2000م) السودانيون والبحث عن حل لأزمة الحكم ، أمدرمان .
- **عبد السلام** ، محمد أنور (بدون) دراسات في النظم الاتحادية بين النظرية التطبيق ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة .
- **عبد الصمد** ، الهادي (1990 م) السودان بين الإقليمية والحكم الفيدرالي، مؤسسة العين للطباعة ، العين .

- **عبد الغفار** ، سراج الدين (1997م) الصراع في جبال النوبة ، جامعة أفريقيا العالمية للطباعة والنشر ، الخرطوم .
- **عبد الغني** ، عبدالباقي (1992م) " البيئة والتمدن " في الدراسات البيئية دار النشر التربوي ، الخرطوم .
- **عبد القادر** ، محمد أبوالغيث (2002م) السودان المستحيل ، مطابع السودان للعملة المحدودة ، الخرطوم .
- **عبد الله**، أمين محمود (1968) دراسات في الجغرافيا السياسية للعالم المعاصر، النهضة المصرية، القاهرة.
- **علبي** ، عاطف (1989م) الجغرافيا السياسة والاقتصادية والسكانية الجيوبولتيكا ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت .
- **عبد الله** ، علي حسن(1986م) الحكم والإدارة في السودان ، دار المستقبل العربي ، القاهرة.
- **عوض**، محمد هاشم (1998م) الدعوة الفدرالية تحت المجهر (في الكرسني "محرر" الفيدرالية في السودان) مركز الدراسات الاستراتيجية ، الخرطوم.
- **غلاب** ، محمد السيد . عبد الحكيم ، محمد صبحي (1974م) السكان

ديموغرافيا وجغرافيا ، الانجلومصرية ، القاهرة .
- **فضل** ، يوسف(1988م) ، مفهوم الامة السودانية: منظور تاريخي (في الطريفي، العجب احمد" محرر" دراسات في الوحدة الوطنية في السودان ، مطبعة جامعة الخرطوم ، الخرطوم.
- **قاسم** ، عون الشريف (1990م) من صور التمازج القومي في السودان دراسة في التاريخ حلفاية الملوك السياسي والاجتماعي والثقافي وعلاقة أهلها بقبائل السودان المختلفة خلال العصور ، دار جامعة أمدرمان الإسلامية للطباعة والنشر ، أمدرمان .

- **قاسم** ، عون الشريف (1988) الدين والوحدة الوطنية "في الطريفي محرر. دراسات في الوحدة في السودان" الخرطوم .
- **كرار**، جعفر (2002) مبادرات الوفاق والسلام السودانية في (الكرسني "محرر") حول قضايا الوفاق والسلام في السودان، مطبعة جامعة الخرطوم، الخرطوم.
- **كودينج ، جورج آرثر** (1966م) الحكومة الاتحادية في سويسرا ، ترجمة (محمد فتح الله) الانجلومصرية ، القاهرة .
- **كودينج ، جورج آرثر** (1966م) الحكومة الاتحادية في سويسرا ، ترجمة (محمد فتح الله) الانجلو مصرية ، القاهرة .
- **لوكارد ، ديورين** (1969م) الفيدرالية الأمريكية ، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين (لم تذكر أسماءهم) ، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت .
- **مجلس الوزراء** ، الجهاز المركزي للإحصاء (2001م) السودان في الأعوام 1988م- 2000م ، الخرطوم .
- **محمد** ، أحمد عبد الرحمن وابو سن، أحمد ابراهيم (1998م) انطباعات حول التقسيم الجديد للولايات (في الكرسني "محرر" الفيدرالية في السودان) مركز الدراسات الاستراتيجية ، الخرطوم.
- **محمد أحمد** ، عبد الغفار (1992م) السودان والوحدة في التنوع ، تحليل الوقع واستشراق المستقبل ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، الخرطوم .
- **محمد** ، محمد فتوح (1977) رئيس الدولة في النظام الفيدرالي "دراسة تحليلية مقارنة وفقاً لأحدث الوثائق بالولايات المتحدة الأمريكية وإتحاد الأمارات العربية وإتحاد الجمهوريات العربية" الهيئة المصرية العامة للكتب ، القاهرة.
- **محمد** ، أحمد طه(1997) ورقة إستراتيجيات السكان والتنمية في السودان "المتطلبات العلمية والعملية لخفض معدلات الهجرة نحو ولاية الخرطوم" الخرطوم .

- **محمد** ، آدم الزين(2001) ماهية الفيدرالية "في الكرسني دراسات في تجربة السودان الفيدرالية.
- **محمود** ،هبة (2005) حوار صحفي أجراه التاج عثمان "مشروع الإستخدام المنتج وتشغيل الخريجين" صحيفة الرأي العام، العدد 2899،الخرطوم.
- **مقابلة شخصية** (2004) ، الغبشاوي، محمد الامين . خبير تربوي من رواد الحركة الوطنية في السودان .
- **مقابلة شخصية** (2004) ، عبدالله، إدريس عبدالله،مستشار إداري، جنوب كردفان.
- **مقابلة شخصية** (2004) ،علي، الخير محمد ، ضابط إداري جنوب كردفان.
- **مقابلة شخصية** (2004) ، دفع الله، بشير حسن ، الأمين العام لديوان الحكم الإتحادي بولاية شمال كردفان.
- **نبلوك**، تيم (1994) صراع السلطة والثروة في السودان، تر: الفاتح التجاني، محمد علي جادين، دار الخرطوم للطباعة والنشر والتوزيع، الخرطوم.
- **هاملتون** ، ألكسندر واخرون (1959م) الدولة الاتحادية أسسها ودستورها 1778م – 1787م ، الولايات المتحدة الأمريكية (ترجمة جمال محمد احمد) **مكتبة الحياة ، بيروت .**

- **وزارة الزراعة والغابات** (2000) تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية للمحاصيل الرئيسية خلال سنوات الإنقاذ (89/90-98/99) مقارنة مع فترة العشرة سنوات التي سبقتها(79/80-88/89) الخرطوم.
- **وهيبة** ، عبد الفتاح محمد (1972م) في جغرافية السكان ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت .

المراجع الأجنبية

-Abed El Gader , A. M (1994) Rural Migration and Rural Development , The Case of Mahas Area 1970- 1990,unpublished M.A.thesis , U of K , Khartoum .
- Ahmed ,Mukhtar Mohammed (1991) Rural Urban Migration ,A survey On Causes and Impact of Kosti Town Case Study , National Population Committee Migration In Sudan A regional Conference, May 1991, Khartoum .
- Ahmed S.M.Eet,al,. (1987) Internal Migration In The Sudan, Impact And Ramification, in: The quest for National Policy Proceeding of the Third National Population Conference in Saghayroun , A.A.Farah,A.Ahmed,S.A. (eds) October 10-14 1987, Khartoum.
-Barbour , K.M (1961) The Republic of the Sudan A Regional Geography . London University Press, London .
- Barbour, K.M(1960) “Population Shift and Changes in the Sudan since 1898” . Middle Eastern Studies,vol.2,No 2 . PP . 24-35 .

-Beajeu- Garnier , J .(1976) Geography of Population , (trans) S.H. Beaver . Longmans, London .

- Bowie, Robert (eds) (1954) Studies in Federalism . Little Brown and company , London .

- Corry and Hodgetts (1963)Democratic Government and politics ,Toronto press, USA.

-Dikshit , R.(1970)" The Failure of Federalism in Centeral Africa" , Professional Geographer . vol.23,pp. 27-31 .

- Dikshit , R. (1971) "Geography and Federalism" Annals of the Association of American Geographers ,vol.61,pp. 77-110

-Dikshit ,R.(1975) The Political Geography of Federalism Macmillan , Delhi.

El Bushra, E.S. (1970) The Khartoum Conurbation; An Economic and social Analysis ph.D. theises University of London, U.K.

-El Bushra, E.S.(1975) " The Sudan " in R.Jones Essays on the World Urbanization , George Philip and Sons Ltd., London.

-El Bushra , E.S. (1972) Urbanization in the Sudan , Philosophical Society of Sudan .

- El Bashra , E.S (1989) " The Urban Crisis and Rural Urban Migration in Sudan " in Potter and Unwin (Eds.) The Geography of Urban-Rural Interaction in Developing Country. Routleg ,London.

- El Bushra , E.S and Hijazi , N.B. (1995)" Two Million Squatters in Khartoum Urban Complex : The Dilemma of Sudan's National Capital" , Geo Journal ,35 no 4p.p.505-514 .

- Ertur , Omer S. and House, William J. (eds) (1994) Population and Human Resources Development in the Sudan , lowa University Press .
-Encyclopedia Britannica (1972). Vol 7, Helen Hemingway Benton publisher , USA.
- Encyclopedia Britannica (1977). Vol 10, Encyclopedia Britannica Inc ., USA
- Encyclopedia Britannica (1985) Encyclopedia Britannica Inc ., USA.
- Encyclopedia Amricana (1985) Vol 11 American Corporation ,New York
- Fisher , P.V (1981) " Washington DC. The Political Geography of Federal Capital " , Journal of American Studies , vol 15 : p.p. 5-26
- Fishback , P.V. and others , (2001) Do Federal Programs Affect Internal Migration ? The Impact of New Deal Expenditures on Mobility During The Great Depression , Tucson and MBER , U.S.A
-Geological Research Authority (1998) Geological Map of the Sudan , TFH,Belin.
- Hassan , Abdalla Eltom (1994) " Migration in The Sudan " in Ertur and House (eds.) . Population and Human Resources Development in The Sudan, Iowa University Press.
- Henin , R.A (1961): "Economic Development of Internal Migration in the Sudan" , Paper Presented at The conference of the congress of cultural freedom, Khartoum .
- Khogali , M .M (1987): "Western Sudanese Migrants to The Khashm El Girba Agricultural scheme, a case study", paper

contributed to the regional l.G.U conference symposium on population redistribution in African, Nigeria 1978

- Khogali , M.M (1991) " The Migration of The Danagla to Port Sudan " a case study , on the Impact of Migration on the change of identity Geo Journal 25.l.p.p 63-71 .
- Mogi , Sobi (1931) The Problem of Federalism , Unwin and Broth . Ltd , London .
- Modawi A.A .et al . (1995) (Population) Distribution in the Sudan " , in the Light of 1993 Population Census , Khartoum .
-Macmahan, Arthur W. (1955)" Federalism : Mature and Emergent "Doubleday and company Inc., NewYork
- Nelson , Harlod and others (1973) Hand Book for the Democratic Republic of Sudan , Government printing office , Washington .
- Oberia , A S (1977) "Migration Unemployment and the Urban Market , A case study of the Sudan International labour Review . vol . 115 no 2 p.p 17-24
- Salih , Abdel Wahab S.(1993) Migration and Development Causes of Internal Migration in the Sudan unpublished (M. Sc.Thesis) UK , Khartoum .
- Salih , Hassan M. (1999) (Edit) Federalism in the Sudan Khartoum University Press , Khartoum
- Strong C.F (1975) Modern Political Constitution . ELBS and Sidgwik and Jackson Ltd ., London .
- The World Book Encyclopedia (1982) vol 7 The World Book Childcraft International Inc.,

USA.
- UNFPA . CPS (1999) Population Data Sheet . for Sudan by States . Khartoum.
- UNFPA . CPS (2000) Population Data Sheet . for Sudan by States . Khartoum.
- UNFPA . CPS (2002) Population Data Sheet . for Sudan by States . Khartoum.
- UNFPA . CPS (2003) Population Data Sheet . for Sudan by States . Khartoum.
- UNFPA . CPS (2004) Population Data Sheet . for Sudan by States . Khartoum.
- Wheare K.C. (1947) Federal government . Oxford University Press , London .